

جراهام إى. فوللر
إيان أو. ليسر

ترجمة: شوقى جلال

GIFTS OF 2002

U.S.GOVERNMENT

الإسلام و الغرب

بين التعاون والمواجهة

جراهام إى. فوللر
إيان أو. ليسر

ترجمة: شوقي جلال

المحتويات

صفحة

صفحة

صفحة

هذا الكتاب

الكتاب الحالي غاية في الأهمية لأسباب ثلاثة : أنه رأى إحدى مؤسسات التفكير في دولة مهيمنة ، وأنه يتعلق بنا وبقضايانا ، وأنه إلى حد معقول منصف وموضوعي أخذا في الاعتبار أنه صادر عن عقلية غربية ، وأنه يحاول رسم استراتيجية لبلاده في التعامل مع منطقتنا وحضارتنا على نحو يكفل لهم هم أفضل النتائج .

والعمل المطروح يستحق القراءة بعقل ناقد والحوار معه بفكر مفتوح ، وتأمل ما فيه بصبر وأناة دون التسرع بالمصادرة على بعض ما فيه . فحتى مع الاختلاف معه في أنه يقابل بين الإسلام والغرب ، وليس بين الشرق والغرب أو الشمال والجنوب ، فإننا نتفق معه في عدة نتائج :

- أن الصراع بين الطرفين ليس صراعا دينيا وإنما هو صراع سياسي واقتصادي وحضاري .
- أن الصراعات كثيرا ما تنشب بين أبناء الدين الواحد ، وبين الدول المسيحية وبعضها البعض وبين الدول الإسلامية وبعضها ، بل إن المسيحية الشرقية تعرضت لقهر من المسيحية الغربية .

- أن العنف ليس سمة لجماعات سياسية ترفع راية الإسلام لوحدها ، بل هناك جماعات مسيحية وهندوسية ، تفعل الشيء نفسه .
- أن الغرب كان مسؤولا – ولا يزال – عن إذكاء الصراعات .

ويثير الكتاب الخلاف حول تأكيده أن حركة عدم الانحياز انتهى دورها تماما ، وحول تركيزه على مخاطر تسلح الدول العربية ، والذى لا ينكر دور الغرب فى التحريض عليه ، وإن لم يفصل دواعيه الموضوعية ، وحول جعله الموقف من إسرائيل مرتكزا أساسيا ، وبعض مقولات الكتاب تحتاج للتصدى لها ومنها :

- قوله « وبينما يحدد التشريع الإسلامى الإجراءات القانونية لضمان النزاهة عند تطبيق القانون فإنه يفتقر إلى إطار متطور من التفكير والإجراءات فيما يتعلق بحقوق الفرد فى تعارضه مع الدولة » .
- وقوله « إن مخططات حقوق الإنسان التى جرت صياغتها حتى الآن خلال هذا القرن ، لا توفر حماية حقيقية لحقوق الأقليات الدينية بالمقارنة مع ما توفره التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان » .
- وقوله « إن الإسلام لا يتضمن ما من شأنه أن يدعم سياسة عامة لإعادة التوزيع بعيدا عن الشعور بالتراحم الاجتماعى » .
- قوله « إن الاسلام كان ولا يزال ، هو الدين الأكثر تشبعا بالروح العسكرية » .

وهذه المقولات ناجمة بالدرجة الأولى عن قصور فى الإحاطة بالشريعة الإسلامية وبالتاريخ الإسلامى ومختلف تجاربه السياسية والاجتماعية والمقارنة غير الدقيقة .

ومع ذلك ، فالكتاب يطرح رأى طرف مهم فى الحوار ، حرىّ بنا أن نستمع إليه ونتناقش معه لنبنى وجهة نظرنا الخاصة إذا أردنا أن يكون قرارنا بيدنا .

الناشر

تصـــدير

هذا الكتاب ثمرة مشروع استكشافي ، أشرف عليه المؤلفان ضمن برنامج الاستراتيجية والعقيدة الذى أعدته مؤسسة راند التابعة لمركز أرويو . ويرتكز على عدد من أنشطة راند البحثية ذات الصلة والتى تتناول موضوعات خاصة بالشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى . وتجسد استنتاجاتنا المحصلة التى انتهت إليها مناقشات مستفيضة مع مراقبين رسميين وغير رسميين فى داخل الولايات المتحدة وفى خارجها .
ونود أن نتقدم بالشكر إلى كل من أسهم بآرائه فى موضوع بحثنا ، وأن نشكر كذلك كل من كانوا عونا لنا فى سبيل دعم هذا الجهد فى مؤسسة راند . ونحن ممتنون بوجه خاص لكل من جيمس تى . كيتليفان ، نائب رئيس قسم الأبحاث العسكرية فى مؤسسة راند ومدير مركز أرويو ، وكذلك بروس هوفمان المدير ، ومارى موريس المديرة المساعدة لبرنامج الاستراتيجية والعقيدة بالمركز ، وسنثيا كوماجاوا المختصة ببرنامج الكتاب فى راند . ونحن مدينون أيضا لبنيامين شوارتز فى مؤسسة راند ، وأوجستس ريتشارد نورتون فى جامعة بوسطن وذلك لما قدماه من نقد مفيد لأقصى حد . وأخيرا نتوجه بالشكر إلى بربارا كليزيفسكى وروزالى هيكوك فى مؤسسة راند لمساعدتهما القيمة فى تحرير المخطوطة .

ويسر المؤلفان بوجه خاص أن يشيرا إلى أن هذا الكتاب صدر أيضا تحت رعاية مركز دراسات الشرق الأوسط الأكبر ، وهو مركز جديد تابع لمؤسسة راند ومقره فى سانتا مونيكا وفى واشنطن .

• الفصل الأول •

مـدخـل

يمكن القول بمعنى من المعاني أن ليس هناك « إسلام » ، وليس هناك «غرب». فهذان المصطلحان هما من قبيل التجريد ، وقد شاع استخدامهما ، ولكنهما في نهاية الأمر يفيدان معاني مختلفة تماما باختلاف الناس والزمان والملابسات . وهدف هذا الكتاب هو أن نتبين ما الذي نعنيه – وما الذي لا نعنيه – على وجه الدقة والتحديد عند الإشارة إلى « مشكلة الإسلام والغرب » .

حقا لقد بات مألوفا منذ نهاية الحرب الباردة الدفع بالقول بأن الصراع الأيديولوجي العالمي المقبل قد يكون بين « الإسلام » و« الغرب » . ويأتي هذا الدفع تأسيسا على اعتقاد بأنه لابد ، كضرورة مطلقة ، أن يظهر فيما بعد « مذهب » ما يتخذ موقف التحدي من المجتمعات الغربية . وهذا القول ليس عاريا تماما من أي أسباب تبرره . ذلك أن القوة الرمزية والواقعية التي يمثلها الغرب – والولايات المتحدة بخاصة – على الساحات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، هي قوة مهولة اقتحامية . إن حضور الغرب على الصعيد العالمي لابد ، وبحكم هذا التعريف ، أن يولد نوعا من الاستجابة المعاكسة أو المضادة .

إن واقع وجود غرب قوي مكين ربما يستثير اهتمام المسلمين بفعالية أكثر مما يستثير اهتمام الغرب ذاته . إنه حضور وقوة يتعين في ضوئهما تقييم جميع الحسابات الأخرى عندما يعمل المسلمون على الساحة الدولية ، بل وحتى عندما يضعون ضروبا معينة من السياسات المحلية داخل بلادهم . ولهذا السبب تحديدا أثار انهيار الاتحاد السوفيتي قلق غالبية بلدان العالم الثالث ، ليس بدافع أي نوع خاص من الحب للنظام الشيوعي البائد بل فقط لأن اختفاء موسكو المفاجيء من السياسة الدولية حدّ من خيارات البلدان الأصغر التي باتت مرغمة الآن على الإبحار في مياه دولية تسيطر عليها قوة عظمى منفردة أو تكتل غربي قوي . وإذا ما فحصنا المجال الأيديولوجي الراهن بتنوعاته الكبيرة ،

والهوة التي كان يشغل مكانها الاتحاد السوفيتي قبل غيابه ، فلن يكون من غير المبرر افتراض حتمية ظهور نوع ما من الثقل المقابل أيديولوجيا وجيوبوليتيكيا – أو مجموعة مؤتلفة من الأثقال المقابلة – التي توازن وتصحح هذا الخلل الاستراتيجي وتملأ الفراغ الذي تخلف عن الانفجار الداخلي للثقل السوفيتي المقابل للقوة الغربية .

ولكن هل سيملأ الإسلام هذا الفراغ ؟ إننا نستخدم كلمة « الإسلام » هنا وقد وضعناها بين علامتي اقتباس لسبب واحد وهو أن ليس هناك إسلام في ذاته يمكن أن نتناوله باعتباره كينونة منفردة متماسكة ومندمجة وشاملة وأحادية التكوين . إذ ثمة مصادر متباينة لفقه الإلهيات الإسلامي والشريعة الإسلامية بما في ذلك القرآن والأحاديث النبوية والاجتهادات الشرعية وغير ذلك من حدود العقيدة والممارسات التقليدية . وهناك ، علاوة على هذا ، مذهبا الشيعة والسنة في الإسلام (ولكل منهما العديد من المذاهب الفرعية) والعديد من مدارس الفقه ، وثروة من الطرق الصوفية والأعراف الإقليمية والشخصيات والخبرات التاريخية المتباينة داخل عشرات الأفكار الإسلامية المنتشرة في ثلاث قارات كبرى ، ومجموعة كاملة متنوعة من الأقاليم المناخية التي تشكل في جملتها « الإسلام » . ومن ثم فإن الإسلام لن يؤلف أبدا كينونة منفردة . وغني عن القول أن مفهوم الغرب لايقل عن ذلك تباينا .

ولكن لماذا شاع إلى هذا الحد الكبير تصور أن الإسلام بالضرورة هو المنافس السياسي والأيديولوجي للغرب ؟ ثمة أسباب كثيرة تطرح نفسها . التاريخ الطويل للمواجهة الدينية بين الديانتين العظميين المتجاورتين وهما الإسلام والمسيحية ، وهي المواجهة التي امتدت ثلاثة عشر قرنا – هذا على الرغم من أن هذه العلاقة يصعب وسمها بالمواجهة وحدها ؛ إذ ثمة تاريخ أكثر حداثة خاص بالنزعتين الإمبريالية الصناعية والاستعمارية التجارية للغرب في غالبية البلدان الإسلامية ، وقد خلف هذا التاريخ تراثا لم ينمسه بعد العالم الإسلامي ، وإن رأته قوى الغرب الآن ، وفقا لمقتضيات العصر ، من ذكريات الماضي وغير ذي موضوع .

لعل الإسلام – أكثر من أي عقيدة دينية أخرى مناظرة – مندمج بعمق أشد كمؤسسة ونظام في الدولة والمجتمع . وهيأ له هذا قدرة احتمال أكبر من حيث هو قوة ثقافية متمايزة عن الغرب ، ومنحه منعة في مواجهة إغارات وانتهاكات التغريب .

لقد ظلت الأصولية الإسلامية (ومصطلح الأصولية مصطلح غير دقيق وغير ذي جدوى لأغراض التحليل) القوة الوحيدة تقريبا المناهضة للغرب على مدى العقدين الأخيرين خاصة مع تهاوي الحركة الشيوعية . وقدمت الدول المسلمة ، علاوة على هذا ، العديد من « الشخصيات الأشد بغضا » لدى الغرب والذين لايناظرهم أحد في أي

مكان آخر في العالم : جمال عبد الناصر ، ومعمر القذافي ، وآية الله الخوميني ، وصدام حسين ، فهؤلاء من بين أكثر أمثلة شياطين الغرب إثارة للاهتمام .

ومع انهيار النظام الشيوعي لم تظهر إلى جانب الإسلام المتطرف أي مجموعة أخرى من المعتقدات المتماسكة ذات الانتشار الواسع بين الناس على نطاق مساحة جغرافية شاسعة ، وتوجه على نحو منظم نقداً واضحاً وقوياً للغرب . وكان الشرق الأوسط في الوقت نفسه يمثل الموقع الوحيد الذي وقعت على أرضه مراراً وتكراراً عمليات التدخل العسكري الغربي على مدى العقود القليلة الماضية خاصة بعد النظر إلى إسرائيل ذاتها باعتبارها قوة غربية في الشرق الأوسط سواء من حيث الطابع المميز لها أو من حيث الدعم والمساندة .

وسوف تواجه المجتمعات الإسلامية ، شاءت ذلك أم أبت ، حقائق هيمنة النظام الدولي للرأسمالية والتجارة الحرة والدول - الأمم ، وتطبيق الديمقراطية ، والقيم الإنسانية المناظرة لأنماط التطور في الغرب . ويمثل الغرب محور هذا النظام الدولي بمجالاته المتباينة . وليس هناك من عالم بديل يمكن للمجتمعات الإسلامية أن تعيش فيه دون أن تسلم نفسها اختياراً إلى حالة من التهميش الكاملة . بيد أن هذه الحقيقة لا تعني أن النظام الذي أقامه الغرب لصالحه غير قابل للإصلاح والتغيير وتوفير قدر أكبر من الاستجابة إلى احتياجات المجتمعات الأخرى . ولا سبيل إلى حدوث عملية التغيير هذه إلا بالعمل من داخل النظام وليس من خارجه .

بعبارة أكثر بساطة نقول إن الإسلام استقر في أذهان مراقبين كثيرين باعتباره المرشح التالي الأكثر ترجيحاً لمعارضة المصالح الغربية في غالبية أنحاء المعمورة . ويبدو في نظر بعض المراقبين أن هذا الصراع المتصور بين المصالح « الإسلامية » و « الغربية » قد بدأ يأخذ طابع المنازعة بين نظامين مختلفين لحضارتين عظيمتين[١] .

وعلى الرغم من أن عدداً محدوداً فقط من المحللين الجادين هم الذين يطرحون مشكلة العلاقات بين الدول الغربية والمسلمة بمثل هذه العبارات المتقابلة على نحو صارخ ، كأن يقال « الإسلام مقابل الغرب » ، فإن التعبير حقق قدراً من الشيوع في الغرب وفي الشرق الأوسط على السواء ، خاصة على طرفي المجال السياسي . ويحظى مفهوم « الإسلام مقابل الغرب » باهتمام جاد تماماً دولياً مما يوجب على صانعي السياسة فحصه ودراسته . إذ على الرغم من الحديث عنه نسأل : هل ثمة حقاً قضايا يمكن على أي نحو من الأنحاء تشخيصها على أساس أن الإسلام ضد الغرب ؟ أم أنه مفهوم على غير أساس سليم ؟

وتظهر تساؤلات مهمة عند محاولة حسم هذا الجدل : ما هي القضايا المثارة تحديداً

بين الإسلام والغرب والتي تخلق تصورا عن مواجهة أوسع نطاقا ؟ ما هو أساس الاحتكاكات الراهنة ؟ وهل وجود احتكاكات يعني بالضرورة أن يدخلا في مواجهة أيديولوجية حاسمة ؟ وتحت أي ظروف تكتسب مجموعة مختلطة من المشكلات العملية الثنائية نبرة ثقافية أعلى وأوسع مما يضفي عليها ثقلا حضاريا وعالميا وأيديولوجيا ؟ وما هي ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية التي يمكنها أن تيسر شيوع الأوهام الشيطانية عن كل من الإسلام والغرب - تماما مثلما استطاع النازي أن يقول إن شرور ألمانيا مصدرها اليهود ؛ أو مثلما زعم الشيوعيون السوفيت أن الرأسماليين هم علة شرور العالم ؟ وأخيرا ما هي أفضل وسيلة للتعامل مع هذه الاختلافات بغية الحد من الأضرار المتبادلة ؟

واستباقا لبعض استنتاجاتنا الأساسية نقول :

أولا ، نحن لا نعتقد أن العلاقات بين الإسلام والغرب تمثل بذاتها المجال المقبل للصراع الأيديولوجي العالمي ، فالإسلام كعقيدة ليس على طريق التصادم مع الغرب . فالقضية ليست بين المسيحية والإسلام . إن هناك بالفعل حلقات كاملة من القضايا الخاصة والمتميزة ذات طبيعة ثنائية بين البلدان الغربية كل على حدة وبين البلدان الإسلامية ، وهي قضايا تستلزم أن توليها اهتماما شديدا . وحيث إن الإسلام كما هو متوقع يمثل الرمز الجليل للمصالح الإقليمية المتصارعة ، فإنه قد يحتل حتما محور القدر الأعظم من حوار الشمال والجنوب . ونرى على نحو أكثر عمومية أن تطلعات العالم الثالث بسبيلها إلى أن تفرض مطالبات متزايدة على الأمم المتقدمة بغية بناء علاقات قائمة على قدر أكبر من الإنصاف والكرامة . وإن فشل الدول الغربية في التلاؤم مع هذه المطالب من شأنه أن يشجع نزعة التطرف في العالم الثالث في صورتيها القومية والإسلاموية . ولا ريب في أن المعاملة الخشنة الفظة التي تسود العلاقات السياسية بين الجانبين من شأنها أن توسع نطاق الجانب الأيديولوجي في علاقات المواجهة ، بل وربما تفضي بالضرورة إلى تكتل الدول في صورة جبهات متعارضة .

ثانيا ، سوف يسعى الإسلام السياسي إلى دعم القوة الحقيقية للدول المسلمة - وهو هدف لا ينفرد به رجال السياسة الإسلامويون - في صورة علاقات هذه الدول مع الدول الأقوى في الغرب ، وذلك بهدف التعامل من أرضية تهيىء لها قدرا أكبر من المساواة بدلا من من حالة الضعف الاستراتيجي . وسوف يتضمن هذا النهج السعي من أجل تحقيق قوة عسكرية أكبر ، بما في ذلك امتلاك أسلحة التدمير الشامل بغية إقامة علاقات مع الغرب على أساس من التكافؤ على الصعيد الاستراتيجي على الأقل . ونعود لنقول إن هذه أهداف يكاد لا ينفرد بها القادة الإسلامويون .

ثالثا ، من المرجح أن يطرد نمو دور الإسلام في مجال السياسة الداخلية للبلدان المسلمة . وأن التفاعل مع العملية السياسية والاندماج فيها هو وحده الذى سيفضى إلى أن تفقد السياسة الإسلاموية فى نهاية المطاف جاذبيتها الراهنة ، ومن ثم تصبح أدخل فى الطابع العادى العام . فقد تحسنت فرص وصول الإسلامويين إلى السلطة فى بلد أو أكثر من بلدان الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة بسبب التعامل الخاطىء مع ظاهرة الإسلام السياسى من جانب عدد من الدول المسلمة الكبرى .

والفكرة المحورية الرابعة فى هذا الكتاب تتعلق بضرورة حدوث تغير سياسى واقتصادى واجتماعى بمنأى عن النظم الاستبدادية القديمة فى الشرق الأوسط . فالإسلام السياسى هو الذى يهدد ، أكثر من غيره ، النظام المستقر فى غالبية البلدان المسلمة أكثر مما يهدد الغرب ذاته . ويستغل الإسلام السياسى أسباب السخط والاستياء الناجمة عن النظام القديم ، ويضع خطته على أساس العمل للاستيلاء على السلطة وتغيير الوضع القائم . وفى اعتقادنا أن هذا « الخطر » - وهو واقع يتهدد الكثير من النظم الحاكمة المتسلطة - لا سبيل إلى مواجهته ومعالجته فى نهاية المطاف إلا عن طريق قبول القوى الإسلاموية كطرف جديد وإدماجه إلى حد ما داخل النظام السياسى . ذلك أن استبعادها سوف يفضى فى الغالب الأعم إلى مزيد من المواجهة ، وإلى احتمال وقوع انفجار . ولكن عملية دمج الإسلامويين بنجاح داخل النظام السياسى هى عملية معقدة تستلزم حذرا وبراعة . فقد يفضى سوء معالجتها إلى مزيد من زعزعة النظام السياسى . وليس ثمة حل يسير أو بسيط مادامت القوى المسئولة عن العنف والتطرف مستثناة ولم يتم احتواؤها .

وعبارة « الإسلام والغرب » تشتمل على سلسلة من التصورات التاريخية والنفسية ذات جذور راسخة عميقة . وتزايد هذا التراث بفعل مجموعة معقدة ومتنوعة من التطورات الحديثة ، بما فى ذلك تراث تصفية الاستعمار وتشويه سياسة الغرب تجاه العالم الثالث أثناء الحرب الباردة والإرهاب العالمى والمصالح النفطية وتدخلات الغرب فى الأزمات الإقليمية . وإذا كنا لا نقترح استكشاف جميع الفوارق التى ظهرت بين « الإسلام والغرب » فإننا بحاجة ماسة إلى أن نحدد على الأقل نطاق القضايا التى تستغل باعتبارها المسئولة عن خلق الاحتكاك والتأثير على الاتجاهات .

وهكذا فقد تحدد هدفنا مسبقا بتفكيك - أى فصل وتوضيح - المشكلات التى تظهر بين العالم الإسلامى وبين الغرب بعامة . وفى اعتقادنا أن صياغة هذه المسألة فى حدود مصطلحى « مسلم - غربى » ليس صياغة وصفية واضحة ولا دقيقة فضلا عن أنها لا تمثل نهجا بناء أو حتى فعالا لتناول المسائل الأصلية الموجودة بالفعل بين الغرب

والعالم الإسلامي . وأكثر من هذا أن التزام نهج « حضاري » سائغ قد يكون ضارا على المدى البعيد ، لا لأنه نهج زائف في جميع الحالات ، بل لأن هذا الضرب من التشخيص الانفعالي يفضي إلى أن يتبع كلا الجانبين رؤى مبسطة على نحو ضار ومدمرة ، ويمثل وصفة للنبوءات التي تحقق نفسها بنفسها . وإننا إذ نضع هذه المشكلات في سياق أكثر موضوعية ، نأمل في أن نقدم بعض السبل الممكنة التي تخفف من ، إن لم تقض على ، مشكلات سياسية محددة تؤثر على العلاقات بين الإسلام والغرب .

ولكن عودا على بدء إلى سؤالنا المشكل الذي طرحناه أولا : ما هو الإسلام ؟ أو لنسأل من نفس المنطلق : ما هو الغرب ؟ هل هذان مصطلحان مثاليان للتحليل السياسي ؟ لا نرى ذلك . إنهما شديدا العمومية من حيث الطابع العام ، ويشتملان على مناطق متباينة في العالم ، ومن ثم على مزيج من الثقافات المختلفة والاتجاهات والمدركات المتباينة . ومع هذا فهما ليسا مصطلحين بغير معنى على الإطلاق سواء لأن المصطلحين – « الإسلام » و« الغرب » – يمثلان في لحظات المواجهة جماع الصور التي تطفو في ذهن هذا الطرف أو ذاك . وعلاوة على ذلك ، فإن هذين المفهومين ليسا وحدهما مناط التأثير عند المستويات العليا لصناعة السياسة . إذ أن قيام بعض « المسلمين » باختطاف رهائن غربيين أو قيام عدد من الطائرات الحربية الغربية بقصف شعوب مسلمة كليهما يستثيران عواطف قوية لشعوب الجانبين ، ويفضيان إلى ممارسة ضغوط متماثلة القوة على صناع السياسة على نحو يحقق نتائج خطيرة .

والتزاما بأهداف هذا الكتاب نقرر أن مصطلح « مسلم » يضم جميع المؤمنين بالإسلام ، الممارسين لشعائره ، أو من يعتبرون أنفسهم مسلمين بالمعنى الثقافي ، أي جزء من مجتمع إسلامي سواء يمارسون شعائره أم لا . وكلمة « مسلم » من حيث هي صفة تشير إلى الدول التي تضم غالبية مسلمة ، أو التي تعتبر نفسها مسلمة وليسوا بالضرورة إسلامويين . وتشير كلمة « مسلم » بهذا المعنى إلى مدى واسع من الممارسات الثقافية الخاصة بالإسلام عبر الكرة الأرضية من إفريقيا إلى شرق آسيا . وهذه صفة يمكن أن تكون إلى حد كبير مرادفا لكلمة « إسلامي » كلما اقترنت بعبارة تشير إلى الديانة الإسلامية .

والجانب الأكبر من هذا الكتاب معني بظاهرة الأصولية « الإسلامية » . وهذا مصطلح مضلل ، خاصة أنه مستعار من المسيحية البروتستانتية ، ولا يوجد بحد ذاته في لغات العالم الإسلامي اللهم إلا لاستخدامه في البلدان الغربية . وإذا كنا في دراستنا هذه نستخدم المصطلح بين الحين والآخر باعتباره كلمة ملائمة جامعة للإشارة بوجه خاص إلى أسباب قلق الغرب ، فإننا نؤثر تجنبه عندما نكون بصدد تحليل هذه الحركات . إننا نفضل هنا مصطلحي « الإسلاموية Islamism » و« الإسلامويين Islamists » . وهما موجودان

بالفعل في مختلف لغات العالم الإسلامي . وقد يكون مفيدا أيضا أن نطلق على الإسلاموية عبارة « الإسلام السياسي » ، ذلك لأنها تعبر عن الدور السياسي للإسلام والذي ينصب عليه أكبر قدر من الاهتمام السياسي . ومن ثم فإذا كانت الطائفة الوهابية الإسلامية الزاهدة في المملكة العربية السعودية هي بالمعنى المقصود ، في فقه الإلهيات ، طائفة أصولية من حيث دعوتها إلى العودة إلى المبادىء الأولى للإسلام ، فإن الممارسات اليومية لشعائر الإسلام في المملكة العربية السعودية لا ننظر إليها باعتبارها إسلاما سياسيا لأنها لا تندرج ضمن العملية السياسية بحد ذاتها . ولكن حتى هنا أيضا نجد أن الممارسة الوهابية للإسلام قد سيّستها فئة قليلة من الجماعات المتطرفة بحيث يمكن تحويلها إلى إسلام سياسي في صورة حركة معاصرة – ضد إرادة الشعب السعودي .

و« الإسلاموية » مصطلح حديث للدلالة على ظاهرة هي أساسا ظاهرة محدثة : الحركات السياسية القائمة على أصول إسلامية ولا يقودها عادة رجال الدين – وتتحدى في الواقع رجال الدين التقليديين ونظرتهم إزاء الواقع الراهن – وتعنى هذه الحركات بالآليات الحديثة للدعاية والتعبئة بين الجماهير ، وبأن تكون لديها جداول أعمالها السياسية والتي تتجاوز عادة الأهداف الدينية المجردة التماسا لإصلاح الدولة والمجتمع . وتناصر هذه الحركات التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليكون بوجه خاص لصالح الطبقات الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمع .

والملاحظ أن القدر الأكبر من الخلاف القائم والمحتمل بين الإسلام والغرب لا يتضمن بالضرورة الإسلام السياسي من حيث هو في ذاته . إذ قد تظهر المواجهة كتعبير عن إحباط أو عن عداوة من جانب المسلمين غير الموالين تحديدا للإسلام السياسي ، وإنما لهم مع هذا شكاواهم التي تؤثر على سلوكهم السياسي تجاه الغرب . ونحن معنيون في هذه الدراسة بأي صورة من صور التعبير الثقافي والديني الصادرة عن العالم الإسلامي والتي يمكن ربطها بالمشاعر المناهضة للغرب .

وإذا كان تعريف « الإسلام » عسيرا ، فإن تعريف « الغرب » أشد عسرا ؛ ليس فقط بالنسبة للغربيين بل وبالنسبة للمسلمين أيضا . إذ قد يعني الغرب عند « المسلمين » أحيانا كل العالم الصناعي في مجموعه بما في ذلك اليابان ، أي من لهم نفوذ مهيمن على الاقتصاد الدولي شأن مجموعة الدول السبع . وقد يعني « الغرب » أحيانا الأمم المستعْمِرَة سابقا – أي مجموع البلدان الأوروبية – التي غزت وهيمنت على غالبية بلدان العالم الإسلامي في مرحلة من التاريخ . (الجدير بالذكر أن أفغانستان والعربية السعودية هما وحدهما دون الدول الإسلامية المهمة اللتان لم تمرا بهذه التجربة الاستعمارية) . ويشير هذا المصطلح عمليا في مناسبات أخرى إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة الغربية القائدة وصاحبة الهيمنة السياسية والثقافية والاقتصادية في العالم الإسلامي . وحتى هنا

نتساءل : أي أمريكا نعني ؟ هل هي فقط السياسة الرسمية للولايات المتحدة ؟ أم هي الثقافة الأمريكية التي نشأت وتطورت أساسا في استقلال عن الدولة ؟ وماذا عن الأعداد الغفيرة من الأمريكيين الذين يدينون بالإسلام (ويكادون يمثلون من حيث العدد ثاني أكبر فريق ديني في الولايات المتحدة) ، أم هؤلاء الأمريكيون الذين ترجع أصولهم إلى عديد من دول العالم الثالث ، وهي أصول تجعلهم يتوحدون مع بعض أسباب شكوى العالم الثالث في مجموعه ؟ وأخيرا يمكن أن يشير مصطلح « الغرب » إلى عناصر من السكان الغربيين ممن لديهم انطباعات سلبية عن العالم الإسلامي في إجماله ويعبرون عن هذه الانطباعات . واضح أنه ليس ثمة « غرب » واحد متماسك ككتلة واحدة مقابل البلدان الإسلامية ، مثلما أنه ليس هناك « إسلام » واحد يعبر عن آراء معادية للغرب .

ولقد اتخذنا عبارة « الإسلام والغرب » عنوانا للكتاب ، وإن ساورتنا بعض الشكوك . ولعله كان من الأوفق في مرحلة مبكرة ، أن نتخذ لهذه الدراسة عنوانا مثل « الإسلام والمسيحية » أو « العالم الإسلامي مقابل العالم اليهودي – المسيحي » . حقا قد يتراءى لبعض المسلمين أن هذا هو – تحديدا – ما نتحدث عنه . ولكن هل المشكلة بداية وأساسا مشكلة تتعلق بأصول الدين وفقه الإلهيات – وهو مجال عقيدي لا سبيل إلى التوفيق فيه أصلا ؟ أم ترى أننا نستثير مجتمعات ودولا ومصالح دينية تاريخية متمايزة عن بعضها البعض ؟ وعلى الرغم من محاولات بعض المراقبين الكشف عن مظاهر للتنافر الثقافي تضرب بجذورها في أمور الإلهيات والتشريع ، فإننا لا نؤمن بأن التوترات بين الإسلام والغرب ذات طبيعة خاصة بأصول الدين . إن الفارق الحاسم فارق سياسي واقتصادي ونفسي واستراتيجي وثقافي . وهو اختلاف ناشيء عن الحضارتين العظميين اللتين ظهرتا بفضل هاتين العقيدتين العالميتين .

وواقع الحال أن الغالبية العظمى من أبناء الغرب ، ومهما كانت درجة تدينهم ، لاينظرون إلى أنفسهم أولا وأساسا باعتبارهم مسيحيين(٢) . ومفهوم المسيحية في حقيقة الأمر هو عند غالبية المسيحيين من ذكريات العصور الوسطى ، ومن ثم باتت دلالاته في نظر الغالبية مهجورة بالية . ولكن بالنسبة إلى المسلمين الذين لا يزالون يحتفظون بمفهوم *الأمة* في الإسلام ، فإن مصطلح « المسيحية » ربما لايزال ذا قيمة من حيث دلالته باعتباره الصورة المقابلة للأمة(٣) . والحقيقة أن بعض المسلمين غير العلمانيين مافتئوا يفكرون في الخصم المسيحي ابن العصر الوسيط على أساس اللغة الدينية الأصلية ، وليس بالمعنى الحضاري الأوسع الذي يمثله مصطلح « الغرب » الآن . وأخيرا فإن بعض الإسلامويين يرون أن المشكلة المحورية بشأن الغرب هي – تحديدا – أنه نأى عن مثله العليا الدينية والأخلاقية التي يتفق كثير منها مع الإسلام . وبدلا من ذلك فإن أهل الغرب ، الذين اعتبروا أنفسهم يوما أنهم مسيحيون أولا وأساسا ، قد ابتدعوا ثقافة

علمانية حديثة هى الآن فى أعين المسلمين ثقافة مريبة بعد أن افتقدت فى ظاهر الأمر المبادىء الأساسية المسيحية أو الأخلاقية فى مجال السلوك الشخصى . ويمكن القول تحديدا إن تصدير هذه اللاأخلاقية الغربية ، كما تبدو فى ظاهرها ، هو قوام الخط الثقافى المتوهم والذى يتهدد المبادىء الأساسية التقليدية للمجتمع الإسلامى .

ويمكن القول بمعنى من المعانى إن علاقة الإسلام بالمسيحية الغربية علاقة ملتبسة ، وذلك تحديدا لأن هاتين العقيدتين ، دون جميع المعتقدات ، هما الأكثر عالمية من حيث الطابع العام سواء من حيث الانتشار الفريد ، ومن حيث أصول العقيدة التى انتفت منها تماما كل مظاهر العرقية كمفهوم شكلى . والمسيحية الشرقية فى أشكالها المختلفة ترتبط فى الواقع ارتباطا وثيقا بالعرقية سواء أورثوذكسية يونانية أم أرمينية أم رومانية أم روسية أم صربية أو قبطية أو آشورية . ولقد كانت هذه الرابطة يوما ما هى منبع المصادر العميقة للعداء والانقسامات بين المسيحية الشرقية والمسيحية الغربية فى عصر الإمبراطوريتين البيزنطية والرومانية . وأخيرا نلحظ فى غالبية المحاجاة الإسلامية أن « الغرب » يشتمل أيضا على إسرائيل لا بناء على أسس دينية ، بل لأنهم يتصورون إسرائيل بدعة فكرية ابتدعها يهود أوروبا وترتبط ارتباطا وثيقا بالغرب على أساس سياسى وثقافى واقتصادى واستراتيجى .

وقد رصدنا اهتماما خاصا لموضوع « خط المنازعة » الذى يمتد جغرافيا بين العالم الإسلامى والعالم المسيحى ابتداء من البحر المتوسط – الذى يرى المسلمون والغربيون بعضهم بعضا من خلاله – ويتجه جنوبا إلى داخل أفريقيا ويمتد صاعدا إلى البلقان عبر القوقاز وكذا إلى آسيا الوسطى حيث يواجه الإسلام روسيا . وتولى الدراسة اهتماما أقل لجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا حيث يوجد أيضا « خط منازعة إسلامى » ولكنه بوجه عام لا يشكل حدودا مع ثقافات مسيحية . ومع ذلك فإن حدة المواجهة الهندية – الإسلامية تشتمل أيضا على بعض الخصائص التى تذكرنا بمشكلة الغرب والإسلام ومن ثم نتناولها فى عجالة سريعة .

ونتوقع مسبقا اعتراض البعض على أننا إذ نقسم طبيعة القضايا مثار الخلاف بين الإسلام والغرب وفق خطوط وظيفية ، فإننا نحاول بذلك عمليا إلغاء المشكلة . وقد يدفع هؤلاء المراقبون بأن المشكلة برمتها أكبر من مجموع أجزائها . ولهذا يزعم برنار لويس أننا « نواجه مزاجا وحركة تتجاوز كثيرا مستوى القضايا والسياسات وكذا الحكومات التى تلتزم بها . وهذا ليس دون صدام الحضارات »(٤) . وقد يفضل البعض أن تنبذ أسلوب معالجة العناصر المختلفة المكونة للمشكلة إيثارا لمناقشة أكثر انفعالية عن « صدام الثقافات » والذى يتجاوز ، بحكم تعريفه ، الوصف أو التحليل ؛ ومن ثم يستعصى على المعالجة .

إن الحضارات هي في الحقيقة قوى واقعية قوية ومركبة . وهي ليست العلة بقدر ما هي أدوات نقل الشكوى والعزاء في أيام الأزمات . ولكن ليس بوسعنا قبول الرأى القائل إننا نتعامل مع قوى تتجاوز قدراتنا على التحديد والعلاج ، بما في ذلك المجالان الإدراكي والنفسي . ومن ثم فإن نهجنا يختلف اختلافا أساسيا عن نهج أولئك الذين يختارون التشبث في قلق بشبح صدام حتمي وجبري . إذ أننا نتطلع بدلا من ذلك إلى إجراء تحليل مفهوم ، وربما إلى شكاوى وصراعات مصالح يمكن التحكم فيها جزئيا . فإذا ما ظلت الحضارات ، دائما وأبدا وإلى قدر محدود ، أمورا ملغزة وغير قابلة للتداخل فيما بين بعضها البعض فإن الهوة الفعلية القائمة بين الثقافتين الغربية والإسلامية يحتمل أن تكون أقل من الهوة بين الثقافات الغربية والهندية أو الغربية واليابانية أو الغربية والإفريقية .

وقد خصصنا الفصل الأول من هذه الدراسة للتصورات التاريخية والسيكولوجية لدى كل من الشرق (المسلم) والغرب . وتحمل العلاقات بين الإقليمين والحضارتين تراثا تاريخيا ضخما ، لايزال القسط الأكبر منه قائما في أعماق الذاكرة المحلية اليوم ، خاصة عند بعثها لتكون زادا معاصرا يفيد العمل الأيديولوجي . وقسمنا هذا الفصل إلى قسمين : صورة الإسلام عند الغرب ، وصورة الغرب عند المسلمين . وكل منهما له رؤاه التي تعكس التاريخ والأساطير والمدركات وتصوراته الكامنة . ومع هذا فإننا لا نتحدث عن طرفين معلومات كل منهما عن الآخر قاصرة بنفس القدر . وإنما على العكس ذلك أن غلبة وسائط الإعلام الغربية والنشاط الغربي على الساحة الدولية جعل وعي المسلمين باتجاهات الغرب وقيمه ومخاوفه أكثر عمقا من إلمام الغرب المحدود نسبيا بأسباب قلق وشكوى وتطلعات العالم الإسلامي .

ويدرس الفصل الثاني من الدراسة معضلات السياسة المعاصرة التي تواجه الطرفين ونقاط الاحتكاك المحددة ؛ والمقارنة بين المصالح والأهداف القومية . ويبحث هذا الفصل ، من بين أمور أخرى ، عددا من القضايا مثل الإرهاب واللاجئين ، وسياسة إمدادات النفط ، والتدخل العسكرى الغربي ، وانتشار الأسلحة ، والسياسات التجارية . والملاحظ أن الكثير من هذه القضايا ليست ذات خاصية مميزة للعلاقات الإسلامية – الغربية ، بل تشتمل على سلسلة من مظاهر القلق والشكوى بين الغرب والعالم الثالث في مجموعه . وينقسم هذا الفصل ، مثل الفصل الأول ، إلى جزءين : الأول وينظر في المعضلات التي يطرحها العالم الإسلامي على الغرب ، والثاني المعضلات التي يطرحها الغرب على العالم الإسلامي .

ويدرس الفصل الثالث البعد الديني . أولا ، إلى أي مدى يمكن للمذاهب الإسلامية عن نشر العقيدة وعن الجهاد أن تحدد مسبقا طبيعة النزاع مع الغرب ؟ ثانيا ، ما هي

التوقعات بشأن التضامن الإسلامي وصولا إلى هدف مشترك بما في ذلك مناهضة الغرب ؟ أخيرا يدرس هذا الفصل أيضا ظاهرة المسلمين الذين يعيشون في الغرب في استقلال عن مسألة الهجرة . ما هو الأثر المحتمل لحالة الشتات أو « الدياسبورا » للمسلمين على مستقبل العلاقات بين الثقافتين ؟ هل وجود مسلمين في الغرب من شأنه أن يفضي إلى مزيد من التفاهم أم إلى مزيد من الاحتكاك ؟ وما هو أثر حياة المسلمين المقيمين في الغرب على تطور تفكير المسلمين بعامة ؟ ونحن نذهب إلى أن خبرة المسلمين في الغرب قد تكون مؤشرا مهما للدلالة على أنواع التحولات المحتملة مستقبلا في المجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط وفي غيرها .

ويدرس الفصل الرابع البعد الاستراتيجي . إذ ندرس هنا نقاط الانفجار على طول خطوط المنازعة السياسية الطبيعية ، والمناطق الحدودية الممتدة بين المناطق الإسلامية وغير الإسلامية واحتمالات تطورها . ونسأل أيضا عما إذا كانت ثمة « ثقافات استراتيجية » مختلفة في العالم الإسلامي وفي الغرب . وإلى أي مدى يمكن للمنطقتين أن تتوصلا إلى تفاهم بشأن موضوعات الأمن والاستقرار ؟ ونحاول هنا أيضا تحليل الدرجة التي يمكن أن نقارب على هديها هذه القضايا باعتبارها قضايا متباينة ومتمايزة ، وأن نتناولها فرادى بدلا من أن نلقي بها جميعا في سياق انفعالي وأيديولوجي غير مستصوب .

ويقدم الفصل السادس بعض الملاحظات الختامية ويقترح عددا من الاستنتاجات السياسية للولايات المتحدة . وأولى المهام السياسية الأساسية المنوطة بصانعي السياسة هي النأي عن الإغراء السهل بالنظر إلى المشكلة باعتبارها صداما أبديا بين الحضارات ينطوي على أمور يتعذر حسمها . ولكن مهما كانت النزاعات الثقافية مثيرة لدارسي الثقافة فإن هذا النهج ، عند اتباعه على مستوى سياسي ، لن يعدو أن يكون مجرد نوع من « التملص » . إذ على الرغم من أن الفوارق الثقافية موجودة بالفعل وليست موضع شك أو تساؤل ، فإن الاعتقاد السقيم بأن الثقافات لا سبيل إلى التوافق بينها بحكم طبيعتها الأصلية اعتقاد عقيم لا يقدم شيئا وصولا إلى حل ، بل يعزف على ذات اللحن الذي يعزفه الأصوليون ويحاكي نهجهم إذ يواصلون تقديم الغرب في صورة قوة معادية عداء مطلقا وحتميا .

لقد أمضى المؤلفان وقتا طويلا معا في محاولة للوصول إلى نظرة مشتركة إزاء المشكلات التي يدرسها هذا الكتاب . وثمة بالفعل بعض الاختلافات بينهما من حيث النظرة ودرجة تأكيدها ولم نعمد إلى تحاشيها هنا . وتم تقسيم مهمة الكتابة والتحليل على النحو التالي بحيث تعكس ، إجمالا ، اهتمامات وخبرات كل منا فيما يخصه . نظرة

المسلمين التاريخية إلى الغرب (فصل ٣) ، وتصور المسلمين لأوضاعهم الظالمة الراهنة (فصل ٥) ، الجانب الديني للمشكلة (فصل ٦) ، وآفاق التضامن الإسلامي (فصل ٧) ، والبعد الجيوبوليتيكي أي « السياسي الطبيعي » (فصل ٨) . وقام ببحث وعرض هذه الفصول جراهام فوللر . ثم نظرة الغرب التاريخية إلى العالم الإسلامي (فصل ٢) ، أسباب قلق الغرب الراهنة إزاء العالم الإسلامي (فصل ٤) ، وفوارق الثقافة الاستراتيجية (فصل ٩) . واختص ببحث هذه الفصول ودراستها إيان ليسر . أما المقدمة والخاتمة فقد كتبها المؤلفان معا . وعمد كل من المؤلفين إلى نقد وإثراء وجهات نظر الآخر .

ومخافة أن تصبح مناقشة هذه القضايا مناقشة ممعنة في الطابع النظري والاستدلال نرى ضروريا أن نؤكد هنا الأسئلة التي كانت لها الأولوية في ذهن كل من المؤلفين طوال جهدهما لإخراج هذا العمل :

١ – ما هي القضايا الأساسية موضوع المنازعة في الصراعات القائمة بين دول بذاتها ، إسلامية وغير إسلامية ، والتي لا علاقة لها بالإسلام في ذاته ؟ وهل هذه المشكلات آخذة في التزايد أم في التلاشي ؟

٢ – إلى أي حد يمكن اعتبار الإسلام ذاته عاملا من عوامل النزاع بين البلدان المسلمة والبلدان الأخرى غير المسلمة ؟ وما هي العوامل أو السيناريوهات التي من المرجح أن تؤدي إلى الحد من ، أو إلى زيادة ، الدرجة التي نرى عندها الإسلام عنصرا رائدا على أي من الجانبين ؟

٣ – إلى أي درجة من المرجح أن يزداد التضامن الإسلامي ؟ وحول أي من القضايا سوف يلتئم شمل التضامن ؟ وما هي السياسات التي سوف يتبناها تجاه الغرب ؟ وعلى النقيض من ذلك ما هي العوامل التي تساعد على إضعاف التضامن الإسلامي وتفضي إلى تدهور احتمالات العمل المشترك ؟

٤ – ما هي العوامل الرئيسية التي تفضي – ثقافيا ودينيا – إلى تعقد علاقات الدول الإسلامية مع الغرب ؟

٥ – ما هي خبرة المسلمين في الخارج ؟ وإلى أي مدى سوف يتخذون صبغة علمانية أو يكون لهم أثر علماني على الدول الإسلامية ؟

٦ – ما هي التوصيات السياسية التي يمكن لنا أن نقدمها للحيلولة دون أن تأخذ النزاعات الإقليمية والوظيفية خصائص مواجهة أوسع نطاقا مع الإسلام ؟

قد يشعر بعض القراء ، خاصة في العالم الإسلامي ، بأن عنوان الدراسة ذاته ، والمعالجة ذاتها للفكرة ، تشجع مفهوم الفرقة التي لا سبيل إلى تجاوزها بين الاسلام والغرب . وبالمثل قد يرى البعض هذه الدراسة بمثابة مخطط لمواصلة الصراع لصالح القوى الغربية والتأثير على العالم الإسلامي . ولكن المؤلفين يرفضان رفضا مطلقا أي نية من هذه النوايا . فكل منا ملتزم حقا وبصورة تامة وحتى الأعماق بمفهوم التوفيق والتعاون بين الحضارات . ونؤمن بأن الدراسة المدققة للمشكلة من شأنها أن ترسي قواعد

وشروطا نافعة للمناقشة والإسهام في اتباع حوار سياسي عقلاني داخل وفيما بين العالمين الغربي والإسلامي .

وحيث لا يوجد طرف أكثر صوابا من الآخر ، فإن أنواع التوفيق التي ينبغي تحقيقها على كل من الجانبين تكون جد مختلفة في غالب الأحيان . إذ بينما يكون الفهم المتبادل أمرا مستحسنا فإن ثمة قضايا سياسية خطيرة موجودة بالفعل بين الطرفين وتستلزم فكرا جادا متكافئا التماسا لحلول لهذه المشكلات . مثال ذلك قضية اختلال توازن القوى ، فهي واحدة من أكثر القضايا تعقيدا . إذ أن تصور حالة عدم التكافؤ من شأنها دائما وأبدا أن تفاقم من تعقد العلاقات أيا كان نوعها . وإذا ما قدر لهذه الدراسة أن تحد من الإشارات العارضة والإثارية إلى حرب باردة جديدة ، واستطاعت أن تحدد جدولا للقضايا التي يتعين على كل من الجانبين التصدي لها – في ضوء فهم أفضل للعادات النفسية البالية والمؤثرة – فإننا نكون بذلك قد أنجزنا الشيء الكثير .

الهوامش

١ – نجد أقوى وأوضح صياغة لهذه الفكرة عند صمويل هانتنجتون Samuel Huntington. في دراسته "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, Summer 1993.

٢ – ثمة استثناء مهم خاص بالمسيحيين الأورثوذكس الشرقيين ، وذلك لأسباب سوف نناقشها فيما بعد .

٣ – في الحقيقة أنه بينما كنت أزور أحد المساجد في بلدة كوكاند في أوزبكستان تحادثت مع الفقيه المحلي الذي أثار هذه المسألة تحديدا . وبعد أن أمطرته بأسئلتي على مدى نصف ساعة عن حالة المسلمين والإسلام في كوكاند منذ انهيار الشيوعية ، نظر إليّ الفقيه نظرة شك وقال : « انتظر دقيقة . ألست مسيحيا ؟ إذن لماذا قضيت نصف ساعة معي تحدثني عن الأمة الإسلامية ولم تسألني سؤالا واحدا عن حالة الأمة المسيحية التي حولنا هنا ؟ »

٤ – Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage." *Atlantic Monthly*, September 1990, p. 24.

● الفصل الثانى ●

تصورات الغرب التاريخية عن الإسلام وتراثها السياسى الطبيعى

تشغل العلاقة بين الإسلام والغرب الآن مركزا محوريا فى الجدال الدائر بعد الحرب الباردة فيما يختص باتجاه حركة الشئون الدولية مستقبلا . ولكن القضية فى ذاتها قديمة جدا واتخذت صورا ذات فعالية قوية واستمرارية نابعة من خبرة وتصورات تاريخية لدى الجانبين . فالغرب - ونعنى به هنا الأوروبيين بعامة - واجهوا الإسلام عمليا منذ ظهور دعوته ، وأصبحت المجتمعات الإسلامية موضوعا للدراسة الأكاديمية والدبلوماسية منذ العصور الوسطى . وعرف الغرب تاريخيا ، أو ظن أنه عرف ، الكثير عن الإسلام وأن ماعرفه كان يقينا أوفر كثيرا مما عرفه العالم الإسلامى عن الغرب(١) . وهذا التباين فى قدر ومستوى المعرفة والاهتمام بدا واضحا على مدى الحقبة الزمنية الطويلة للمواجهة الأوروبية - العثمانية والتى ظلت خاصية مميزة للعلاقة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ومابعدها . ولعل الموقف قد انعكس الآن مع تزايد انتشار وذيوع وسائل الإعلام الغربية فى أنحاء كوكب الأرض . إذ نجد اليوم لدى المواطن العادى من أبناء المملكة المغربية أو تركيا رؤية ما عن المجتمع والسياسات الأمريكية أو الفرنسية . وسوف نجد قلة من الأمريكيين هم الذين على دراية جيدة بالتطورات فى الرباط أو فى أنقرة . والملاحظ أن المواطن الغربى العادى لا ينزع إلى أن يولى اهتماما جادا للتطورات الجارية فى العالم الإسلامى إلا إذا جاءت نتيجة أزمات تؤثر على المصالح الغربية . ولعل حرب الخليج خير مثال على ذلك . ونجد مثالا آخر أيضا فى الاضطرابات التى شهدتها الجزائر إذ أثارت على الأقل اهتمام الأوروبيين .

وعلى الرغم من أن تفاعل الولايات المتحدة مع العالم الإسلامى لم يبدأ جديا حتى أوائل القرن التاسع عشر ، فإن الانطباعات الذهنية المتولدة عن قرون الخبرة الأوروبية تمثل جزءا مهما من النهج الفكرى تجاه الإسلام على جانبى الأطلسى . ومن الواضح

أن المعالجة الكاملة لتاريخ العلاقات بين الإسلام والغرب تتجاوز حدود نطاق هذه الدراسة . وقد سبق على أية حال ، أن استوفاها العديد من الباحثين من ذوى الخبرة المتميزة . ومع هذا ، فإن بعض الأفكار الجوهرية يجدر الإبانة عنها لارتباطها الوثيق بالتصورات المعاصرة .

أوروبا وآسيا

ارتبطت نظرة الغرب عن الإسلام دائما وأبدا ارتباطا وثيقا بتعريف مصطلح « الأجنبى » . واليوم ، مثلما كان الحال فى القرن الخامس عشر ، نجد أن الإسلام هو أول ثقافة أجنبية (أى غير أوروبية) يلتقى بها المرء حين ينتقل من أوروبا في اتجاه الجنوب أو الشرق . ولقد كان تفاعل أوروبا مع الأطراف المتاخمة لحدودها الآسيوية أو المتوسطية عاملا مهيمنا في تطور إحساس القارة بوضعها الخاص الجيوبوليتيكى ودورها العالمي . والحق أن التمييز بين أوروبا والأراضي الواقعة ناحية الشرق منها كأساس للتحليل السياسي والاستراتيجي تمييز يسبق تاريخيا ظهور الإسلام على المسرح العالمي . وفيما يُعدّ باختلاف الآراء من أول التقديرات الجيوبوليتيكية وأكثرها دواما ، طور الإغريق حسا قويا بالتمييز الجغرافي والثقافي بين أوروبا وآسيا ؛ ومن ثم رأوا أشد منافسيهم الاستراتيجيين قوة هم الفرس « الآسيويين »(٢) . وبعد ذلك كان ظهور الإمبراطورية البيزنطية ، ثم انقسامها إلى إمبراطوريتين شرقية وغربية داخل الإمبراطورية الرومانية والمسيحية ، وهو الأمر الذى أدى إلى ترسيخ صورة « الحدود » الحضارية . وهكذا نجد أنه مع عصر الفتوحات الإسلامية الكبرى فى القرنين السابع والثامن أصبحت فكرة التنافس الثقافي والاستراتيجي بين أوروبا وآسيا تراثا راسخا في الفكر الأوروبي . ومن ثم كانت النظرة السائدة حسب هذا المخطط إلى الأراضي الواقعة على التخوم الأوروبية والبحر المتوسط باعتبارها حاجزا ومعتركا دفاعيا لصراع أبدى بين الحضارات .

وينزع الغرب الحديث إلى ربط العالم الإسلامي بالشرق الأوسط ، أو بما اعتاد الأوروبيون أن يطلقوا عليه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر المشرق . ولكن كانت النظرة العامة هى أن المشرق يبدأ حيث ينتهى نفوذ أسرة هابسبرج فى جزر البلقان . وظلت هذه النظرة شائعة إلى حين تراجع تركيا العثمانية من أوروبا . ولقد كان القطاع الأكبر مما تصوره الأوروبيون أنه العالم الإسلامي – الأراضي الواقعة تحت السيطرة العثمانية حتى وإن كانت غالبيتها مسيحية – موجودا داخل الحدود الجغرافية لأوروبا .

ومع الصحوة الجديدة للهوية الإسلامية فى مناطق البلقان على أثر الحرب التى نشبت فى البوسنة وعودة النشاط الديني إلى الظهور بعد أن قمعته النظم الشيوعية الحاكمة ، بدأ الأوروبيون يواجهون مرة أخرى تراثا تاريخيا لايرتاحون إليه . وكما أشار أحد المراقبين على الأقل ، فإن تطورات أحداث مابعد الحرب الباردة فى هذه المنطقة قد تضطرنا إلى أن نعيد من جديد وبشكل أساسى تقييم أسلوبنا فى تحديد « أوروبا » و « الشرق الأوسط »(٣) . لقد تأسس من جديد موقع مهم للتفاعل بين أوروبا والعالم الإسلامى ، الأمر الذى ستنجم عنه سلسلة من النتائج المهمة الإيجابية والسلبية .

الإسلام وفقدان الوحدة المتوسطية

وهكذا فإن تصور وجود فاصل ثقافى منيع بين آسيا وأوروبا ، أى بين الإسلام والغرب ، ومواجهته كان أحد المكونات المهمة فى الرؤية الأوروبية العالمية . بيد أنه ليس التراث الوحيد وثيق الصلة بالمشكلات المعاصرة . فثمة تراث قوى بديل أكد وجود إرث تاريخى مشترك وحضارة مشتركة حول البحر المتوسط يربطان جنوب أوروبا وشمال إفريقيا والمشرق . هذا الميراث هو تراث الإمبراطورية الرومانية ونسقها الموحد إلى حد ما للعلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب عبر البحر المتوسط . إنه نسق امتد طويلا بعد سقوط الإدارة الرومانية والتى تحطمت بعد ذلك نتيجة توسع سلطة الإسلام والعرب غربا عبر الشمال الإفريقى فى القرن الثامن . والملاحظ أن حالة عدم الأمن التى شاعت فى جنوب أوروبا نتيجة سلسلة الغزوات الإسلامية المتتابعة سريعا وماترتب عليها من فقدان الاتصالات الحرة ، ليس فقط بين الشمال والجنوب ، بل وأولا وأساسا بين الشرق والغرب ، كان لها دور مهم فى التطورات التى شهدتها أوروبا خلال العصور الوسطى . فقد تأسست مدرسة مبرزة لتدوين التاريخ موضوعها « فقدان الوحدة المتوسطية » والنتائج السالبة والمستديمة المترتبة على ذلك بالنسبة لأوروبا وللعلاقات بين أوروبا والعالم الإسلامى . ورأى المؤرخون الأوروبيون ، من طراز هنرى بيرين Henri Pirenne(*) ، أن التقدم السريع للإسلام كان الحدث المحورى الذى أفضى إلى القطيعة الفكرية والسياسية مع تراث العصر القديم . « إن غرب المتوسط ، وقد أصبح بحيرة إسلامية لم يعد طريق المرور

(*) هنرى بيرين ، مؤرخ بلجيكى (١٨٦٢ - ١٩٣٥) تخصص فى تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الاقتصادى (المترجم) .

العام للتجارة وللفكر على نحو ماكان دائما . لقد حوصر الغرب وأرغم على الحياة اعتمادا على موارده الذاتية »(٤) .

ويمكن النظر إلى الإسلام ذاته باعتباره الحضارة المتوسطية الكبرى التى لها قوة توحيدية(٥) . وإن التقاء الحركات السياسية الإسلامية عبر الشمال الإفريقى والمشرق ، والنمو المتصاعد للعامل الإسلامى فى منطقة البلقان ، يوحى بأن إمكانية الإسلام كقوة توحيدية فى منطقة البحر المتوسط أبعد من أن تكون قد استنفدت . إن الجميع يعرفون الطابع الاصطناعى للدول التى نشأت نتيجة تصفية الاستعمار ، ولذلك نجد الكثيرين من المراقبين الأوروبيين يلتمسون وحدة الهدف فى أنشطة البلدان الإسلامية ناحية الجنوب والشرق . وإن حركات مثل « اتحاد المغرب العربى » التى تنظر إليها عواصم غربية نظرة فيها بعض الشك قد أخذها الأوروبيون مأخذا جادا فى كل منطقة المتوسط ، خاصة الأوروبيين الذين يأملون فى إعادة ترسيخ الإحساس بوحدة متوسطية . كذلك فإن المبادرات الأوروبية الغربية بشأن الأمن والتعاون الإقليمى بما فى ذلك « مؤتمر الأمن والتعاون لمنطقة البحر المتوسط » ومؤتمرات « خمسة زائد خمسة » ، إنما يأتى هذا كله تعبيرا عن الرغبة فى فتح حوار متوسطى عبر الاتفاق على معايير غربية فى الأساس تحترم حقوق الإنسان وعدم انتهاك الحدود .. إلخ »(٦) .

الإسلام فى أوروبا ومناطق الحدود غير الآمنة

ظل الخطر الإسلامى ، على مدى ألف عام تقريبا ، المشكلة الاستراتيجية الأساسية التى تواجه الأوروبيين ابتداء من شبه جزيرة أيبريا وحتى النمسا والبلقان ، بل ومابعدهما ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار روسيا وفترة خضوعها تحت « نير التتار » . وإذا استرجعنا الأحداث الآن نجد من الصعب تصور المدى الكامل وإمكانات هذا الخطر الذى بدا محسوسا بوضوح فى ضوء الاعتبارات المحلية والاعتبارات الاستراتيجية المهمة والأساسية . إن هزيمة المغاربة فى بواتييه Poitiers عام ٧٣٢ ، وهزيمة الأتراك فى ليبانتو Lepanto عام ١٥٧١ ثم بعدها فى فيينا عام ١٦٨٣ قد حققت وضعا معترفا به باعتبارها لحظات حاسمة فى الصراع بين الإسلام والغرب للسيطرة على أراضى أوروبية . وموضوعيا تكمن أهمية هذه الانتصارات الغربية فى تصورها « كأحداث متواكبة » . ودون إغفال المزايا الجغرافية والتكنولوجية والعسكرية ومزايا التنظيم السياسى التى ربما أفادت وعملت لصالح أوروبا – وقد تزايد التفوق الأوروبى باطراد مع الزمن – ساد تصور قوى ومستمر فى أوقات ما بأن مصير أوروبا بات معلقا فى

الميزان . إن صورة الأتراك « على أبواب فيينا » منذ القرن السابع عشر أصبحت عنصرا ثابتا وملازما في التحليلات الغربية المعاصرة عن الانقسامات التي عادت إلى الحياة من جديد بين المسيحيين والمسلمين . ولقد وصل الأمر إلى حد أن قال إدوارد جيبون في كتاب : « *انهيار وسقوط الإمبراطورية الرومانية* » أنه لوقيض لشارل مارتل أن يمنى بالهزيمة في طورس أو بواتييه لكان القرآن « يجرى تعليمه الآن في مدارس أوكسفورد »(٧) .

وإن عملية التوسع الأوروبي ذاته منذ القرن الخامس عشر ترتبط ارتباطا وثيقا بالنزاع مع الإسلام . فبعد النضال الطويل لإنهاء مواقع الاحتلال الإسلامي من أسبانيا وحتى روسيا ، ولإعادة تأسيس الحكم المسيحي في المناطق التي استقرت فيها حضارات إسلامية مهمة « بدا من الصعوبة بمكان توقع أن يتوقف الأسبانيون والبرتغاليون المظفرون عند مضايق جبل طارق أو أن يسمح الروس للتتار بالانسحاب في سلام وإعادة تجميع أنفسهم » . ويدأ هذا الهجوم الأوروبي المضاد في القرن الخامس عشر واكتسب قوة دفع إضافية نتيجة التوسع التركي المتزامن داخل الأراضي الأوروبية في البلقان ، والتقدم صوب الدانوب على نحو يهدد وسط أوروبا(٨) . وجاء موازيا لإعادة غزو أسبانيا عصر الاكتشافات البحرية الأوروبية والتوسع الإستعماري في آسيا وعبر الأطلسي . ونذكر ، بوجه خاص ، أن فتح طريق رأس الرجاء الصالح على أيدي البرتغاليين أفضى إلى العمل تدريجيا وباطراد على تفادي مواقع السيطرة العثمانية في شرق المتوسط ، حيث كانت تعوق في السابق الوصول الأوروبي المباشر إلى طرق التجارة مع الشرق (والتي أدت كذلك قسرا إلى اتصالات تجارية ضخمة بين الإمبراطورية العثمانية والغرب) . واطردت ، إلى حد ما ، روح الحروب الصليبية وإعادة الغزو في رحلات الاستكشاف الأوروبية المبكرة حيث كانت الإمارات الإسلامية ، وللمرة الثانية ، الخصوم الرئيسيين للتدخل البرتغالي حول المحيط الهندي .

وخلفت إعادة فتح الأراضي الإسلامية في أسبانيا تراثا باقيا في منطقة غرب المتوسط حيث التشوق والحنين إلى عظمة الماضي ظاهرة سائدة على جانبي مضيق جبل طارق . حقا ، إن الجدل بشأن معنى إعادة الفتح ثقافيا وجيوبوليتيكيا ظل زمنا طويلا جانبا مهما على الساحة الفكرية في أسبانيا مع تأويلات تصحيحية اكتسبت قوة منذ نهاية الحقبة الفرانكوية . ففي السنوات الأخيرة أعيد اكتشاف التراث المراكشي الأسباني القائم على أسس أسر المرابطين والناصريين والأمويين ، وهو التراث الذي ازدهر منذ القرن التاسع وحتى القرن الخامس عشر . وأصبح هذا التراث معلما بارزا في دوائر معينة ، بل وأفضى إلى قدر معقول من الاهتمام بالممارسات الدينية وبالثقافة الإسلاميتين(٩) . وما فتئت تجربة إعادة الغزو تشكل مصدرا لمشاعر عميقة متناقضة في أسبانيا حيث

جرت أوسع مواجهة مع الإسلام ممثلا فى الإمبراطورية العثمانية . واستمرت المواجهة طويلا بعد الاستيلاء على آخر معاقل المغاربة في غرناطة عام ١٤٩٢ . وبعد قرن من تاريخ « طرد » الإسلام من أسبانيا ليس لنا أن ندهش لأن الرأى العام الأسبانى ينظر فى قلق إلى تيار المهاجرين المسلمين المتعاظم الوافد من الشمال الإفريقي . ونلاحظ أن اللغة الأسبانية الحديثة تزخر بالإشارات القديمة إلى النزاع مع المغاربة .

وربما يعادل فتح وإعادة فتح شبه جزيرة أيبريا أو تقدم السلطة العثمانية فى أراضى البلقان ، من حيث الأهمية ، حالة الشعور بفقدان الأمن التى سادت أوروبا طويلا فى مواجهة إغارات المسلمين وعمليات الاحتلال الدورية لمواقع ممتدة على طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط(١٠) . ذلك أنه في ولايات البربر ومراكش والولايات الخاضعة للسيطرة العثمانية فى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ظل *الجهاد* بحرا مستمرا على طول الساحل الغربي للبحر المتوسط عقب انتهاء حقبة الصراع الرئيسية مع السلطة العثمانية . لقد كانت قرصنة الشمال الإفريقى حقيقة واقعة أثرت على التجارة والأمن الأوروبيين حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كما كانت حافزا لبناء قوة بحرية للولايات المتحدة ولدبلوماسية المتوسط فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر(١١) . وامتد الخوف الناجم عن العنف الحادث لدوافع إسلامية عميقا فى نفوس الأوروبيين ، خاصة المقيمين في المناطق المتاخمة للحدود ، والتى كانت أكثر تعرضا لأخطار عمليات السلب والنهب . والأمر الجدير بالملاحظة هذا التماثل بين أسباب القلق المعاصرة إزاء الإرهاب الدولي وعلاقته الوثيقة بقضايا الشرق الأوسط وبين نزعة التطرف الإسلامية كما يراها الغرب(١٢) .

الحرب الباردة الأولى

إن الاهتمام من جديد بالعلاقات بين الإسلام والغرب عقب نهاية منافسة الشرق / الغرب أوحى لكثير من المراقبين بإمكانية نشوب حرب باردة جديدة على طول الخطوط الطائفية . وطبيعي أن امكانية اندلاع حرب باردة جديدة تستلزم عمل دراسة نقدية . بيد أن استخدام هذه الصورة المجازية أمر مثير إلى حد بعيد نظرا لأن المنافسة الممتدة بين الغرب (أسبانيا) والإسلام (الأسرات المغربية ثم بعد ذلك تركيا العثمانية) وصفها المراقبون الأسبان المعاصرون بأنها Guerra Fria أى *حرب باردة* بين الثقافات والتصورات والأسلحة ، وأنها قد امتدت دون اعتبار لنتائج المعارك كل على حدة(١٣) . وينطبق بالمثل تشبيه الحرب الباردة على المنافسة الأوسع نطاقا بين الإسلام والغرب

بالمعنى التاريخي . إذ بعد أكثر من ثمانمائة سنة موثقة توثيقا جيدا من الصراع والتعايش مع الإسلام برا وبحرا حول حوض البحر المتوسط ، بدأ الأوروبيون يدركون أنه على الرغم من أن « شروط التسوية الممكنة ، بل والمقبولة ، بين الطرفين أمر ممكن فى المسائل الاجتماعية والفكرية فإن ثمة فوارق لاسبيل إلى التوفيق بينها فى مجالات التنظيم السياسى والحرب »(١٤) .

وظهر وجه آخر لتراث *الحرب الباردة* (Guerra Fria) فى مرحلة تالية وتضمن النظرة الغربية عن الإسلام الذى تمثله هذه المرة تركيا العثمانية . إذ رأت هذه النظرة فى الإسلام عقبة فى طريق التطلعات القومية الحديثة فى بلدان البلقان وفى غيرها . لقد دعمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة استقلال اليونان فى مطلع القرن التاسع عشر تأسيسا على مجموعة من العناصر الفاعلة : النظرة الرومانسية إزاء تراث اليونان مقترنة برغبة فى مساعدتها على إزاحة عباءة « الجهل والقهر العثمانيين » عن بلدان البلقان . وكان للكنيسة الأورثوذكسية دور محورى فى الحركات القومية الرائدة للبلقان إذ أضفت أهمية خاصة واستمرارية على مظاهر التصدع الدينى كسمة مميزة للنزعة القومية فى المنطقة ، وهى السمة التى خلفت أصداء واضحة فى الحالة الراهنة فى يوغوسلافيا السابقة وفى ألبانيا وبلغاريا(١٥) . كذلك فإن النزاع المتوهم بين الإسلام والنزعة القومية كان سمة ميزت التفاعل البريطانى والفرنسى مع المناطق العربية الخاضعة للإمبراطورية العثمانية سواء قبل الحرب العالمية الأولى أم أثناءها . وكان لابد ، فى الحقيقة ، أن يظهر هذا كعقيدة محورية لنزعة أتاتورك فى تركيا مابعد العثمانيين . ومن دواعى السخرية ، أنه على الرغم من إيثار الغرب الحديث للهوية القومية على الهوية الدينية ، فإن التجربة الغربية مع القومية العربية العلمانية خلال فترة القضاء على الاستعمار وبعدها قد ثبت أنها غير مشجعة شأن غيرها من التجارب فى السابق .

وعادت إلى الظهور صورة الصراع ضد الهيمنة الإسلامية فى صورة المفاهيم التى عبر عنها بوضوح اليونانيون والبلغار والصربيون والروس عند وصفهم لأزماتهم الأمنية الخاصة وكذا لدورهم فى نظام الأمن الأوروبى فى حقبة مابعد الحرب الباردة . وأن ظهور « عامل إسلامى » جديد (قديم) فى أمن البلقان وأوروبا يبرز بوضوح كبير خلال الحوارات الطارئة فى المنطقة ، مع تأكيد خاص على الوضع الحرج لهذه البلدان على امتداد خط منازعة أساسى حضارى واستراتيجى ودورها كحاجز أمام حالة عدم الاستقرار السائدة فى البلدان الإسلامية(١٦) . ولكن إلى أى درجة تجد هذه الصياغة صدى لها فى أوروبا إجمالا فهذا أمر موضع تساؤل . إن الشىء اليقينى هو أن التفكير الأوروبى عن طبيعة تركيا ودورها قد كشف عن معادلة مماثلة بشأن الحواجز أمام حالة عدم الاستقرار فى « الشرق الأوسط » . وساد العالم الإسلامى ، بما فى ذلك تركيا ،

شعور يتقاعس الغرب في البوسنة ، وهو شعور مصدره ، في جانبه الأكبر ، القلق الأوروبي إزاء الوجود الإسلامي في بلدان البلقان . ويمكن القول إجمالا إن الحوار الجديد بشأن خطوط المنازعة واحتمالات « صدام الحضارات » قد أحيا من جديد تأكيداً شديد التقليدية على الطابع الخاص للدول القائمة على الحدود الأوروبية ، وهي البلدان المسماة البلدان الفارقة Marca States : أسبانيا في الغرب وبلدان البلقان التي تسودها الأورثوذكسية وتركيا في الشرق (والتي يسميها صمويل هانتنجتون دولة « ممزقة » بين حضارتين)(١٧) .

وفي سياق التوجهات السياسية والأمنية الطارئة في البلقان نجد أن من الأمور التي حظيت باهتمام كبير إمكانية قيام « محور إسلامي » يضم تركيا والبوسنة (أو ما يتبقى منها) وألبانيا(١٨) . ويدور جدل موضوعه أن تراث الإسلام في أوروبا يسهم في الفوارق الملحوظة بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين بشأن السياسة تجاه أزمة يوغوسلافيا السابقة ، وبخاصة المواقف من البوسنة . ولكن ظهور دولة « يهيمن عليها المسلمون » في أوروبا لم يكن أبدا مثار قلق عميق في الدوائر السياسية للولايات المتحدة ، هذا على الرغم من وجود بعض المخاوف من التورط الإيراني . ولكن هذا التوقع أثار في أوروبا قلقا موضوعيا وإن لم يتم الإفصاح عنه على نطاق واسع(١٩) . لقد كانت فرنسا وروسيا في المقدمة بالنسبة لهذه النظرة ، وإن أمكن أن نلمس حالة القلق لدى غيرهما . علاوة على هذا فإن المواقف تجاه البوسنة تتطور على أرضية من القلق الأعم والأوسع نطاقا بشأن الأزمات السياسية والاقتصادية على طول المحيط الإسلامي لأوروبا بل وفي الجزائر ومصر .

تراث الحقبة الاستعمارية

ثمة مسألة أساسية بالنسبة للعلاقات المعاصرة بين الإسلام والغرب ، ألا وهي : إلى أي مدى تعتبر الخلافات الراهنة تراثا موروثا عن الصراع الديني الثقافي في مقابل الخبرة الأحدث عهداً مع الحقبة الاستعمارية ؟ نجد الإجابة على نحو شبه يقيني في مكان ما بين هذين الاحتمالين مع تصورات تاريخية نابعة من المصدرين في تفاعلهما ودعم أحدهما الآخر أحيانا . وهناك سؤال آخر يتعلق بالأهمية المحتملة لعدم وجود مثل هذا « الميراث » الاستعماري في العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي .

إن التفاعلات بين دول المتروبول (الاستعمارية) الأوروبية وبين المستعمرات منذ القرن السادس عشر وحتى مابعد عام ١٩٤٥ ، كانت في الأساس تفاعلات بين الغرب

والإسلام . ونتيجة لذلك ظل اهتمام أوروبا بالعالم الإسلامي ومعرفتها به وحتى منتصف ستينات القرن العشرين متأثرين بشدة بمتطلبات السياسة الاستعمارية وتوترات عملية إنهاء الاستعمار . وعلاوة على هذا ، فإن العقل والممارسة الأوروبيين كانت تحركهما أساسا ، فيما يختص بالشئون الإسلامية ، قوة المنافسة الشديدة على الأطراف الأوروبية وفي آسيا بالإضافة إلى ضعف الدولة العثمانية واحتمالات قيام ثورة إسلامية في الهند وفي الشمال الإفريقي باعتبارها مخططات استراتيجية مثيرة للقلق . وهكذا رأت بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر الاحتفاظ بمحميات مستقرة لها في مصر وفي السودان ، باعتبار ذلك ضروريا لحماية مواصلاتها مع الهند التي تتهددها هي الأخرى ثورة إسلامية . ووجد المخططون الاستراتيجيون الألمان الفرص متاحة أمامهم للتأثير على بلدان البلقان والأناضول والعراق . ومارست ألمانيا نفوذها على نحو أدى إلى قيام اتصال بالعالم الإسلامي ازداد توثقا باطراد وخلق علاقات وطيدة مع تركيا العثمانية(٢٠) . وسعت إيطاليا إلى تحقيق طموحاتها الاستعمارية في ليبيا والقرن الإفريقي . واحتفظت أسبانيا بوجود استعماري لها في شمال المغرب والصحراء الغربية . وأدت الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا والمحميات في الشرق دورا محوريا في توازنات القوى الأوروبية وخلقت اتصالا على درجة عالية مع العالم الإسلامي(٢١) . وهكذا تحقق التداخل والتشابك العميقان بين التجربة الاستعمارية والتفاعلات بين أوروبا والإسلام . ومثلما كان للصراع الإسلامي – الأورثوذكسي في بلدان البلقان دوره الرائد في تطور النزعة القومية الحديثة في المنطقة ، كذلك كان للإسلام دوره الرمزي الرائد في مجال الحركات المناهضة للاستعمار في إفريقيا وآسيا .

وعلى الرغم من أن التجربة الاستعمارية والصراعات المناهضة للاستعمار هما عاملان مهمان في تحديد تصورات المسلمين المعاصرين عن الغرب ، فإنه ليس بالإمكان إغفال أثر هاتين العمليتين في التفكير الأوروبي ، وإن كان أثرهما أقل وضوحا . لقد أثبت الإسلام ، من حيث هو ثقافة ، قدرة على المقاومة النسبية للتغلغل الاستعماري . كما أن البعثات التبشيرية المسيحية بدأت خلال الحقبة الاستعمارية اختراقاتها المحدودة داخل الأراضي الإسلامية(٢٢) . وتعجل الأوروبيون تفسير هذه المقاومة باعتبارها دليلا على التعصب الديني والسياسي وبعثت من جديد تصورات قديمة بسبب تجربة القضاء على الاستعمار التي غلب عليها العنف .

وتعتبر الجزائر في تصور الفرنسيين مثالا مذهلا لهذه الظاهرة . إذ نظرت فرنسا إلى الجزائر ، دون سواها من بلدان الشمال الإفريقي والشرق الأوسط ، ومن حيث الواقع القانوني ، باعتبارها جزءا رسميا من فرنسا . لقد كانت الروابط الثقافية والاقتصادية بين باريس والجزائريين روابط عديدة وعميقة ، ولا تزال حتى الآن ، على نحو يثير

الدهشة . ويمكن القول ، على هدى الرؤية الاستراتيجية ، إن أمن الجزائر رهن بالأمن الفرنسي ولا فكاك بينهما . ولا تزال الصدمة التي أحدثتها الثورة الجزائرية ، التي يقارنها الجزائريون بالثورتين الروسية والصينية ، تتردد أصداؤها في الرأى العام الفرنسي ، حيث نجد أصحاب الأقدام السوداء Pieds Noirs النازحين يشكلون نواة رئيسية لدعم الجناح اليميني المناهض للهجرة . إذ لم ينس الفرنسيون بعد العنف والتعصب المدعي من جانب القوميين الجزائريين ، وكذلك رد فعل المستعمرة *(الكولون)*(٢٣) . ولا يزال السياسيون الفرنسيون والنخبة المعنية بالسياسة الخارجية والأمنية يولون اهتماما خاصا للشئون الجزائرية . وقد تجدد هذا الشعور مع التحدى السياسي الإسلامي ، وكذلك حال النخبة الجزائرية إذ نجد نهجها عند تناول قضايا السياسة والاستراتيجية أقرب إلى التقليد الفرنسي أكثر مما تعترف به . ويدرك المراقبون الغربيون المتابعون للاضطرابات الراهنة في الجزائر المعاصرة أن التحدى الإسلاموى للنظام السياسي الذى جاء عقب الاستعمار إنما هو ، من نواح كثيرة ، رد فعل أهل الريف التقليدى في الجزائر (ويعيش كثيرون منهم الآن في الحضر) إزاء مايرونه حكما فاسدا للنخبة المتوسطية المحبة للفرنجة .

ولكن الولايات المتحدة لا تقاسم أوروبا تراثها الاستعمارى في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط . وإنما على العكس إذ نجد أن دعم الولايات المتحدة لحركات الاستقلال في شمال إفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية لا يزال يمثل مصدرا مهما حسن النية في نظر الجزائريين وغيرهم (ولاتزال باريس تراه مصدرا سيىء الطوية)(٢٤) . غير أن الولايات المتحدة لها شهرتها الواسعة فيما يختص بالتدخل في العالم الإسلامي . وهذه حقيقة واقعة جعلت من العسير استثمار تراث مناهضة الاستعمار في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة . علاوة على هذا فإن الزعامات الفكرية والسياسية في العالم الإسلامي وفي العالم الثالث بعامة قد نزعت إلى الربط بين مفاهيم النزعة الاستعمارية التجارية والرأسمالية وسياسة التدخل وجمعها معا على نحو يضع الولايات المتحدة في صورة سلبية تماما . ومع هذا فإنه بعد أن فقدت مفاهيم الحرب الباردة عن عدم الانحياز الكثير من مبرراتها فإن مسألة *إمكانية* تقسيم حصص السلوك الغربي في الماضي تجاه العالم الإسلامي يمكن أن تكتسب أهمية جديدة . إذ مع تغير البيئة الدولية يغدو مرجحا أن يكون للتصورات التاريخية دورها الرائد في تشكيل الرؤى الإسلامية عن الغرب بما في ذلك المدى الذى يظهر فيه الغرب ذاته كبنية شاملة في تطاحن مطرد .

الانطباعات المعاصرة : قناة السويس والنفط والثورة الإيرانية

يمكن القول إن العلاقات بين الإسلام والغرب خضعت وعلى نحو طاغ منذ عام ١٩٤٥ للمنافسة الجيوستراتيجية والأيديولوجية مع الكتلة السوفيتية . وإن قلق الغرب إزاء حالة عدم الاستقرار في المناطق الإسلامية اقترن بشدة بمسألة أخرى أعم ، وهي كيف يمكن للنظم الحاكمة في الشرق الأوسط أن تختار اطراد أو وقف احتواء الكتلة السوفيتية لها . وأكثر من هذا أن مسألة النزاع العربي الإسرائيلي التي تبدو في ظاهرها مسألة مستقلة قد حجبتها اعتبارات خاصة بقيمة إسرائيل الاستراتيجية في شرق المتوسط وإمكانية التصعيد من جانب قوة عظمى نتيجة أزمات إقليمية . وفي حدود الاهتمام بالعلاقات مع العالم الإسلامي وماتقتضيه اتجه التركيز على القومية العربية وليس على الإسلام في ذاته وعلى النفط إلى حد بعيد .

وثمة صور عديدة وليدة تجربة أقرب عهدا نجد لها بروزها الواضح في تصورات الغرب عن العالم الإسلامي . نذكر أولا ، سلسلة أحداث الثورة المصرية وتأميم قناة السويس وما تلى ذلك من تدخل إنجليزي فرنسي في ضوء خلفية من الانسحاب الاستعماري والضغط السوفيتي . لقد أثارت هذه الأحداث قلق الغرب العميق بشأن النتائج السياسية الطبيعية (الجيوبوليتيكية) المتوقعة على المدى الطويل من القومية العربية . ثانيا ، الحظر العربي على النفط في عام ١٩٧٣ وأزمة إمدادات البترول في الأعوام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ – ١٩٨٢ . إذ أثارت هذه مخاوف الغرب من ضعفه الهيكلي إزاء « سلاح النفط » وقطع الإمدادات نتيجة عدم الاستقرار الإقليمي أو نشاط سوفيتي . والملاحظ أن العامل الإسلامي كان غائبا إلى حد كبير في كلتا الحالتين . ولم تكن الصورة الغالبة هي صورة مسلمين متعصبين فقراء ينادون بسقوط الغرب بل صورة « شيوخ النفط » الأثرياء يقبضون على الاقتصادات الصناعية وعلى كثير من اقتصادات العالم الثالث للحصول على المزيد كفدية والتصرف في ثرواتهم من دولارات البترول بطريقة تثير الاضطراب(٢٥) . وعقب الغزو السوفيتي لأفغانستان نزع المراقبون الغربيون إلى تأكيد الطابع القومي لقوى المقاومة . وقبيل نهاية الحرب تقريبا برزت جوانب معبرة عن نزعات الجهاد في الصراع ، وشاعت على نطاق واسع في الغرب . والملاحظ أن الدور الواضح للمتطوعين الأفغان داخل الأوساط الأصولية المؤمنة بالعنف في شمال إفريقيا وفي غيرها يشير إلى أن ماتلقته الحركة خلال الثمانينات من أسلحة ودعم لم يكن خيرا كله . وفسر كثيرون التجربة الأفغانية على أنها دليل على الخلاف الأساسي الذي لايقبل المصالحة أو التوفيق بين النهج الإسلامي المتطرف والنهج الغربي في معالجة الشئون الدولية ، على الرغم من مظاهر الالتقاء المؤقتة لعدد من المصالح الجيوبوليتيكية .

وثمة انطباع ثالث قوى وليد خبرات حديثة العهد أفرزته الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن واستمرار الحرب الباردة في طهران . إذ على الرغم من أن أوساط الخبراء على يقين من أن الإسلام ليس كيانا موحدا متسقا ، وأن السياسة الإسلامية يمكن أن تأخذ أشكالا متباينة ؛ فإنه لايزال هناك - خاصة داخل الولايات المتحدة - إحساس بالقلق نظرا لأن النموذج الإيراني هو الأرجح لأن يكون قاعدة لا استثناء للنظم الإسلامية حين توليها السلطة (ونذكر كمثال النمط السوداني) . وإن صورة إيران الثورية التي دعمتها تطورات أخرى مثل قضية سلمان رشدى تطغى على الكثير من الجدل الدائر الآن في الولايات المتحدة بشأن ظهور وصعود الإسلام السياسي . كذلك فإنها تجعل من الصعب على الأمريكيين أن يتخيلوا قيام علاقات مع نظام حكم إسلامي لايرى الولايات المتحدة في دور « الشيطان الأعظم » .

واحتل الإسلام محور الحوارات السياسية داخل الولايات المتحدة وأوروبا على إثر حرب الخليج والتمرد الإسلامي الفعلي في الجزائر وفي مصر ؛ والنشاط الإرهابي في داخل الولايات المتحدة ، والبعد الإسلامي لأزمة يوغوسلافيا السابقة . وإن هذا الاهتمام الفريد بقضية واحدة ذات أبعاد متداخلة خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية لم يحدث له مثيل منذ المشاورات التي جرت فور انتهاء الحرب الباردة بشأن احتواء الشيوعية . ولقد أسهم في تصور أن العلاقات بين الإسلام والغرب قد بلغت « لحظة فاصلة »(٢٦) .

الهوامش

١ - دقة انطباعات الغرب الفكرية عن العالم الإسلامي ، وطبيعة الانحيازات المحتملة هما قضيتان موضوع جدل حاد . لقد طرح إدوارد سعيد نقدا مثيرا للجدل عن الدراسات الغربية وصورة الشرق الأوسط وذلك في كتابه « الاستشراق » (نيويورك - راندوم هاوس - ١٩٧٨) .

٢ - لعل اليونانيين القدماء لم يدركوا هذا التمايز بهذا القدر من الوضوح . إذ لم يكن هوميروس يرى تمايزا حقيقيا بين أوروبا وآسيا الصغرى ، فلم تكن حرب طروادة نزاعا بين الشرق والغرب . ولكن في زمن الحروب الفارسية ، وفي عصر غزوات الإسكندر على وجه القطع واليقين كان قد نشأ واكتمل الصدع الفاصل بين الإغريق (أوروبا) وبين العالم الشرقي . انظر : Thierry Hentsch, *Imagining the Middle East* (New York: Black Rose Books, 1992).

٣ - انظر: Robert Kaplan, "There is No 'Middle East'," *New York Times Magazine*, February: 20, 1994.

٤ - تناول هنرى بيرين Henri Pirenne هذا الموضوع بإفاضة في كتابه *Mohammed and Charlemagne* (London: Unwin University Books, 1974). الذي صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٣٩ . ونجد تحليلا أكثر إفاضة للعوامل التي وحدت وقسمت الحضارات المطلة على حوض المتوسط عند فرناند بروديل Fernand Braudel في سفره الشامل *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (New York: Harper & Row, 1973). وصدرت طبعته الأولى من فرنسا عام ١٩٤٩ .

٥ – كما أشار موريس أيمار Maurice Aymard في عرضه لجامعة كومبليوتنس Complutense (من مدريد) أثناء حلقة دراسية صيفية ، الاسكوريال ١٩٩٢ .

٦ – لا يزال مراقبون كثيرون بريطانيون يشدة في الجهود التي تستهدف بعث « أسطورة الوحدة المتوسطية » . انظر على سبيل المثال : John Chipman, "Mediterranean Security: What Bridges over What Troubled Waters? ". وهو بحث مقدم إلى مؤتمر « الأمن والتعاون في البحر المتوسط ، آفاق المستقبل » تحت رعاية مؤسسة أورتيجا Fundación Ortega y Gasset et al., Madrid, October 3-5, 1991.

٧ – انظر : Bernard Lewis, *The Muslim Discovery of Europe* (New York: W. W. Norton, 1982), p. 18, وانظر أيضا : William Pfaff, "Reflections: Islam and the West," *New Yorker*, January 28, 1991, p.86.

٨ – انظر : Bernard Lewis, *Islam and the West* (New York: Oxford University Press, 1993), p. 17.

٩ – انظر : Alan Riding, "Cordoba Journal: As Ethnic Identity Grows in Spain, Pride in Islamic Roots Is Blooming," *New York Times*, March 1,1993.

١٠ – امتدت الإغارات إلى خارج الوطن حيث الساحل الإنجليزى وإن كانت نادرة .

١١ – لم تكن علاقة الغرب بدول شمال إفريقيا علاقة مواجهة فقط ، ذلك أن كلا الجانبين والقوى المحايدة وجدت من الملائم عقد اتفاقات مع الحكام المحليين أثناء الحروب النابليونية . انظر : Lewis, *The Muslim Discovery of Europe*, pp. 45-47.

١٢ – Lewis, *Islam and the West*, p.17.

١٣ – انظر : Adda B. Bozeman, *Strategic Intelligence and Statecraft:* Selected Essays (Washington, D.C.: Brassey's, 1992), pp. 235-255.

١٤ – المرجع السابق ص ٢٢٣ .

١٥ – انظر : Sir Charles Eliot, *Turkey in Europe* (London: Frank Cass, 1965). صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٠٠ .

١٦ – انظر على سبيل المثال : Oliver Potezica, "The Islamic Factor in the Balkans", *Review of International Affairs* (Belgrade), May - June 1993; "Serbian Politician on Islamic Fundamentalism," *JPRS-EER*, April 6, 1993, p. 49; and "Yugoslavia Discussed with Varvitsiotis," *FBIS-WEU* April 9, 1993.

حيث أكد فولكار رو Volker Ruehe وزير الدفاع الألماني في تقرير له إلى نظيره اليوناني أهمية معارضة توسيع الوجود الإسلامي في أوروبا .

١٧ – انظر : Huntington, "The Clash of Civilizations?" والتوترات « الحضارية » في التصورات والسياسة التركية الحديثة قام بدراستها كل من جراهام إى . فولر ، وإيان أو . ليسر وآخرون في Graham E. Fuller, Ian O. Lesser, et al., *Turkey's New Geopolitics: From the Balkans to Western China* (Boulder: CO: Westview / RAND, 1993).

١٨ – انظر : F. Stephen Larrabee, "The Former Yugoslavia: Emerging Security Orientations", in Regina Cowen Karp, ed., *Central and Eastern Europe: The Challenge of Transition* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

وانظر أيضا : Larrabee, *Turkey and the Balkans* (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1993).

١٩ – انظر : Roger Cohen, "U.S. Clashes with Russia over Bosnia," *New York Times*.

٢٠ – إن تركز اهتمام ألمانيا في وقت واحد على موارد الشرق الأوسط والإمكانات الاستراتيجية للسكك الحديدية وفرص النفوذ التجارى والسياسى فى الشرق ، كان قضية ملحة وثابتة فى الفكر الجيوبوليتيكي الألمانى منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . كذلك فإن هذا هو الذى أفضى إلى ظهور مخطط سكة حديد برلين – بغداد . وهو المشروع الذى لم ير النور .

٢١ – بدأ اتصال فرنسا جديا بالإسلام مع حملة نابليون ضد مصر .

٢٢ – Edward Mortimer, *European Security after the Cold War*, Adelphi Paper No. 271 (London: IISS, 1992), p. 36.

٢٣ – كثيرا ما يتم التغاضى عن نطاق العنف أثناء الثورة : لقد أدى العنف إلى مصرع حوالى مليون نسمة بين السكان الجزائريين وحدهم . انظر على سبيل المثال : Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria, 1954-1962* (London: MacMillan, 1971).

٢٤ – أثناء المفاوضات بشأن معاهدة حلف شمال الأطلسى (الناتو) كانت إحدى النقاط المهمة التى صادفت جدالا حادا بين باريس وواشنطن مسألة المدى الجيوبوليتيكي لضمان الأمن ، خاصة بيان ما إذا كانت الأراضى الفرنسية فى الشمال الإفريقى تقع داخل إطار المعاهدة أم لا . وتشمل المعاهدة كل المتوسط ولكن فقط عند الخط الساحلى لشمال إفريقيا . وجاء هذا القرار لصالح الفرنسيين إذا ما وضعنا فى الاعتبار التجربة الفرنسية فى الجزائر على مدى عقد تال .

٢٥ – فى ضوء هذه التصورات فإن الصعوبات المالية التى تواجه الآن النظام السعودى الحاكم هى فى جميع الأحوال أمر مذهل . انظر : Stephen Engelberg et al., "Saudi Stability Hit by Heavy Spending of Last Decade," *New York Times*, August 22, 1993.

٢٦ – Robin Wright, "West Debates Muslim Surge," *Los Angeles Times*, April 6, 1993.

• الفصل الثالث •

صورة الغرب تاريخيا وسيكولوجيا عند المسلمين

ثمة قضيتان أساسيتان شديدتا التمايز تحددان خصائص تصور المسلم لعلاقته بالغرب : نقض التفوق طويل المدى للحضارة الإسلامية ، وغلبة شعور واسع النطاق بين المسلمين بأنهم تحت الحصار المفروض من الغرب ، وأنهم يعملون من موقع الضعف والتعرض للخطر . هذان المفهومان ربما يثيران دهشة كثيرين في الغرب ممن يرون الإسلام واثقا بنفسه على نحو متشدد ويتخذ موقفا هجوميا . ولكن عدم إدراك هذه الحالة النفسية للعقل فى العالم الإسلامى يعنى إغفال عامل دينامى حاسم له أثره بين المنطقتين .

يحمل المسلمون فى وعيهم صورة حية عن عصر امتد قرابة الألف عام من التفوق الإسلامى الثقافى والفكرى والعلمى والتكنولوجى والعسكرى والذى أفل قبيل عصر النهضة الأوروبية . وأعقب هذا فترة انهيار إسلامى ، وصعود أوروبى لا يزال ممتدا حتى الآن . وعلى مدى الجانب الأكبر من هذه الحقبة فرضت أوروبا ، صاحبة الهيمنة الحديثة ، سلطانها الاستعمارى والإمبريالى . ويتناول هذا الفصل ضياع العظمة الإسلامية ، وضياع سلطانها ، وضياع الثقة بالنفس .

ورافق من صدمة الضياع هذه شعور بانهيار داخلى وتمزق أسباب تلاحم الحضارة الإسلامية . إن عالما إسلاميا له ثقافته الراسخة ، وشريعته ومعاييره وقيمه قد أصبح على مدى القرنين الأخيرين طريقا لتغلغل الثقافة الغربية : وقوّض هذا التغلغل تلاحم الحضارة الإسلامية وأرغمها على التلاؤم بوسائل عديدة مع هيمنة سلطة الغرب وحضارته . ولكن العالم الإسلامى لم يكيف نفسه تماما مع هذا التحول العميق فى علاقات القوى . ذلك أن مشاعر القلق وفقدان الأمن تكمن عميقة داخل نفس المجتمعات الإسلامية الراهنة حتى وإن لم تعبر عن نفسها صراحة بهذه الصورة . كيف يمكن للحضارة الإسلامية أن توفق بين وضعها الضعيف والثانوى فى العالم المعاصر وبين أن تكون تجسيدا لاصطفاء الرب للأمة الإسلامية فى عصر ازدهارها القوى المجيد فى القرن السابع الميلادى ؟

إن الإسلام يعتبر نفسه – تاريخيا – ذروة تاريخ الرسالات السماوية على الأرض . ويعترف الإسلام بكل من موسى وعيسى نبيين ويحيطهما بالإجلال . ولكن موسى ، حسب رأى الإسلام ، أخطأ فى فهم رسالة الله حين اعتقد أنها لليهود وحدهم . وفى حين رأى يسوع المسيح أن رسالة العهد القديم هى لشعوب الأرض قاطبة ، يرى المسلمون أن المسيحيين انطلقوا من الخلط بين الرب ويسوع : ومن ثم فبدلا من القول إن عيسى نبى عظيم ، وقد كان كذلك حقا ، اعتبروه ابن الإله بكل ماتعنيه الكلمة حرفيا . وفى رأى الإسلام أن الله ذات واحدة . وكان محمد خاتم الأنبياء وأعظم المرسلين الذين أوحى إليهم الله بعقيدة محورها وحدانية الله ، وهى خاتم الرسالات . وهكذا كان الإسلام ، عالميا ، وجاءت رسالة محمد كأوضح رسالة فى التاريخ . وجرى تسجيلها على نحو دقيق بحيث لا يأتيها الشك أبدا فى أى جزء من تفصيلاتها .

وينظر المسلمون إلى الانتشار المذهل للإسلام من مكة إلى جبل طارق وآسيا الوسطى ، على مدى قرن واحد ، ويرون فى ذلك تعبيرا واضحا عن فضل الله . ولقد كانت سلطة الدول الإسلامية المتعاقبة على المدى الطويل دليلا آخر على هذا الفضل . ويرى المسلمون أن رسالة البشر التزام وعهد بإقامة مجتمعات تعمل فى التزام بحدود الله على النحو المبين فى القرآن وفى أحاديث الرسول . وعلى الرغم من أن دولا إسلامية كثيرة ظهرت ودالت على مدى التاريخ فإن واحدة من أعظم الإمبراطوريات الإسلامية ، وهى الإمبراطورية العثمانية ، لم تصل إلى حافة الانهيار إلا فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، والتى كانت بمثابة النزع الأخير للسلطة الدولية الفريدة للإسلام . ومنذ ذلك التاريخ والعالم الإسلامى يناضل لاستعادة عظمة الماضى بطريقة أو بأخرى ، ولكن دون جدوى . وتعبر ظاهرة الإسلام السياسى اليوم جزئيا عن رد فعل إزاء هذا السقوط ، وهى جهد لتحديد وتصحيح أسباب ضعف المسلمين وإعادة اكتشاف جذور العقيدة الإسلامية التى يمكن لها أن تستعيد عظمة الماضى على النحو الذى تتجلى به وتعكسه قوة الحضارة الإسلامية الحديثة ومجتمعاتها .

وإذا كان المسلمون يتألمون لتلك العظمة التى ولت ، ولانهيار سلطان دولتهم ونفوذها ، فإن هناك أيضا مشاعر ومخاوف مختلطة إزاء الحضارة الغربية التى تغلبت فى نهاية الأمر على الهيمنة الإسلامية وقهرتها . ويرى المسلمون أن التاريخ ، وأيضا خبرة العصر الحديث ، كليهما يهيئان الكثير من المبررات التى تعطى المسلمين الحق فى الشكوى من الغرب ، ويجب على أهل الغرب أن ينظروا إلى هذه الشكاوى من زاويتين . أولا ، من المهم أن نقرر أن هناك « رؤية إسلامية » للتاريخ هى واقع حقيقى عند المسلمين وتركز على الأحداث التاريخية المهمة فى تجربة المسلمين حتى وإن أغفلتها فى الغالب الأعم رؤية الغربيين للتاريخ . ثانيا ، إن القراءة الإسلامية للتاريخ

تصح فى السياق الخلفية النفسية والثقافية والتاريخية لنظرة المسلمين إلى العالم المعاصر . وإذا كان المسلمون يعمدون إلى كتمان النظرة النشيطة إلى هذه الأحداث فى تعاملاتهم اليومية مع الغرب فإن هذه الرؤى ليست غائبة عن التفكير الجمعى لهم . وطبعى أن هذه الرؤى التى طال كتمانها أزمانا طويلة يمكن لها أن تنفجر فجأة وتبدو ظاهريا « لا معقولة » من حيث هى استجابة لأعمال الغرب فى الشرق الأوسط أو فى مكان ما آخر على نحو يستثير أسبابا قديمة للخوف والقلق . ولن تعمد دراستنا هذه إلى إعادة سرد التاريخ الإسلامى بل سوف تمس العديد من القضايا الأساسية التى قد تكشف عن تأويلات وآفاق إسلامية للتاريخ قد تكون جديدة بالنسبة للمراقبين الغربيين .

ومن الأهمية بمكان ونحن نستعرض « تفسير المسلمين للتاريخ » أن نتذكر أن التاريخ فى ضوء المعايير الثقافية أبعد من أن يكون مجرد سجل للأحداث التى وقعت . فمثلما أن جميع الشعوب المعاصرة تعيد النظر إلى ميراثها الثقافى والسياسى فإن جوانب انتقائية من الماضى تحظى باهتمام جديد غير مسبوق ، وتكشف بأثر رجعى عن أطر جديدة ربما كانت مفتقدة فى ذلك الزمان . إن التاريخ تعاد كتابته دائما وأبداً ويبدو جديدا فى أعين المعاصرين وفقا لحاجاتهم وتصوراتهم . لذلك نجد العناصر النشيطة من الإسلامويين يعمدون اليوم إلى تمحيص أحداث الماضى الإسلامى لتكون مادة خاما وزادا تاريخيا نافعا للآلية المفاهيمية والأيديولوجية الخاصة بالسياسة المعاصرة .

الإسلام باعتباره خروجا عن المسيحية

وهكذا فإن نظرة الإسلام إلى المسيحية هى أنه بعد أن قدم يسوع المسيح إلى العالم تعاليم جديدة مهمة أوصى بها الله إليه عن عالمية رسالة موسى إلى جميع البشر ، انحرف المسيحيون عن رسالته واتخذوا الرسول المرسل إليهم إلها يعبدونه من دون الله ذاته . وواقع الحال أنه باستثناء الزعم بأن يسوع المسيح ابن الله وباستثناء الرواية عن قيامه ، نجد أجزاء كثيرة من التاريخ المسيحى واليهودى هى فى صلب الإسلام تماما . ذلك أن المسلمين يرون كلا من موسى وعيسى وليين لله مثلما هو حال عدد كبير من أنبياء العهد القديم . معنى هذا أن هناك بعض الأسباب للاختلاف على صعيد الفقه الإلهى – وإن كان من العسير أن يؤدى ذلك إلى نشوء « صدام حضارى » على أساس العقيدة الدينية وحدها .

لقد واجهت المسيحية لأول مرة الإسلام مواجهة جادة وخطيرة على الصعيد السياسى عندما اصطدمت السلطة الإسلامية إبان توسعها خلال القرن السابع بالإمبراطورية

البيزنطية الممثلة للمسيحية الشرقية وكان مقرها فى القسطنطينية . وكانت هذه الإمبراطورية قد امتدت مرات عديدة فى أعماق الشرق الأوسط . وسرعان مانظر المسيحيون إلى الإسلام على أنه بدعة وهرطقة ، أى خروج عن المسيحية(١) . وكانت هذه المواجهة بين الإسلام والسلطة البيزنطية ، والتى استمرت نحو ٨٠٠ عام ، بداية لصراع طويل الأمد على السلطة جرى التعبير عنه بعبارات أيديولوجية بين الدول الإسلامية والمسيحية التى انتقل مركز ثقلها إلى أوروبا الغربية عقب سقوط القسطنطينية فى أيدى المسلمين فى القرن الخامس عشر .

الحروب الصليبية :

ربما كان مقضيا منذ البداية أن تكون المسيحية والإسلام غريمين متنافسين مادام الدين هو القوة المحركة للعلاقات الدولية .

« هذه القوى التى علمت العالم أن الجنس البشرى كان جنسا واحدا ، هى بحق القوى الدينية ، وأكثر الأديان قاطبة نزوعا إلى العالمية هى الأديان السامية ، خاصة المسيحية والإسلام . وحيث إن المسيحية والإسلام أرادا أن يتحول كل إنسان إلى العقيدة التى يدعو كل منهما إلى الإيمان بها ، فقد كانا لهذا السبب تحديدا الأكثر نشاطا فى الدعوة عالميا دون جميع الثقافات »(٢) .

ولم يكن وصول الجيوش المسيحية من أوروبا إلى الأرض المقدسة فى رحلة للحج ولخوض حرب صليبية سوى بداية لحملة أوروبية عامة طويلة المدى لاستعادة الأراضى الخاضعة لسيطرة المسلمين فى أسبانيا وصقلية والمشرق وفى غيرها . واستطاعت الجيوش الصليبية على مدى المائة عام أن تحتل وتستولى على كل الأراضى المطلة على شرق المتوسط تقريبا ابتداء من الحدود التركية إلى الحدود المصرية . وبحلول عام ١١٨٧ استطاعت الجيوش الإسلامية ، التى جاء رد فعلها بطيئا ، أن تقضى فى نهاية المطاف على المملكة المسيحية فى بيت المقدس ، وأن تستعيد المنطقة للسيطرة الإسلامية . ولكن الحرب الصليبية أضحت منذ ذلك الحين حدثا له آثاره الوجدانية العميقة عند المسلمين ، ولم يعد يمثل فقط الغزو المادى للجيوش الغربية ، بل ويمثل أيضا قيام دول مسيحية فوق الأراضى الإسلامية أيضا . وباتت هذه الأحداث ، عندما نسترجع التاريخ ، تبدو بمثابة المقدمات الأولى للاستعمار والإمبريالية الغربية التى جاءت فيما بعد ، كما ترتبط فى نظر المسلمين بتأسيس دولة يهودية فى فلسطين فى عام ١٩٤٨ ، وهى الدولة التى خطط لها مهاجرون يهود من الغرب وكانوا القادة المنفذين لها . ولقد كان المسيحيون والمسلمون فى القرنين العاشر والحادى عشر يعيشون فى ألفة مشتركة ، كما كانت طوائف المسلمين والمسيحيين يعيشون معا حياة مشتركة فى غالبية أرجاء

الشرق الأدنى . ولكن مع هذا فإن الحروب الصليبية كانت ترمز إلى وصول الجيوش الغازية باسم الدين . ويمكن أن ينظر الإسلامويون الآن إلى الحروب الصليبية في ضوء أيديولوجي أنقى من أي وقت مضى عندما كانت علاقات القوى أكثر تكافؤا ، وكان التعايش الثقافي أمرا مألوفا في أنحاء كثيرة .

إعادة فتح أسبانيا :

كانت الحروب الصليبية علامة على بداية استجابة عسكرية أوسع نطاقا من جانب العالم المسيحي إزاء نجاح الغزو الإسلامي خلال القرون السابقة . إن الفتح المسيحي لأسبانيا للمرة الثانية على مدى عملية امتدت قرونا من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر ، إنما يبرز في عقول المسلمين شاهدا على أكثر الخسائر إثارة وإيلاما للنفس . إذ لا تزال كلمة « الأندلس » تستثير في عقول المسلمين عظمة وأمجاد الماضي مثلما تثير مشاعر الحزن العميق إزاء ضياع مجد مؤثل هو أعظم أمجاد الإسلام إشراقا في العصر الوسيط . إن حكم المسلمين لأسبانيا على مدى ثمانية قرون كان واحدا من أعظم مراحل الحضارة إشراقا في كل أنحاء أوروبا حيث الحياة زاخرة بالثراء الثقافي والفكري والتجاري ، وحيث ازدهرت الثقافات الإسلامية جنبا إلى جنب مع الثقافات المسيحية واليهودية . لقد كانت أسبانيا المسلمة بمثابة السير الناقل العظيم الذي لولاه لضاع الأدب اليوناني الكلاسيكي والفلسفة اليونانية القديمة التي تمت ترجمتها إلى العربية واحتفظت بها أسبانيا هناك إلى حين انتقالها إلى أوروبا بعد ترجمتها من العربية إلى اللاتينية . وامتد نطاق التجارة من الصين وإيران عبر المتوسط مما أدى إلى ربط شرق آسيا بالثقافة العربية والأسبانية ومنها إلى أوروبا . وظل البحر المتوسط زمنا بحرا إسلاميا دون منازع إلى حد كبير . ومع اتساع نطاق عملية *إعادة فتح* أسبانيا ، والتوغل تدريجيا إلى الأعماق على مدى بضعة قرون انتهى الأمر بانهيار السلطة الإسلامية عام ١٤٩٢ . وتم طرد آخر المسلمين من أسبانيا عام ١٦٠٩(٣) .

ولا تزال ذكرى سقوط أسبانيا تمثل صورة حية في الأدب العربي . ولقد كان للاجئين المسلمين من أهل الدراية والحنكة الذين لجأوا من أسبانيا أدوار مهمة وبارزة في التطورات الثقافية التي شهدتها دول شمال إفريقيا بعد ذلك ، والملاحظ أنه على مدى القرنين الأخيرين السابقين على الطرد النهائي من أسبانيا تعرضت أعداد متزايدة من المسلمين الأسبان لمحنة كبرى جديدة : ذلك أن مجتمعات إسلامية كبيرة أجبرت على أن تحيا في ظل حكم مسيحي حياة هي نقيض حياة المسيحيين على مدى مئات السنين في ظل حكم إسلامي . لقد كان التعايش في البداية وعلى مدى قرن من الزمان تعايشا راضيا . ولكن بحلول عام ١٦٠١ واجه المسلمون الأسبان ثلاثة خيارات : إما التحول

إلى المسيحية أو الرحيل عن أسبانيا ، أو الموت . لقد ولى عصر التسامح الديني الواضح مع المسيحيين واليهود في ظل الحكم الإسلامي في أسبانيا وحل بديلا عنه التعصب الأعمى من جانب محاكم التفتيش الأسبانية ؛ والتي كانت من نواح كثيرة نوعا من الجهاد المسيحي بمعناه الأصيل . وهكذا فر المسلمون واليهود من أسبانيا وهاجرت أعداد ضخمة من اليهود إلى الإمبراطورية العثمانية التي كانت معروفة آنذاك بتسامحها مع اليهود .

بيد أن المسلمين عندما يعيشون في ظل حكم مسيحي - أو أي نظام حكم غير إسلامي - يواجهون مشكلات ذات طابع خاص تتعلق بفقه الإلهيات والتي تتجاوز حدود التمييز المتوقع . ذلك أن رسالة المسلمين الدينية هي تأسيس حكم مسلم كلما أمكن ذلك بحيث يمكن للمسلمين العيش داخل نظام اجتماعي وسياسي وثقافي مسلم التزاما بكلمة الله . ومن ثم فإن الحياة في ظل نظام حكم غير إسلامي تعني عمليا عدم إقامة ، أو عدم القدرة على إقامة دولة مسلمة ونظام سياسي مسلم الأمر الذي من شأنه أن يحد من مدى عمق الحياة الإسلامية . ولهذا يمكن القول نظريا إن حياة المسلمين في ظل نظام حكم غير إسلامي تشكل صعوبات دينية تقتضي منهم قدرة خاصة على الجلد والتحمل .

لذلك فإن المسلمين إذ حرموا فجأة من العيش في ظل نظام حكم إسلامي أصبحوا يعانون مما يمكن وصفه « بمتلازمة الأعراض الأندلسية والخوف من الانقراض الذي أحاق بمصير المغاربة (الأسبان) ، وهو الخوف الذي لايفارق المجتمع المسلم(٤) » . وها هو راشد الغنوشي الزعيم المنفي لمنظمة النهضة الإسلامية التونسية يكتب فيقول :

« مأساة المسلمين في أسبانيا تمثل نموذجا العقلية المسيحية المتحجرة خلال العصور الوسطى عندما أبيد شعب لايقل تعداده عن أربعة ملايين على أيدي مواطنيهم المسيحيين الذين هم أنفسهم سبق لهم أن نعموا بالحياة الآمنة قرونا في ظل الحكم الإسلامي . إن ما يحدث في البوسنة اليوم على أيدي الصرب ليس إلا صورة مصغرة لما حدث في الأندلس »(٥) .

وواجه المسلمون في حيدر أباد في الهند مصيرا مماثلا ، وهم أيضا الذين أقاموا حضارة إسلامية رفيعة المستوى على الرغم من أنهم أقلية وحكموا دولة مستقلة أكثرها من الهندوس على مدى أكثر من ٢٠٠ سنة . وقد محيت هذه الدولة من الوجود عقب الاستقلال في عام ١٩٤٨ ، وتلاشت الثقافة الإسلامية ، وأزيحت الطبقة المسلمة الحاكمة وأرغمت على قبول مكانة اجتماعية أدنى أو الهرب إلى باكستان(٦) .

ولكن من العسير القول إن هذه مصاعب فريدة ولا مثيل لها في تاريخ العالم . فإن أمما وشعوبا كثيرة عانت من قلب الأوضاع والآلام بل ومن الزوال . ولكن الأمر مختلف بالنسبة للمسلمين الذين يرون التاريخ تجليا لتدبير إلهي كوني ، وينزعون إلى التفكير في ضوء أمة إسلامية عالمية متداخلة . لهذا فإنهم ربما يشعرون بوطأة ثقيلة إزاء فقدان الأمة لهذه البقاع ، وربما يرون في هذا « إخفاقا » للتاريخ .

« الأمة » أو الإحساس بالأمة :

حين أسس النبي محمد دعائم الإسلام لم يؤسس فقط دعائم ثورة دينية بل ثورة اجتماعية وسياسية أيضاً . وحين ظهر النبي محمد في شبه الجزيرة العربية التي يسودها ولاء قبلي هو مناط الالتزام السياسي النهائي ، دعا إلى إنشاء وبناء أمة إسلامية جديدة ، أي بناء مجتمع يسمو على جميع الخلافات القبلية والإقليمية والعرقية وتكون له هويته الجديدة . ولقد كان العالم أجمع مدعواً للدخول إلى الإسلام . ويمكن للمسلم أن يؤدي شعائر الصلاة فوق أي بقعة من الأرض داخل بيته أو خارجه مادام اتخذ مكة قبلته .

> النبي محمد هو النبي الوحيد الذي رأى المعمورة كلها مسجداً ... والإسلام هو ، من بين أمور أخرى ، مجموعة من الشعائر التي تؤكد العزة بالنفس ، وشعور المرء بأنه في بيته حيثما كان على وجه الأرض ، سواء أكان في ظروف مألوفة أم غير مألوفة له ، دون حاجة إلى معرفة لغة وثقافة المكان . وإن ما حدث من توسع عالمي في القرن السابع يبدو مهولاً مذهلاً ولن نفهمه مالم نضع في الحسبان العنصر المكاني له[٧] .

ولا يزال الإحساس بالأمة يمثل حتى يومنا هذا قسمة مميزة للتكوين النفسي عند المسلم والإسلام حيث يمكن إذا ما اشتكت منطقة ما أن تؤثر شكواها على مواقف المسلمين في الأنحاء الأخرى في الأرض . وأياً كان الرأي بالنسبة للإحساس العالمي بالأمة في المسيحية فإن هذا الدافع قد اختفى تماماً على المستوى الشعبي في الغرب مع حلول القرن العشرين اللهم إلا إذا لجأت إليه دولة ما كذريعة سياسية تبرر بها موقفاً ما . ولن نجد سوى عدد محدد من المنظمات التي تنظر إلى المسيحية كأمة سياسية. ولعل الاستثناء الوحيد الملحوظ هو الكنيسة الأورثوذكسية الشرقية التي أقامت ، ولأسباب تاريخية ، فروعاً قومية مختلفة مثل الفروع اليونانية والأرمينية والصربية ، ولايزالون حتى يومنا هذا يشعرون بالأمة الدينية . ويبدو هذا الشعور عاملاً قوياً للبقاء في مواجهة الأمم الأخرى ، حتى وإن كانت أمماً مسيحية مغايرة[٨] . وقد يبدو أن القومية في العصر الحديث قد حلت محل الدين ، وأصبحت إلى حد كبير بديلاً عنه كقوة سياسية عاطفية في أغلب أنحاء العالم . ولكن الإسلام ، إذ يعمل بكل طاقته كأمة سياسية ، لايزال يؤدي دوره كقوة سياسية عاطفية شأنها في هذا شأن النزعة القومية .

تقلص الإمبراطورية الإسلامية

كان نزوح المسلمين من الأرض المقدسة وساحل المشرق أثناء الحروب الصليبية ظاهرة وقتية ليس إلا ، استمرت حوالي القرن . وأطاحت صقلية أيضاً في نهاية المطاف

بالاحتلال والحكم الإسلاميين لها بعد حقبة طويلة . ولكن أسبانيا امتدت هزيمتها وأطردت عمليات النفي منها . واستمرت المواجهة السياسية والعسكرية بين الإسلام والعالم المسيحي ولكن كانت ساحة المنافسة الإمبراطورية العثمانية التركية والدول الغربية . واشتملت هذه على المواجهة العثمانية في البحر المتوسط ضد أسبانيا التي ارتدت إلى المسيحية وضد البندقية وجنوة وفرنسا وانجلترا . والجدير بالذكر أن الإمبراطورية العثمانية التي امتد بها العمر من القرن الثاني عشر إلى مطلع القرن العشرين ، وتوسعت عمليا على عدة مراحل متباينة من جبل طارق إلى بلاد البلقان ، ووصلت شمالا حتى أبواب فيينا وجنوبا إلى اليمن على البحر الأحمر ، ووصلت كذلك إلى الساحل الشمالي لإفريقيا علاوة على بعض أجزاء من الخليج الفارسي ، وكونت بذلك آخر وأعظم الإمبراطوريات الإسلامية ، هذه الإمبراطورية أصابها الوهن تدريجيا وأخذت في الانحسار . وجاء هذا في غالب الأحيان على أيدي الدول الأوروبية بما في ذلك روسيا والنمسا والدويلات الصغيرة التابعة لها . وحصلت بلدان البلقان على استقلالها عن اسطنبول الواحدة بعد الأخرى : المجر والصرب ورومانيا واليونان وألبانيا وبلغاريا وإمارات أصغر ، وجميعها بلدان مسيحية الآن فيما عدا ألبانيا وبعض أجزاء من البوسنة وجيوب إسلامية متناثرة .

ولكن نخطيء إذا ما افترضنا ، على نحو ما هو شائع اليوم ، أن هذه الحقبة الزمنية التي تقارب الألف عام كانت حقبة صراع دائب ومنافسة لاتهدأ بين المسلمين والمسيحيين . لقد كانت الإمبراطورية العثمانية جزءا من منظومة الدول الأوروبية . وانضمت فرنسا إليها في مرحلة من المراحل ضد أسرة هابسبرج . ودعمتها دول أوروبية أخرى ، مثل انجلترا ، ضد التعديات الروسية . وأكثر من هذا أن العثمانيين أنفسهم اعتمدوا كثيرا على المسيحيين في البلقان وقلدوهم المناصب ، إذ عملوا حكاما للإيالات وشغلوا العديد من المناصب الرسمية في الأقاليم التابعة . والحقيقة أن جيوش الإمبراطورية المتصدعة كان يجري تعبئتها من الجماعات المسيحية التي اعتنقت الإسلام لكي تتشكل منهم هذه الجماعات من الصفوة . لقد كان المسيحيون والمسلمون يعرفون بعضهم بعضا معرفة جيدة وعاشوا في غالب الأحيان جنبا إلى جنب في العديد من المجتمعات التي تخضع كل منها لشرائعها الدينية ولقوانينها المحلية الخاصة وتطبقها في استقلال ذاتي . لقد كانت الدولة العثمانية دولة متعددة الأديان ، حيث كل مجتمع ديني محلي له حقوقه الخاصة وهيكل الحكم الخاص به . وعلى الرغم من تبعيتها للمسلمين من حيث الوضع السياسي فإنها لم تكن في حالة حرب أو تعاني من قهر خاص – على نقيض تجربة المسلمين في أسبانيا بعد السقوط . لقد كان « رجل أوروبا المريض » ، كما كانت تسمى الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر ، يعتبر على نحو محدد جزءا من أوروبا بالمعنى السياسي الطبيعي « الجيوبوليتيكي » .

حقبة الإمبريالية

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية كآخر المعاقل الكبرى للسلطة الإسلامية بدأ العالم الإسلامي في مجموعه يقع تدريجيا تحت الهيمنة الإمبريالية لأوروبا ذاتها - المقلوب النهائي لمعادلة سلطة العصور الوسطى . لقد جاء حين من الوقت تحول فيه كل جزء تقريبا من بلدان العالم الإسلامي ، من أندونيسيا إلى جبل طارق ، وشمالا حتى آسيا الوسطى ، وجنوبا حتى إفريقيا شبه الصحراوية ، تحول كل هذا إلى ملكية استعمارية لمجموعة من القوى الأوروبية : انجلترا وفرنسا وهولندا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا وروسيا . وكانت المملكة العربية السعودية وأفغانستان هما وحدهما اللتين بقيتا مستقلتين(٩) . ولهذا نجد جميع المسلمين واقعيا لا يزالون ينظرون إلى قضايا الاستعمار بحساسية شديدة خاصة أن الاستعمار انبثق من الجيران الأوروبيين القريبين منهم والمألوفين لديهم وذلك بعد أن دخل النظام العالمي للسلطة في المرحلة المثيرة الجديدة من العصر الإمبريالي . ولقد كان للهيمنة المسيحية على الكثير من جوانب الحياة آثارها القهرية على المسلمين مما جعل الاحتلال أمرا مرهقا نفسيا .

ويلخص على مزروعي بعض التشوهات التي أحدثها الاستعمار في العالم الثالث فيما يلي : (١) إنشاء المدن بدون التصنيع . (٢) التعليم اللفظي بدون التدريب الإنتاجي . (٣) العلمنة بدون معرفة علمية ، (تراجع الدين دون صعود العلم) . (٤) نهم رأسمالي بدون نظام رأسمالي .(١٠) ولكن الاستعمار خلف أيضا ندوبا أخرى خاصة ما أصاب المجال الثقافي المهم من تدمير ثقافي .

وحدث في بعض الحالات ، كما هو الحال أثناء السيطرة الفرنسية على سوريا أو السيطرة البريطانية على الأردن والعراق ، أن استمر الانتداب لبضع عقود فقط بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . ولكن في حالة الجزائر امتدت الحقبة الاستعمارية في ظل الحكم الفرنسي المباشر ١٣٢ عاما ، واقترنت بتأثيرات واسعة النطاق على المجتمع حيث كانت الدولة مدمجة بالكامل في فرنسا . هذا بينما خضع المسلمون والهندوس في الهند للحكم البريطاني مئات السنين . كذلك فإن السيادة الروسية على أنحاء مختلفة من آسيا الوسطى المسلمة تباينت مدتها مابين ١٥٠ إلى ٣٠٠ سنة ولم تنته إلا « أمس » في عام ١٩٩١ .

ويصف فرانسوا بورجا François Purgat عملية التزايد المطرد للسيطرة في السياق الشمالي الإفريقي ، وهو الوصف الذي يجسد بدقة خصائص القسط الأكبر من التجربة :

سبق الوجود الغربي .... تغلغل اقتصادي مبكر والذي كان هو نفسه نتيجة لتبعية مالية متنامية . ولقد كان هذا التغلغل في الطريق للانتقال إلى المرحلة العسكرية ليأخذ شكل الهيمنة ... (شأن) الهيمنة الاقتصادية ... الاستيلاء على الأراضي التي تخضع لسيطرة تجارية بسيطة ... الحقول الزراعية (التي بدأ تخصيصها أكثر فأكثر لمحاصيل التصدير) والطرق البرية والموانيء والسكك الحديدية التي جرى مدها أو إنشاؤها لتيسير استنزاف الثروات المعدنية والزراعية .

ولكن الهيمنة الاقتصادية كانت تعني بعد حد معين التخريب الاجتماعي . وإذا ما أصاب الخلل والاضطراب المنطق الاقتصادي السائد في مجتمع ما فإن التوازن الاجتماعي يتأثر بدوره كذلك ... وتكون المحصلة النهائية هي تدمير الأساس الاجتماعي لنظام الإنتاج كله .

إن التغلغل الأجنبي لم تتهيأ له السيادة على المجال الثقافي ولم تتوسع قدراته للهيمنة الكاملة إلا بعد أن تدمرت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تدميرا كاملا ، وبعد أن وهنت تماما طاقة الجماعات على المقاومة الجادة[١١] .

ويصف مسلم تونسي وجها آخر من التجربة فيقول :

يستهل (الاستعمار) مايمكن أن نسميه حقبة الازدواجية . الازدواجية في الاقتصاد بين القطاعات التقليدية والقطاعات الحديثة . والازدواجية في التوزيع الديموجرافي الذي يفصل بين المستعمرين الفرنسيين والسكان الأصليين ؛ وازدواجية الدولة حيث يوجد هيكلان للرئاسة : قصر الباي ومقر الحاكم العام ؛ وازدواجية ساحات للحضر حيث المقابلة بين المدينة بصفة عامة والمدينة ذات الأسلوب الأوروبي ، والازدواجية العسكرية ، والازدواجية في الإدارة والعدالة والتعليم والصحافة والدين والأنشطة الفنية والرياضية .... الخ[١٢] .

وأثرت هذه العملية بخاصة على ما حدث بعد ذلك من تطوير وتحديث للتفكير الإسلامي والاتجاهات الثقافية التقليدية . وفي هذا يقول وزير جزائري (هو بن عيسى) :

« هنا في الجزائر وقعت محنة ثقافية بكل معنى الكلمة . فبعد الاستعمار تعرضنا لعملية نهب أيديولوجي حقيقي . إذ ظل النظام الحاكم على مدى عشرين عاما يعمد إلى طمس حقيقة الإسلام . وظلت البلاد عشرين عاما بدون تعليم إسلامي جامعي . هذا بينما كانت كل الجامعات الغربية تمنح شهادات ودرجات علمية مختلفة بما في ذلك الدكتوراه في فقه الإلهيات الإسلامي . ولكن الجزائر المستقلة لم تكن بها مؤسسة واحدة للتعليم الإسلامي . وإذا ما أنشئت مؤسسة فإنها تكون للشرطة . ولقد كان الماركسيون بالنسبة لنا هم صناع الفكر . ولم يكن هؤلاء جيلا انسلخ عن الإسلام ... بل جيل لم يؤمن بالإسلام أصلا ، لأنه لم يتعلم عنه شيئا على الإطلاق . ويكفي أن نقول إن الجزائر لم يكن بها حتى من يستطيع أن ينطق على نحو صحيح كلمة « قرآن » . وإذا عنّ لهم أن ينطقوا بأفواههم كلمات عن الإسلام فإنهم يقولون بلاهات . لقد اغتربوا عن واقعهم . إنهم دون ريب مثقفون فرنسيون ممتازون ... ولم يكونوا مصنوعين من أجل الشعب الجزائري »[١٣] .

لذلك كان التصور أن المرحلة الاستعمارية ليست مرحلة هيمنة أجنبية فحسب ، بل مرحلة إذلال وإفساد ثقافي أيضا . ولا تزال نتائجها ماثلة حتى اليوم في جميع أنحاء البلدان المستعمرة سابقا ، ولكنها أشد وضوحا في البلدان الإسلامية حيث عانت

المجتمعات الإسلامية التقليدية من عزلة حادة . وظهرت نخبة جديدة متأوربة ، والذين كانوا ، على الرغم من دوافعهم القومية القوية ، مغتربين ثقافيا عن ماضيهم وعمدوا إلى فرض ثقافتهم النخبوية شبه المتأوربة على شعوبهم . والنتيجة العملية أن هذه المجتمعات وتلك الثقافات حرمت من فرصة التطور تطورا طبيعيا وعضويا ، ووضعت بدلا من ذلك قسرا في نموذج جديد بأساليب تتسم بالعنف الفورى إزاء النظم القديمة ، ولم تجد الفرصة للتكيف التدريجى حسب طبيعتها وإنما دفعها الأجانب دفعا إلى ثورة ثقافية فورية . وخلقت هذه العملية حالة من التشرذم الاجتماعى والثقافى ، وأدت إلى ضياع التراث الثقافى من على قمة النظام السياسى والذى لايزال يكلف ثمنا اجتماعيا حتى اليوم . ولهذا نجد النخبة القديمة شبه الأوروبية متهمة فى الغالب الأعم بأنها مسئولة عن إقامة نظام سياسي فاسد أو منهار : جبهة التحرير الوطنى الحاكمة فى الجزائر ، أو نظام حكم بورقيبة في تونس الذى طال أجله طويلا ؛ أو ثورة ناصر الفاشلة فى مصر ، أو بعث العراق أو شاه إيران . ولا يتهم الإسلامويون هذه النظم اليوم بالفشل فحسب بل وأيضا بافتقادها الشرعية وبابتعادها عن النظام الاجتماعى والثقافى الأصيل للأمة ، والذى يسعى الإسلامويون اليوم إلى بعثه من جديد .

وليس أبسط من مفهوم الزمان الذى يمكن أن يزيل القمة الاجتماعية ويستثير صداما حضاريا . لقد وضع أبناء الأمة الإسلامية فى صدر الإسلام تقويمهم الزمنى الخاص ، زمن التأسيس لأول دولة إسلامية (على نحو ما فعل اليهود والمسيحيون) . ولكن الملاحظ اليوم أن التقويم الغربى والتقويم المسيحى تم فرضهما على المجتمعات المسلمة على نحو ماوصف عالم اجتماع مغربى :

> نحن نعيش فقط فى زمن حدده لنا الغرب . نحن منفيون فى الزمن الغربى . إن أشد عمليات الاستعمار كراهية ورهبة هى تلك التى تقحم نفسها فى زمانك ذلك لأن الجراح هنا تصيب كبرياءك . إن مأساتنا هى أن تقويمنا بات يقتصر أكثر فأكثر على تحديد طقوسنا وأيام العطلات الدينية ... (ولكن) جماع المجتمع ، أى ملايين البشر الذين لم يجدوا سبيلهم إلى الحداثة ، والذين تم إبعادهم على نحو غير رسمى فى وظائف لا تكفل لهم الحد الأدنى من الأجور أو المنافع الاجتماعية ، يجهلون كلهم التقويم الرسمى ، ويتشبثون بالتقويم الدينى ... وإن أحد مظاهر الصراع الطبقى فى المغرب هو الاختيار بين أحد التقويمين(١٤) .

وطبعى أن بإمكان المراقبين الغربيين إثارة اعتراضات ضد الكثير من هذا الخط الاستدلالى فى التفكير ، فالمعروف أن كل أشكال النمو التقنى والاجتماعى تتسبب فى اضطرابات حتى على نحو ما حدث فى أوروبا الغربية آنذاك . ثانيا ، ليس ثمة ضمان بأن النظام المحلى ، الشرعى ، يمكنه أداء دوره بفعالية أكبر من أجل حل مشكلات متأصلة فى المجتمع أو فى الدولة . ولكن هناك فارق حاسم فى القصور عندما يأتى التغيير الاجتماعى والثقافى الشامل مفروضا من ثقافة وقوة غريبتين ، وعندما ينظر

المجتمع إلى النخبة صاحبة السلطان والمرتبطة بالسلطة الاستعمارية السابقة (من حيث التعليم والثقافة على أقل تقدير) باعتبارها مصدر الحكم الفاشل الذى جاء عقب نهاية الاستعمار . وتعلو هنا حتى حدة النبرات الطبقية . والتصورات لها دورها الفاعل القوى فى السياسة . ويتلمس الإسلامويون هذه الجذور للسخط الاجتماعى والثقافى . وتضرب الحروب « الثقافية » بجذورها عميقة ، شأنها شأن أى شكل من أشكال المواجهة الاجتماعية .

تصدير القيم الغربية

كثيرا ما يشعر المثقفون المسلمون ، خاصة أولئك الذين تمثلوا فى تفكيرهم الخاص عناصر أساسية من الفكر الغربى بالاستياء لما يحسون به من أنهم أصبحوا ضحية بالقياس إلى شعوبهم وإخوانهم فى الدين بسبب اعتناقهم للقيم الغربية . ويفسر هذا مثقف من شمال إفريقيا بقوله :

أنت أيها الغرب علمتنا قيم حق الأمم فى تقرير مصير نفسها ، وذلك عقب الحرب العالمية الأولى من خلال مؤتمر فرساى وعصبة الأمم . ولكن فى هذه الفترة ذاتها عمدت الدول الغربية إلى تشديد قبضتها على المجتمعات المسلمة وغيرها فى العالم الثالث . وعقب الحرب العالمية الثانية – وهى صراع بلغت فيه عمليات القتل بين الدول الأوروبية مستوى لم يسبق له مثيل بين بلدان العالم الثالث – كان العالم مدعوا للانضمام إلى الأمم المتحدة ، وللتوقيع على وثيقة إعلان حقوق الإنسان العالمية . ولكن والمرة الثانية سرعان ماتجاهلت غالبية الدول الأوروبية هذه الحقوق إذ تباطأت فى منح الحقوق ذاتها لشعوب العالم الثالث ، ولم يطلقوا سراح المستعمرات فى العالم العربى إلا على كره منهم وبعد قتل حوالى مليون جزائرى فى هذه العملية على سبيل المثال .

ولم تتحرر الجزائر إلا عام ١٩٦٢ ، أى بعد التوقيع على الإعلان العالمى بأربعة عشر عاما . ولم تتحرر المستعمرات البرتغالية إلا فى أواخر سبعينات القرن العشرين أى بعد مضى ثلاثين عاما من تاريخ إعلان وثيقة حقوق الإنسان . وكذلك الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى الإسلامية لم تتحرر إلا عام ١٩٩١ بينما لم تتحرر بعد شعوب جنوب إفريقيا .

إذن كيف لنا أن نطابق بين هذه الحقائق واحتجاجات الغرب بشأن « القيم العالمية » ؟ لقد حاولتم توريطنا فى صراع غربى أبيض ضد عدو سوفيتى أبيض . وها هم أخيرا البعض من عالمنا المسلم الذين اعتادوا دائما الدفاع عن القيم المستقاة من الغرب يتعرضون لأقسى أنواع الهجوم من داخل مجتمعاتنا – خاصة من الأصوليين . وبسبب ذلك الهجوم تحديدا أننا اعتنقنا « قيمكم » وتوحدنا معها .. إن وضعنا كدعاة للتغريب / التحديث أصبح غير مقبول على الإطلاق . لقد دمرتمونا »(١٥) .

والمسلمون اليوم مواجهون مرة أخرى بحملة غربية جديدة ، هى هذه المرة عن القيم العالمية وحقوق الإنسان وتطبيق الليبرالية السياسية وبناء مجتمعات مدنية . وإن كثيرين

من المسلمين ينظرون لأسباب مفهومة بعين الشك إلى هذه العملية التى تعيد إليهم ذكريات خاصة عن شيء سبق أن ألفوه . فالغرب فى نظرهم سعى لكى يفرض قيمه فى القرن الثامن عشر بالحديث عن انتشار المسيحية ، وفى القرن التاسع عشر بالحديث عن *الرسالة التحضيرية* و« عبء الرجل الأبيض » . واليوم يرى مسلمون كثيرون مسألة حقوق الإنسان والتطبيق الديمقراطى وصندوق النقد الدولى بمثابة أحدث المخططات التى يلتمس بها الغرب فرض نظامه على العالمين الإسلامى والثالث ومرة أخرى باسم القيم العالمية — والأحق أن نقرأها المصالح الغربية .

فقدان قيادة العالم الإسلامى

غالبية المسلمين يحملون مشاعر متناقضة تجاه مصطفى كمال أتاتورك منقذ ومؤسس دولة تركيا الحديثة والذى وضع تركيا على طريق التغريب الذى كان يخطط له سلفا . حقا إن أتاتورك استهل حركة هى واحدة من أنجح « حركات التحرر الوطنى » فى العالم الثالث فى مطلع القرن العشرين . بيد أنها كانت حركة نبذت صراحة الماضى الإسلامى وغالبية القيم الإسلامية . فهو قبل كل شيء أسقط الخلافة ، التى تمثل القيادة الروحية للعالم الإسلامى السنى . وافتقد العالم السنى منذ ذلك التاريخ قيادة واحدة له معترفا بها . ولقد كانت هذه حقيقة معوقة أعاقت سلطة الإسلام وتطوره على نحو يماثل إسقاط بابوية الكنيسة الكاثوليكية فى روما . ولكن على الرغم من أن هذا العمل لم تقم به سلطة غربية فإن مسلمين كثيرين يفسرونه على أنه عمل استهدف تغريب البلاد — أى جرى بمباركة غربية — وتقويض الإسلام على نحو مباشر . وفهم مراقبون مسلمون عديدون أن الهدف هو إضعاف مؤسسة الإسلام إجمالا والنيل من تراثها الثقافى .

ولعل أقرب مكافىء لرئاسة الإسلام السنى هو زعامة جامعة الأزهر الإسلامية فى القاهرة . إذ أنها مركز الفتوى والتشريع والتعليم السنى . ذلك أن الأزهر كثيرا مايصدر *الفتاوى* بشأن قضايا مهمة تعنى الإسلام الحديث . وعلى الرغم من أن هذه القرارات تخص عادة مصر ذاتها فإن لها قدرها ووزنها خارج مصر . ولكن غالبية الإسلامويين ينظرون إلى الأزهر باعتباره أسير النظام الحاكم المصرى وأنه يصدر طواعية أحكاما لدعم سياسات النظم الحاكمة القائمة . ولهذا السبب لا تكون لفتاوى وأحكام الأزهر سوى وزن محدود بين العامة ، إذ يتهمه الإسلامويون بافتقاره إلى الاستقلال والمشروعية الأصيلين للتعبير عن قضايا الفقه الإسلامى .

وهكذا لا يزال العالم الإسلامى السنى يفتقد قيادة رسمية له ، وهذه حقيقة تثير بعض

القلق لدى الزعماء الدينيين ، وتمثل عاملا من عوامل إضعاف الوحدة الإسلامية . وإذا ماحدث واستطاع الأزهر ، أو أى مؤسسة أو شخصية إسلامية مكافئة ، أن تكون له القيادة الرسمية للإسلام السنى ، فإن مثل هذه المؤسسة أو الشخصية ستدخل سريعا فى صراع مع سلطة الدولة ، وسوف تبذل الدولة جهودا مضنية لإخضاعها لإرادتها . ولهذا ليس من المتوقع أن يرحب الإسلامويون أنفسهم بإعادة تأسيس سلطة سنية عليا مادامت ستكون على نحو محقق أداة محافظة فى يد دولة سوف تستخدمها ضد الراديكالية الإسلامية . وإذا ما قُدِّر لدولة إسلامية أن تنتزع أو أن تعيد إنشاء زعامة سنية مركزية فإنها ستكون أداة قوية لخدمة الحركة السنية المتطرفة ، وهى قوة غائبة الآن إلى حد كبير ، اللهم إلا بالنسبة لعدد من الشخصيات الدينية الآسرة لاهتمام الجماهير (الكاريزمية) فى بلدان إسلامية مختلفة .

قيـام إسرائيـل

على الرغم من أن قيام إسرائيل لم تقبله بعد جميع الدول الإسلامية باعتباره أمرا واقعا ، فإن القضية لا ينظر إليها العالم الإسلامى على أنها مجرد صراع بين طرفين على نفس الحلبة . ذلك أنهم ينظرون إلى إسرائيل فى إطار الدول المشاركة فى الحروب الصليبية وعلى أنها جرى فرضها فرضا فى نفس الساحة ، وأسسها مرة ثانية المواطنون الغربيون وقوى الغرب وفرضوها على العالم الإسلامى . إنهم ، إذا شئنا الدقة ، لا ينظرون إليها نظرتهم إلى الاستعمار الغربى الذى قد ينقضى أمره مع الزمن ليعود المستعمرون إلى أوطانهم . إنهم ينظرون إلى قيام إسرائيل باعتباره حالة من بين حالتين اثنتين فقط فى التاريخ الحديث قصد فيها الغربيون دولة من دول العالم الثالث وأقاموا فيها إقامة دائمة وسط حضارة وثقافة مغايرتين نزحتا بعد ذلك عن موطنهما(١٦) . والحالة الثانية هى جنوب إفريقيا . ولكن حتى فى جنوب إفريقيا فإن هيمنة الرجل الأبيض التى طال زمانها توشك أن تكون من ذكريات الماضى .

ويقضى الأساس المنطقى لهذا التفكير بأن الاستعمار مآله عمليا أن ينتهى ، بينما إسرائيل هى المخفر الغربى الدائم فى قلب العالم الإسلامى . فهذه الدولة مدينة بوجودها للغرب ، ذلك لأن اضطهاد الغرب ليهود أوروبا هو الذى أفضى إلى خلق الأيديولوجيا الصهيونية . كذلك فإن المحرقة الأوروبية التى ارتكبتها أوروبا ضد اليهود كانت سببا مباشرا لهرب اليهود إلى الأراضى العربية ، الأمر الذى انتهى بتأسيس الدولة اليهودية . ومنذ ذلك التاريخ تلقى الدولة اليهودية الناشئة الدعم المباشر والمطرد من جانب الغرب

بما في ذلك كميات هائلة من المال والسلاح . وأصبح وجودها الآن واقعا لا رجوع عنه . ويؤكد المسلمون أيضا أنهم عاشوا ، تاريخيا ، في سلام مع اليهود طوال غالبية التاريخ الإسلامي ، وأن الإمبراطورية العثمانية هي التي قبلت اليهود الأسبان على إثر طردهم من أسبانيا عقب عام ١٤٩٢ . وتوسعت إسرائيل مع الزمن كأمر واقع فرضته على الضفة الغربية وعلى جنوب لبنان . وأثار هذا التوسع من جديد مخاوف من نزعة توسعية إسرائيلية كامنة للتوسع في المنطقة خاصة وبعد أن ثبت إغفال الغرب عمليا لغالبية قرارات الأمم المتحدة التي تدين إسرائيل .

وفي نظر كثيرين من المسلمين أن أسباب الشكوى تفاقمت بسبب سلسلة الحروب العربية الإسرائيلية ، التي أثبتت دائما تفوق إسرائيل العسكري بفضل استخدام منجزات الغرب من أسلحة وتكنولوجيا وعقيدة عسكرية ألحقت بالعرب هزائم مذلة . وساد اعتقاد بأن التفوق العسكري الإسرائيلي الدائم على جيرانها العرب هو هدف صريح للسياسة الأمريكية في ظل جميع الإدارات الأمريكية دون اعتبار للأحداث أو لسياسات إسرائيل . ومن ثم فإن مسألة إسرائيل – بعيدا عن جوانبها الخاصة بالأراضي واللاجئين – تحمل إرثا تاريخيا ووجدانيا كبيرا يتجاوز كثيرا حدود المنطقة المباشرة ، وتمتد لتشمل العالم الإسلامي الذي يراها واحدة من أكبر أسباب شكوى المسلمين من الغرب .

التدخل الغربي

في ضوء هذه الخلفية من المنافسة الثقافية طويلة الأمد والتراث الإمبريالي ، نجد أن عملية التدخل السياسية والعسكرية المستمرة للغرب في الشرق الأوسط تساعد على تثبيت مشاعر الاضطهاد في فكر المسلمين . وطبيعي أن ظهور النفط قد أثار محاذير سياسية في المنطقة خاصة أن إدارة الشركات الغربية لحقول النفط إدارة مباشرة كانت حسب الرأي السائد حتى عهد قريب هي المعيار الوحيد المقبول ثم أصبح الرأي بعد ذلك أن ملكية الغرب لشركات النفط المحلية ، والسيطرة عليها ، أمر لايقبل التفاوض . والجدير بالذكر أن هذا النوع من التفكير هو الذي أدى بالمخابرات البريطانية في عام ١٩٥٣ ، وبدعم أمريكي ، إلى تدبير عملية الإطاحة برئيس وزراء إيران محمد مصدق وإعادة شاه إيران إلى السلطة . ولعل هذه العملية واحدة من أخطر وأسوأ عمليات التدخل السياسي الغربي في العصر الحديث بالنظر إلى نتائجها على المدى الطويل في إيران .

وهناك صور أخرى لتدخل الغرب تركت جراحا نفسية أيضا قد يكون من أبرزها ما يلي :

- في عام ١٩٥٦ قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بغزو مصر نتيجة تأميم ناصر لقناة السويس .
- في ١٩٥٨ أرسلت الولايات المتحدة سفنا حربية إلى لبنان لحماية استقرار الدولة الموالية للغرب ضد الحملة العربية الشاملة ضدها والتي انطلقت أصلا من مصر .
- في ١٩٦٧ وخلال حرب الأيام الستة بين الدول العربية وإسرائيل ، قدمت الولايات المتحدة دعما استخباريا مباشرا لإسرائيل علاوة على تعويضها بالإمدادات العسكرية خلال فترة الصراع .
- في ١٩٧٣ قدمت الولايات المتحدة دعما مماثلا عسكريا واستخباريا واسع النطاق لإسرائيل خلال حرب أكتوبر (يوم كيبور) .
- في ١٩٧٤ قامت الولايات المتحدة بدور نشيط لتوفير غطاء من الدعم للأكراد العراقيين ضد نظام صدام حسين وذلك عندما كان صدام ينتهج سياسة ترتكز على علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي والعداء النشيط ضد الشاه .
- في ١٩٨٢ وجهت الولايات المتحدة بعض قطع اسطولها الحربي إلى لبنان لمواجهة القوات السورية هناك بعد غزو إسرائيل لبيروت الذي استهدف إبادة منظمة التحرير الفلسطينية .
- في ١٩٨٥ شنت الولايات المتحدة عمليات قصف جوي واسعة النطاق ضد أهداف ليبية في طرابلس ردا على عملية ليبية إرهابية في ألمانيا .
- في ١٩٨٦ اضطلعت الولايات المتحدة بعملية رفع أعلامها على سفن النفط أثناء الحرب الإيرانية العراقية وذلك لتوفير غطاء لناقلات النفط الكويتية الداخلة إلى الخليج والخارجة منه ، وهي عملية اشتملت على العديد من الصدامات المسلحة ضد إيران بما في ذلك إسقاط طائرة مدنية إيرانية عن طريق الخطأ .
- في ١٩٩٠ – ١٩٩١ حشدت الولايات المتحدة قوات عسكرية ضخمة في المملكة العربية السعودية واضطلعت بمهمة شن حرب ضد العراق لتحرير الكويت ، وسحقت الجيش العراقي ، وفرضت عقوبات حظر عام على الشعب العراقي .
- في ١٩٩٢ – ١٩٩٣ تدخلت قوات الولايات المتحدة في الصومال تحت غطاء قيادة عامة لقوات الأمم المتحدة التي بدأت أول الأمر في صورة مهمة إنسانية ولكنها تحولت بعد ذلك إلى صراع عسكري واسع النطاق ضد قادة سياسيين محددين داخل الصومال – في حرب أهلية رأى الصوماليون خلالها أن الولايات المتحدة مسئولة جزئيا عنها بسبب دعمها خلال السنوات السابقة للديكتاتور العسكري سياد بري .
- في ١٩٩٣ كانت الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال مستمرة في توجيه ضربات جوية وصاروخية بين الحين والآخر ضد العراق والتي أدت إلى خسائر في أرواح المدنيين ، كما أنها نشطت في دعمها لقوى المعارضة العراقية الموجودة في المنفى .

وعلاوة على التدخل عسكريا فإن الغرب ، وخاصة واشنطن ، آثر أن يدعم بقوة بعض نظم الحكم المنتقاة في الشرق الأوسط ، داخل النطاق الأعم للسياسات فيما بين البلدان العربية وبعضها البعض : لبنان والأردن ضد مصر في عهد ناصر ، وإيران في عهد الشاه ضد العراق ، والكويت ضد العراق ، والمملكة العربية السعودية ضد مصر في عهد ناصر ، وضد العراق في عهد صدام ، واليمن الشمالي ضد اليمن الجنوبي الشيوعي ، ومصر ضد ليبيا ، والمملكة المغربية ضد الجزائر ، وطبيعي أن دعمت الولايات المتحدة إسرائيل ضد جميع دول المنطقة . وغالبا ما كان هذا النوع من الدعم مهما للحفاظ على نظم الحكم الصديقة في مواقعها في السلطة . ونتيجة لذلك رأت الولايات المتحدة أن تكون صاحبة دور نشيط وأن تتدخل بفعالية في السياسة بين الدول العربية على نحو سافر وخفي في آن واحد .

والقائمة السابقة ليس الهدف منها الإفادة بأن جميع المسلمين عارضوا هذه الأعمال في سياسة الولايات المتحدة ، كما أنها لا تعني أيضا تقديم صورة موضوعية ومتوازنة عن جميع ملابسات التدخل . وإنما تعني فقط بيان التصور الإسلامي لتواتر التدخل العسكري والسياسي من جانب الغرب ، ونطاق هذا التدخل – وقد طرحنا جانبا الأعمال التي أقدمت عليها إسرائيل خلال هذه الفترة نفسها . ومهما بدت هذه السياسات مبررة في نظر المراقبين الغربيين فإنه لا مناص من الاعتراف بأثرها على العالم الإسلامي . إنها تساعد على خلق شعور واسع بالاضطهاد ، وتخلق لدى شعوب المنطقة إحساسا بأنهم ليسوا سادة مصائرهم خاصة مع استخدام سلطة الولايات المتحدة لمعارضة الدول والزعماء الداعين إلى انتهاج سياسة عربية واحدة وشاملة ، والذين يلتمسون سبيلا لدعم الوحدة العربية والقوة العسكرية العربية . ويرى أبناء منطقة الشرق الأوسط أن منطقتهم هي الوحيدة في العالم التي لا تزال تئن تحت نير الاستعمار الجديد . والملاحظ أنه حتى المسلمين المتعاطفين أساسا مع كثير من جوانب حياة الغرب وثقافته يمكن أن يعتريهم فجأة رد فعل غاضب إذا ما وقع تدخل غربي آخر . إذ يقنعهم هذا بأنه لا حدود لإرادة الغرب عندما يفرض أهدافه الاستراتيجية . وهذه الحالة هي لحمة وسدى مشاعر الاضطهاد السائدة الآن ومستقبلا ، وهي مشاعر لها بعض الأساس في الواقع . والملاحظ أن أبناء الشرق الأوسط يكشفون غالبا عن إيمان بما يسمى « عقلية المؤامرة » وذلك لأنهم في واقع الأمر عاشوا طويلا ضحية « مؤامرات » الخارج .

ضعف العالم الإسلامي

يرى المسلمون أنفسهم اليوم أنهم مستهدفون في جميع أنحاء العالم . فمن معاناتهم في حيدر أباد في الهند إلى الفلسطينيين النازحين ، والبوسنة والصومال وآسيا الوسطى

وحتى قهر المسلمين فى كشمير وداخل الهند ذاتها – كل هذا يبدو حلقات فى سلسلة واحدة . ونظرا لأننا نعيش فى عالم اشتدت فيه حدة التفاوت فى علاقات القوى بين الشمال والجنوب ، فإن المسلمين يعتقدون أنهم فى حالة حصار ، وأنهم موضع سخرية أو قهر باعتبارهم « أعداء » فى صورة إرهابيين . ويرى المسلمون أن الثقافة الإسلامية باتت تتساوى مع الإرهاب بسبب تصرفات أقلية متعصبة صغيرة جدا مما أفضى إلى تطبيق سياسة التمييز ضدهم فى الغرب ، ومعاملتهم معاملة مذلة فى المطارات الدولية ، والنظر إليهم نظرة شك وريبة من جانب الأمريكيين والأوروبيين ، بل وباعتبارهم فئة دينية مستهجنة – أى آخر جماعة دينية عرقية مافتئت تلقى سخرية واستهزاء دون عقاب فى المجتمعات الغربية .

والملاحظ أن وسائل الإعلام الغربية الدولية تستخدم لغة تصف الإرهاب ليبدو وكأنه موجه عمدا من الإسلام إلى الغرب . ومن ناحية أخرى يرى المواطنون فى العالم الإسلامى أنفسهم عمليا وكأنهم على الطرف الآخر هدف « للإرهاب الغربى » ، الذى نادرا ما يكون عملا من أعمال إرهابيين أفراد بل أداته القوة العسكرية الغربية الباطشة التى يستخدمها الغرب ضدهم على نحو « تكتيكى » ومنظم ضد المنطقة . إن المسلمين الذين لقوا مصرعهم على أيدى الغرب خلال القرن الماضى يفوقون كثيرا أعداد الغربيين الذين ماتوا بأيدى مسلمين . وبناء عليه ينزع كثيرون من المسلمين إلى الخروج بنتائج أعم : فغالبية المسلمين مقتنعون بأن سياسات الغرب تستهدف عامدة إضعاف سلطة المسلمين حيثما ظهرت قوية . وإن مشاعر الاضطهاد المتولدة عن هذه المعاناة التاريخية تدعم التصور السائد حتى بين أوساط المتعلمين والمفكرين من المسلمين والذى يقضى بأن الحرب القديمة التى خاضها الغرب ضد الإسلام هى ذاتها التى لا تزال يشتعل أوارها دون أن يوقفها شىء منذ ألف عام مضت ، حتى وإن تغيرت الوسائل والطرق التى أصبحت الآن أكثر مكرا ودهاء . ويتساءلون : لماذا ابتهج الغرب بكتاب سلمان رشدى « *آيات شيطانية* » ، وهلل للكتاب وكأنه *قضية دولية ذائعة الصيت* ؟ (ولن نقول إن الخومينى هو الذى وضع له مكانا على الخارطة) . والنظرة السائدة تجاه الغرب دائما وأبدا أنه يتعمد إسقاط كل مسلم يتحداه سواء ناصر أم القذافى أم الخومينى أم صدام حسين حتى وإن كانت قوة أى منهم لا تتناسب فى شىء مع قوة الغرب . والغرب فى رأيهم لن يرضى ولن يهدأ إلا حين يرى العالم الإسلامى مستسلما خائر القوى .

وانطلاقا من هذه الزاوية المواتية ليس لنا أن ندهش إذ نرى أيا من الزعماء الاستبداديين أمثال صدام حسين حين يهب متحديا الغرب فإن أول عمل غريزى يصدر عن جماهير المسلمين هو التهليل لهذا المدافع – خاصة لأنه يتصدى للغرب دون اعتبار لأهدافه وإخفاقاته الأخرى . إن الضعف والشعور بالقهر يخلقان نزوعا قويا (وربما عشوائيا) لالتماس الكبرياء والمساواة .

معضلة التحديث

ألفى المسلمون أنفسهم فى مواجهة ما يتصورونه هجوما ضاريا من الغرب فى جميع المجالات ، ويناضلون للحفاظ على حدودهم ، بكل معنى الكلمة(١٧) . أولا ، الحدود المرسومة اصطناعا لكل دولة من الدول الإسلامية إنما رسمتها أساسا القوى الاستعمارية . وبات لزاما اليوم حماية الحدود الطبيعية للدولة وحماية سيادتها على مجالها الجوى ضد أى انتهاك خارجى من جانب قوى الغرب . وهناك بعد ذلك مشكلات حدودية ولكنها أقل وضوحا : فرض الغرب لقيم جديدة لحقوق الإنسان ، ونظم اقتصادية جديدة ؛ والنضال للحفاظ على الاستقلال الذاتى الثقافى للمسلمين فى مواجهة وسائل الإعلام الغربية الطاغية والمنتشرة فى كل أرجاء العالم(١٨) . والحدود التكنولوجية التى لها ضرورتها الملحة إذا ما أراد المرء أن يواصل الحياة والمنافسة فى العالم الحديث . وأكثر من ذلك أن الحدود السلوكية أيضا تحت الحصار : تهيؤ دول العالم حديثا لقبول عادات الغرب فى السلوكيات الجنسية التى شاعت الآن ، وقبول المضامين الثورية لتغير دور المرأة فى المجتمع - وهذه جميعها تحولات غير مستقرة على حال بل إنها متقلبة حتى فى الغرب من حيث أثرها الاجتماعى الشامل .

ويبين فى نهاية الأمر أن المواجهة تتعلق جزئيا بمعضلة التحديث . إذ أن قليلين فى العالم الإسلامى هم الذين يتحاشون ميدنيا ضرورة التحديث . ولكن السؤال : هل معنى التحديث هو التغريب ؟ كيف السبيل لأن تبقى الأسس الثقافية والأخلاقية للحضارة الإسلامية سليمة دون تغيير مع قبول الجوانب المادية للغرب التى توجب فى النهاية استيراد ذات الأسس الفلسفية للثقافة المنتجة لهذه الإنجازات المادية ؟ وهل التحديث يعنى خضوعا ثقافيا كاملا للغرب ؟ هل يستلزم التحديث الاستسلام لفقدان الأسس الأخلاقية الشكلية التى تعبر فى نظر كثيرين من المسلمين والآسيويين عن حالة تدهور النظام العام فى الغرب وتجسده الجريمة والعقاقير المخدرة والعنف والتفكك الأسرى وافتقاد القيم العامة ؟ هل بالإمكان أن نأخذ الأفضل فى عملية تحديث الغرب ونترك الأسوأ ؟ كيف يتسنى لثقافة ما الحفاظ على ذاتيتها - وهى أعز مرتكز ثقافى لأى مجتمع ؟ (يرى أحد المراقبين أن الطابع الشكلى والبنية الجامدة للإسلام ربما يوفران قوة التلاحم اللازمة للحفاظ على غالبية المجتمعات الإسلامية سليمة دون أن يلحق بها ضرر فى عصر قد تواجه فيه دول العالم الثالث إجمالا مقاومة عاتية من موجة فوضى متصاعدة ومن انهيار الدولة والتحلل الاجتماعى)(١٩) . يواجه المسلمون هذه المعضلة اليوم وهم يتطلعون إلى الغرب ويواجهون هجمة التحديث الشرسة . ويبدو الإسلام فى نظرهم هو الملاذ الذى يهيىء لهم السبيل الثقافية للنجاة ، وأنه أكثر رسوخا أجتماعيا من النزعة القومية العلمانية الحديثة(٢٠) .

الهوامش

١ – انظر : Albert Hourani, *Islam in European Thought* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 10.

٢ – Ali A. Mazrui, *Cultural Forces in World Politics* (Portsmouth, New Hampshire, UK: Heinemann, 1990), p.30.

٣ – Ira M. Lapidus, *A History of Islamic States* (New York: Cambridge University Press, 1988), pp. 378-392.

٤ – Akbar S. Ahmed, *Discovering Islam: Making Sense of Muslim History and Society*, (London: Routledge, 1988), p.2.

٥ – Rachid Ghannouchi, "Islam and the West: Realities and Prospects." *Inquiry*, March-April 1993, p. 47.

٦ – Ahmed, *Discovering Islam*, pp. 160-171.

٧ – Fatima Mernissi, *Beyond the Veil* (Cambridge, MA: Schenkmann, 1975), p.x.

٨ – ومن هنا الانفعالات التى تتسم بالعنف بين الصرب والكروات وهم من أرومة عرقية واحدة ويتحدثون لغة واحدة ، ولكن الصرب أورثوذكس بينما الكروات من الكاثوليك الرومانيين .

٩ – أفلتت أراضى تركيا الحديثة التى أقيمت على أطلال الدولة العثمانية من احتلال عسكرى أوروبى جزئى لفترة قصيرة امتدت بضع سنوات عقب الحرب العالمية الأولى ، ولم تخضع للاستعمار بعد ذلك . ولقد كانت هذه الحقيقة أحد مصادر القوة النفسية للدولة التركية وللمجتمع التركى اليوم .

١٠ – Mazrui, *Cultural Forces in World Politics*, pp. 5-6.

١١ – François Burgat, *The Islamic Movement in North Africa* (Austin: University of Texas, 1993), pp. 43-44.

١٢ – المرجع السابق ، ص ٤٥ .

١٣ – الاقتباس من المرجع السابق ص ٤٧ .

١٤ – Fatima Mernissi, *Islam and Democracy: Fear of the Modern World* (CA: Addison-Wesley, 1992), pp. 141-143 .

١٥ – مقابلة شخصية للمؤلف مع مثقف رسمى فى شمال إفريقيا ، أبريل ١٩٩٣ .

١٦ – هذه هى الرؤية الإسلامية العادية . وطبعى أن أرض إسرائيل لم يخترها يهود الغرب اعتسافا لتكون ملاذا من الاضطهاد الأوروبى ، فقد كان هناك دائما يهود فى القدس ، وكانت المنطقة موقعا لدول يهودية سابقة فى التاريخ القديم . ومع هذا فقد استقر فى أذهان المسلمين أن مفهوم الصهيونية أوروبى المصدر ، وأن النخبة الإسرائيلية أوروبية الطابع ، وأن التوجه الإسرائيلى الاستراتيجى وثيق الصلة بالغرب .

١٧ – Mernissi, *Beyond the Veil*, pp.xvii-xviii.

١٨ – وهذا كمثال هم مشترك بين المسلمين والفرنسيين على السواء .

١٩ – انظر Robert Kaplan, "The Coming Anarchy." *Atlantic*, February 1994.

٢٠ – انظر أطروحة مارك جورجنسمار Mark Juergensmeyer الواردة فى *The New Cold War?: Religious Nationalism Confronts the Secular State* (Los Angeles: University of California, 1993). إذ هنا يؤكد أن ظاهرة القومية الدينية تؤثر عمليا على جميع الأديان والدول اليوم.

• الفصل الرابع •

المعضلات العصرية
التى يفرضها العالم الإسلامى على الغرب

هناك ضرب فريد من تحديات السياسة الخارجية والأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة التى يواجهها الغرب ، وهو ضرب له بعد إسلامى . ولكن هذا لا يعنى تلقائيا أن الإسلام ذاته يمثل تحديا موحدا أمام الغرب . بيد أن قوة وتباين أسباب قلق الغرب واحتمال أن تتداخل أسباب القلق هذه مع تصورات المسلمين ، إنما تشير إلى مستقبل يرجح فيه أن يغدو العامل الإسلامى أكثر بروزا فى الشئون الدولية بعامة ، وفى الأمن الغربى بخاصة . ومن الأهمية بمكان من الزاوية التحليلية أن ندرس المشكلات الراهنة والطارئة حسب أهميتها الظاهرة لكى تميّز بين القضايا الأساسية ، ونستبين دلالتها لبيئة المستقبل الاستراتيجية وللسياسة الغربية . وتحقيقا لهذه الأغراض يمكن إجراء تمييز عام ونافع يمايز بين قضايا الأمن العويصة مثل انتشار الأسلحة والإرهاب وبين مسائل أكثر يسرا ذات علاقة بالأمن والمجتمع مثل الهجرة وحقوق الإنسان .

الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان

إن التحولات الثورية فى الاتحاد السوفيتى السابق وفى أوروبا الشرقية ، وكذا مسار التحول السياسى فى آسيا وإفريقيا وفى غيرهما جعلت جميعها من مسألة النهوض بالديمقراطية من حيث هى قوة استقرار فى الشئون الدولية هدفا جوهريا فى نظر صناع السياسة فى الغرب ، بيد أن انتشار الديمقراطية يفرض أيضا معضلات تتعلق بكل من العملية والناتج خلال تطوير المجتمعات(١) . ولن تجد هذه المعضلات أكثر وضوحا وتحديا مثلما هى فى بلدان الشرق الأوسط بأوسع أبعاده (على أن يكون مفهوما هنا أنه

يشمل شمال إفريقيا وآسيا الوسطى) . إذ ظهرت هنا الحركات السياسية الإسلامية باعتبارها المعارضة السائدة للنظم الحاكمة الرسمية . ونلاحظ في الوقت ذاته ، وفي حالة غياب حتميات الحرب الباردة ، التزايد المطرد للقلق بشأن أهمية حقوق الإنسان في العلاقات بين الغرب والعالم الثالث بعامة . وإذا ألقينا نظرة على امتداد الحد المحيط بأوروبا نجد أن طابع علاقات المجتمع الأوروبي بجيرانه المسلمين ، ابتداء من المغرب وحتى تركيا ، قد تأثر بقوة بقضايا حقوق الإنسان . علاوة على هذا فإن قضايا الديمقراطية والإسلام وحقوق الإنسان مترابطة ببعضها ترابطا وثيقا(٢) . ونذكر على سبيل المثال أن عملية القمع العنيفة للحركات الإسلامية في شمال إفريقيا تستثير انتقادات الغرب ، بينما تصر نظم الحكم التي تعاني من ضغط شديد الوطأة على أن تنظر الولايات المتحدة وأوروبا إلى النزعة الأصولية الإسلامية باعتبارها مسألة أمنية وليست مسألة تتعلق بحقوق الإنسان .

ويدور الجدل على جانبي الأطلسي حول ما إذا كان الإسلام قد ظهر باعتباره خطرا أيديولوجيا جديدا . واكتسب هذا الجدل مزيدا من الحدة والشدة عشية حرب الخليج مع حوار نشيط بشأن أوجه التمييز بين الإسلام « المتطرف » و « المعتدل » أو السائد وبين النوايا الظاهرية للمناضلين الإسلاميين . ولقد كانت المسألة الأخيرة مسألة شائكة للغاية لأن أهداف السياسة الخارجية لحركات المعارضة الإسلامية غالبا ماتبدو غامضة وغير واضحة التعبير بشكل جيد ، أو تصاغ في عبارات تهدف إلى طمأنة المراقبين الغربيين . ونضرب مثالا على ذلك ، حالة جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية إذ تكاد لاتذكر شيئا عن مسائل السياسة الخارجية والأمنية . وتتحدث المعارضة الإسلامية في الجزائر وفي غيرها ، أساسا عن الإصلاح الوطني وإصلاح الأخلاق على نحو ماكانت عليه في الماضي . ولا نجد غير النزر اليسير مما قيل عن العلاقات مع الغرب خارج المألوف من إدانة لآثار ثقافة الغرب على تحلل المجتمع . وبينما نجد الزعماء الإسلاميين يتحدثون بصراحة على الملأ بشأن المسائل الخارجية خاصة في إيران والسودان ، فإن الحديث هنا غير مشجع . ويرى أحد المراقبين أن الإسلامويين معادون للغرب ، ومعادون لأمريكا وإسرائيل وسوف يبقون كذلك على الأرجح(٣) . وواقع الحال أن هذه المشاعر لاتكاد تكون مقصورة على أوساط الإسلامويين داخل المجتمعات الإسلامية . ففي مصر على سبيل المثال نجد أن سياسات الحكومة الموالية للغرب تتباين على نحو حاد مع الكراهية التلقائية واسعة النطاق للولايات المتحدة ولأوروبا بين قطاع عريض شديد التباين من المثقفين والعامة(٤) .

وثمة نظرة بديلة تقرر أن نظام الحكم الإسلامي ، وإن كان لا يتناقض بالضرورة مع العملية الديمقراطية فإن بالإمكان أن يتطور تطورا مواتيا على امتداد خطوط غير

ديمقراطية . (صوت واحد لكل إنسان ، مرة واحدة) . ولكن النزعة الإسلاموية لا تحول تلقائيا دون التعاون النشيط مع الغرب على جبهة السياسة الخارجية . ويعتبر النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية ، وهو نظام « أصولي » بمقاييس عديدة ، خير مثال على ذلك . والإسلام ، حسب هذه النظرة ليس إلا واحدا من بين مكونات كثيرة في صورة السياسة الخارجية والأمنية ، وليس بالضرورة أهمها حتى في بلدان مثل طهران . ذلك أن المسائل ذات الاهتمام القومي والتوازن الإقليمي يمكن بالمثل أن تحدد سلوك النظم الحاكمة الإسلامية تماما مثلما تفعل مع غيرها . وعلاوة على هذا ، وما لم تكن النزعة المناهضة للغرب واقعا قائما ، فإن السياسات الداخلية والخارجية لنظم الحكم الإسلامية الناشئة سوف تتشكل بالتبعية وفقا للسياسات التي كانت متبعة إزاءها[٥] . وطبعي أن تلاقي القيم الغربية والأهداف الدولية قد لايكون تلقائيا ، ولكنه أمر يمكن تصوره . ولقد أدى توقف العملية الديمقراطية في الجزائر إلى أن احتلت العناصر المناضلة ، في جبهة الإنقاذ الإسلامية ، المقدمة مما جعل الأمل بعيدا جدا في التطبيق الديمقراطي ، والتعايش السلمي ، مع الغرب على المدى الطويل[٦] . وعلى الرغم من إدراك هذه الحقيقة في كل الحوارات الغربية الدائرة بشأن النزعة الإسلاموية في الجزائر وفي غيرها فإننا نجد احتمالات لوجود اختلافات حادة في الرأى داخل الغرب . إذ بينما ينزع مراقبو الولايات المتحدة وجنوب أوروبا إلى الاعتراف بجدوى ، بل وحتمية الحوار مع الإسلامويين « المعتدلين » ، تجد السياسة الفرنسية لاتزال حتى وقتنا هذا أكثر حذرا .

ونلحظ أن دور إيران والسودان في دعم انتشار الإسلام المتطرف يحظى باهتمام خاص في تصور الغرب ، ذلك لأنه على مايبدو يضفي طابعا جيوبوليتيكيا ملموسا على مايمكن في غير ذلك ، أن يكون تصورا مبهما للخطر[٧] . لقد كانت الحكومات المصرية والجزائرية والتونسية والتركية في مقدمة من أبرزوا دور القوى الخارجية في إثارة المعارضة الإسلامية وهجماتها ضد المؤسسات العلمانية وفي تدبير المال والتدريب والسلاح للعصاة المتمردين . ونجد هذه التقديرات في بعض الأحيان صحيحة بوجه عام ، وكان لها - يقينا - أثرها على الرأى العام الغربي . ولكن نخطيء إذا افترضنا أن العوامل الخارجية هي المسئولة عن زعزعة الاستقرار السياسي ، وعن مشكلات الأمن الداخلي في بلدان مثل مصر أو الجزائر . ويتفق جميع المحللين المتابعين للحالة في هذه البلدان على أن المعارضة الإسلامية ، بما في ذلك جوانب العنف فيها ، إنما تنبع من أزمات مستعصية تتعلق بالتنمية الاقتصادية والتطور السياسي ، إذ لو افترضنا انتفاء التورط الإيراني والسوداني تماما ، فإن المرجح تماما أن تظل ظروف عدم الاستقرار في القاهرة والجزائر دون تغيير جوهري . ومع ذلك فإن حقيقة تورط إيران والسودان أتاح الفرصة لنظم الحكم المتورطة في المعارك أن تبرر مطالبتها بدعم الغرب لها عن

طريق تأكيد الجانبين الأمني والجيوبوليتيكي للتحدى الإسلامي . ونجد أقوى المدافعين عما يسمى « القوس الإسلامي » و « نظريات تداعي السقوط أو الدومينو » في عواصم بلدان الشرق الأوسط أكثر مما هم في العواصم الغربية(٨) .

وبات مرجحا أن تثبت تطورات الأحداث في شمال إفريقيا وجود خط فاصل بين مدركات وسياسات جميع الأطراف . فقد أعقب انتخابات الجزائر عام ١٩٩٠ ، والتى أجهضت ، وحققت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية فوزا بنسبة ٧٠ بالمائة من جملة أصوات الناخبين ، انقلاب عسكرى يتخفى وراء قناع شفاف ، وهيأ المسرح لتصعيد متواتر للصراع بين الحكومة وقوى المعارضة الإسلامية . وأعربت استجابة الولايات المتحدة وأوروبا عن الأسف بشكل عام تجاه الحالة السائدة ، وتوقعنا استئناف المسيرة الديمقراطية - وهو نهج فسرته المعارضة الإسلامية وبعض المراقبين الغربيين بأنه يشكل دعما ضمنيا للعصبة الحاكمة في الجزائر . وتعكس المواقف الغربية في الأساس ، تجاه الحالة الجزائرية شعورا ملحوظا بالتشاؤم إزاء مستقبل الديمقراطية في ظل وضع إسلامي(٩) . لقد سبق الترحيب على نطاق واسع بالمسار السياسي المنفتح الذى أفضى إلى انتخابات ١٩٩٠ ، غير أن النتائج ذاتها أثارت حالة من عدم الارتياح . وعزز من هذا الشعور تعليقات قيادة جبهة الإنقاذ الإسلامية التى بدت على أحسن الفروض متناقضة إزاء مسألة الديمقراطية في الجزائر .

إن العنف المتصاعد بقوة ، والقهر المتزايد في مصر والجزائر يستثيران مشاعر متعارضة بين المراقبين الغربيين . ذلك أن الإسلامويين المتطرفين يشددون هجماتهم ضد رموز العلمانية وضد الأجانب والأقباط على السواء ، وينظرون إليهم نظرة نفور(١٠) . ونلاحظ في الوقت نفسه أن السياسات المتشددة التى تنتهجها الجزائر والقاهرة تبدو جزءا من المشكلة ، وتلغي المعارضة المشروعة ، وتترك المجال لأشد القوى عنفا مما يسمح بتدهور عام لحقوق الإنسان . ومع أن مشكلة حقوق الإنسان هي مشكلة جادة وخطيرة في ذاتها ، فإن لها مدلولاتها بالنسبة لمظاهر التوازن الإقليمي وبالنسبة للاستراتيجية الغربية : فإذا كان الاضطراب وانتهاكات حقوق الإنسان يجعلان من المتعذر ضمان أمن واسع النطاق وإقامة علاقات للمساعدات الأمنية مع مصر (وربما مع غيرها) فإن المبادرات المتوقعة الأوسع نطاقا تأسيسا على هذه الروابط بما في ذلك التحرك في اتجاه تسوية عربية / إسرائيلية شاملة يمكن أن تكون عرضة للأخطار . وواقع الأمر أن الضغط بشأن العلاقات المترتبة على قضايا حقوق الإنسان هو ضغط متعدد الأبعاد . ذلك أن نظم الحكم المأزومة في العالم الإسلامي تتزايد مقاومتها لما يرونه فرض القيم الغربية على حالة أمنية هشة . وتشعر حكومات الغرب أنها مضطرة إلى أن تتابع بهمة أكبر مسائل حقوق الإنسان المثيرة للقلق في بيئة مابعد الحرب

الباردة . وإنها إذ تعمل ذلك إنما تستجيب أيضا لثقل الرأى العام الذى يرى أهداف حقوق الإنسان جزءا لا ينفصل عن السياسة الخارجية . ونتج عن ذلك خلق مناخ من التوتر المتزايد بين الدول الغربية بل وبين نظم الحكم « الصديقة » فى العالم الإسلامى . والملاحظ فى الوقت نفسه أن التأكيد على حقوق الإنسان قد يصبح أكثر فأكثر مجالا لأرض مشتركة مهمة بين المعارضة الإسلامية والغرب . فالإسلامويون فى بلدان مثل مصر والجزائر وتونس لهم مصلحة عملية (براجماتية) فى أن يتمكن الضغط الغربى من دفع نظم الحكم القائمة إلى الالتزام بالحد الأدنى من معايير السلوك فى معاملتهم لخصومهم السياسيين .

الهجرة والتلاحم الاجتماعى

يمكن القول من نواح كثيرة أن المسألة المحورية لهذه الدراسة ليست هى الإسلام والغرب . بل الإسلام فى الغرب . إن الهجرة إلى أوروبا من العالم الإسلامى المطل على البحر المتوسط أو ماوراءه ظهرت كقضية رئيسية على الصعيدين العام والرسمى ، وقد يبدو للوهلة الأولى أن دور الدين دور شكلى . ذلك أن ظاهرة الهجرة الواسعة من جميع الأنحاء من الشرق إلى الغرب ، وكذلك من الجنوب إلى الشمال ونتائجها الاجتماعية تبدو بارزة على نحو فعال فى الحوارات السياسية الراهنة . بيد أننا إذا ماتأملنا الأمر عن كثب نلحظ أن الهموم الثقافية والدينية ليست أبدا بعيدة عن سطح النقاش بشأن الهجرة فى الغرب . والجدير بالذكر أن تطور المواقف والسياسة على هذه الساحة سيكون له دور رئيسى فى تشكيل العلاقات مع العالم الإسلامى فى ضوء التباين المتنامى للاتجاهات الديموجرافية بين الشمال والجنوب على المحيط الأوروبى(١١) . وثمة شكل آخر من أشكال التباين بين الشمال والجنوب يرتبط بالسابق ويختص بالأداء الاقتصادى ومتطلبات العمل وسوف يكون قوة دفع إضافية للهجرة من الأقطار الإسلامية إلى الغرب(١٢) .

إن نطاق وحجم الهجرة من المغرب (والمتجهة أساسا إلى فرنسا وجنوب أوروبا) ، ومن تركيا (والمتجهة أساسا إلى ألمانيا واسكنديناوا) ، ومن شبه القارة الهندية (وتتجه الغالبية إلى بريطانيا وأمريكا الشمالية) واسع ومطرد مما أدى إلى إقامة مجتمعات محلية مسلمة كبيرة على امتداد أوروبا الغربية ، وكذلك فى أمريكا الشمالية ولكن بدرجة أقل(١٣) . ففى بلدان مثل فرنسا وألمانيا حيث يشكل العمال المغاربة والأتراك جزءا من الساحة الاقتصادية والاجتماعية على مدى أجيال ، نجد أن التحولات السياسية التى

طرأت فيما بعد الحرب الباردة ، وكذا تزايد البطالة أديا معا إلى خلق مناخ غير موات ، بل وخطر أحيانا ، بالنسبة للأجانب بعامة وللمسلمين بخاصة . والملاحظ أن الضغط الراهن ليس مصدره فقط عنف الجناح اليميني ، بل وأيضا الأحزاب والحكومات السائدة التي تتبع سياسات تستهدف وقف الهجرات . إذ مع الإلغاء التدريجي للقيود على حركة الناس داخل المجتمع الأوروبي بدأت سياسة الهجرة تكتسب طابعا قويا متعدد الجوانب . مثال ذلك أن البلدان الواقعة على المحيط الأوروبي تجد نفسها تحت ضغط باعتبارها بوابات الهجرة من الجنوب الفقير المكتظ سكانيا ، وفي حالة تزايد إلى الشمال الغني . علاوة على هذا فإن البرتغال وأسبانيا وإيطاليا واليونان ، وجميعها تقليديا بلدان مصدرة للأيدي العاملة ، بدأت تجد نفسها في وضع غير موات يقضي عليها استقبال أعداد متزايدة من المهاجرين لأسباب اقتصادية ، واللاجئين من بلدان العالم الإسلامي . وكانت أسبانيا وإيطاليا بوجه خاص ، وخلال فترة من الزمن ، بلدان عبور للهجرة إلى المراكز الصناعية في اتحاد أوروبا . ولكن مع تزايد حالة الوفرة أصبح هذان البلدان هدفين يقصدهما المهاجرون لذاتيتهما مع وجود خلفية تمثلت أخيرا في فوز الجناح اليميني والانتصارات الانتخابية لتيار مناهضة الهجرة في كلا البلدين . ويتزايد الوجود الإسلامي وضوحا في بلدان ما وراء الأطلسي ، إذ بلغ حوالي ٦ ملايين مسلم في الولايات المتحدة وإن كانت الحساسية تجاه الإسلام كثقافة ودين لاتزال ضعيفة نسبيا .

وثمة توتر بين المجتمعات المحلية القومية ومجتمعات المهاجرين في أوروبا ، وهو ما يتبدى في أكثر الأحيان في صورة نزعة عرقية سافرة . وازداد التوتر حدة بسبب الطبيعة الدينية والتقليدية للمهاجرين المسلمين الذين يفد أكثرهم من مناطق ريفية مثل جنوب شرق تركيا(١٤) . إذ أنهم لا يتمثلون بسهولة حياة الريف في الغرب . ويعاني اللاجئون والمهاجرون في حالات عديدة من مشاعر العزلة والاغتراب ، وهي مشاعر لاتشجع على المزيد من الاندماج في المجتمع . وها هنا وفي ظل هذه الظروف يأخذ الدين ومشاعر الانتماء العرقي قدرا أكبر من الأهمية . والملاحظ أن مايقرب من مليون ونصف المليون تركي مقيم في ألمانيا هم في الغالب الأعم عناصر أكثر تقليدية والتزاما بالممارسات الدينية الإسلامية من نظرائهم داخل تركيا . وواقع الأمر أن كثيرين من الأتراك أهل اليسر والثراء يشعرون بأن الضيوف من العمال الريفيين المتدينين الموجودين في ألمانيا يقدمون صورة « غير صحيحة » عن تركيا أو الشرق الأوسط في الخارج . وأن العناصر المسلمة النشيطة السياسية الذين عجزوا ، في أغلب الأحيان ، عن تنظيم أنفسهم في وطنهم وجدوا المناخ أكثر يسرا في المنفى . وأسهم هذا بدوره في خلق أسباب القلق في أوروبا (والتي بدأت تتزايد في أمريكا) إزاء نشاط « الأصوليين » من جانب اللاجئين السياسيين .

وعلاوة على الخلافات الثقافية والتعصب فإن تجربة حرب الخليج أثارت هي الأخرى مخاوف من امتداد آثار عدم الاستقرار والتدخل في العالم الإسلامي إلى المجتمعات المحلية المسلمة في الغرب . وثبت حتى الآن أن هذه مخاوف لامبرر لها . ذلك أن التظاهرات المؤيدة لصدام حسين في شمال إفريقيا لم يكن لها أي تأثير سياسي مهم على امتداد البحر المتوسط . ولكن حالة الأكراد أقل وضوحا . وقد أفادت تقارير أن حزب العمال الكردي تورط في عمليات ابتزاز واسعة النطاق داخل المجتمع المحلي التركي في ألمانيا ، كما تورط في عمليات تهريب المخدرات وغير ذلك من أنشطة إجرامية استهدفت تمويل التمرد في جنوب شرق تركيا(١٥) . وأن موجة العنف الأخيرة بقيادة حزب العمال الكردي والتي امتدت في مناطق غرب أوروبا ، إنما تدعم فقط انطباعا سائدا بأن المهاجرين المسلمين ينقلون إلى اوروبا اضطرابات الشرق الأوسط . وتبذل الحكومات الأوروبية جهودها للحد من الأنشطة السياسية للجماعات التي يحتمل أن تمارس على أراضيها نشاطا متطرفا . ومن المرجح أن تؤدي هذه الجهود إلى تفاقم المناخ المتدهور بالفعل الذي يعيش فيه المهاجرون المسلمون .

وتنطوي هجرات المسلمين إلى أوروبا والولايات المتحدة على آثار خطيرة تهدد العلاقات بمعناها الأوسع فيما يختص بالسياسة الخارجية والأمنية . ويساور أوروبا شعور بالقلق من احتمال هجرة غير مقيدة ، ومن تعذر استيعاب حوالي ٦٠ مليون مسلم (وربما ٩٠ مليونا مع نهاية القرن) . وهذا الوضع له دور كبير ، وإن لم يفصح عنه أحد ، في عزوف أوروبا عن تشجيع تطلعات تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي . وتنطوي عملية إعادة تنشيط السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي على مخططات شاملة للمساعدات التنموية وللاستثمار على طول الساحل الجنوبي ، وتهدف أساسا إلى صد تيار الهجرة . ويستشعر في الوقت ذاته صناع السياسة في لشبونة ومدريد وباريس وروما حساسية إزاء أهمية « صمام أمان » الهجرة للحد من حالة الاضطراب والقلق السائدين في مجتمعات الجنوب على الرغم من كل ماينطوي عليه هذا بالنسبة للأمن في إطار الشمال - الجنوب(١٦) . وإن إعادة ترحيل أو تسليم النشيطين الإسلاميين المقيمين في الولايات المتحدة سيؤثر تأثيرا واضحا على علاقات الولايات المتحدة مع النظم العربية الحاكمة وسيخلق نوعا من المعضلات التي يتعين على الحكومات الأوروبية أن تواجهها على مدى سنوات طويلة .

ولاريب في أن سياسة الهجرة ومعاملة المسلمين المقيمين في أوروبا سيكون لهما دور مهم وأساسي في تشكيل الطابع العام للعلاقات بين الإسلام والغرب . وإذا تركنا جانبا مسألة سياسة الغرب إزاء البوسنة ، والتي سوف نتناولها بتفصيل أكثر فيما بعد ، فإن العنف ضد العمال المسلمين وأسرهم في فرنسا وألمانيا ، وكذلك في إيطاليا ، وإن يكن

بدرجة أقل ، هو من أنباء الصفحات الأولى فى صحف العالم الإسلامى . وأصبح أمن الأتراك فى الخارج عنصرا مهما فى سياسة تركيا الخارجية وفى الحوار بشأن الأمن ، كما تحول إلى قضية رئيسية فى العلاقات الثنائية مع ألمانيا . ويسود الشمال الإفريقى تصور واسع النطاق بأن أوروبا فيما بعد الحرب الباردة بدأت تضع الإسلام فى صورة العدو الجديد . وهذا من شأنه أن يؤثر على مواقف كل من الصفوة والعامة على نحو قد يفضى إلى حدوث أزمات فى المستقبل . والشيء الأكثر يقينا أن الحوافز القوية الدافعة إلى حوار بين الشمال والجنوب بشأن سياسة الهجرة يمكن أن تكون دافعا إلى التعاون فى مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية مما قد تترتب عليه آثار إيجابية بالنسبة للاستقرار والعلاقات بين البلدان الإسلامية والغرب[١٧] . وأخيرا فإن تطورات الأحداث داخل العالم الإسلامى يمكن أن تخلق أزمات جديدة تتعلق بالهجرة ، خاصة بالنسبة لفرنسا وجنوب أوروبا . وطبعى أن قيام نظم حكم إسلامية جديدة فى الجزائر وفى مصر ، أو تدهور المناخ السائد حول العلمانيين فى بلدان أخرى ومن بينها تركيا وبلدان آسيا الوسطى ، كل هذا يمكن أن يؤدى إلى تدفق سيول جديدة من اللاجئين من أبناء الطبقة الوسطى وظهور « لاجئى القوارب » فى البحر المتوسط الفارين من حالة عدم الاستقرار ومن التعصب وتدهور الفرص الاقتصادية[١٨] .

القومية والصراع العرقى

بدهى أن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى ، أطلقا قوى زعزعة استقرار القوميات والاحتكاكات العرقية سواء داخل أوروبا أو على أطرافها . ويوجد الإسلام فى مكان القلب بالنسبة لبعض الصراعات المعاصرة الأشد خطرا التى لها هذه الطبيعة ابتداء من البلقان وحتى القوقاز وآسيا الوسطى . ونجد الصراع لأسباب عرقية داخل العالم الإسلامى ذاته ، ويمثل قسمة للصراع داخل الدولة وبين الدول فى الشرق الأوسط وفى شبه القارة الهندية ، وفى آسيا وشمال إفريقيا ، وفى شبه الصحراء الإفريقية . ومن المتوقع على الصعيد الأعم أن يصبح التفاعل بين الإسلام والقومية جانبا رئيسيا من بين أسباب قلق الغرب لفترة قادمة .

ويمكن القول من نواح عدة إن النزعة الإسلاموية فى الشرق الأوسط بمعناها الأوسع والأشمل ، وكذا النزعة القومية المعتزة بنفسها فى البلقان والقوقاز تنطلقان من جذور متماثلة . لقد التمست كل منهما عوامل التشجيع والتأييد فى تهاوى مشروعية الدولة والحرمان الاقتصادى . ويمكن أن نعزو كلتا الظاهرتين بوجه عام إلى ردة فعل ضد

الهيمنة الأجنبية : إذ ترجع من ناحية إلى التجربة الاستعمارية وماخلفته من تراث ، وترجع من ناحية أخرى إلى السيطرة الخانقة على مدى سنوات قيام حلف وارسو(١٩) . ويمكن فى الوقت ذاته النظر إلى النزعة الإسلاموية ذاتها باعتبارها ردة فعل لحالة الإخفاق التى منيت بها القومية العربية العلمانية(٢٠) . وإذا نظرنا خارج العالم العربى نجد أن أيديولوجيا تركيا العلمانية المتجسدة فى تراث أتاتورك تحتل مكانة خاصة بين مخاوف الإسلامويين .

ونلحظ أن الاحتكاكات الدينية في بلدان البلقان ، خاصة المواجهة بين الإسلام والمسيحية الأورثوذكسية هناك ، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتطلعات القومية ، وبتطور الصراع في يوغوسلافيا السابقة . وإذا ما قدِّر للصراع أن يمتد ويتحول إلى حرب بلقانية أوسع نطاقا فسوف يتم هذا بشكل أساسي على قواعد عقائدية بحيث تقف البوسنة وألبانيا وتركيا ، وهي بلدان ذات أغلبية مسلمة ، ضد الصرب واليونان وربما روسيا ، وهى بلدان أورثوذكسية(٢١) . وأيا ماكانت مظان القصور فى هذه التوقعات ذات الطابع الدينى ، فإن وجود حوالى تسعة ملايين مسلم في بلدان البلقان من شأنه أن يحمِّل تركيا ، وهى البلد المسلم المجاور ، بعض المسئوليات الجديدة . ونعرف أن الحالة فى يوغوسلافيا السابقة عززت على نحو شبه يقيني وضع الجناح اليميني الدينى والقومى فى السياسة التركية مما أسهم فى الظهور الواضح لحزب الرفاه الإسلامى فى انتخابات المحليات التركية عام ١٩٩٤ وكان شرارة البدء لتظاهرات عنيفة مناهضة للغرب فى أنقرة وفى اسطنبول خلال المواجهة التى جرت فى مدينة غورازدا .

والحقيقة أن محنة مسلمى البوسنة ، ومايقال إنه تقاعس الغرب قد أصبحا دعوى تستثير الرأى العام بين المسلمين على اختلاف توجهاتهم السياسية ابتداء من تركيا العلمانية وحتى إيران الأصولية . ونشطت منظمة المؤتمر الإسلامى فى دعواها لإنهاء حظر السلاح المفروض ضد البوسنة والدعوة إلى التدخل لصد العدوان الصربى(٢٢) . وهناك ما لا يقل عن ٥٠٠ متطوع من المملكة العربية السعودية وأفغانستان وإيران وتركيا وباكستان وغيرها من بلدان العالم الإسلامى والذين انضموا ، حسبما تفيد التقارير ، إلى القوات المسلمة فى البوسنة(٢٣) . ولقد كانت إيران هى الأكثر تشددا فى الدعوة إلى التدخل المباشر ، ويتضمن ذلك توريد أسلحة ثقيلة . وكان قد تأكد تهريب شحنات أسلحة من مصادر إسلامية فى الخارج إلى البوسنة . وأفادت التقارير أن هذه الشحنات تضمنت العديد من قذائف ستنجر المضادة للطائرات والتى سبق أن أمدت بها الولايات المتحدة المقاومة فى أفغانستان(٢٤) . وشرعت حكومة البوسنة ذاتها فى دعوة الدول الإسلامية إلى تقديم مساعدات أكبر من بينها تشكيل « فرق عسكرية دولية » .

وألمح متحدثون رسميون من البوسنة إلى احتمال حدوث تدخل إسلامي كوسيلة لتشجيع الغرب على الاستجابة(٢٥) .

والمساعدات المادية إلى مسلمي البوسنة هي في الأساس مساعدات رمزية . ولكن الإحساس بإحجام الغرب عن التدخل لصالح مسلمي البلقان شجع على ذيوع اعتقاد شمل كل أرجاء العالم الإسلامي ويقضي بأن الغرب يلتزم استراتيجية متعمدة تستهدف إزالة آخر بقايا الإسلام في أوروبا . وعززت تعليقات الصرب والكروات هذه النظرة(٢٦) . وبدت السياسة الغربية ، عند أدنى حد لها ، تعبيرا عن نزعة عرقية وعن حالة من اللامبالاة . ومن ثم بدا الأوروبيون ، حسب هذا السياق ، في صورة الأوغاد الرئيسيين . وخاب أمل الدوائر المسلمة المعتدلة إزاء إحجام الولايات المتحدة عن اتخاذ موقف إيجابي . وفي المقابل فسر البعض هذا الموقف على أنه دليل على عزوف واشنطن عن التدخل لصالح المسلمين حيث لايوجد نفط على عكس الحال عند التدخل في الكويت(٢٧) .

وفي نظر كثيرين من المراقبين في العالم الإسلامي ، وكذلك في الغرب ، أن سياسة أوروبا والولايات المتحدة تجاه البوسنة ، في موازاة حرب الخليج ، ساعدت على شحذ عملية صعود الإسلام المتشدد في شمال إفريقيا وفي غيرها(٢٨) . فمثلما أثبت التدخل ضد العراق قدرة أحداث الخليج على التأثير في شمال إفريقيا وأمن الخليج ، كذلك فإن الصراع في يوغوسلافيا السابقة يبرز قدرة الصراع العرقي والنزعة الانفصالية في أوروبا على التأثير في استقرار بلدان الشرق الأوسط . وليس من المرجح أن تكون هذه مجرد ظاهرة عابرة . إن النتيجة التي لاتسمح بعودة حوالي نصف مليون مشرد من بين سكان البوسنة البالغ عددهم مليوني نسمة ، والذين نزحوا عن بلادهم منذ بدء العمليات العسكرية ، يمكن أن تفضي إلى خلق مشكلة جديدة في أوروبا على غرار مشكلة الفلسطينيين بكل ماتنطوي عليه هذه المشكلة من عنف سياسي داخل مجتمعات الغرب .

بيد أننا نخطيء إذا ماخلصنا من ذلك ، على نحو مايفعل كثيرون من المراقبين المسلمين ، إلى أن الرأي العام الغربي غير متجاوب مع محنة مسلمي البوسنة . إن صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وغيرهم ، يضيقون أشد الضيق بفكرة تسوية لاتنصف المطالب الإسلامية . ففي أوروبا ، حيث يسود في وزارات الخارجية والدفاع نهج سياسي طبيعي مدقق في معالجة النزاع ، نجد بعض قادة المثقفين قد تبنوا أزمة البوسنة واعتبروها قضية مثيرة للرأي العام . وأبرز مثال على هذا يمكن أن نجده في فرنسا حيث نرى الفيلسوف برنارد - هنري ليفي وآخرين خاضوا معارك تحت شعار « أوروبا تبدأ من سراييفو »(٢٩) .

والنظرة الشائعة إلى الحركات العرقية والانفصالية في القوقاز وفي آسيا الوسطى وداخل روسيا ذاتها تقضى بأنها ، بوجه عام ، تنطلق إلى حد كبير تأسيسا على خطوط عقيدية مسلمة - مسيحية على الرغم من أن موضوع المنازعة يبدو في ظاهره العام موضوعا خاصا بالأراضي الإقليمية(٣٠) . فالصراع بين أرمينيا وأذيربيجان يستثير مشاعر الأتراك والروس وينطوى على خطر تدخلهما المباشر . كذلك فإن حالة عدم الاستقرار الناجمة عن التوترات العرقية داخل وفيما بين الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتى السابق قد أججت حساسيات موسكو الاستراتيجية ، وأيقظت شبح النزاع الروسى مع الدول الإسلامية الموجودة على أطرافها . وسوف يكتسب التفاعل بين الدين والقومية مزيدا من الأهمية والاهتمام مادام الإسلام مستمرا في أداء دور أكثر بروزا في التطور السياسي لبلدان وسط آسيا . وحيث إن هذه الدول الناشئة حديثا تصارع من أجل تحديد دورها بين الشمال والجنوب ، وبين الشرق والغرب فإن قوة العامل الإسلامى سوف تؤثر على طابع الخيارات الغربية وكذا الروسية في التعامل مع هذا الإقليم الشاسع(٣١) .

علاقات الشمال والجنوب : الأغنياء والفقراء

عبارة العلاقات بين « الشمال » و « الجنوب » خلال فترة ما بعد الحرب الباردة يمكن اعتبارها ، إلى حد كبير ، مرادفا لعبارة الإسلام والغرب . إذ هنا على أقل تقدير ، ستنشأ رابطة قوية بين كل من مجموعتى العلاقات في تصور الغرب وسياسته . ذلك أنه في حالة العلاقات الأوروبية على نطاق البحر المتوسط سيكون أبرز الأمور وأكثرها وضوحا التقارب بين قضايا الشمال - الجنوب والإسلام - الغرب . وسوف نشهد فيما وراء ذلك تداخلا في العلاقات وإن كان أقل اكتمالا . فقد ظل الإسلام ، ولايزال ، منذ زمن طويل قوة بارزة اجتماعية وسياسية في العالم الثالث ، كما أن بعضا من أكثر الدول نشاطا في حركة عدم الانحياز هي بلدان مسلمة من بينها الجزائر وأندونيسيا وماليزيا ومصر (والهند ، وهي إحدى قيادات حركة عدم الانحياز ، تضم أقلية مسلمة كبيرة العدد) . وفي ظل انعدام المنافسة بين الشرق والغرب ، فقدت فكرة عدم الانحياز في الشئون الدولية الكثير من معناها ، إن لم يكن كل معنى لها . ولكن سيبقى الإطار المؤسسى لعدم الانحياز ، كما سوف تستمر الرغبة في وجود فعالية دولية لها . ولقد بدأت الحركة عقب فترة الحرب الباردة في إعادة تشكيل نفسها بغية الدفاع عن مصالح المعدمين بطريقة تفترض مقدما وجود انقسام جديد سياسى واقتصادى واستراتيجى بين الشمال والجنوب(٣٢) .

وإذا نظرنا إلى دور منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بموضوعات تتراوح مابين التطور السياسي وحتى حقوق الإنسان والتدخل ، نجد أن المنظمة أصبحت بالفعل محفلا رائدا لمتابعة ماكان يوصف سابقا بأنه جدول أعمال العالم الثالث أو عدم الانحياز ، وحيث تحتل المقدمة هنا بلدان لم يكن من المتوقع أن تكون ضمن الحركة مثل المملكة العربية السعودية . ولقد تحاورت منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز بشأن السياسة تجاه البوسنة مع دول غير مسلمة وأعضاء في حركة عدم الانحياز . وكثيرا ماواجهت تحديات انفصالية في الداخل لعدم الرغبة في انتقاد الصرب أو عدم التدخل لصالح البوسنة . ولقد كانت الدعوة إلى التدخل عامة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي . ولكن التردد في تحديد أي البلدان هي التي تتصدر عملية تسليح مسلمي البوسنة حال دون إجماع الآراء بشأن اتخاذ إجراء ما يتجاوز حدود المساعدة الإنسانية . ومع ذلك فمن المتوقع أن يكون لمتطلبات الدبلوماسية داخل منظمة المؤتمر الإسلامي دور متزايد في سياسات عدد من البلدان مثل تركيا التي لم تكن معروفة من قبل بمشاغلها الإسلامية .

وثمة مجال آخر لتقارب محتمل بين الإسلام وسياسة « الجنوب » قد يتمثل في الذاتية الناشئة لدول وسط آسيا الإسلامية . وسوف يظل التوجه السياسي الخارجي لهذه الدول الجديدة مسألة غير محسومة . فقد انبعث الإسلام في هذه المناطق باعتباره قوة سياسية مقترنا بنزوع المراقبين المسلمين والغربيين إلى تصنيف دول وسط آسيا الجديدة ضمن شرق أوسط أوسع نطاقا ، الأمر الذى سيكون له آثاره المهمة على جميع الأطراف(٣٣) . وطبعي أن الاكتشاف « المفاجيء » لهذه المناطق المسلمة الشاسعة سوف يغير ميزان السياسة الطبيعية داخل العالم الإسلامي ، وربما أيضا طابع الخطاب بين الإسلام والغرب حيث تحتل الصدارة قضايا جديدة (هل تصبح ناجورنو - كاراباخ أو أبخازيا قضية جديدة تضاف إلى فلسطين ؟) . وإذا ما أصبح العامل الإسلامي هو السائد في التطور السياسي للقوقاز وآسيا الوسطى فإن مثلث العلاقات بين روسيا وأطرافها الإسلامية والغرب قد يصبح أيضا بعدا رئيسيا للبيئة الاستراتيجية الجديدة . ولقد أصبح الخوف من جيران روسيا المسلمين إحدى ركائز التصور السياسي للجناح اليميني من القوميين الروس ، وبات يؤثر على آراء السياسيين والمحللين الاستراتيجيين الأكثر اعتدالا في موسكو . وإذا كان من شأن تصور وجود خطر إسلامي أن يساعد على انبعاث سياسة روسية أكثر تشددا ، ليس فقط تجاه « الخارج المجاور » ، بل وأيضا في الشئون الدولية بعامة ، فإن مثل هذه السياسة ستكون لها نتائجها الكبيرة بالنسبة للغرب . وقد تلتقي المصالح أحيانا عند التعامل مع أحداث داخل العالم الإسلامي . وستكون النتائج على الأرجح سلبية : حيث تسد السياسة الروسية بشأن الأطراف المسلمة السبيل أمام المصالح الغربية ، على نحو مانجد في المراجعة المقترحة لنصوص معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، أو في التحرك السافر بطرق استفزازية (كأن يحدث تدخل

في البلقان أو القوقاز) . وإن التزام موسكو في الحقيقة بموقف قومي قوى جديد حقا يمكن أن يؤدى إلى إحياء المنافسة السياسية بين الشرق والغرب على أوسع نطاق داخل العالم الإسلامي . هذا على الرغم من أن القوميين الروس لن يكونوا في وضع جيد يهيىء لهم إقامة علاقة تعاون مع أقوى عناصر المعارضة وهم الإسلامويون .

وإذا طرحنا جانبا قضايا الأمن نجد أن خطة الشمال - الجنوب الأوسع نطاقا بعد الحرب الباردة سوف تؤثر حتما على العلاقات بين الإسلام والغرب ؛ وقد تتفاعل الاختلافات القائمة على أساس الأغنياء والفقراء مع الانقسامات الثقافية والدينية على نحو يفاقم من سوء العلاقات بين الشمال ، الغنى ، وبين أطرافه المسلمة والفقيرة أساسا(٣٤) . ومن المحتمل أن يؤدى قيام نظم حكم إسلامية في شمال إفريقيا ووسط آسيا إلى مزيد من تعقد القضايا الشائكة بالفعل عن ، المشروطية ، أو الربط بين أوضاع حقوق الإنسان أو السياسة الاقتصادية في البلدان المتلقية للمساعدات وبين شروط تقديم المساعدة الاقتصادية . وإن كان من المتوقع أن يكون تأثير هذا في النهاية على علاقات المساعدة أقل تشوشا من حالة الاضطراب طويلة الأمد . إن الربط بين حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادى وبين المساعدة كان عاملا مهما في علاقات المجتمع الأوروبي مع المغرب وتركيا . ولقد أدى سجل السودان فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمزاعم بشأن تورطه في الإرهاب الدولي إلى توقف المساعدات الاقتصادية التي كان يتلقاها من الولايات المتحدة ومن غالبية دول أوروبا .

كذلك فإن قضايا البيئة والموارد التي تتصدر جدول أعمال الشمال - الجنوب على الصعيد العالمي ، ستكون جزءا من نسيج العلاقات بين الإسلام والغرب . وعلى الرغم من أن الوعي بالأمن البيئي متطور جدا في الغرب - إذ تعطى غالبية بلدان العالم الإسلامي ، شأنها شأن العالم الثالث بعامة ، الأولوية الأسبق للتنمية الاقتصادية وتعتبر السياسة البيئية نوعا من الترف - فإن الاهتمام به بدأ يتنامى في البلدان الأخرى خاصة في أعقاب حرب الخليج(٣٥) . ويوحى الطابع الانتقالي لكثير من المشكلات البيئية بأن هذا المجال سيكون مجالا واعدا للتعاون على طول الحدود الأوراسية (أوروبا وآسيا) وسوف يعنى هذا بالضرورة التعاون وفق أسس دينية وتنموية . وأمكن بالفعل إنجاز الكثير بفضل جهود دولية في البحر المتوسط حيث كان لإسرائيل أيضا دور مهم . وثمة أنماط مماثلة للتعاون يمكن وضع تصور لها في منطقة البحر الأسود حيث تثور مشكلات للبيئة تتسم بالحدة(٣٦) .

وسوف تكون أوروبا والولايات المتحدة مصدرين مهمين للمساعدات الإنمائية وللاستثمار بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع الذى يضم شمال إفريقيا وآسيا

الوسطى . ومن المتوقع أن تنظر حكومات الغرب في حالات كثيرة إلى التدخل الاقتصادى فى العالم الإسلامى باعتباره إسهاما من أجل الاستقرار ، ووسيلة لخفض ضغوط الهجرة . ولهذا السبب ، علاوة على أسباب أخرى ، لنا أن نتوقع أن يقوم الاتحاد الأوروبى بدور مهم إلى أقصى الحدود فى التزاماته الاقتصادية وكذا السياسية مع بلدان المغرب . وقد تجلى هذا بالفعل فى عملية « خمسة زائد خمسة » التى تضم معا أعضاء اتحاد المغرب العربى وبلدانا أوروبية أساسية تطل على البحر المتوسط وهى البرتغال وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا . وارتبط الاتحاد الأوروبى أيضا بمحاولة عامة استهدفت مراجعة تجارته واستثماراته فى البحر المتوسط وأيضا سياساته فى مجال المساعدات ، هذا على الرغم من أن التحرك فى اتجاه سوق أوروبية موحدة يثير تساؤلات جد خطيرة عن آفاق المستقبل بالنسبة لوصول تجارة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، ناهيك عن آسيا الوسطى ، إلى الأسواق الأوروبية .

وإن الروابط الوثيقة والواسعة فى مجال الطاقة التى تربط بالفعل أوروبا بدول الأطراف الإسلامية مهيأة هى الأخرى للتوسع على نحو ما سوف يتم عند إنشاء خط أنابيب ذى طاقة عالية لينقل الغاز الطبيعى من الجزائر إلى السوق الأوروبية عبر المملكة المغربية وأسبانيا . وعلى الطرف المقابل من البحر المتوسط نجد أن بناء خطوط أنابيب جديدة بين أذربيجان وتركيا سوف يسمح بتصدير كميات جديدة من الطاقة عبر البحر المتوسط . وتؤكد هذه الروابط الجديدة احتمالات الارتقاء إلى درجة أعلى من التكافل الاقتصادى بين الشمال والجنوب ، وبين الإسلام والغرب . وطبيعى أن نشوء روابط جديدة فى مجال الطاقة سوف يعنى نشوء متغيرات استراتيجية جديدة ومواقع جديدة مستهدفة للخطر ، وللتكافل فى أوقات الأزمات خاصة ونحن نعيش حقبة أصبحت فيها العقوبات الاقتصادية قسمة مميزة للشئون الدولية ، بل وتبدو فى نظر كثيرين من مراقبى العالم الثالث مقدمة لتدخل عسكرى على نحو ماحدث فى حالات كثيرة . أخيرا فإن أمن هذه الروابط الاقتصادية الجديدة لن يعتمد فقط على خصائص العلاقات الثنائية مثل تلك العلاقات القائمة بين تركيا ودول الخليج ، أو بين ليبيا وإيطاليا ، بل سوف يعتمد كذلك على طبيعة العلاقات بين العالم الإسلامى وبين الغرب .

إن التكامل الاقتصادى الأوروبى ، والطابع « الأوروبى » المتنامى للسياسات الخارجية والأمنية لكل من أسبانيا وفرنسا وإيطاليا - وهى تقليديا دول أوروبية مهمة مشاركة فى الحوار مع الأقطار الإسلامية - قد أدت جميعها إلى إثارة الجهود من أجل التكامل الإقليمى عبر العالم الإسلامى . وتشمل الأمثلة على ذلك اتحاد المغرب العربى فى شمال إفريقيا ، ومنظمة التعاون الاقتصادى التى تضم تركيا وإيران وباكستان ودول وسط آسيا الإسلامية . وإذا تركنا جانبا النجاح المحدود للغاية الذى حققه اتحاد المغرب

العربى والطابع التجريبى لمنظمة التعاون الاقتصادى يبدو واضحا ، على الرغم من ذلك ، أن تقدم الاتحاد الأوروبى أثار الاهتمام بخيار التكامل داخل العالم الإسلامى . ولعل ماهو أهم على الصعيدين السياسى والاقتصادى نشوء رغبة فى مبادرات يمكن أن تهيىء للأقطار الإسلامية كل على حدة ثقلا دبلوماسيا أكبر عند التعامل مع واشنطن وأولا وأساسا مع بروكسل(٣٧) . وقد تتمثل إحدى نتائج النمو المتزايد للعلاقات التجارية وعلاقات المساعدة مع الاتحاد الأوروبى فى ظهور انقسام مثير للمشاكل فى مجال المصالح والتصورات بين أوروبا والولايات المتحدة ودول الأطراف الإسلامية . إذ بعد انتفاء حتميات الحرب الباردة أصبحت حوافز الولايات المتحدة للمشاركة فى التنمية الاقتصادية والسياسية للمغرب العربى - وربما أيضا للقوقاز وآسيا الوسطى - حوافز هامشية . وعلى الرغم من أن الأوروبيين لهم دور رائد فى مجال تنمية هذه المناطق ، فإن الولايات المتحدة سوف تستمر فى الحفاظ على وضعها كقوة عسكرية قاهرة . وأن هذا الانقسام الحاد فى مجال المصالح والمواثيق قد يزيد من صعوبة الحفاظ على نهج غربى متضافر فى التعامل مع القضايا الإقليمية الخاصة ببلدان الأطراف المسلمة . ويمكن أيضا أن يعزز الاعتقاد السائد فى العالم الإسلامى بأن اهتمام الولايات المتحدة بتنمية الشرق الأوسط على المدى الطويل سياسيا واقتصاديا أقل من اهتمامها بتشجيع الأمن البيئى على المدى المنظور .

ويسود الغرب بقدر متساو اعتقاد بأن التخلف الاقتصادى يشجع ظهور التطرف الإسلامى . إن الهوة المروعة بين الاتجاهات السكانية والنمو الاقتصادى فى شمال إفريقيا وفى غيرها يشجع على الوصول إلى هذه النتيجة . ولايختلف سوى عدد قليل من المحللين بشأن التفاعل على المدى الطويل بين العوامل الاقتصادية والسياسية فى مجال تطوير البلاد . ومع ذلك فإن احتمال أن تؤدى مساعدات الغرب واستثماراته إلى إحباط الثورات السياسية الوشيكة هو احتمال أقل مما تعقد عليه الحكومات آمالها . إن تزايد القيود المفروضة على الهجرة الشرعية لن يؤدى إلا إلى زيادة الضغوط على النظم الحاكمة التى تثقلها أسباب المعاناة . وفى ضوء المطالبات المتنافسة بشأن الاعتمادات المالية اللازمة لتنمية اقتصادية محدودة والتى تطالب بها بلدان شرق أوروبا وروسيا وبلدان الاتحاد الأوروبى ذاته الواقعة فى الجنوب ، علاوة على التشدد المالى من جانب الولايات المتحدة ، كل هذا يضعف تماما من احتمال أن تكون المساعدات والاستثمارات الغربية كافية لكى تعكس اتجاه عدم الاستقرار على مدى فترة قصيرة مناسبة سياسيا . لقد بات التحدى الذى يفرضه الإسلام السياسى فى بلدان مثل الجزائر ومصر تحديا مباشرا وفوريا بينما احتمالات حدوث تحسن اقتصادى كبير هى احتمالات بعيدة(٣٨) .

وإذا تجاوزنا هذه القضايا ، يجدر بنا أن نعيد ونؤكد أن علاقات مابعد الحرب الباردة

بين العالم الإسلامي والغرب سوف تتفاعل وتتداخل مع مسائل أوسع نطاقا خاصة بالعلاقات بين الشمال والجنوب ، وربما يجرى تصنيفها فى حالات كثيرة على أساس هذه المسائل . وفى الوقت ذاته فإن البحث عن أسس أيديولوجية جديدة داخل العالم الثالث بعد أن فقدت المفاهيم التقليدية مثل عدم الانحياز والاشتراكية ومناهضة الاستعمار صلتها بهذه الأمور ، قد يزيد من جاذبية الإسلام السياسي باعتباره بعدا للسياسة الخارجية وأيضا السياسة الداخلية فى الجنوب . وسوف يظل المراقبون الغربيون تساورهم أسباب للقلق بشأن الأزمات السياسية والاقتصادية الناشئة والناجمة عن العالم الإسلامى ، وبشأن نتائجها بالنسبة للعالم الإسلامى والاستقرار الإقليمى والمجتمعات الغربية ذاتها . وقد تبلغ هذه المعضلات أقصى قدر من الحدة عند بلدان الأطراف الأوروبية . غير أن آثارها سوف يمتد صداها بعيدا بحيث قد تنطوى على فرض قيود جديدة داخل الغرب على السياسة تجاه العالم الإسلامى . وإذا انتقلنا من القضايا السياسية والاقتصادية إلى مناقشة قضايا الأمن فى ذاتها فسوف نجد الحس الغربى بمحورية العامل الإسلامى أكثر وضوحا وبروزا .

عدم استقرار العالم الإسلامى كخطر على النظام العالمى

اتساقا مع ما لاحظه أحد المعلقين الغربيين فإن « حرب الخليج كانت مثالا شديد الوضوح على القوة العسكرية للشمال حين يجرى وزعها فى الجنوب ، وإن كان على الأرجح ليس هو المثال الأخير » .(٣٩) ولكن على الرغم من المشاركة الرمزية الكبيرة للبلدان الإسلامية فى تحالف الخليج ، يمكن لنا ، عن حق ، تفسير الصراع على أساس أنه مثال صارخ لتدخل الغرب فى العالم الاسلامى . وهذا هو تحديدا التفسير الذى يفضله كثيرون من المراقبين فى الشرق الأوسط سواء من النخبة أم العامة . وإن طريقة حسم التوترات داخل المجتمعات الغربية بشأن الهجرة وتكامل المجتمعات المسلمة سوف يكون لها أيضا نتائج أكثر من ذلك تؤثر على الأمن بصورة مباشرة . وكما يفيد تقييم متشائم فإنه لو لم يتسن حسم هذه التوترات سلميا « فإن أوروبا سوف تواجه خطر نشوء انقسامات وصراعات جديدة مثل أوروبا القلعة الحصينة البيضاء الثرية والمسيحية مقابل عالم إسلامى يغلب عليه الفقر . وهذا يمكن أن يفضى إلى الإرهاب وإلى أربعين عاما أخرى من الحروب الساخنة الصغيرة »(٤٠) . ولنتطلع إلى المستقبل سائلين : إلى أى مدى سيكشف العامل الإسلامى عن نفسه فى مسائل الأمن ؟ وإلى أى مدى يمثل الإسلام بالفعل الآن عنصرا مهما فى تصورات الغرب الاستراتيجية وماهى القضايا الرئيسية ؟

إن صناع السياسة ، وكذا الجمهور ، في الغرب يميلون إلى النظر إلى العالم الإسلامي والشرق الأوسط بخاصة باعتباره مكانا توطن فيه العنف السياسي ، وأصبحت فيه الصراعات داخل كل دولة وفيما بين الدول أمرا شائعا مألوفا . علاوة على هذا ، وحسبما أفادت مناقشتنا السابقة للتصورات التاريخية ، فإن الغرب كان مهيأ للتفكير في الإسلام ذاته باعتباره « عقيدة تتسم بالعنف والعدوان على نحو خاص » وأنه خلّف تراثا مؤسفا بصفة خاصة حيث لايزال الإسلام هو العقيدة المهيمنة على امتداد كل أطراف أوروبا(٤١) . وتعزز التصور الذي يقرن الإسلام بالتحول السياسي العنيف وبالحرب بسبب التجربة المعاصرة للصراع بين إسرائيل وجيرانها العرب والثورة الإيرانية والحرب بين العراق وإيران وغزو الكويت ، والحرب الأهلية في لبنان والعنف السائد بين أكراد العراق وإيران وتركيا ، والصراع في الصحراء الغربية (وليس هذا كل شيء) زد على هذا أنه مع انتهاء الحرب الباردة وانتفاء القيود التي كانت تفرضها القوى العظمى تزايد احتمال نشوء صراع تتورط فيه الدول الكبرى في الإقليم . بهذا نجد من يؤكد أنه في ظل أوضاع الحرب الباردة لم تكن موسكو « تسمح » لصدام حسين بأن يغزو الكويت خوفا من تصعيد المخاطرة . وحسب منظور الغرب فإن وقائع الحرب الباردة فرضت قدرا صحيا للقلق بشأن الأخطار المتصاعدة للصراع الإقليمي في الشرق الأوسط ، على نحو ماحدث بالنسبة للأخطار التي ثارت في مطلع عام ١٩٥٦ مع التهديد النووي السوفيتي فوق منطقة قناة السويس .

ويبدي كثيرون من المراقبين الغربيين حنينا إلى المنافسة القديمة بين الشرق والغرب . إذ كانت خطرا ولكنه خطر محسوب خاصة فيما يتعلق بسلوك الدول الدائرة في الفلك . ولقد اقترنت نهاية الحرب الباردة بشعور يكشف عن أن بلدانا طموحة في العالم الإسلامي ، مثل إيران والعراق وسوريا وليبيا ، باتت الآن حرة في انتهاج سياسات إقليمية أكثر عدوانية . وواقع الحال أنه من المرجح أن تخضع حرية العمل المتاحة لهذه البلدان لمزيد من القيود بسبب افتقاد المناصرة السوفيتية وبسبب الأهمية الطاغية للقوة والنفوذ الغربيين وبخاصة الولايات المتحدة . وفي أي من الحالتين فإن الضغوط على السياسة الغربية والناجمة عن تلك التوترات والصراعات التي تبدو بلا نهاية داخل العالم الإسلامي هي ضغوط كبيرة ، وسوف تكون أحد أسباب تحمُّل الغرب لعبء دبلوماسي متصل وغلبة شعور بالحصار . وحيث إن صناع السياسة والجمهور في الغرب يلتمسون « عائد سلام » يتمثل في صورة تخفف عبء الأمن وفي القدرة على إعادة توجيه الاهتمام المادي والفكري تجاه المشكلات المحلية فسوف يتخلف على الأرجح قدر من الإحباط مع ميل الأزمات الدولية إلى فرض نفسها فرضا على خطط السياسة العامة . والشيء المقطوع به أن الكثير ، وربما غالبية ، هذه الأزمات ستكون داخل العالم الإسلامي أو تختص بالعلاقات بين الإسلام والغرب .

والملاحظ أن حالة عدم الاستقرار فى بيئة ما بعد الحرب الباردة والممتدة على طول « قوس الأزمات » من المغرب إلى آسيا الوسطى قد برزت كمحور اهتمام وقلق أمنى بحكم وضعها ذاته . وهذا تصور يشارك فيه ، بقدر متساو ، المراقبون فى روسيا وفى الغرب على السواء . وهذا القلق له أبعاد عريضة ثلاثة : الأول أن البلدان الواقعة على حدود أوراسيا معرضة لأن تمتد إليها آثار حالة عدم الاستقرار السائدة داخل العالم الإسلامى مع احتمال حدوث احتكاك إقليمى على أسس دينية . ويمثل هذا البعد تدفقات اللاجئين ، وتعدد حالات قطع العلاقات الاقتصادية والسياسية العادية . ويتعلق جانب آخر بقدرة الاضطرابات داخل العالم الإسلامى فى التأثير على أمن ورخاء العالم على مستوى عـام ، أى فيما وراء نتائجها الإقليمية . وقد تشتمل الأمثلة على ذلك قوة الدفع التى تخلقها (وقد خلقتها بالفعل) مثل هذه الحالة من عدم الاستقرار لزيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال نشوب صراعات بشأن إمدادات الطاقة مما يؤثر على الاقتصاد العالمى . ويتعلق جانب ثالث بحالة الإحباط التى تسود الغرب بسبب الصراع المتوطن وافتقار المنطقة لمؤسسات سياسية ذات فعالية ، وإهمال حقوق الإنسان فى الجنوب الذى يغلب عليه الطابع الإسلامى ، علاوة على الضغوط المحتملة لدفع الغرب إلى التدخل لأغراض إنسانية ، أو لأغراض حفظ السلام . وهى مشكلة بعيدة المدى تنطوى على مخاطر الاشتباك وفض الاشتباك[٤٢] .

والسيطرة على الأراضى أمر وارد بشكل مباشر فى حالات قليلة عند المواجهة المحتملة على أسس إسلامية . غربية . وتشتمل نقاط الاشتعال المحتملة من هذا النوع على مستقبل الجيوب الأسبانية فى سبتة ومليلة على الساحل المغربى ، والمنافسة المحتملة للسيطرة على جزر كنارى . وبالمثل فإن الصراع حسب أسس مسيحية ومسلمة فى البلقان والقوقاز سوف يُعنى بمسألة السيطرة على الأراضى ، ضمن مسائل أخرى ، على نحو ماحدث فى النزاع القبرصى . ولكن مسائل الأراضى فى ذاتها إجمالا ليست قسمة بارزة من قسمات العلاقات الأمنية بين الإسلام والغرب .

والجغرافيا ذاتها لها دور مهم فى تشكيل العلاقات الأمنية . ففى مواجهة حالة عدم الاستقرار فى الجنوب والشرق الإسلاميين سوف يكتسب البحر المتوسط والمناطق الداخلية ، بما فى ذلك بلدان البلقان ، أهمية إضافية كحواجز استراتيجية تحمى الأوروبيين . وبالمثل قد تلتمس روسيا سبيلا لإعادة تأكيد سيطرتها على الأقاليم الواقعة عند الأطراف بغية السيطرة على ما تراه مصادر عدم استقرار فى الجنوب الإسلامى الذى يقع على بعد ذراع منها . ولقد أصبح هذا القلق بشأن حالة عدم الاستقرار فى « العالم الخارجى المجاور » الإسلامى عنصرا رئيسيا فى التصورات الاستراتيجية لروسيا . وبقدر ما يتسع تأثير ونفوذ القوى المحافظة والقومية فى موسكو ، أو حتى تكون هى

المهيمنة ، يمكن أن يزداد هذا الاهتمام بالعامل الإسلامي عمقا بما ينطوى عليه من آثار خطيرة من حيث احتمال قيام مواجهة روسية مع إيران أو تركيا بسبب احتكاكات عرقية في القوقاز وفي آسيا الوسطى .

العامل الإسلامي في الأمن الأوروبي

الخوف من حالة عدم الاستقرار في العالم الإسلامي سيكون له على الأرجح دور كبير في التطور الجغرافي للاتحاد الأوروبي ، بل ودور أكثر وضوحا في تطور المؤسسات الأمنية الأوروبية والأطلسية . وإن أعضاء الاتحاد الأوروبي الحاليين ، خاصة فرنسا وألمانيا ، عازفون عن تأييد فكرة منح تركيا عضوية كاملة لأسباب ليس أقلها أن هذه العضوية قد تعنى في النهاية ، أن تصبح حدود « أوروبا » مع سوريا وإيران والعراق . وتعتبر تركيا ذاتها جزءا من المشكلة بحكم ضغوطها الكامنة الدينية والقومية وحالة تمرد انفصالي نشيط . وحسب هذا الفهم تكون المشكلة هي الخطر على أوروبا من حالة الاضطراب في الشرق الأوسط . ويفضل الأتراك أصحاب التوجهات الغربية وصف دور تركيا الاستراتيجي بعبارة « جسر » بين الشرق المسلم والغرب ، أي بين الشرق الأوسط وأوروبا .. ولكننا نجد الأوروبيين في المقابل يميلون أكثر إلى النظر إلى تركيا باعتبارها « حاجزا » أي جزء من المنظومة الأوروبية وليست أوروبية بالكامل .

كذلك فإن التحرك في اتجاه هوية دفاعية أوروبية له آثاره على العلاقات بين أوروبا وبلدان الأطراف الإسلامية . والملاحظ أن الاتحاد الأوروبي الغربي يجد أن أكثر المجالات طبيعية لنشاطه يكمن في منطقة البحر المتوسط . ويرجع ذلك من ناحية إلى علاقته الملتبسة مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، كما يرجع من ناحية أخرى إلى هموم أمنية جديدة . وبالمثل فإن التنسيق بين نظم الاستطلاع ونظم الدفاع الجوى الأوروبية كان أشد كثافة في الجنوب واشتمل على مشروع التابع الاصطناعي هليوس الفرنسي الأسباني الإيطالي . ولم يمر أي شيء من هذا مر الكرام دون أن يلحظه أحد على طول الشواطىء المسلمة للبحر المتوسط ، حيث نجد أن أي مبادرات أمنية أوروبية جديدة تصفها بلدان هذه المنطقة في غالب الأحيان بأنها « موجهة ضدنا » . وبات شائعا بين المراقبين في شمال إفريقيا على سبيل المثال النظر إلى استحداث ترتيبات دفاعية أوروبية جديدة باعتبارها أداة تستخدمها قوى الاستعمار السابق للتدخل في العالم الإسلامي .

وإذا ألقينا نظرة على السياق الممتد عبر الأطلسي نجد أن الجدال بشأن فائدة وتوجه

منظمة حلف شمال الأطلسى مستقبلا يعنى فى الغالب الأعم بتحديين توءمين يتعلقان بمستقبل الاستقرار شرقا و « التعامل مع الجنوب »(٤٣) . ويتضمن هذا البند الأخير دائما مشكلة التطرف الإسلامى باعتباره الهم الأول الأساسى أو الثانوى . ونظرا لأن الحلف يتبنى موقفا ممعنا فى نظرته إلى المستقبل بشأن القضايا « خارج المنطقة » فسوف يزداد احتمال التورط المباشر لحلف شمال الأطلسى فى الجنوب المسلم بما فى ذلك بلاد البلقان . علاوة على هذا فإن مناقشة معايير العضوية فى منطقة موسعة لحلف شمال الأطلسى يمكن أن تعقد وضع تركيا المسلمة . والقول بأن الأعضاء المحتملين فى منظمة حلف شمال الأطلسى من دول شرق أوروبا يجب أن تنطبق عليهم أولا معايير عضوية السوق الأوروبية هو قول يثير قلق تركيا بوجه خاص . والملاحظ بوجه عام أن انضمام أعضاء جدد من شرق أوروبا ، بما فى ذلك بلاد البلقان ، وأوكرانيا ، سوف يجعل الحلف يقينا فى حالة احتكاك قريب جدا بالوضع الانقسامى القائم بين الأورثوذكس والإسلام (هذا على الرغم من أن دور حلف شمال الأطلسى يمكن أن يصبح فى النهاية عامل استقرار هنا على نحو ما نرى فى العلاقة بين اليونان وتركيا) . وإذا لاحظنا الخطاب بشأن مسائل السياسة والأمن فى دول شرق أوروبا الشيوعية سابقا ودول وسط أوروبا فلن نجد مايشير بوضوح إلى أن التجمع الأمنى الأوروبى الأوسع نطاقا سيكون يقينا أكثر تسامحا إزاء الأخطار المتصورة من جانب بلدان الأطراف المسلمة . زد على هذا أنه يكاد يكون من غير المرجح أن يضم أى توسع لحلف شمال الأطلسى دول القوقاز ووسط آسيا ذات الأغلبية المسلمة ، وبذلك يحافظ على تحديد مساحة الأمن الأوروبى ويزيدها عمقا وفقا لأسس دينية فى جوهرها .

انتشار الأسلحة والتوازن العسكرى بين الشمال والجنوب

الجدل بشأن إمكانية ظهور صراع أيديولوجى أو حضارى جديد بين الإسلام والغرب يجرى على أساس خلفية من القلق الذى له مايؤكده من جانب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنامى ترسانات الأسلحة التقليدية وغير التقليدية فى الجنوب . ولكن حتى اللحظة الراهنة فإن قدرة الدول الإسلامية على أن تشكل خطرا عسكريا مباشرا يتهدد الغرب قدرة محدودة إلى أقصى مدى . غير أن التسارع المستمر لاتجاهات انتشار الأسلحة الذى تحفزه احتكاكات دينية أو حضارية يمكن أن يغير هذه الحالة عسكريا وسياسيا تغييرا كبيرا بحيث يجد القادة ورجال الاستراتيجية فى الغرب أنفسهم إزاء معضلات جديدة(٤٤) .

ورأى الكثير من الدول الإسلامية الرائدة أن نهاية الحرب الباردة وتضاؤل أهمية الانحياز وكذا عدم الانحياز إنما يعني ضمنا نقصان القدرة على جذب الاهتمام العادى والسياسى على الساحة الدولية ، وبصورة أعم أن « يؤخذ أمرها مأخذا جادا » . وبات مرجحا وصف البيئة الاستراتيجية الجديدة بأنها البحث عن أدوات بديلة تعبر عن المكانة والفعالية القوميتين . ورأى بعض النظم الحاكمة أن الإسلام ذاته يمكن أن يؤدى هذه الوظيفة ، بينما قد تنظر نظم أخرى إلى التكامل الإقليمى كمصدر للثقل فى الشئون الدولية . وكان للبحث عن ثقل جيوبوليتيكي لفترة مابعد الحرب الباردة دور كذلك فى حفز انتشار ترسانات الأسلحة التقليدية وغير التقليدية فى أنحاء العالم الإسلامى . وباستثناء كوريا الشمالية التى تعتبر موردا رئيسيا للقذائف الباليستية وغيرها من التكنولوجيات إلى العالم الإسلامى . فإننا نجد أكبر قوى عاملة على انتشار الأسلحة موجودة على امتداد قوس من الجزائر إلى باكستان . وكما قال مراقب فرنسي بارز « إن نظرة صائبة من أجل الأمن لايمكن لها أن تغفل الافتراض القائل بأن العديد من المدن الأوروبية ستكون أهدافا محتملة لهذه الأسلحة . وربما يكون ذلك فى وقت أقرب مما هو متوقع بوجه عام » .

والشيء الأبعد احتمالا ، ولكنه أيضا الأهم والأكثر إثارة ، هو احتمال انتشار الأسلحة النووية داخل العالم الإسلامى (أى باستثناء باكستان التى يقال إنها بالفعل دولة تملك أسلحة نووية) . ويتضح هذا بوجه خاص فى ضوء انتشار الخبرة والمواد النووية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي . لقد التزم العراق برنامجا نوويا نشيطا ؛ وتواصل إيران جهودها فى هذا الاتجاه ، بل وتفيد التقارير بأنها تلتمس « إمكانية شراء جهاز نووى »(٤٦) . وأفادت تقارير أخرى أن سوريا وليبيا بحثتا أمر برامج شراء أو استحداث أسلحة نووية . ونجد الجزائر فى شمال إفريقيا تلتزم برنامجا نوويا يقال إنه لأغراض مدنية وتعمل على إنجازه بمساعدة صينية . وقد كان هذا البرنامج موضوع تخمينات شديدة من بينها مزاعم بأن الجزائر قد ساعدت فى إخفاء مواد نووية عراقية .

وتمثل قدرة إسرائيل النووية حافزا قويا لاستطلاع الخيار النووى فى العالم الإسلامى . وتدعَّم هذا الحافز بعد زوال الاتحاد السوفيتي كرادع نووى حتى وإن كان غير مضمون . والجدير بالذكر أن التحرك فى اتجاه تسوية شاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب ، وعلى الرغم من كل مايتضمنه من إمكانية فض الاشتباك العسكرى ، يمكن أن يكبح ديناميات انتشار الأسلحة النووية فى المنطقة . ولكن ستبقى جاذبية الأسلحة النووية ، حتى وإن كانت قدرة نووية افتراضية ، كوسيلة لردع التدخل الغربي ولاكتساب ثقل ومكانة قوميتين . ولقد تأملت يقينا زعامات العالم الإسلامى فى هذا السياق دروس حرب الخليج على هدى الأسس التى عبر عنها قائد عسكرى هندى كبير حين قال : « لا تحارب الولايات المتحدة ما لم تكن مالكا لأسلحة نووية »(٤٧) .

ولكن إلى أى حد يمكن وصف هذه المحاولات لانتشار الأسلحة النووية أو غيرها بأنها ظاهرة إسلامية ؟ دار كلام كثير عن الحاجة إلى سلاح « إسلامي » نووى وكيميائى وبيولوجى ، وصدر أول ما صدر عن إيران . وتعتبر كازاخستان الآن هى القوة النووية الإسلامية الرائدة نتيجة احتفاظها بالأسلحة السوفيتية السابقة . ولكن كازاخستان تتردد فى التنصل من أهمية قدراتها النووية فى علاقاتها بالعالم الإسلامى(٤٨) . ولكن المحصلة العامة أننا لانجد سوى شواهد ضعيفة على أن الدول التى يضمها العالم الإسلامى تلتزم الخيار النووى وفاء لمصالح العالم الإسلامى فى مجموعه ، هذا على الرغم من أن المكانة المقترنة باستحداث أسلحة الدمار الشامل تحقق دون شك تأثيرها فى هذا الاتجاه من بين أمور أخرى . وهذا بدوره له جانبه الانتقالى . وتجد تونس نفسها ، وهى البلد الذى يقال إنه أكثر البلدان تعرضا لخطر الأسلحة الليبية ، فى وضع شاذ ، إذ تخفى قلقها وراء ملاحظات عن الحاجة إلى قوة ردع عربية أو إسلامية ضد إسرائيل(٤٩) .

ولكن تظل دوافع قوى نشر الأسلحة داخل العالم الإسلامى دوافع إقليمية علمانية أولا قبل كل شىء . فإن تطوير باكستان لسلاح نووى كان تعبيرا عن منافسة استراتيجية مع الهند التى طالما تشير إليها . وتساور إيران طموحات نووية منذ ما قبل الثورة الإسلامية وكذلك الحال بالنسبة للدوافع الإسلامية عند كل من العراق أو سوريا أو ليبيا ، أو جبهة التحرير فى الجزائر فهى دوافع باهتة على أحسن الفروض . وإن احتمال ربط الاتجاهات الإقليمية لانتشار الأسلحة بالأهداف الإسلامية صراحة سوف يستلزم توافر شعور بالتضامن وتوافر حس عام بالخطر وهو ما لا نجده على الأقل الآن خارج النطاق المحدود (والمضمحل) للمواجهة مع إسرائيل .

ولاتوجد حتى الآن دولة إسلامية فى الشرق الأوسط تمتلك القدرة التكنولوجية على بناء قذائف باليستية بعيدة المدى تتسم بالدقة « الكبيرة عسكريا »(٥٠) . وإن أخطار انتشار الأسلحة حاليا فى مجالات القذائف الباليستية والنووية والكيميائية والبيولوجية إنما مصدرها الأساسى زيادة المتاح من التكنولوجيا والمواد والأسلحة التى تم تطويرها فى بلدان أخرى(٥١) . وتقوم البلدان الآسيوية بدور أساسى كمورد للتكنولوجيا النووية وتكنولوجيا القذائف الباليستية إلى العالم الإسلامى . وذهب ظن أحد الكتاب إلى أن هذا نتيجة ارتباط استراتيجى « كونفوشى - إسلامى » . ولكن الأكثر معقولية أنه نتيجة مصالح تجارية . وسواء أكان هذا أم ذاك فإن الشحنات من الصين وكوريا الشمالية إلى جنوب آسيا والشرق الأوسط قد أسهمت بفعالية كبيرة فى زيادة أهمية عامل انتشار الأسلحة من حيث العلاقة بين الإسلام والغرب(٥٢) . والجدير بالذكر أن المواجهة بين الغرب وكوريا الشمالية بشأن البرامج النووية والقذائف الباليستية لا تنصب فقط على موضوع الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية أو على الآثار الأوسع مدى لانتشار

الأسلحة بالنسبة للنظام الدولى . إذ نلاحظ أن الصحافة الغربية كلما تعرضت لقضية كوريا الشمالية لاتفتأ تكرر الخوف من نتائج انتشار تكنولوجيا كوريا الشمالية فى مجال النوويات والقذائف الباليستية ووصولها إلى الشرق الأوسط الإسلامى بالنسبة للأمن الأوروبى .

إن سوريا ومصر وليبيا والجزائر وإيران والعراق والمملكة العربية السعودية وباكستان تمتلك جميعها قذائف باليستية متباينة المدى . وتلتمس كل منها سبيلا للحصول على شبكات قذائف أبعد مدى وأدق تصويبا(٥٣) . وجدير بالملاحظة ، فى ضوء القدرات الراهنة القائمة أساسا على قذائف سكود المعدلة ، أن الخطر لايزال يعتبر فى الأساس خطرا فى إطار الجنوب - الجنوب . إن الدول الإسلامية التى تعمل على انتشار الأسلحة يمكن أن تتحدث عن الحاجة إلى « قنابل » إسلامية وقذائف إسلامية بعيدة المدى ولكن ، وحتى اللحظة الراهنة ، فإن التأثير الرئيسى لاتجاهات انتشار الأسلحة يتمثل فى زيادة تعرض الدول الإسلامية لخطر الأسلحة الإسلامية . وحيث إن هذا الوضع ليس من المرجح أن يستمر فإن الاستهداف لخطر القذائف الباليستية سوف يأخذ فى تصور الغرب طابعا واضحا ، إطاره الشمال - الجنوب مادامت دول الإقليم قد حصلت على أسلحة يتجاوز مداها عرض البحر المتوسط .

وتمتلك إيران ومصر وسوريا الآن بالفعل قذائف سكود - سى ومداها ٦٠٠ كم ، وهى قادرة على إصابة أهداف فى جنوب أوروبا إذا ما تم وزعها فى ليبيا أو الجزائر . وتتفاوض ليبيا والجزائر وإيران مع الصين وكوريا الشمالية للحصول على قذائف يتجاوز مداها ألف كم . وهذا من شأنه أن يزيد من إمكانية خلق علاقة عسكرية جد مختلفة بين أوروبا والعالم الإسلامى . ذلك أن مثل هذا المدى . وكذلك المدى الذى يتراوح مابين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ كم أمر ممكن فى ضوء التكنولوجيا المتاحة فى آسيا حاليا . وهذا من شأنه أن يضع جزءا كبيرا من أوروبا ، بما فى ذلك منشآت عسكرية أمريكية فى نطاق مرمى القذائف . وقد يكون تأثير ذلك على حرية الغرب فى العمل استجابة للأزمات فى العالم الإسلامى كبيرا . ونذكر هنا ماقاله معمر القذافى : « لو أننا وقتما أغارت الولايات المتحدة على طرابلس فى عام ١٩٨٦ كنا نملك قذائف رادعة يمكنها الوصول إلى نيويورك لكنا يقينا ضربناها فى ذات اللحظة »(٥٤) . وإذا وضعنا فى الاعتبار هجوم ليبيا بالصواريخ على جزيرة لامبيدوزا Lampedusa الإيطالية انتقاما من هذه الغارة ذاتها يغدو لزاما ألا نغض الطرف سواء عن تعليق القذافى ولا عن رغبته فى الهجوم على أهداف أوروبية قريبة ردا على تصرفات الولايات المتحدة .

وإذا طرحنا جانبا مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل ، فإن مسألة انتشار المنظومات

التقليدية الجوية والبحرية أقل إثارة وإن كانت تعادلها أهمية بالنسبة للأمن الغربي . وظل هذا هو الاتجاه النافذ حيناً من الزمن تحفزه المواجهة العربية الإسرائيلية والحرب الإيرانية العراقية ثم أخيراً صراع الخليج . ونجد من أهم العوامل تأثيراً في هذه المعادلة مبيعات السفن والطائرات من ترسانة الاتحاد السوفيتي السابق ، وكذلك تزايد ضغوط الغرب من أجل تصدير الأسلحة مع انكماش الأسواق المحلية إثر انتهاء الحرب الباردة . ونعرف أن قاذفات القنابل سو ـ ٢٤ الليبية قادرة على حمل أسلحة نووية أو كيميائية وتصل إلى أهداف في إيطاليا . واشترت إيران من الاتحاد السوفيتي السابق قاذفات قنابل من نوع باكفاير وغواصات هجومية . ويسود رأي بأن هذه الأسلحة هيأت لإيران قدرة أكبر على ردع ولجم منافسيها في المنطقة وأيضاً الغرب . وهذه التطورات لها أهمية رمزية كبيرة . غير أنه لاينبغي المبالغة في دلالتها بالنسبة للتوازن العسكري بين البلدان الإسلامية كل على حدة وبين الغرب . وعلى عكس الحال بالنسبة لانتشار أسلحة الدمار الشامل حيث الدلالة الرمزية وخطر الاستعمال لهما أهمية طاغية مهما كانا ضئيلين ، فإن شراء أسلحة تقليدية متقدمة ليس من شأنه أن يضفي تلقائياً زيادة حقيقية على القدرة العسكرية . إذ نعرف أن الأسلحة الحديثة تستلزم مرافق تقنية أساسية مهمة مثلما تستلزم تكامل العقيدة لتكون ذات نفع حقيقي في الصراع ، وأن دولاً إسلامية قليلة هي التي تملك الموارد التقنية والصناعية التي تؤهلها لاستخدام مثل هذه الأسلحة بفعالية ، حتى وإن استطاعت شراء كميات هائلة من الأسلحة المتقدمة . ونجد بالنسبة لإيران على سبيل المثال أن تردي التعليم التكنولوجي (ترى هل حدث لأسباب تتعلق بالموارد أكثر مما تتعلق بالفلسفة الإسلامية المتشددة ؟) ربما يزيد تعقد مهمة دمج السلاح الحديث في مجال خدمة القوات المسلحة .

وإن تزايد عدد موردي الأسلحة التقليدية من خارج مصانع الأسلحة المتقدمة في الغرب يفيد كذلك أن قدرة الولايات المتحدة وأوروبا على الحد من الصراعات داخل العالم الإسلامي أو على أطرافه قدرة آخذة في التدني(٥٥) . والواقع أن البعض من أهم موردي الأسلحة هم من داخل العالم الإسلامي ذاته ، ومن بينهم مصر وباكستان وتركيا . ذلك أن إنتاج الطائرات المقاتلة إف ـ ١٦ في المصانع التركية لحساب مصر (ويتم هذا باعتراف الجميع بناء على مساهمة كبيرة تقنية ومالية من جانب الولايات المتحدة) يمثل مؤشراً على نوع الترتيبات التي يمكن أن تسود داخل العالم الإسلامي(٥٦) .

إن الأسلحة الإسلامية سوف تتدفق على الاتفاقات الإسلامية . والمسألة المهمة في هذا الصدد ستظل هي طبيعة الموردين . فإن رفع الحظر الدولي المفروض على شحنات الأسلحة إلى يوغوسلافيا السابقة من شأنه أن يهيىء حرية عمل جديدة للبلدان الإسلامية على اختلاف نزعاتها السياسية لكي تقدم عوناً سافراً لمسلمي البوسنة ، ويمكن كذلك أن

يؤدى إلى تعويض التوازن بين الدول الإسلامية المعتدلة والمتطرفة من حيث علاقتها بالأزمة . وطبعي أن بلدانا مثل إيران ستواصل العمل دون عقاب في ظل ظروف الحظر من أجل إمداد المسلمين ، بينما تجد بلدانا مثل تركيا مضطرة إلى العمل في إطار الحدود التي يفرضها توافق الآراء الدولي .. ولكن مع الحد من القيود الدولية أو إلغائها يصبح بإمكان عدد أكبر من الدول الإسلامية المعتدلة أن يجد فرجة أو حتى حاجة لتقديم المزيد من الدعم السافر .

الحد من التسلح :

إن احتمال تحقيق قدر أكبر من التوازن في القدرة العسكرية بين العالم الإسلامي والغرب سيكون له تأثير مباشر على أوروبا أكثر من الولايات المتحدة ، وسيكون تأثيره أكثر وضوحا عند أطراف أوروبا(٥٧) . وقد أدى اتفاق الشرق والغرب على خفض القوات التقليدية في أوروبا إلى ترك ترسانات ضخمة على الأطراف الأوروبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط دون قيود تحكمها . وتبنت البلدان الإسلامية في الوقت ذاته ، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، موقفا أقل حماسا بعد أن كانت يوما الداعية الأولى للحد من التسلح في المنطقة كوسيلة لخفض الوجود العسكري للقوى العظمى . وعقب حرب الخليج شرع رسميون ومراقبون من بلدان متباينة مثل كازاخستان وتونس يؤكدون الحق الأصيل للقوى الإقليمية والصغرى في الحصول على وسائل للدفاع عن النفس سواء وسائل تقليدية أم غير تقليدية . وأرجئت محاولات تمهيدية لاستكشاف تدابير الحد من التسلح ودعم الثقة بين الشمال والجنوب في منطقة البحر المتوسط في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط وذلك ريثما تظهر نتائج مفاوضات السلم بين العرب وإسرائيل . وبات من المتوقع أن تتحسن فرص إعادة تنشيط العملية التي بدأت بموجب مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط نظرا لأن آفاق التسوية في هذه المنطقة تبدو واعدة أكثر من ذي قبل . ومن المرجح أن يؤدى تضاؤل احتمالات المواجهة مع إسرائيل إلى إزالة بعض ، وليس كل ، أسباب ومبررات حصول بلدان العالم الإسلامي على أسلحة متقدمة . حقا سوف تبقى هناك توترات إقليمية خطيرة خارج الإطار العربي - الإسرائيلي ، بل وربما حتى تكتسب أهمية جديدة . وأوضح أمثلة على ذلك استمرار المنافسة بين العراق وإيران ، وبين سوريا وتركيا ، وبين ليبيا ومصر ، وبين المملكة المغربية والجزائر . ولاريب في أن الطبيعة المميزة لهذه المنافسات وما ينتج عنها من ضغوط تدفع إلى انتشار الأسلحة تمثل حجة ضد نجاح نظم شاملة للحد من التسلح بين أطراف متعددة . هذا على الرغم من إمكانية إحراز بعض التقدم بشأن تدابير عامة وممكنة التطبيق لبناء الثقة .

وثمة جوانب أخرى للحد من الأسلحة التقليدية يمكن حلها بسهولة بوسائل من شأنها أن تزيد التوترات بين الشمال والجنوب وبين الإسلام والغرب . ونخص بالذكر هنا التأكيدات الروسية بأن القيود المفروضة على القوات التقليدية في أوروبا قد يلزم إعادة دراستها من جديد في ضوء الأخطار التي تهدد الجنوب من قبل المناطق المسلمة . « خطر الأصولية الإسلامية على طول الحدود الجنوبية » . وتثير هذه الاحتمالات مخاوف أنقرة من انتقام روسي(٥٨) . وتنفذ تركيا في الوقت ذاته برنامجاً للتحديث العسكري يشتمل على معدات وتجهيزات تحصل عليها أنقرة من حلفائها في حلف الأطلسي من « تصريف » الفائض من أسلحة القوات التقليدية في أوروبا . وسيكون لهذا البرنامج أثره على التوازنات الإقليمية بما يتجاوز الشرق الأوسط . كذلك فإن روسيا وأوكرانيا وبلدان البلقان ، ناهيك عن اليونان ، سوف تتأثر جميعها بالتحسن الذي سوف يطرأ على القدرات الهجومية للقوات التركية على نحو يزيد من حالة الوعي على طول خطوط المنازعة الإسلامية - المسيحية .

وسوف يتزايد اهتمام دول الغرب بتعزيز نظم عدم انتشار الأسلحة والحد منها على المستوى الاقليمي في العالم الإسلامي . ويبدي صناع السياسة ورجال الاستراتيجية رغبتهم ، لأسباب مفهومة ، في الحد من نمو ترسانات الأسلحة في الجنوب نظراً لخشيتهم من آثار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط فضلاً عن أخطار ذلك ، في نهاية المطاف على أمن الغرب ذاته . ولكن في ضوء شهادة التاريخ بشأن تكرار عمليات تدخل الغرب في العالم الإسلامي ليس لنا أن ندهش إذ ينظر الغرب نظرة تشاؤمية إزاء اتجاهات انتشار الأسلحة والذي من شأنه أن يحد من حريته في العمل . ولكن لنا أن نسأل : هل مصالح واهتمامات العالم الإسلامي سوف تتسق مع مصالح واهتمامات الغرب عندما يصل الأمر إلى الحد من الأسلحة على الصعيد الإقليمي ؟ إن طابع فقدان الأمن الذي يسود غالبية البلدان المسلمة فضلاً عن المنافسة النشيطة بين الدول الإسلامية وبعضها البعض يشكل حافزاً مهولاً لانتشار التسلح . وليس من المرجح أن يتغير هذا الحافز ، ومن ثم يتغير معه الفتور تجاه الحد من الأسلحة إلى النقيض إلا بعد أن يتضاءل البعد الأمني في سياسة العالم الإسلامي . ويمكن أن يتحقق هذا بفضل إصلاح سياسي ، وحين تنعم المجتمعات بقدر أكبر من الاستقرار ، وتكون أقل استهدافاً للأخطار الخارجية أو بفضل أولويات اقتصادية جديدة ومتنافسة . ولكن ليس من المرجح أن يأخذ أي من الإصلاحين مجراه في القريب . وربما يكون ضرورياً أن يقدم الغرب بعض هذه الحوافز وقدراً كبيراً من إعادة الطمأنة الاستراتيجية . إن فض الاشتباك بين الخصوم التقليديين في داخل العالم الإسلامي (مثلما هو الحال بين إسرائيل وخصومها العرب) سوف يستلزم يقيناً ضمانات أمنية محددة تقدمها بلدان الغرب الكبرى . وهكذا نجد أن مشاركة

الغرب بدرجة كبيرة في مشكلات الأمن الإقليمية للعالم الإسلامي قد تكون ضرورية لنجاح الحد من الأسلحة وإجراءات عدم الانتشار .

الوصول إلى الموارد وخطوط الاتصال :

بعد عقد من الغموض النسبي ربما تحوّم قضايا توريد النفط لتظهر من جديد في جدول أعمال الأمن الغربي (إذ أن أزمة الخليج أثارت شبح ارتفاع الأسعار وقطع الإمدادات ولكن ثبت أنها أمور عابرة سريعة الزوال)(٥٩) . ومع احتمال التوسع في الطلب من جانب بلدان شرق أوروبا وآسيا ، وتدنى كفاءة استخدام الطاقة بعد فترة طويلة من الأسعار المنخفضة بات من المحتمل أن تغدو سوق النفط اكثر تشددا على مدى العقد القادم . والمعروف أن اعتماد أوروبا والولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط قد تزايد الى مستويات تاريخية ، بينما تضاءلت احتمالات العثور على احتياجات جديدة كبيرة فى أى مكان باستثناء الشرق الأوسط ذاته(٦٠) . وإذا نظرنا إلى الأمر فى إطار سياسي نجد أن دولا جديدة ذات شأن كبير فى عالم سوق النفط ، خاصة كازاخستان وأذيربجان ، سيكون القاسم المشترك بينها وبين الدول الإسلامية الأعضاء فى منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) أكثر مما هو بينها وبين الدول المصدرة غير الإسلامية مثل المكسيك وفنزويلا . ويشير كل هذا – ولاشيء أكثر من مجرد الإشارة – إلى أن النفط يمكن أن يعود إلى الظهور كسلاح سياسى فعال فى العلاقات بين دول العالم الإسلامي والغرب . ولن نجد معلقا أكثر اعتدالا من وزير خارجية تركيا الذى أشار بالفعل إلى قيمة النفط الإسلامي باعتباره ، سلاحا لممارسة ضغط مباشر على مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، بشأن قضية البوسنة(٦١) . والملاحظ أن الضغوط داخل العالم الإسلامي ذاته ، بما فى ذلك التوتر بين الدول ، الغنية ، المنتجة للنفط والنظم الحاكمة الأخرى الأقل حظا ، يمكن أن يكون لها دور كبير فى هذا الصدد . وبقدر ما يصبح الإسلام قوة سياسية أشد فعالية داخل العالم العربي قد تجد دول الخليج المنتجة للنفط أنه بات عسيرا عليها أن تقاوم النداءات الواسعة الانتشار والتى تطالب باستخدام سلاح النفط فى ما سوف يجرى مستقبلا من صدامات فكر أو سلاح بين الدول الإسلامية والغرب . كذلك فإن منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (الأوابك) وقد دبت فيها الحياة من جديد ، مع التزام بجدول أعمال إسلامي أكثر نشاطا ، يمكن بدورها أن تشجع على انتهاج سياسات أكثر تنافسية ، بشأن السلاح مقابل النفط ، على نحو يهدد استقرار المنطقة مثلما يهدد العلاقات بين البلدان الغربية .

وفى الوقت نفسه فإن التوسع فى التجهيزات الأساسية لنقل النفط والغاز إلى الغرب وإلى غيره سوف يضع دول الحدود الرئيسية فى وضع حرج . والأمثلة على ذلك تشمل المملكة المغربية وأسبانيا وإيطاليا باعتبارها قنوات اتصال عن طريق الغاز الطبيعي في

شمال إفريقيا ، وكذا تركيا باعتبارها قناة توصيل لخط أنابيب البترول الذى ينقل نفط الخليج ، وكذلك الحال على الأرجح بالنسبة لأذربيجان . وإن وضع هذه الدول سيكون معقدا بصورة مضاعفة نظرا لأن الوصول إلى أسواق الطاقة يمكن أن يكون أيضا مصدرا لممارسة نفوذ المستوردين فى أوقات الأزمات على نحو ماحدث عند استمرار الحظر على صادرات بترول العراق عبر خطوط الأنابيب التركية إلى الخليج الفارسى . ويمكن كذلك ، وعلى نحو أكثر إيجابية ، أن تفيد شبكات خطوط الأنابيب فى ربط مصالح البلدان بعضها البعض على أسس تقسيمات دينية وعرقية مما يحقق قدرا من الاستقرار . ولقد كان هذا هو الرأى العام إزاء التوسع فى نقل الغاز الطبيعى فى غرب ووسط البحر المتوسط (تونس - صقلية) . أما فى الشرق حيث يمثل التوسع فى صادرات الغاز والنفط من آسيا الوسطى مطلبا ملحا ، فقد دار جدال حول الأماكن التى ينبغى أو لا ينبغى إقامة خطوط الأنابيب فيها . ولكن هذا الجدل تناول ، من بين أمور أخرى ، مسائل المخاطر السياسية ناهيك عن عدم القدرة على التكهن بموقف النظام الإسلامى الحاكم فى طهران(٦٢) . وظهر بديل له الأولوية وهو النقل عبر تركيا ، سواء عن طريق خط أنابيب إلى محطات الوصول النهائية على ساحل المتوسط ، أو عبر البحر الأسود .

وأكدت حربا الخليج الفارسى الأخيرتان أن البنية الأساسية لإنتاج وتصدير النفط بنية مرنة إلى حد كبير . إذ أن الهجمات المتعمدة فى أى من الحربين ضد منشآت وصهاريج النفط لم تحقق الأثر المطلوب وهو إلحاق الدمار بالسوق العالمية للنفط . وليس من شأن هذا بالضرورة أن يرغم النظم الحاكمة العدوانية على الكف عن المحاولة ، ولن يمنع الرسميين والاستراتيجيين الغربيين من أن يساورهم القلق إزاء نتائج مثل هذه الهجمات . ونذكر فى هذا الصدد شراء إيران أخيرا لغواصتين هجوميتين من الاتحاد السوفيتى السابق من نوع كيلو Kilo (واحتمال أن تشترى ثالثة) . وطبيعى أن يثير هذا بعض القلق إزاء خطوط الاتصال البحرية الخاصة بالنفط والمعرضة لأخطار الألغام . ويبقى مرجحا احتمال أن تحاول إيران استخدام هذه الأسلحة لإعاقة صادرات النفط العراقية عبر الخليج (لو استؤنفت) ، وكذلك للهجوم على السفن الحربية الغربية . جملة القول أن خطر إيقاع فوضى فى تدفق النفط سواء بسبب شن هجمات ضد الطرق البحرية أو ضد البنيات الأساسية ربما يكون عند أدنى حد له . ولكن أثر ذلك على الأسعار وعلى العلاقات السياسية ربما يكون أشد خطرا .

ولم يحظ أمر الوصول إلى قناة السويس باهتمام كبير باعتبارها محط اهتمام استراتيجى غربى أو نقطة اشتعال محتملة فى العلاقات بين الإسلام والغرب . وسوف تحظى القناة على الأرجح بقدر أكبر من الاهتمام على أساس هذين الاعتبارين على مدى العقد القادم . لقد فقدت قناة السويس بعض قيمتها كقناة توصيل لشحنات النفط منذ أن

بدأت في العمل ناقلات النفط الخام العملاقة في الستينات والسبعينات (وقد كانت الملاحة في القناة معطلة طوال الشطر الأكبر من هذه الفترة) . ولكنها مع هذا سوف تظل طريقا مهما إلى أقصى حد لعبور جميع الشحنات التجارية على اختلاف أنواعها ، كما أن لها أهمية خاصة لكل من روسيا وأوروبا الشرقية(٦٣) . ولقد كانت القناة حيوية كذلك لسرعة انتقال القوات البرية والبحرية الأمريكية والأوروبية بين البحر المتوسط والخليج الفارسي . ونظرا لانخفاض حجم الوجود البحرى الدائم للولايات المتحدة في كل من المنطقتين نتيجة لعمليات الخفض التي أعقبت الحرب الباردة فإن القدرة على نقل القوات من المحيط الأطلسي ومن أوروبا إلى الخليج الفارسي والمحيط الهندى ستصبح أكثر ضرورة . ومع ذلك فإن الوصول إلى قناة السويس لتحقيق هذا الهدف دون إعاقة يعتمد على موافقة الحكومة المصرية . وليس بعيدا عن التصور أنه حتى النظام المصرى الراهن في القاهرة ، ناهيك عن أى حكومة إسلامية ، قد يغلق قناة السويس في وجه قوات التدخل الغربية تضامنا مع دول إسلامية أخرى أو حتى كإجراء من باب الحياد .

الإرهاب الدولي :

ظاهرتا العنف السياسي والإسلام المتطرف مرتبطتان ببعضهما ارتباطا وثيقا في التصورات الغربية . ويمكن القول بعبارة أكثر تعميما إن الغرب ينظر إلى من يرعون ويدعمون الإرهاب الدولي باعتبار أنهم في الأساس مسلمون ومن الشرق الأوسط . وواقع الأمر أن الإرهاب ذا الطابع الإسلامي السافر لايمثل سوى جزء من الإرهاب على الصعيد العالمي ، غير أن أثره كبير بسبب طابعه التدميرى القاتل . فمنذ عام ١٩٨٢ والجماعات الإسلامية الشيعية مسئولة عن حوالى ٨ بالمائة من إجمالي الأحداث الإرهابية الدولية ، ومع ذلك تسببت هذه الأحداث في مصرع ٣٠ بالمائة من جملة القتلى(٦٤) . وبينما ترى جماعات الإرهاب العلمانية العنف العشوائي عملا معوقا ، فإن المتطرفين الدينيين - وليس الجماعات الإسلامية على الإطلاق هي الحركات الوحيدة في هذا المجال - لايلتزمون سوى بالقليل جدا من القيود السياسية والأخلاقية على استخدام العنف . ويوصف استخدامهم للإرهاب بأن له بعدا يتجاوز حقوق واقعنا الطبيعي حيث الأهداف شاملة طاغية ؛ وقائمة الأعداء المحتملين مفتوحة بلا نهاية(٦٥) . وإن الطابع المهلك للإرهاب الإسلامي المتطرف يمثل جانبا مهما من جوانبه السائدة في التصور الغربي . وثمة جانب آخر لعله الأهم من منظور السياسة الخارجية والأمنية ، وهو ضلوع نظم حكم إسلامية في الإرهاب الذى « ترعاه الدولة » . إن إيران وليبيا وسوريا كانت جميعها لها نشاطها في هذا الصدد علاوة على السودان والعراق . وقد قيل إنهما محور العديد من الأحداث الأخيرة . وخرجت أفغانستان أيضا من صراعها ضد الاتحاد السوفيتي لتدخل فترة اضطرابات أصبح فيها المحاربون الأفغان هم العنصر البارز داخل

الحركات الإسلامية المتطرفة في كل أنحاء الشرق الأوسط ومعهم كثيرون يقولون عن أنفسهم إنهم من المحاربين الأفغان ولكنهم لم يحاربوا هناك على الاطلاق . ويدور جدال حاد في كل من العالم الإسلامي والغرب بشأن دورهم في العنف السياسي في بلدان مثل الجزائر ومصر .

ولن يكف صناع السياسة في الغرب عن مواجهة احتمالات الإرهاب الإسلامي والشرق أوسطي داخل حدودهم هم ، على نحو ما حدث عند إسقاط طائرة بان أميركان أثناء الرحلة ١٠٣ في عام ١٩٨٨ ، أو تدمير مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣ ، وكذلك العنف الذي استهدف مواطنيهم ومؤسساتهم في الخارج . ومن المتوقع أن تتغير خطة الإرهاب الشرق أوسطي تغيرا موضوعيا مع نهاية الحرب الباردة والتحرك تجاه التسوية العربية الإسرائيلية . وقد يظهر متطرفون دينيون من الجانبين باعتبارهم أشد الخصوم عنفا لأي تسوية فلسطينية وربما يمدون نشاطهم إلى أوروبا والولايات المتحدة . ويسود بين مسلمي البوسنة شعور بأن الغرب تخلى عنهم ، كما أن هناك احتمالا بنشوء نوع من الشتات لأبناء البوسنة . وهذا كله من شأنه أن يحفز إلى قيام جماعات إرهابية جديدة ربما تدعمها دولة ما من دول العالم الإسلامي . والمعروف أن بعض الجماعات المعترف بها وتجد رعاية من دولة ما مثل جماعة حزب الله المدعوم من إيران قد وسعت شبكة عملياتها في شمال وجنوب أمريكا وأيضا في شمال إفريقيا(٦٦) . ولاريب في أن احتمال تورط إيران في الأحداث الإرهابية الجديدة داخل الولايات المتحدة وأوروبا سيؤدي ، ضمن أمور أخرى ، إلى تدهور احتمالات التقارب بين واشنطن وطهران .

إن العنف الإرهابي ضد الرسميين والمثقفين العلمانيين ، سواء في شكل تهديدات ضد سلمان رشدي أو عمليات اغتيال لشخصيات بارزة في مصر والجزائر ، أصبح قسمة تميز حركات المعارضة الإسلامية المتطرفة في شمال إفريقيا وفي غيرها .... ولاريب في أن تفاقم خطر العنف المناهض للعلمانية وكذلك رد الفعل العنيف من جانب قوى الأمن يهدد استقرار نظم الحكم في المنطقة التي للغرب مصلحة أمنية كبيرة فيها . ولنا أن نتصور المتطرفين الإسلاميين الذين ربما ينجحون أو لاينجحون في الإطاحة بالحكومات العلمانية في الجزائر أو في القاهرة سوف يختارون أن يشددوا حملاتهم الإرهابية ضد المجتمعات المكشوفة والمستضعفة في الغرب . وأكثر من هذا أن إيطاليا ، التي يشكل فيها الإرهاب المحلي والدولي منذ زمن طويل تحديا للدولة والمجتمع ، بدأ الرسميون فيها يتحدثون صراحة عن مشكلة العنف الإسلامي على الرغم من حرصهم على الحفاظ على علاقات مثمرة مع إيران وليبيا(٦٧) .

جملة القول أن قوة دفع الإرهاب الدولي في إطار بعده الشرق أوسطي آخذة في

التحول بعد أن بدأ الجيل القديم من المناضلين الذى عمل بوحى من القضية الفلسطينية ومعارضة إسرائيل (مثال ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) يفسح الطريق لجماعات لها خططها الإسلامية مثل الجهاد الإسلامي وحماس(٦٨) . وفي هذا الإطار سوف يزداد خطر من يسمون المحاربين الأفغان أو رجال حرب العصابات الأفغان الذين خاضوا الحرب ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان حسب ما أكدته الحالة في الجزائر وفي مصر . إذ سيكون هناك الكثير مما يقدمون عليه لتأدية دورهم باعتبارهم رموزا للشباب المسلم المغترب سياسيا ، وهو دور أكبر من وزنهم العددي أو أكبر من ضراوتهم . (المعروف أن الكثيرين من النشيطين « الأفغان » داخل حركة المعارضة الإسلامية في الجزائر لم يحاربوا فعلا في أفغانستان)(٦٩) . علاوة على هذا فإن انتشار الأسلحة الموجودة في حوزة المقاومة الأفغانية قد تكون له نتائج خطيرة بالنسبة للطابع التدميري القاتل للإرهاب الدولي -- مثال ذلك أن قذائف ستنجر ، وهي قادرة على إسقاط الطائرات التجارية ، وغيرها من الأسلحة التي ترد من أفغانستان تباع ، حسبما تفيد التقارير ، إلى جماعات داخل آسيا الوسطى وفي شبه القارة الهندية والشرق الأوسط .

وإن احتلال الإرهاب الإسلامي المتطرف لهذا المكان البارز في تصور الغرب يمكن أن يؤثر أيضا على مدى وطبيعة دور الولايات المتحدة وأوروبا في عمليات حفظ السلم التي يجرى أكثرها على الأرجح في أقطار إسلامية (انظر المناقشة المبينة فيما بعد) . ولايستطيع صناع السياسة التخلي عن شعورهم بالحساسية إزاء المواضع المهددة بالخطر والتي أشارت إليها عملية تفجير مركز قيادة مشاة البحرية الأمريكية في لبنان أو ما تذكرهم به الهجمات التي وقعت أخيرا جدا ضد القوات الإيطالية في الصومال(٧٠) . ويمكن القول على نحو أكثر تعميما أنه سيكون عسيرا تصور أي شكل من أشكال التدخل في العالم الإسلامي دون أن توضع في الاعتبار إمكانية حدوث هجمات إرهابية انتقامية . واحتمال أن تجد سلطات الغرب سببا للتدخل مرة في العالم الإسلامي ، وربما عدة مرات ، يفيد أن الإرهاب الإسلامي المتطرف والرد عليه سيظل عنصرا ثابتا في البيئة الاستراتيجية لفترة قادمة . وقد يقال حتى في سبيل تأييد هذا الرأي إن إخفاق حركات المعارضة الإسلامية في أن تصبح شريكا طبيعيا في العملية السياسية داخل العالم الإسلامي من شأنه أن يزيد من مخاطر العنف الإرهابي حيث يلتمس الإرهابيون المحبطون مخارج دولية للتعبير عن نشاطهم وقوتهم . وفي مثل هذه الحالة ، كما هو في غيرها ، سوف يتأثر الأمن الغربي مباشرة بحالة الاضطراب السياسي السائدة في الجنوب الإسلامي .

الهوامش

١ – انظر : Timothy Sisk, *Islam and Democracy: Religion, Politics and Power in the Middle East* (Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 1992); and Laura Guazzone. "Democracy, Stability and the Islamist Phenomenon in North Africa," paper prepared for RAND—IAI conference, "The New Mediterranean Security Environment: Regional Issues and Responses," Washington, D.C., February 18-19,1993.

٢ – انظر على سبيل المثال : Mernissi, *Islam and Democracy*
وانظر أيضا : Sisk, *Islam and Democracy*.

٣ – Judith Miller. "The Challenge of Radical Islam," *Foreign Affairs*, Spring 1993, p.45.

٤ – نوقشت هذه الظاهرة تفصيلا في Alvin Z. Rubinstein and Pauline Soliman, "America in Egypt's Press," *Mediterranean Quarterly*, Spring 1994.

٥ – انظر على سبيل المثال Leon T. Hadar, "What Green Peril?"*Foreign Affairs*, Spring 1993.

٦ – انظر المناقشة الواردة في Claire Spencer, *The Maghreb in the 1990s*, Adelphi Paper No. 274 (London: IISS, 1993); and Remy Leveau, *Algeria: Adversaries in Search of Uncertain Compromises*, Chaillot Paper No. 4 (Paris: Western European Union Institute for Security Studies, 1992), Ian O. Lesser, *Security in North Africa: Internal and External Challenges* (Santa Monica: RAND, 1993).

٧ – انظر : Steven A. Holmes, "Iran's Shadow: Fundamentalism Alters the Mideast's Power Relationships," *New York Times*, August 22, 1993.

٨ – انظر على سبيل المثال : Tony Walker, "Egypt Fearful of Iran's Influence over Sudan" *Financial Times*, December 17,1991.

٩ – انظر : Martin Kramer, "Islam vs. Democracy," *Commentary*, January 1993.

١٠ – William Drozdiak, "Intellectuals Being Killed in Algeria," *Washington Post* June 27, 1993

١١ – تذهب التقديرات إلى أن تعداد سكان تركيا ومصر في العام ٢٠٢٥ سيصل إلى ١٠٠ مليون نسمة لكل منهما ، وأن الدول الخمس في اتحاد المغرب العربي – موريتانيا والمملكة المغربية والجزائر وتونس وليبيا – سيصل إجمالي تعداد السكان فيها ١٢٧ مليون نسمة ، وسيعادل إجمالي سكان هذه البلدان السبع تقريبا تعداد سكان المجتمع الأوروبي الراهن .

انظر : Gil Loescher, "Refugee Movements and International Security," *Adelphi paper* No. 268 (London: IISS, Summer 1992), p. 21.

وأوراق بحث George Joffe and Kurt Gasteyger, "European Security and the New Arc of Crisis," in "New Dimensions in International Security," *Adelphi Paper* No. 265 (London: IISS, Winter 1991/92), p. 62.

١٢ – Giorgio Gomel, "Migrations toward Western Europe: Trends, Outlook, Policies," *International Spectator* (Rome), April-June 1992, pp.76,77

١٣ – يضم السكان المسلمون في أوروبا حوالي مليوني نسمة في فرنسا ، ومليونين في ألمانيا ، ومليونا في بريطانيا ، و ٥٠٠ ألف في أسبانيا ، ويقدر في كتاب Hadar, "What Green Peril?" p.28 أن إجمالي سكان شمال أفريقيا الموجودين في غرب أوروبا يصل إلى ٦ ملايين نسمة, Loescher, "Refugee Movements and International Security," p.21.

١٤ – انظر : Henry Kamm, "Migrants Wear out Welcome as Numbers Grow in Europe," *New York Times*, February 10, 1993.

١٥ – يكاد يكون ثلث السكان الأتراك المقيمين في ألمانيا من أصل كردي .

١٦ – « تحذر السلطات الأسبانية من أن الاتحاد إذا لم يفعل شيئا فإن المغرب سوف ينفجر في النهاية ، وإن نستطيع – على حد قولهم – أن نوقف موجات الصدمة لتحول دون وصولها إلينا ، فإن أوروبا جميعها سوف تتأثر بذلك .»

انظر: "EC, Morocco Discuss Fishing Rights, Maghreb," *FBIS- WEU*, March 2, 1992

١٧ – مثال ذلك أن القيود المتزايدة التي تفرضها أسبانيا على سياسة الهجرة يمكن أن تستثير الرأي العام في المملكة المغربية مما يكون له آثار سلبية على استقرار منطقة سبتة ومليلة الأسبانية .

انظر : Oliver Wilcox, "Spain and Morocco: Ceuta, Melilla and Immigration," *Middle East International*, April 30, 1993

١٨ – انظر : Loescher, "Refugee Movements and International Security."

١٩ – ظهرت محاولات واضحة لإحياء الممارسات الإسلامية بين الغالبية من السكان المسلمين في ألبانيا ، وكذلك في البوسنة التي كانت علمانية – تقليدياً .

انظر Henry Kamm, "Albania's Clerics Lead a Rebirth," *New York Times*, March 27, 1992.

٢٠ – Bassma Kodmani-Darwish, "International Security and the Forces of Nationalism and Fundamentalism," in *New Dimensions in International Security*, Adelphi Paper No. 266 (London: IISS, Winter 1991/92), p.45.

٢١ – انظر Nicholas X. Rizopulos, "A Third Balkan War?" *World Policy Journal*, Summer 1993.

٢٢ – انظر "Non-Aligned Move to Lift Arms Embargo on Muslims," *Turkish Daily News*, May 24, 1993; "Islamic Conference Meeting on Bosnia Concludes," FBIS-NES, December 4, 1992, p.1.

٢٣ – لاغرابة في أن تقديرات العرب أعلى من ذلك كثيرا .

Chuck Sudetic, "Muslims from Abroad Join in War against Serbs," *New York Times*, November 14, 1992.

٢٤ – Stephen Engelberg, "Degree Varies as Arabs Assist Bosnia's Muslims." *New York Times*, August 23, 1992.

٢٥ – "Izetbegovic Calls for Support from Islamic States," *FBIS—EEU*, January 6, 1992, p.5.

٢٦ – قال فرانكو توجمان Franjo Tudjman رئيس كرواتيا « إن تقسيم البوسنة والهرسك إلى ثلاثة مجتمعات ، تضم الصرب والكروات والمسلمين ، كان أمراً حتمياً لأن أوروبا لن تتسامح إزاء قيام دولة إسلامية مركزية في وسطها » .

Cited in Engelberg, "Degree Varies."

٢٧ – انظر Sudetic, "Muslims from Abroad"; and Ghassan Salame, "Islam and the Westy" *Foreign Policy*, Spring 1993, p. 28.

٢٨ – Caryle Murph, "West Has Helped Fuel New Islamic Militancy," *Washington Post*, May 1, 1993.

٢٩ – Alan Riding, "Paris Journal: For the Bosnian Cause, Some French Brainpower," *New York Times*, May 26, 1994.

٣٠ – قد تكون الحقيقة غير ذلك. يؤكد أحد المراقبين البارزين أن الدين في حد ذاته ليس سببا رئيسيا لحالة العداء بين أرمينيا وأذربيجان ، أو النزاع على أبخازيا .

Paul B. Henze, *Conflict in the Caucasus* (Santa Monica, CA: RAND, P-7830, 1993), pp. 7-8.

٣١ – انظر Graham E. Fuller, Central Asia: *The New Geopolitics* (Santa Monica, CA: RAND, 1992).

٣٢ – انظر Philip Shenon, "Non-Aligned Movement Decides It Is Still Relevant," *New York Times*, September 2, 1992; and "Non-Aligned Movement Holds Talks on Finding a New Reason for Being," *New York Times*, September 7, 1992.

٣٣ – انظر : Edward Mortimer, "New Fault Lines: Is a North-South Confrontation Inevitable in Security Terms?" in *New Dimensions in International Security,* Adelphi Paper No. 266 (London: IISS, Winter 1991/92),p. 77.

٣٤ – انظر : Winrich Kuhne and Stefan Mair, *European-African Relations: Challenges in the 1990s* (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, October 1992).

٣٥ – انظر : James A. Winnefeld and Mary E. Morris, *Where Environmental Concerns and Security Strategies Meet: Green Conflict in Asia and the Middle East,* MR-378-RC (Santa Monica: RAND, 1994).

٣٦ – انظر : Robert Lempert and Gwen Farnsworth, "Environmental Security in the Mediterranean", in Ian Lesser and Robert Levine, eds., *The RAND/Istituto Affari Internazionali Conference on the New Mediterranean Security Environment* (Santa Monica, CA: RAND, CF-110-RC, 1993).

٣٧ – انظر : Claude Lorieux, "Unification et Europe: Les Défis du Maghreb", *Figaro,* July 27, 1990; and Francis Ghiles, "Maghreb States Seek to Strengthen Ties with EC", *Financial Times,* July 25, 1990.

٣٨ – انظر : Lesser, *Security in North Africa.*

٣٩ – Mortimer, "New Fault Lines", p. 81

٤٠ – Dominique Moisi, quoted in Judith Miller, "Strangers at the Gate: Europe's Immigration Crisis," *New York Times,* September 15, 1991, p. 86.

٤١ – Mortimer, *European Security after the Cold War,* p. 36.

٤٢ – انظر : Adam Roberts, "Humanitarian War: Military Intervention and Human Rights", *International Affairs* (London), July 1993.

٤٣ – انظر على سبيل المثال : Ronald Asmus, Richard Kugler, and F. Stephen Larrabee, "Building a New NATO" *Foreign Affairs,* September/October 1993.

٤٤ – لمقارنة تصورات أوروبا بتصورات المغرب :

انظر : Mustapha Sehimi, "La Sécurité en Mediterranée Occidentale: Une Approche Maghrebine", and Roberto Aliboni, "La Sécurité Militaire en Mediterranée Occidentale: Le Point de Vue Européen", in Alvaro Vasconcelos, ed., *Européens et Maghrébins: Une Solidarité Obligée* (Paris: Karthala, 1993).

٤٥ – Pierre Lellouche, "France in Search of Security", *Foreign Affairs,* Spring 1993, p. 124.

٤٦ – انظر : "Algeria and the Bomb," *The Economist,* January 11, 1992, p. 11; and Jack Nelson, "Fears Grow That Soviet A-Arms Are On the Market", *Los Angeles Times,* January 11, 1992.

٤٧ – يجد القارىء تحليلا مسهبا لدروس حرب الخليج الاستراتيجية والدبلوماسية والتقنية في كتاب :

Patrick J. Garrity, *Why the Gulf War Still Matters : Foreign Perspective on the war and the Future of international security (Los Alamos : Center for National Security Studies,* 1993).

٤٨ – "NATO's Southern Tier: A Strategic Risk Appraisal", *European Security,* Spring 1993, p. 53.

٤٩ – Lesser, *Security in North Africa,* p. 67.

٥٠ – انظر : Maurizio Cremasco, "Perspectives on the International Scene at the Start of 1993", paper presented at RAND-IAI conference, "The New Mediterranean Security Environment," Washington, D.C., February 18-19, 1993, p. 18.

٥١ – من المقدر أن ما يزيد على أربعة عشر بلداً من بلدان العالم الثالث تملك قدرات لإنتاج الأسلحة الكيميائية ومن بينها إيران والعراق وباكستان وسوريا ومصر . وثمة اعتقاد بأن الجزائر تملك التجهيزات الأساسية التقنية لاستحداث أسلحة كيميائية إذا ما رغبت في ذلك .

٥٢ – Huntington, "The Clash of Civilizations?"

٥٣ - فيما يختص بالاتجاهات الإقليمية لانتشار القذائف :

انظر : Aaron Karp, "Ballistic Missile Proliferation," in *SIPRI Yearbook, 1991, World Armaments and Disarmament* (New York: Oxford University Press, 1991); Janne Nolan, *The Trappings of Power: Ballistic Missiles in the Third World* (Washington, D.C.: Brookings, 1991); and Martin Navias, "Ballistic Missile Proliferation in the Third World," *Adelphi Paper* No. 252 (London: IISS, 1990).

٥٤ - خطاب منشور في *FBIS-MEA*, April 23, 1990; also cited in Uzi Rubin, "How Much Does Missile Proliferation Matter?" *Orbis*, Winter 1991.

٥٥ - Steven R. David, "Why the Third World Still Matters," *International Security*, Winter 1992/93, p. 148.

٥٦ - تتفاوض مصر الآن لشراء أربعين طائرة اف - ١٦ مصنوعة في تركيا .

انظر "Paper Notes Egyptian Position on F-16 Purchases", *FBIS-WEU*, February 24, 1992, p. 43.

وثمة مثال آخر ، وإن اختلف بعض الشيء ، يعبر عنه الاتفاق الأمني بين السودان وإيران ، والذي بموجبه تقدم إيران للخرطوم دعما ماليا لشراء أسلحة من الصين قيمتها ٢٦٠ مليون دولار .

انظر "Iran, Sudan, Form Strategic Alliance", *Mednews*, February 3, 1992.

٥٧ - Roberto Aliboni, *European Security across the Mediterranean*, Chaillot Paper No. 2 (Paris: Western European Union Institute for Security Studies, 1991), p. 6; and Laura Guazzone, "Threats from the South and the Security of Southern Europe," Paper presented at the Portuguese Institute for International and Strategic Studies Tenth Anniversary Conference, Lisbon, November 8-10, 1990, pp. 13-15.

٥٨ - أرسل الطلب الروسي إلى وزير الدفاع أسبين Aspin ، ثم استأنفه وزير الدفاع الروسي بافل جراتشوف Pavel Grachev في مايو ١٩٩٣ .

Michael R. Gordon, "Russia, Worried by South, Asks Arms Pact Change", *New York Times*, May 11, 1993.

٥٩ - بعض القراء سيعترضون على اعتبار أن التدخل في الخليج في حد ذاته كان نتاجا لقلق يتعلق بإمدادات النفط ، وربما كان هذا صحيحا في المراحل المبكرة للأزمة ، ولكن سرعان ما غطت عليه مصالح وأهداف أوسع نطاقا . انظر :

Ian O. Lesser, Oil, *the Persian Gulf & Grand Strategy: Contemporary Issues in Historical Perspective* (Santa Monica, CA: RAND, R-4072, 1991).

٦٠ - للاطلاع على تقييم حديث انظر : Joseph Stanislaw and Daniel Yergin, "Oil: Reopening the Door," *Foreign Affairs*, September/October 1993.

وانظر أيضا Edward Morse, "The Coming Oil Revolution," *Foreign Affairs*, Winter 1990/1991.

وللاطلاع على وجهة نظر معارضة لقضية الندرة ، والتي أصبحت عتيقة بصورة ما حاليا ، انظر

Julian Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, NY: Princeton University Press, 1981).

٦١ - Foreign Minster Hikmet Cetin in an interview given to *Hurriyet*, quoted by Reuters, January 7, 1993.

٦٢ - "Super Pipelines for Europe", *Foreign Report* (London), August 5, 1993, pp. 3-4.

٦٣ - بشأن المصالح البحرية الأوروبية بصورة عامة انظر :

Europe's Maritime Interests: Conference Report and Proceedings (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, August 1991).

٦٤ - كما تم تفسيره في *RAND Chronology of International Terrorism*:

انظر Bruce Hoffman, *Terrorist Targeting: Tactics, Trends and Potentialities* (Santa Monica, CA: RAND, P-7801, 1992), p. 7.

٦٥ – المرجع السابق ص ص ٨ – ٩ وكذلك :
David C.Rapoport, "Fear and Trembling: Terrorism in Three Religious Traditions", *American Political Science Review*, September 1984, p. 674.

٦٦ – Douglas Fehl, "Iran-backed Terrorists Are Growing More Aggressive, U.S. Warns" *New York Times*, March 18, 1993.

٦٧ – أعلن وزير الداخلية نيكولو مانشينو Nicòlo Mancino أنه « ليكن واضحا أن التهديد الإرهابي الرئيسي الذي نواجهه يأتي من جانب الأصوليين الإسلاميين » . حديث لراديو الدولة استشهد به في Charles Richards, "Italy Warns West of Islamic Conspiracy," *Independent*, March 19, 1993.

٦٨ – انظر Mouna Naim, "Islamists Change Face of Middle Eastern Terrorism", *Le Monde*, May 29, 1993, in *The Guardian Weekly*, June 6, 1993.

٦٩ – ربما قاتل عدد يتراوح بين ١٥ – ٢٠ ألف متطوع مسلم من الخارج مع المقاومة الأفغانية على مدى الصراع .

٧٠ – انظر Kenneth B. Noble, "Islamic Ire Festering in Somalia," *New York Times*, January 15, 1993.

• الفصـل الخـامس •

المعضلات المعاصرة
التى يفرضها الغرب على العالم الإسلامى

يشعر العالم الإسلامى بأنه يعيش تحت حصار فرضه عليه الغرب فى عديد من المجالات الحيوية السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . وهذا الشعور بالحصار نابع من مصادر عديدة : تصور أن الغرب ضحى به وافترسه تأسيسا على مبررات تاريخية ونفسية على نحو ماناقشنا ذلك آنفا ، وتأسيسا كذلك على ضغوط داخلية ، موضوعية ، تولدت عن عملية التحديث وما اقترن بها من توترات اجتماعية واقتصادية (على الرغم من أن عملية التحديث لاسبيل إلى تجنبها ولكن غالبا ما تعزى نتائجها السلبية إلى الغرب فينحون عليه باللوم لهذا السبب) وما صاحبها أيضا من ضغط مباشر ومتعمد من جانب الغرب فى مجال السياسة .

الضغوط السياسية

تواجه الدول الإسلامية ضغوطا سياسية قوية من جانب الغرب بوسائل عديدة . أولا، ثمة ضغوط لحسم المشكلة العربية ـ الإسرائيلية . وواقع الأمر أن الغالبية العظمى من الدول والشعوب الإسلامية يتمنون التخلص من هذه المشكلة العربية الإسرائيلية . إذ كانت نيرا حول رقبة كثير من النظم الحاكمة على مدى خمسة عقود تقريبا . وكثيرا ما استفاد زعماء العرب المتشددين ، بطبيعة الحال ، من هذا الصراع بأن استغلوه لإرغام الدول المعتدلة على انتهاج ، مواقف قومية عربية ، لا تستهدف حلا وسطا مما يدعم المتطرفين . واستخدم الحكام المستبدون القضية محليا للمطالبة ، باليقظة ، وإلغاء الحريات باسم ، الصراع ضد العدو الصهيونى ، . وهكذا تولد لدى الدول العربية غير

المتطرفة حافز لإسقاط هذه القضية من جدول أعمال المتطرفين . كذلك فإن العبء المعنوى لأزمة الفلسطينيين فى عيون الرأى العام الإسلامى فرض فى الوقت نفسه مطالب على القادة العرب ولاسبيل إلى تجاهلها لدعم القضية الفلسطينية بطريقة أو بأخرى .

ومارست دول الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة ، ضغوطا متواصلة على العالم الاسلامى لقبول إسرائيل فى المنطقة والتعامل معها . وتوزعت صداقة الولايات المتحدة وتأييدها لدول الشرق الأوسط فى توافق وثيق مع هذه القضية الرئيسية . ونظرا لجميع الأسباب التى ناقشناها فى الفصل الثالث فإن إسرائيل ظلت فى عيون عامة المسلمين ، وبخاصة الجماهير العربية ، المصدر الأول للإذلال القومي ، والقضية التى تحدد معنى السيادة القومية والاستقلال عن ضغوط الغرب . في ارتباط بتكرار الهزائم العسكرية . وهكذا نظر جمهور المسلمين إلى القضية الإسرائيلية باعتبارها المظهر الرئيسي للعلاقات مع واشنطن والمصدر الأساسى لتدخل واشنطن سياسيا . وهذه قضايا عميقة لأنها ترتبط مباشرة بالتراب الإسلامي واللاجئين المسلمين .

وإذا تحدثنا في إطار عسكرى فإن العالم الإسلامي ، كما أشرنا فى الفصل السابق ، كان كذلك ساحة رئيسية للتدخل العسكرى الغربي الذى يستهدف فرض إجراء معين . وزادت هذه الحقيقة تعقدا مع استمرار جهود الغرب للحفاظ على وجود عسكرى له في كثير من أنحاء المنطقة . ولم ترحب بهذا الوجود سوى أعداد قليلة من السكان حتى وإن جاء بناء على موافقة بعض الحكام كوسيلة لتعزيز سلطتهم ودعم الأمن الداخلى . والملاحظ أن الصفوة من أبناء المنطقة كانت عادة تنظر إلى القواعد العسكرية الغربية التى أقيمت فى أوقات متباينة في مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية وعمان وإيران والأردن والبحرين والمملكة المغربية وتركيا وباكستان ، باعتبارها انتهاكا من قبل الغرب لسيادتهم وأن الهدف منها هو تعزيز أهداف الغرب وليس أهدافهم هم الاستراتيجية[١] . واعتاد أبناء الصفوة والعامة من المعارضين للأسر أو النظم الحاكمة ألا يعتبروا أن الأخطار الأساسية التى تتهددهم مصدرها جيرانهم . لقد اعتادوا حقا النظر إلى أن الهجوم الأكثر احتمالا سوف يأتيهم من إسرائيل . ومن ثم شاع بين سكان المنطقة شعور بالمناصرة والتعاطف مع شخصيات المنطقة التي يتخذها الغرب هدفا للهجوم عليها مثل القذافى وصدام حسين . وسبب ذلك ببساطة أنه ينظر إليهم باعتبارهم ضحايا لممارسات القوة العسكرية الغربية المتفوقة التى طالما مارسها الغرب ضدهم .

الخلافات الاقتصادية

الخلافات مع الغرب في المجال الاقتصادي أشد تعقيدا ، وكثيرا ما تتبدى في صورة خلافات أعم وأوسع بين الشمال والجنوب بشأن العلاقات الاقتصادية الخاصة بحالة عدم المساواة . وتعبر كذلك عن القلق والموقف الدفاعي إزاء القدرة على مواكبة حقائق نظام اقتصادي جديد يسود الشرق الأوسط بعد تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي والذي يخشون أن تكون فيه الهيمنة لإسرائيل على حساب العرب .

والملاحظ من حيث المبدأ أن امتلاك كميات ضخمة من احتياطي البترول والطاقة من شأنه أن يعطي دول الشرق الأوسط شعورا بالقوة والندية عند التعامل مع الغرب . ولكن الواقع أن دول النفط الإسلامية حاولت فقط خلال العقدين الماضيين أن تنتزع من الغرب حقها في الملكية الكاملة لمواردها والسيطرة عليها . إذ كانت موارد النفط هذه تعتبر على مدى فترة طويلة من هذا القرن وما قبله مجالا حيويا لاقتصادات الغرب وليس للحكومات الإسلامية سوى كلمة واهنة جدا وسيطرة ضعيفة للغاية على توزيع مواردها النفطية . لقد كان الأجنبي هو مالك امتيازات النفط وشركاته ، وهو المسيطر على سياسات الأسعار ؛ أما الحكومات المحلية في المنطقة فكانت تواجه خطر الإطاحة بها إذا لم تتعاون . وهكذا لم تتحقق السيطرة الوطنية على هذه الموارد إلا منذ عهد قريب جدا . ويدرك المسلمون جيدا أن هذه العلاقة لم تكن قائمة حقا على أسس المساواة والاحترام المتبادل أو حتى المصلحة التجارية ، وإنما كانت في حقيقتها علاقة استعمارية . ولهذا السبب يتحدث الإسلامويون عن استعادة السيطرة على مواردهم باعتبار ذلك يمثل « المرحلة الثانية » من عملية ثلاثية المراحل تستهدف تصفية الاستعمار (المرحلة الثالثة هي « القضاء على الاستعمار الثقافي ») .

ومع هذا كله فإنه لمن دواعي السخرية أن نرى امتلاك مورد دولي حاسم واستراتيجي لم يضف مزيدا من السيادة القومية على ملاكه بل إنه عمليا أنقص هذه السيادة . ذلك أن الطبيعة الاقتصادية الحرجة للسلعة تتطلب من مالكها أن يتنازل عن عنصر مهم من سيطرته على توزيع السلعة - كم يبيع ، ومقابل كم يبيعها ؟ ولاتوجد أي سلعة دولية أخرى تفرض حلا وسطا على سيادة صاحبها . مثال ذلك أن حظر النفط الذي فرضته المملكة العربية السعودية في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ - المرة الوحيدة التي حدث فيها ذلك في المنطقة وعلى يد حليف ، لا عدو ، للغرب - أثار عاصفة من الانفعالات في الغرب الذي لا يتسامح مع أدنى قدر من التبعية الأجنبية . وأطلق هذا الحدث شرارة الجدل بشأن استخدام الغرب « سلاح الغذاء » كإجراء انتقامي ضد « سلاح النفط » في الشرق الأوسط .

حقا إن هذه المواجهة ذاتها أثارت أسئلة أكثر عمومية عن الأمن الغذائي في المنطقة وحفزت بوجه خاص المملكة العربية السعودية إلى التصميم على إقرار خطط تفصيلية وباهظة التكلفة بشأن الري لزراعة القمح ، بتكلفة تزيد كثيرا على سعر السوق . وألقى الرئيس فورد خطابا أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ أشار فيه إلى إمكانية ربط الغذاء بأسعار النفط . وتحدث هنري كيسنجر عن إمكانية تدخل الولايات المتحدة في حقول النفط حال حدوث « نوع من الاختناق الفعلي للعالم الصناعي » . وكان حديثا قاسيا أثار بشدة غضب العرب بل وشاه إيران أيضا(٢) . وصدر عقب هذه الإشارات بوقت قصير إعلان مبدأ كارتر الذي عبر عن احتمال استخدام الولايات المتحدة للقوة عند الضرورة لردع « أي محاولة من جانب أي قوة خارجية تحاول السيطرة على الخليج الفارسي » . وهذا بيان صريح بشأن هيمنة الغرب على المنطقة والذي أثار قلق منطقة الخليج كلها بمن فيهم المملكة العربية السعودية والكويت ، حليفتا الولايات المتحدة الأمريكية(٣) . وأكدت هذه التصريحات في واقع الأمر أن المنطقة تقع دائما وأبدا تحت تهديد سلطة الولايات المتحدة ، وأثارت ضيقا شديدا لأن الخطر السوفيتي في منطقة الخليج - ذريعة الغرب - ليس له وجود حقيقي في نظر العرب .

وباستثناء ملكية الموارد والسيطرة عليها فإن المشكلة الأعم والأشد صعوبة تتعلق بأسعار السلع ، وتعرض العالم الثالث لخطر تذبذب الأسعار ، الأمر الذي له علاقة مباشرة بأسعار النفط . لقد كان شاه إيران ، وهو حليف قريب للولايات المتحدة ، هو الذي أشار إلى أن تقدير أسعار النفط خلال السبعينات كان متدنيا من أجل هذا « العنصر النبيل » والذي يتعين الحفاظ عليه لصالح صناعة البتروكيماويات بدلا من إحراقه وهو مادة خام . ولايزال العالم الإسلامي مقتنعا حتى يومنا هذا بأن السياسات الغربية موجهة أساسا للتلاعب بسياسة الشرق الأوسط بغية « ضمان السيطرة على النفط » . مثال ذلك تلك الحجة التي تجد رواجا بين العامة وتقول إن الولايات المتحدة « أثارت غرور » صدام حسين في عام ١٩٩٠ لتشجعه على غزو الكويت حتى تبرر هي بعد ذلك غزوا أمريكيا مكثفا وتثبيت أركان وجودها العسكري الدائم في المنطقة . ويسود اعتقاد في المنطقة بأن الولايات المتحدة حققت هدفها إلى حد كبير . ويفسر غالبية المسلمين مصلحة الولايات المتحدة في كازاخستان في ضوء النفط فقط ولاشيء سواه . وذهبت أكثر الصحف العربية في تفسيرها لتدخل الولايات المتحدة في الصومال إلى أن دافعها الأول والأساسي هو مصلحتها في « احتياطيات النفط في الصومال » . صفوة القول أننا نلمس حالة مشاعر الاضطهاد عند المسلمين مرتبطة بالنفط وبأهميته للغرب ، وبدوره كمصدر دائم للتدخل الغربي .

والرأي أن اقتصادات العالم الإسلامي مرتبطة ارتباطا عميقا بالغرب وبمؤسساته

الاقتصادية القوية . وتدرك المنطقة ، علاوة على مجرد السيطرة المالية ، أن ثمة « هوة ثقافية » أساسية للغاية ، تفضي إلى خلافات مع الغرب في المجالين الاقتصادى والاجتماعي . وينكشف التصور الإسلامي عن انقسام ثنائي أساسي في الرؤية : رؤية أمريكية لمجتمع هدفه العمل على أساس مبادىء رأسمالية ذات كفاءة ، يتعارض مع التدبير المسبق الإسلامي (وهو الشائع في الغالبية العظمى من المجتمعات التقليدية) لتنظيم الحكم والمجتمع التزاما بأهداف معينة أخلاقية واجتماعية ودينية شاملة المصالح الاجتماعية لجميع الطبقات بمن فيهم الفقراء . (تكشف الممارسة العملية للاقتصادات في الدول الإسلامية عن قدر محدود من التراحم ، ولكن يتم التغاضي عن ذلك التزاما بالمثل الأعلى الإسلامي) . وتصبح الصدامات بين هذه الأولويات أبعد ماتكون عن الجانب النظرى ، وأقرب إلى الطابع العملي عندما تشارك في المشكلة مؤسسات مالية مثل صندوق النقد الدولي . ونتيجة لذلك يجرى الصدام بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية للسكان من ناحية وبين المتطلبات المالية للمؤسسات الدولية من ناحية أخرى . وينشأ مناخ متقلب بحيث تظهر فيه المؤسسات الغربية بسياساتها ، التي تحدد شروطها ، وكأنها الأدوات المسئولة عن الشقاء الاجتماعي الذى يعاني منه المجتمع الإسلامي .

ويُستشهد بصندوق النقد الدولي تخصيصا أنه يفرض نظرة اقتصادية جامدة ومحدودة على الحكومات واقتصادات الكثير من دول العالم الثالث دافعا بها في اتجاه سياسات تقشف هي كارثة سياسية تهدد الاستقرار الاجتماعي الأوسع نطاقا . وتبدأ هذه السياسات باستقطاع الدعم المقدم إلى السلع الأساسية مثل الخبز وزيت الطعام والسكر . وتؤثر هذه الاستقطاعات بعمق على الفقراء . وترى شعوب المنطقة أن الإصلاح الاقتصادى أو سياسة « الانفتاح » والخصخصة لاتفعل شيئا سوى أنها تفتح الباب لنمو فئة قليلة ومحدودة من أغنياء التجار الجدد ، وتزيد الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وتخلق حالة من التضخم المتعاظم بما له من آثار مفجعة على الطبقات الدنيا والوسطى التي تعيش على حد الكفاف . والملاحظ أن الدول التي التزمت أمام الرأى العام منذ سنوات بتنفيذ عقد اجتماعي ضمني – الأمن الاجتماعي والاقتصادى مقابل الكف عن أى نشاط سياسي – تجد نفسها اليوم في وضع أكثر صعوبة بحيث يشق عليها تحقيق الهدف الإقتصادى الذى استهدفته من المساومة الاجتماعية . وتحقق الصناعات المملوكة للحكومة والتي تتسم بعدم الكفاءة قدرا من الأمن الاجتماعي يتمثل في توفير العمالة دون اعتبار لواقع الحاجة إليهم أو كفاءتهم . وتمثل البيروقراطية الحكومية نوعا منتظما من البطالة المقنعة أو الوظائف العاطلة لخريجي الجامعات والمعاهد ممن لن يجدوا عملا لولا هذه السبيل . ومن ثم فإن الإصلاح والخصخصة والتحرك في اتجاه مزيد من الكفاءة أمر له تكلفة

اجتماعية باهظة تجعل القليل من الحكومات هي التي تقبل على المخاطرة . وغالبا ما ينظر الناس إلى الخصخصة على أنها بيع وفاء لمصالح خاصة تثرى وتغتني دون اعتبار للالتزامات الاجتماعية . والخلاصة أن الصدام بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية صدام حاد . ومألوف حتى داخل الغرب ذاته أو فيما يتعلق بمشكلات الإصلاح في روسيا وبلدان شرق أوروبا .

وتلتزم الغالبية العظمى من القوى السياسية في العالم الإسلامي برؤية اجتماعية وليست اقتصادية في إثراء المجتمع . ومن ثم فإن الجماعات التي ترى المشروع الحر هو السبيل إلى مستقبل أفضل قليلة العدد وغير ذات نفوذ . ولقد جاء المثقفون اليساريون إلى السلطة في كل البلدان تقريبا عقب نهاية حقبة الاستعمار . وعلى الرغم من أن النظرة السائدة الآن هي أن اليساريين أخفقوا تاريخيا في تحقيق متطلبات فترة مابعد الاستقلال لمجتمعاتهم ودولهم فإن الإسلاميين الذين يتهيأون الآن لكي يحلوا محلهم ليست لديهم هم أيضا رؤية اجتماعية شأنهم شأن اليسار . وتعطي السياسة الاقتصادية والاجتماعية عند الإسلاميين الأولوية للرؤية والمباديء الأخلاقية بدلا من الهموم الاقتصادية الخالصة . وهذا من شأنه أن يجعل لديهم استعدادا قويا لاتباع سياسة اقتصادية شعبية .

إن الإسلام أو الإسلاميين على السواء ليس لدى أي منهما عداء مبدئي ضد السوق الحرة أو أنشطة التجارة والأعمال في حد ذاتها . فلقد كان النبي محمد هو نفسه تاجرا ، مثلما كانت الدولة الإسلامية في صدر الإسلام تسودها قواعد النشاط التجاري . ولكن تبقى حقيقة مؤداها أن الإسلامويين يدخلون منافسة على السلطة في بيئة سياسية أخفق فيها جيل ما بعد الاستقلال من القوميين والاشتراكيين عن تحقيق متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . معنى هذا أن من يتم انتخابهم من الإسلامويين أو من يأتي منهم إلى السلطة بوسيلة ما سيكونون مطالبين بتحقيق آمال طموحة والعمل سريعا على تخفيف أسباب الشكوى والشقاء الراهنة في الحياة الاقتصادية . والحقيقة أن الإسلامويين سيواجهون ضغطا هائلا في سبيل إقرار مجموعة من السياسات الشعبية . وكم هو عسير أن نتوقع ظهور سياسة إصلاح اقتصادي عنيفة حسبما يطلب صندوق النقد الدولي في مثل هذه البيئة السياسية ، حتى وإن لم تكن تعرف عداوة إسلامية أصيلة ضد قوى السوق(٤) .

ولكن من العسير بوجه عام أن نتخيل أن الحكومات الإسلاموية ، إذا ماجاءت يوما إلى السلطة ، فستواتيها القدرة على مقاومة الضغوط في اتجاه العودة فورا إلى موارد الدولة لتستعين بها على تحقيق متطلبات القطاع الأعظم من السكان . وعلى الرغم من حالة السودان من المرجح أن ترفض تلك الحكومات أي سياسة للتقشف الاقتصادي

مفروضة من الخارج أو أى شروط للديون على الأقل على المدى القصير . وسوف تكون مستعدة أيديولوجيا لاستنكار مثل هذه الضغوط باعتبارها معادية وغربية ومناقضة لاحتياجاتها السياسية الخاصة بها . ويمثل هذا صدام مصالح حقيقيا . ومن المرجح أن يعبر عن نفسه فى صيغة « الإسلام ضد الغرب » . حقا إن جميع حكومات المنطقة تقريبا ستجد من الصعوبة بمكان عليها أن تقاوم إلقاء اللوم على الخارج بسبب التوترات الاقتصادية السائدة داخل المجتمع . وسوف يمتد رذاذ تدهور العلاقات السياسية مع الغرب حتما إلى العلاقات الاقتصادية على نحو ما تشهد به حالة السودان .

السلام العربى الإسرائيلى : مواجهة النظام الاقتصادى الجديد :

تزايدت احتمالات عقد اتفاق سلم شامل بين إسرائيل وجيرانها العرب حتى باتت الآن واعدة أكثر من أى وقت مضى منذ نشوء النزاع . ولكن النظرة بالنسبة لجميع المراقبين العرب ليست إيجابية تماما دون استثناء على الرغم من المنافع المحددة التى سيجلبها هذا السلم إلى المنطقة . ليس أقلها بالنسبة للدول العربية ما أنفقته من مليارات الدولارات على شراء الأسلحة خلال بضعة عقود بسبب ظاهرة مناهضة إسرائيل . ولكن لسوء الحظ أن تراث الإمبريالية وفقدان الثقة بالنفس تاريخيا ، وترسخ الموقف الدفاعى ضد العالم الخارجى ، كل هذا يثير شعورا عميقا بالقلق والاضطهاد لدى كثيرين من المثقفين الذين يرون النظام العالمى الجديد فى الشرق الأوسط خاضعا لهيمنة الولايات المتحدة وإسرائيل ، التى لاتكتفى بالاحتفاظ بتفوقها العسكرى المذهل فحسب ، بل تنتهج عملية تطبيع سياسى تؤهلها لتحقيق هيمنة اقتصادية كذلك على المنطقة . والخوف كل الخوف أن تصبح إسرائيل بما تملكه من رأس مال وتكنولوجيا قادرة على أن تخترق بنجاح أسواق العالم العربى ، وتهيمن على تجارة المنطقة على حساب المشروعات العربية .

ويكتب فى هذا الصدد كاتب بحرينى فيقول :

> دقت نواقيس الخطر مع احتمالات التطبيع بين العرب وإسرائيل ... إن نظام الشرق أوسطية الجديد (يمكن وصفه) بأنه نظام يلتزم فيه العرب بأوامر قبول هيمنة إسرائيل والتنازل عن حقوقهم وأن تفضى بهم هذه العملية إلى أن يزدردوا كبرياءهم ... إن فواتير حساب هذا النظام الجديد (تتضمن) استنزاف الغرب دون توقف لموارد العرب وكبتهم سياسيا واجتماعيا . أما « الغنائم » فإن المستهدف هو أن تذهب إلى جيوب حفنة من الأقلية بينما تعانى الغالبية من تصاعد الفقر والحرمان والكبت .

ويكتب مفكر إسلاموى مصرى أن الإعلان الفلسطينى الإسرائيلى هو فى حقيقته « اتفاق اقتصادى تحت غطاء سياسى ... إذ أن إسرائيل تأمل فى استخدام الاتفاق ذريعة « للتغلغل » داخل العالم العربى كله ، أو الشرق الأوسط كله فى حقيقة الأمر ... (إن الاتفاق) هو خطوة إسرائيل الأولى فى اتجاه « السوق الشرق أوسطية » التى كانت تحلم بها »(٥) .

ويرى مراقبون أكثر تفاؤلا أن ثمة فرصة للعالم العربي في المستقبل ، ويحثون على اتخاذ مواقف إيجابية وواقعية إزاء التغير المنتظر .

إن « إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في سبتمبر ١٩٩٣ وضع نهاية للعداء العربي الإسرائيلي ، ونزع فتيل الصراع إلى الأبد ... وإن هذه الجماعات التي تسعى لمقاومة هذا التحول بالعودة إلى الوراء إلى « الشعارات القديمة » ، سواء شعارات إسلاموية أم قومية عربية ، إنما « تسبح ضد التيار » وتبذل قصارى جهدها لضمان أن يكون التغير إشكالية قدر استطاعتهم ... إنه لأمر حيوي بالنسبة للعرب أن يتهيأوا نفسيا لقبول إسرائيل بينهم وأن يتاجروا معها ويسقطوا محارم الماضي . إن الحقبة الجديدة سوف تتميز بتقارب عربي إسرائيلي وعلاقات تجارية بين الطرفين ، ووضع نهاية للمقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل ، وزيادة التعاون العربي الإسرائيلي ضد « الإرهاب » وتدفق رؤوس الأموال الاستثمارية عبر خطوط الصراع العربي الإسرائيلي السابقة »(٦) .

ويقول في هذا الاتجاه معلق مصري :

إن مخاوف العرب من أن تطغى إسرائيل عليهم اقتصاديا في المستقبل في سوق مشتركة شرق أوسطية هي مخاوف في غير محلها إلى حد كبير . إن شروط هذه السوق المزمع إنشاؤها لاوجود لها ببساطة ، والتحذيرات من هيمنة إسرائيلية إنما هي في الغالب الأعم من صنع خصوم أو منتقدي عملية السلم الذين يعملون انطلاقا من دوافع سياسية وليس نتيجة تحليل قائم على التروي للنتائج الاقتصادية(٧) .

ومن ثم نجد الكثيرين من المعلقين العرب الذين ارتضوا عملية السلم يخشون في الوقت نفسه من أن تمثل هذه العملية خطوة أخرى على طريق يفرضه الغرب ويقود إلى نظام دولي جديد يكون فيه العالم العربي مرة أخرى هو الخاسر .

الهجـرة :

أصبحت جميع الدول العربية غير النفطية من الناحية العملية معتمدة اعتمادا كبيرا على تصدير الأيدي العاملة إلى دول النفط من أجل التحويلات المالية التي لها دور حاسم بالنسبة لحصول الدولة على حاجتها من العملة الصعبة . ويعتبر العالم الإسلامي ، خاصة دول المغرب وتركيا ، الهجرة إلى الخارج والتكامل الاقتصادي الوثيق مع أوروبا الغربية أمرا حاسما لرفاهتهم المالية ومصدرا لتحويلات العملة الصعبة ، وصمام أمان في سوق العمل . ولهذا يسود العالم الإسلامي شعور حاد بالقلق إزاء احتمالات غلق أسواق العمالة الأوروبية بموجب القواعد التنظيمية الجديدة للسوق الأوروبية . ويرى المسلمون أنهم هم أنفسهم المستهدفون باعتبارهم عناصر « غير مرغوبة » خاصة وهم يشهدون مظاهر الغلو في النزعة القومية المناهضة للهجرة من جانب السياسيين اليمينيين في فرنسا وإيطاليا وألمانيا والهجمات ضد « العمال الضيوف » المسلمين .

والهجرة ليست مجرد مسألة اقتصادية فحسب بل اجتماعية كذلك . وحيث إن عدد

المجتمعات المحلية المسلمة الموجودة فى الغرب في تزايد مطرد وتعمل على تثبيت قواعدها هناك فإن الأوروبيين يثيرون العديد من القضايا الاجتماعية المهمة بشأن درجة قابلية « ذوبان » المسلمين فى المجتمع الأوروبى . والحقيقة أن عملية الذوبان الاجتماعية ليست دائما هدف المجتمع المحلى المهاجر الذى يلتمس الحفاظ على الكثير من تقاليده وقيمه الخاصة دون مساس .

المجتمعات المحلية الإسلامية فى الخارج

يشكل وجود كثير من المجتمعات المحلية المسلمة فى الغرب تحديا من أهم التحديات الثقافية للإسلام على مدى القرن المقبل . ذلك لأنه بالتحديد من خلال هذا التفاعل بين الثقافتين سوف يبرز عدد من اهم القضايا الأساسية بين الإسلام والغرب ، وستظهر إمكانية للتوفيق بينها وحسمها أو عدم إمكانية ذلك . إذ نجد من ناحية أن المجتمعات المحلية الإسلامية الموجودة في الغرب سوف تحاول الاحتفاظ بفلسفتها الاجتماعية المحافظة والإبقاء على قيمها داخل المجتمع الغربي . ولكن نجد من ناحية أخرى أن الصعوبات سوف تزداد باطراد مع كل جيل تال فى سبيل التمسك بهذه الممارسات . ومن ثم فإن الآباء المسلمين المهاجرين سيواجهون مشكلات إلزام أبنائهم المراهقين بالأنماط الاجتماعية التقليدية ، بينما يتجه الأبناء نحو مزيد من تمثل أساليب حياة الغرب واتجاهاته(٨) . ويكاد يكون من المستحيل على الإسلام آنذاك أداء الدور المؤسسى الشكلى فى الحياة اليومية داخل وضع اجتماعى غير إسلامى . حقا إن الإسلام فى الغرب سوف يكتسب ، كما هو مرجح ، « طابعا علمانيا » متزايدا بمعنى استقلاله عن المؤسسات الحكومية والاجتماعية والتطور أكثر فأكثر فى اتجاه التعبير عن عقيدة شخصية وسلوك شخصى ، وليس التعبير عن مجموعة قوانين ملزمة للمجتمع . موجز القول أن وجود الإسلام فى الغرب ربما يعجل بحركته فى اتجاه عملية مماثلة لعملية الإصلاح الدينى المسيحى .

وتكمن فى قلب هذا الصدام مسألة الحفاظ على مجتمع محلى دينى ثقافى فى مواجهة الهجوم الضارى من قبل ثقافة الغرب . ترى أى أنواع من الحلول الوسط يمكن الوصول إليها بحيث تحافظ على القيم الثقافية الإسلامية وتساعد فى الوقت نفسه المجتمعات المسلمة على قبول معايير دولية أعم ، وأن تكون جزءا من مجتمع دولى ؟ الرأى عند المناضلين الاسلامويين المكرسين سياسيا أن الوجود الإسلامى داخل مجتمع غربى يكاد يكون ضربا من التناقض لأن البيئة السياسية الإسلامية تمثل فى الغالب الأعم شرطا تقنيا

لتيسير القدرة على العيش حياة إسلامية فى التزام بمبادىء الشريعة . ومن ثم فإن حياة المسلم وسط مجتمع غير مسلم تبدو فى ضوء القواعد الإسلامية مجلبة لصعوبات محددة ومشكلات بذاتها . ويمكن القول ، اتساقا مع القواعد الإسلامية التقليدية الصارمة ، إن على المسلم أن يهاجر من المجتمع غير المسلم كلما أمكنه ذلك .

لقد واجه الإسلام هذه المشكلة على مدى تاريخه . ولكن فرضتها عليه مباشرة فى العصر الحديث تجربة مايقرب من مائة مليون مسلم عاشوا فى ظل الهيمنة الهندوسية فى الهند بعد الاستقلال والتقسيم عام ١٩٤٧ . إذ لأول مرة فى تاريخ الإسلام يجد هذا العدد الهائل من المسلمين نفسه مضطرا إلى الحياة فى مجتمع علمانى وغير مسلم ، ولايضع تمايزات قانونية بين المجتمعات الدينية المحلية(٩) .

وهكذا لم تعد المسألة مجرد اضطلاع بحركة تستهدف « كسب الحرية » . ذلك لأن المسلمين يتمتعون بالحرية القانونية حسب المعنى التقنى للكلمة . وأرغم هذا الموقف غير المسبوق مجتمعا واسعا من المسلمين الهنود على مواجهة حقائق جديدة عن وضعهم الدائم داخل مجتمع علمانى تغلب عليهم فيه حالة الأقلية أو « العيش فى جيتو (معازل) »(١٠) .

وعادت المشكلة إلى النشوء مرة أخرى فى يومنا هذا مع تزايد وجود المسلمين فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة . كيف يمكن للمسلمين أن يؤقلموا أنفسهم مع الحياة فى مجتمع غير مسلم ؟ المجتمع الغربى علمانى بطبيعة الحال . غير أن هذه البيئة هى البيئة المفضلة لدى المسلمين فى الغرب ، فجميع الأقليات الدينية فى أى بلد تفضل المجتمع العلمانى حيث لايوجد تمييز ضدهم كأقلية دينية . ولهذا السبب فإن الغالبية العظمى من المسلمين يعيشون فى مجتمعات علمانية إلى حد كبير فى الشرق الأوسط حتى وإن تحاشت هذه المجتمعات وصف نفسها بأنها كذلك ، والحقيقة أن غالبية الدول المسلمة تعمل على أساس نظم قانونية أوروبية حيث تطبق القواعد الإسلامية أساسا على « الأحوال الشخصية » فقط . وهذه المجتمعات هى بطبيعة الحال مجتمعات إسلامية ثقافيا ، حيث العبادات الإسلامية والأعياد الدينية وصوم رمضان وتعليم الإسلام فى المدارس ، إلى غير ذلك تشكل جميعها جزءا من الحياة العامة المعترف بها قانونا ، وهى فى هذه الحدود ليست مجتمعات علمانية بالكامل .

ولكن تظل الأزمة ماثلة فى أساسها أمام المجتمع المسلم : هل بوسعه أن يبقى مسلما حقيقيا وأصيلا داخل مجتمع علمانى حيث لا تكرس الدولة وآليات المجتمع للحفاظ على العرف الإسلامى وحمايته وتوسيع نطاقه ، وحيث القيم الثقافية والتقاليد السائدة ليست إسلامية ؟ إن تجربة المسلمين الذين يعيشون داخل الغرب فى مجتمعات علمانية بالكامل

سوف تؤثر بعمق في طرق تفكير المسلمين بشأن المجتمع العلماني بعامة . ولعل الأرجح أن التجربة سوف تيسر وتعجل الانتقال الواسع النطاق إلى أنماط علمانية داخل الشرق الأوسط ذاته .

ونقول في عبارة صريحة لاتعرف المجاملة ، إن الإسلام في الغرب يواجه بديلين أساسيين : أما إسلام أوروبي أو إسلام الأقليات المنعزلة (إسلام الجيتو)(١١) . والإسلام الأوروبي ينطوى على اختيار اندماج المسلم كاملا في المجتمع الأوروبي (بالقدر الذى يسمح به الأوروبيون اجتماعيا) مع الاحتفاظ بالإسلام كموضوع عقيدة شخصية واختيار ثقافي . والبديل ، وهو إسلام الأقلية المنعزلة (الجيتو) ، يعنى التماس سبيل لخلق مجتمع إسلامي جديد حتى ولو أتى هذا مع تطبيق العادات الاجتماعية ، التى يفرضها الدين داخل المجتمع الأوروبي وما يترتب عليه من نزعة انفصالية .

حقا إن أى أقلية تلتمس سبيلا للحفاظ على أعرافها وعاداتها داخل مجتمع له ثقافة مغايرة . ولقد دار جدال طويل بين اليهود الأمريكيين النصيين والمورمون(*) الأمريكيين والأميش(**) مع آخرين بشأن كيفية الحفاظ بدقة وتشدد على حالة الانفصال عن المجتمع من حيث سبل الحياة اليومية ضمانا للحفاظ على ثقافتهم . وليست المسألة الأساسية هى أبدا وبالضرورة مطالبة المجتمعات الغربية بالاندماج الثقافي والاستيعاب والذوبان الكامل للأقليات ؛ وهى عملية تخشاها عن حق مشروع كثير من الأقليات التى يقلقها أمر الحفاظ على هويتها الثقافية . ولكن السؤال هو على الأصح عما إذا كانت هذه الأقليات سوف ترتضى مرتكزات نزعة الحداثة الغربية : العلمنة والتعددية والتسامح(١٢) . وهذه المرتكزات تكاد تكون غير معروفة لدى المسلمين ولو من حيث المبدأ على الأقل . وكما لاحظنا آنفا ، فإن الغالبية العظمى من مجتمعات الشرق الأوسط هى في جوهرها علمانية من حيث البنية القانونية ؛ وتعددية من حيث التكوين العرقى و / أو الدينى . إن المساواة والتسامح مع طوائف الأقليات أمور مقررة قانونا، حتى وإن جاء التطبيق مخالفا تماما على نحو ما نجد في غالبية المجتمعات حيث الواقع دون المثال كثيرا . غير أن بعض الإسلامويين في المجتمعات الأوروبية يحاولون تجنب الاندماج

(*) المورمون أعضاء كنيسة يسوع المسيح لقديس اليوم الأخير التى أسسها جوزيف سميث عام ١٨٣٠ في نيويورك . والمورمون محارب أمريكي ومورخ للقرن الرابع الميلادى أدعى النبوة . ويقال انه تكشف لجوزيف سميث باعتباره المؤلف الذى كتب التاريخ المقدس للأمريكتين ومحفور على ألواح ذهبية وقد ترجمها سميث تحت عنوان كتاب الموروم . (المترجم) .

(**)الأميش ـ نحلة مسيحية من المعمدانيين النصيين أو الحرفيين الذين كونوا لأنفسهم طائفة خاصة تتركز الآن في جنوب شرق بنسلفانيا في الولايات المتحدة . (المترجم) .

فى النزعة الحداثية العلمانية مفضلين الانفصالية ، بل ويصرون على حقوق قانونية ، وعلى إجراءات انفصالية بشأن أمور الأسرة والثقافة .

إن الخط الفاصل رفيع دقيق . ويكتب فى هذا الصدد الكاتب المصرى الإسلامى المعتدل فهمى هويدى كاشفا عن قلقه إزاء سياسة فرنسا الثقافية التى تسعى إلى فرض « إسلام فرنسى » على ٤,٥ مليون مسلم يعيشون فى فرنسا :

الجدل الفرنسى الدائر بشأن ما يتعين عمله إزاء الطائفة الإسلامية فى البلاد بدأ منذ أن نشأت الظاهرة الإسلامية فى السبعينات وأصبحت قضية سياسية ... الأحزاب الفرنسية مجمعة على الهدف . أنه يتعين على الطائفة الإسلامية ألا تبقى مجتمعا منفصلا له ثقافته المتميزة . هذا على الرغم من أن (الفرنسى) يختلف بشأن الوسائل . ويريد اليمينيون إلقاء المسلمين بمبدأ غير أن أنصار ديجول والاشتراكيين يريدون استيعابهم .

والاستيعاب ، أو غرس أرومة ، خاصة مستأنسة ، من الإسلام تتوافق مع المجتمع المضيف هو أمر جد مختلف تماما . إنه يستهدف ، التشرذم والانفصال ، عن الإسلام ، ويعنى إفراغ العقيدة من « محتواها الحقيقى » والعمل على « استئصالها تدريجيا » . وهذا هو التحدى الذى يواجهه مسلمو فرنسا اليوم .

وهو ليس تحديا جديدا . فالمسلمون الذين عانوا « استبداد الغرب واضطهاده » على مدى العصور « لأسباب أيديولوجية » (الفاتيكان كمثال ، ما فتئت لم تعترف بالإسلام كعقيدة) أو « لأسباب حضارية » (الحضارة الغربية هى المهيمنة ، وهى بطبيعتها ترفض « الآخر ») ... وليست مذبحة مسلمى البوسنة سوى الفصل الأخير من المأساة . ولنتذكر مسلمى « البربر » فى الأندلس(١٣) .

ومع ذلك تظهر بالفعل عناصر الإسلام المنعزل أو إسلام الجيتو داخل المجتمع الأوروبى خاصة فى تلك المجالات التى تمس مسائل اجتماعية مثل الدين والتربية والتعليم والعادات السلوكية للعلاقات بين الجنسين . وها هو المعهد الإسلامى فى انجلترا الذى يمثل توجها أميل إلى الانفصال داخل التجمع السكانى الإسلامى المحلى والذى لا يمثل رأى الغالبية من المسلمين ، يصدر فى عام ١٩٩٠ « البيان الإسلامى . استراتيجية من أجل البقاء » . وهنا « يصف ضمنا المسلمين فى بريطانيا بأنهم نوع فى خطر » . مؤكدا أن المسلمين مجتمع مستقل ذاتيا ، قادر على أن يحدد لنفسه أهدافه وأولوياته فى علاقاته المحلية والأجنبية . وتشتمل هذه الأهداف على « مكانة قانونية جديدة للإسلام فى بريطانيا ، والتوسع بحيث يشملهم تطبيق قانون التجديف (المطبق الآن فى بريطانيا) ، والدعوة فى بريطانيا إلى دخول الدين الإسلامى ، وإنشاء مدارس إسلامية وإمكانية إنشاء جامعة إسلامية »(١٤) .

إن المسلمين البريطانيين الوافدين من دول الكومنولث لهم حق التصويت فى المملكة المتحدة . هذا بينما الغالبية العظمى من سكان فرنسا المسلمين ، وهم ما بين ٢,٥ و ٣ ملايين نسمة ، ليس لهم حق التصويت إلا لمن ولد على أرض فرنسية . ولكن الاتحاد

الإسلامي في فرنسا طلب فصل الذكور عن الإناث في مجال التعليم . وظهرت مشكلات بسبب رغبة الطالبات المسلمات في ارتداء الحجاب داخل الفصول الدراسية . وتكاد لا تجد من بين ١,٩ مليون مسلم مقيمين في ألمانيا ، وغالبيتهم من المسلمين الأتراك ، من حصل على حق المواطنة(١٥) . ونظرا لاختلاف تركيا نسبيا عن غيرها من الدول الإسلامية من حيث درجة التغريب والعلمنة ، فإن السكان الأتراك المقيمين في ألمانيا أقل حدة في صراعهم من أجل الحصول على وضع انفصالي لهم ، فضلا عن أن هذا غير مقبول اجتماعيا داخل المجتمع الألماني .

وثمة مشكلات أخرى نشأت بسبب مطالبة المسلمين بحقوق خاصة تتعلق باللحوم المذبوحة طبقا للشريعة الإسلامية (والنظام الشرعي الإسلامي مماثل لنظام الكوشير أي نظام الذبح الشرعي عند اليهود) داخل المصانع وكذلك المؤسسات التعليمية . إلى جانب مشكلات تتعلق بتخصيص وقت لأداء فروض الصلاة يوميا ، وكذا عطلات الأعياد الإسلامية الرئيسية . وجميع هذه المشكلات يمكن أن تثير نوعا من الفوضى بالنسبة للمعايير السائدة داخل النظام الصناعي في الغرب . وتظهر مشكلات أخرى بشأن محتوى التعليم الأخلاقي ومعاملة المراهقين وقوانين الزواج والطلاق وغيرها . وإذا كان بالإمكان الاهتمام بشكل ما بأمور الثقافة الإسلامية فإن الدولة الأوروبية تواجه مشكلات تتعلق بالمطالبة بنوع من أنواع المعاملة القانونية الخاصة التي تتجاوز قوانين الدولة . وواقع الحال أن الدولة لايمكنها أن تصل إلى حل وسط بشأن طابعها العلماني في مواجهة هذه المعضلات النموذجية للتعددية الثقافية ، وهي معضلات ربما تكون أوروبا أقل استعدادا من الولايات المتحدة للتصدي لها .

وتتحول المشكلة إلى مشكلة مركبة خاصة حينما تقترن بأحداث إرهابية مثل تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك عام ١٩٩٣ ، وهو حدث أثار المشاعر بعنف :

> ومع هذا لايسع المرء أن ينكر أن ثمة ثقافة عربية في بروكلين وجيرسي سيتي وديترويت تتغذى عليها عناصر إجرامية وتنتشي بها بصورة كئيبة . إن بلدنا ليس البلد الذي يتهاونون معه أو يشاركونه قيمه . لقد كان العلم الأمريكي فرصة مواتية لهم . علم بلد مخدوع يسمح لهم بالدخول دون تدقيق ، ويسمح لهم بالعمل والالتحاق بالمدارس ، وأن ينظموا أنفسهم ويلقوا خطبهم وأن يكرهوا ، ثم يحاول بحمق أن يتخذ لهم وضعا ملائما داخل ذلك الوسط المتباين المتعدد الأشكال وفائق الجمال . إنه لعسير علينا أن نفهم لماذا جاءوا إلى هنا(١٦) .

والمشكلة بالنسبة للمسلمين معقدة وليست أبدا أحادية الجانب . ويكتب في هذا الصدد صحفي من الشرق الأوسط فيقول :

> المجتمعات المهاجرة هي نفسها بحاجة إلى أن تكشف عن قدر أكبر من الفهم لمخاوف مضيفيهم . لقد برر الأوروبيون أسباب قلقهم بأثر الهجرة على البطالة . ولابد من التسليم بأن كثيرين من الوافدين

من بلدان عربية وإسلامية قد انتهكوا أحكام الأمن الاجتماعي للدول المضيفة ، وخرقوا قوانين اللجوء السياسي . وهناك أيضا بعض الأسباب التي تدعو إلى الخوف تتمثل في أن التطرف الديني الذي تفشى في الشرق الأوسط بدأ يخلق ركائز له بين مجتمعات الوافدين في أوروبا .

ولكنه يستطرد قائلا :

> الخطر أن أمثالنا من العرب والمسلمين يجدون الدعم ، ليس فقط من قبل المتعصبين من أبناء الجناح اليميني ، بل وأيضا من قبل سياسيين ، محترمين ، في بريطانيا وفرنسا ممن يلتمسون تحقيق مكاسب سياسية عن طريق إثارة مشاعر الكراهية ضد الأجانب ... إن الجدل بشأن الهجرة مستمر في أوروبا ، ويجرى على أساس طابع عرقي صريح . وبدا العرب والمسلمون في صورة عناصر غير مرغوب فيها وأنهم مصدر خطر بحكم جبلتهم(١٧) .

والإقرار بهذه المشكلة يحفز الباحثين والمجتمعات المحلية خاصة في الولايات المتحدة إلى بذل جهود جديدة بحثا عن إجابات . وعقب تفجير المركز الدولي للتجارة بوجه خاص حدث انقسام داخل التيار الرئيسي للحركة الإسلامية الذي يهيمن عليه ، التيار الرئيسي ، للإخوان المسلمين وبين الحركات الأكثر تطرفا وعنفا أو اتجاه تنظيم الجهاد . ويسعى أصحاب التيار السائد من المسلمين الأمريكيين أنفسهم إلى ، تطبيع الإسلام ، داخل الولايات المتحدة . فالمجلس الإسلامي الأمريكي في واشنطن له رسالة أساسية هي جعل المسلمين الأمريكيين ينخرطون في النظام السياسي ، وأن ينظموا أنفسهم في مركز تأثير قوي وقادر على كسب حقوق المسلمين بموجب الدستور الأمريكي(١٨) . وثمة فريق من الباحثين الإسلاميين عاكف في لوس أنجليس على بحث ، التشريع الخاص بالأقلية ، ووضع ، تفسير للنصوص الإسلامية التي يمكن أن تسمح للمسلمين بتقديم بعض التنازلات الدينية للالتقاء مع الثقافة الأمريكية في منتصف الطريق ،(١٩) .

والخلاصة أنه ربما تجرى بعض التعديلات للملاءمة في طابع المجتمعات الإسلامية في الخارج . وقد يكون لهذه التطورات تأثير كبير على تطور التفكير الديني والسياسي الإسلامي في الشرق الأوسط كنتيجة لها . ذلك لأن التساؤلات ذاتها مثارة هناك حتى داخل السياق الثقافي الإسلامي . ولكن ماهي دلالات الحكم العلماني وآثاره في الشرق الأوسط ؟ وكيف يمكن وضع قانون يحمي حقوق غير المسلمين داخل المجتمع حتى وإن كانت الثقافة السائدة ثقافة إسلامية ؟ إن كلا من التصورين عن الإسلام يعبر عنهما صراحة المسلمون في الغرب الذي ربما يكون المكان الوحيد في العالم الذي تنتفي فيه أي قيود على حرية التعبير السياسي .

والأهم من ذلك أن المسلمين في الغرب وفي الشرق الأوسط بدأوا يدركون أهمية الحماية العلمانية لحقوقهم الدينية ومعتقداتهم السياسية في الغرب . وهو ما يتناقض تناقضا حادا مع الوضع في مجتمعات الشرق الأوسط حيث لقي مسلمون كثيرون مصرعهم على

أيدى الدولة دفاعا عن معتقداتهم . ومن ثم فإن الحماية التى يتمتع بها المسلمون بفضل علمانية الغرب ، والمنافع التى تعود عليهم لهذا السبب قد تبدو لهم أنها ذات صلة ما بهموم الأقليات الدينية فى الشرق الأوسط الذين يفضلون العيش في مجتمع علماني حماية لأنفسهم . وهاهنا تحطمت قاعدة جديدة فى التفكير الإسلامى الأمر الذى ستكون له أصداء كبرى على مدى عقود تالية ، بينما يعمل المسلمون المقيمون فى المجتمعات الغربية على وضع مفاهيم جديدة وصياغة تفكيرهم ونشره ليعودوا بعد ذلك إلى بلدانهم . لقد أصبح الغرب بذلك واحدا من المعامل الأساسية للتطور الإسلامى السريع والذى « فرضه » الواقع عمليا .

والقضية أيضا طريق ذو اتجاهين . فالمجتمعات المسلمة فى أوروبا والولايات المتحدة تخضع لتأثيرات وافدة من الخارج . إذ أن كميات كبيرة من الأدبيات والشرائط المسجلة لموضوعات إسلامية تصل إلى الغرب من الشرق الأوسط ، كما يسافر رجال دين مسلمون وقادة إسلامويون لزيارة المجتمعات المحلية الإسلامية فى الخارج . وتساعد التكنولوجيا المعاصرة على توفير خطوط اتصال جديدة لامثيل لها بين المنطقتين . ترى أى مجتمع يفرز التأثير الأكبر على الآخر ؟ وهل الروابط مع الشرق الأوسط تعوق عملية الذوبان الثقافى للمسلمين فى المجتمع الغربى (الإسلام الأوروبى) ؟ أم أن تلك التأثيرات تهيىء للمسلمين الغربيين إمكانية الالتفاف وتصدير تأثير أكبر هو وليد ما تمثله من أفكار جديدة للتأثير على ثقافة وطنهم الأول ؟

هذه مسألة لايمكن الإجابة عليها إجابة قاطعة . ولكن ثمة حكايات تمثل بينة على أن المسلمين الذين يزورون الولايات المتحدة يضعهم بانتظام المسلمون فى أمريكا فى مواجهة مباشرة مع القضايا ذات الصلة بالمجتمع الغربى والأمريكى وممارساته التى لايفهمها جيداً الشرق الأوسط ذاته . وكثيرا مايوجه النقد إلى الزائرين من ممثلى دول الشرق الأوسط بسبب افتقارهم للروح الليبرالية بمعناها السياسى والاجتماعى . حقا إن المسلمين فى الولايات المتحدة أقدر كثيرا من نظرائهم فى الشرق الأوسط على المواجهة والمشاورة والمناقشة والاختلاف ؛ إنهم يعايشون مجتمعا دوليا أرحب كثيرا من المسلمين ، ويحيون فى بيئة ليبرالية للغاية لابد لها أن تؤثر على الأقل فى روح البحث والخطاب الاجتماعى الذى اعتادوا عليه . وهكذا فإن أقلية محدودة من المسلمين المتطرفين فى الولايات المتحدة . وربما عصبة من أنصار العنف أقل عددا . يمكن أن يكونوا هم عرضة للتأثر بالتفكير وبالتوجيهات الوافدة من الشرق الأوسط . ولكن الغالبية العظمى من السكان ليسوا عرضة لهذه التأثيرات . إنهم ينظرون إلى مصالحهم الخاصة بأوسع معانيها وفى انفصال عن نظم الحكم السائدة فى الشرق الأوسط بل وفى استقلال عن الحركات السياسية لأبناء البلد الأصليين(٢٠) .

ومع ذلك فإن البعض من أمثال الكاتب البريطاني أنطوني هارتلي يرى أن المجتمعات المحلية المسلمة « لن تأخذ على ما يبدو طريق الاندماج الذى سلكته أنماط أخرى من المهاجرين . إن هويتهم الإسلامية تحمل في طياتها معتقدات وممارسات تفصلهم عن المجتمعات التي تبنتهم » . وقد تكون هذه النظرة أكثر تطابقا مع التجربة الأوروبية منها مع التجربة الأمريكية . فالمجتمعات الأوروبية أميل بوجه عام إلى حماية ثقافتها المحلية العريقة عبر القرون ، وأقل ألفة من الولايات المتحدة إزاء عملية الذوبان والاندماج الواسعة حيث إن هذه العملية تتخذ في أوروبا أنماطا محددة عبر الأجيال بغض النظر عن الأصول القومية المختلفة .

وتذهب التقديرات إلى أن الولايات المتحدة بها مابين ٣ و ٤ ملايين مسلم(٢١) ، ثلثهم تقريبا من الأمريكان الأفارقة ، والباقون هم الرعيل الأول من المهاجرين أو أبنائهم(٢٢) . وتتشبه هموم المهاجرين الجدد إلى حد كبير هموم المهاجرين الأوروبيين الأوائل ، ونذكر من بينها ، قيم الأسرة ، والأمن في الطرقات والعقاقير المخدرة والعادات السلوكية بين الجنسين . وفيما عدا هذا يؤكد المسلمون الأمريكيون رغبتهم الصادقة في الاندماج ضمن التيار السائد للحياة الأمريكية بكل جوانبها المختلفة . إنهم أعضاء في كل من الحزبين السياسيين ، ولكن غالبيتهم ضمن الحزب الجمهوري لأنهم يشددون على القيم المحافظة . وتوجد حوالي ١٦٥ مدرسة إسلامية خاصة في الولايات المتحدة ، ولكن ٩٠ بالمائة من أبناء المسلمين يلتحقون بالمدارس العامة ، ويعمد كثير من المسلمين إلى اقتطاع خمس دقائق ، أو ماشابه ذلك ، لأداء الصلاة أثناء العمل اليومي دون أن يسبب ذلك مشكلة في عملهم . ومن بين أهداف المجتمع المحلي الإسلامي علاوة على تخصيص وقت الصلاة ، المناشدة بتخصيص كتب دراسية مدرسية خالية من أى أفكار مناهضة للإسلام ، وكذا السماح بإقرار أيام العطلات الرسمية الإسلامية فى المدارس وأماكن العمل ، وأن يخصص عدد من رجال الدين المسلمين داخل القوات المسلحة ، وتوفير الطعام المطابق للشريعة الإسلامية ، وتوفير بيئة لأبنائهم خالية من العقاقير المخدرة وتكون أقل تسامحا مع العادات السلوكية السائدة بين الجنسين(٢٣) .

ويساور المسلمين الأمريكيين والأوروبيين شعور بالقلق العميق عند وقوع أحداث إرهابية يرتكبها مسلمون في أى مكان فى العالم ضد الغرب ، خاصة في داخل الولايات المتحدة . كما يساورهم الشعور نفسه إزاء حالات معينة مثل حادث الرهائن الأمريكيين الذين احتفظت بهم إيران في عام ١٩٧٩ والمواجهة في حرب الخليج . والملاحظ في هذه الملابسات أن تعمد المجتمعات المحلية إلى ممارسة ضغوط قوية داخل التيار السائد ضد العناصر المتطرفة الموجودة داخل المجتمع ذاته . ونذكر هنا ما قاله زعيم إسلامي أمريكي تعبيرا عن هذا الاتجاه إذ قال : « هل يوجد حمقى بين المسلمين ؟ طبعا هناك .

وحرى بأن يكون لنا نصيب من الحمقى والمتشددين »(٢٤) . ولكن الأنماط الثقافية الثابتة في الغرب - ومردها نسبيا وصول جمع غفير من المهاجرين خلال العقدين الأخيرين - تظل مشكلة تضفي تعقيداً على علاقات المسلمين بالبلدان المضيفة خاصة إبان أزمات أحداث العنف ، أيا كان موقعها . ولكن على المدى البعيد ، يبدو أن الذوبان في المجتمع الأمريكي هو الاتجاه الواضح نسبيا ، وأنه يجري داخل الإطار العام لعملية الاستيعاب الأمريكي للمهاجرين - وهي عملية ربما تكون في الإطار الأوروبي واتساقا مع الخبرة الأوروبية أقل ملاءمة ويسرا .

ولعل الأرجح أن يكون تأثير المجتمعات المحلية الإسلامية في الغرب على بلدان وثقافة المنشأ أكبر مما تلقاه هي من تأثيرات وافدة منها . وربما يكون لها مع مرور الوقت تأثير موضوعي على تصور معنى العلمنة وحقوق الإنسان داخل الشرق الأوسط ذاته . ومن ثم نقول إن وجود الإسلام في الغرب له دلالات وتأثيرات قوية على المدى الطويل بالنسبة للعلاقة بين الإسلام والغرب - وهي عملية لاتزال في بدايتها .

الهوامش

١ - استثناء واحد محتمل وهو الكويت في التسعينات إذ عانت مباشرة من وطأة الغزو العراقي وما اقترن به من سلب ونهب وضم الكويت إلى العراق واعتبارها إحدى محافظات العراق . وترتب على هذا أن كل السكان تقريبا باتوا يرحبون الآن بتعهد الغرب بالدفاع عنهم مستقبلا .

٢ - R. K. Ramazani, *Revolutionary Iran* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988), p. 123.

٣ - المرجع السابق ص ١٢٤ .

٤ - ولكن يجب الإشارة إلى أنه بعد وصول الإسلامويين إلى السلطة في السودان عام ١٩٨٩ شرعوا في انتهاج سياسة تقشف شديدة لمواجهة أزمة اقتصادية قاصمة موروثة عن الماضي . لقد أرادوا في البداية التلاؤم مع قيود صندوق النقد الدولي في نواح كثيرة إلى أن حدثت في النهاية قطيعة مع الصندوق بسبب مشكلات أيديولوجية أوسع نطاقا واطراد المشكلات الاقتصادية ، وتوقف السودان عن سداد الديون .

٥ - فهمي هويدي - صحيفة *الأهرام* القاهرية . والاقتباس من مجلة *Mideast Mirror*, September 21, 1993, p. 20.

٦ - أحمد جمعه في صحيفة *الأيام* البحرينية . والاقتباس من مجلة *Mideast Mirror*, January 24, 1994, pp. 13-14.

٧ - أحمد نافع في صحيفة الأهرام القاهرية . والاقتباس من مجلة : *Mideast Mirror*, April, 13, 1994, p. 12.

٨ – استمع المؤلف لروايات متواترة عن هذه المشكلة على لسان أعداد كبيرة ومتباينة من آباء مسلمين هاجروا إلى الولايات المتحدة من بلدان إسلامية مختلفة – إيران وباكستان والعالم العربي وتركيا – وكان هؤلاء الآباء يحاولون بمشقة وصعوبة ، الحفاظ على قدر من مظاهر القيم التقليدية لدى الجيل التالي من أبنائهم المراهقين .

٩ – في الدول الإسلامية التقليدية قبل العصر الحديث ، كانت الشريعة الإسلامية تنص على التوسع في تطبيق الحقوق القانونية والحماية على الطوائف الدينية المحلية من غير المسلمين . ولكن ليس على أساس قاعدة المساواة الكاملة من حيث المشاركة في الحكم . ولم يحدث قبل ذلك أن حظيت طائفة مسلمة كبيرة بحق المساواة أمام القانون بل ولا حق الحماية في الدول الأخرى غير الإسلامية .

انظر Wilfred Cantwell Smith, *Islam in Modern History*, (Princeton, NJ: University Press, 1957), p. 267,pp. 286-287.

١٠ – الحقيقة أن مشكلة المسلمين في الهند اليوم تتمثل في أنهم يواجهون حركة هندوسية أصولية قوية تسعى إلى عكس اتجاه الطابع العلماني للهند لصالح طابع هندوسي رسمي .

انظر مناقشة ممتازة لمعضلة المسلمين في الهند في كتاب Saeed Naqvi, *Reflections of an Indian Muslim* (New Delhi: Har-Anand Publications, 1993).

١١ – استخدم بسام طيبي Bassam Tibi هذه المصطلحات في كتاب "Bedroht uns der Islam?" (Does Islam Threaten Us?) *Der Spiegel*, No. 5, 1993, p. 127.

١٢ – المرجع السابق ص ١٢٧ .

١٣ – انظر Fahmi Howeidi in *Al-Sharq al-Awsat*, as quoted in the *Middle East Mirror*, March 22, 1993, p. 21.

١٤ – Anthony Hartley, "Europe's Muslims," *The National Interest*, Winter 1990/91, p. 57.

١٥ – المرجع السابق ص ص ٥٩ – ٦٠ .

١٦ – "The Immigrants," *New Republic*, April 19, 1993, p. 7. مثال نموذجي لخاصية العداء المناهض للإسلام في ذلك المطبوع .

١٧ – Rughib al-Solh in the pan-Arab *al-Hayat*, as quoted in the *Middle East Mirror*, June 4, 1993, p. 14.

١٨ – Jamal Khashoggi in *al-Hayat*, as quoted in the *Middle East Mirror*, March 26, 1993, P. 18.

١٩ – المرجع السابق .

٢٠ – صاغ المؤلف (جراهام إي . فوللر Graham E. Fuller) الكثير من هذه الآراء من خلال مناقشات عديدة على مدى سنوات مع مسلمين أمريكيين ، خاصة أبناء الجيل الثاني .

٢١ – لا توجد إحصاءات رسمية نظراً لأن إدارة الهجرة لا تسجل ديانة المهاجر .

٢٢ – انظر Richard Bernstein, "A Growing Islamic Presence: Balancing Sacred and Secular" (a four-part series on Islam in the United States), *New York Times*, May 2, 1993.

٢٣ – *New York Times*, May 7, 1993.

٢٤ – المرجع السابق .

• الفصل السادس •

البعد الديني

إلى أي حد يعتبر الإسلام ذاته عاملا من عوامل الاحتكاك القائمة الآن بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي أو الغربي ؟ قضى الباحثون والمفكرون ردحا طويلا من الزمن يبحثون ويدرسون الإسلام بغية تحديد ما إذا كان فقه الإلٓهيات الإسلامي هو الذي يحدد مقدما قيام صدام مع العالم غير الإسلامي أم لا . وبالمثل احتدم الجدل لمعرفة ما إذا كان الإسلام يتسق مع الديمقراطية أو حتى مع التقدم أم لا . وينظر هذا الفصل في المسألة المتعلقة بالفقه ، ويحاول أن يحدد مكان فقه الإلٓهيات الإسلامي ، إذا ما كان ثمة مكان ، في العلاقات بين الإسلام والغرب واندماج الأحزاب الإسلامية في النظام السياسي الحديث .

ويخلص هذا التحليل في الجوهر إلى أن الإسلام من حيث هو فقه إلٓهيات ليس هو القضية الحقيقية . وإنما جوهر القضية هو ضروب التأويل عند تفسير المسلمين للإسلام . ولا غرابة في أن المسلمين على مدى مجال سياسي عريض يستخدمون الإسلام لخدمة أهدافهم السياسية الذاتية — تماما على نحو ما يُستخدم الدين كثيرا في المجتمعات الأخرى . ومع هذا ، فإن فقه الإلٓهيات والشريعة في الإسلام من حيث البنية والتطور التاريخي من شأنهما أن يجعلا الإسلام يركز على التزامات الفرد وعلى بناء « مجتمع عادل » في مجموعه أكثر مما يركز على حقوق الفرد بوجه عام . وتضع هذه الحقيقة الإسلام إزاء مهام جديدة للتأويل لكي يسهم في توسيع نطاق الشريعة بحيث تتلاءم وتتسق مع القسمات الأساسية المميزة للقانون الدولي الغربي المعاصر .

وفي النهاية فإن مستقبل الشريعة الإسلامية في إطار النظام القانوني المعاصر ، وخاصة نظام القانون الدولي ، يمكن أن يتخذ أحد مسارات ثلاثة : الاحتمال الأول أن تتهيأ للإسلام إمكانية الإصلاح من داخل ذاته مستعينا بالآليات المتوافرة حاليا . وتوجد في القرآن وفي الأحاديث النبوية الأسس اللازمة لذلك والتي يمكنها ، من حيث المبدأ ،

أن تبرر تأويلات عديدة معاصرة وأكثر مرونة . وثمة نهجان في الإسلام يهيئان هذه العملية ابتغاء مزيد من الإصلاح : ***الاجتهاد والإجماع***[1] .

ولكن هذا لن يتحقق إلا إذا رغب علماء الإسلام أو الأمة الإسلامية بصورة عامة في أن يتحقق ذلك وعملوا على تمكين الآراء الإصلاحية من أن تحل بديلاً عن آراء المفسرين الحرفيين أو المتشددين الذين يهيمنون على ساحة الإسلام السياسي اليوم . ومن أسف أن ليس من اليسير إنجاز هذا الهدف مادامت الديناميات النفسية والسياسية السائدة اليوم داخل المجتمعات الإسلامية تزيد المهمة تعقيداً . والحقيقة أن الأمة الإسلامية المعاصرة تعيش الغالبية العظمى من بلدانها تحت ضغط أو وطأة أزمة من صنع القوى الدولية والاستبداد المحلي علاوة على تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيها . وهذا كله يدفع الإسلامويين في اتجاه ردة مطلقة بدلاً من السير في اتجاه رؤى أكثر انفتاحاً عن الإسلام وأكثر تغريباً . إن الناس في وقت الأزمات لا يتجهون إلى أشكال الاعتقاد الليبرالية ، التي هي أقل ألفة لديهم ، أو إلى روح التجريب ذات القيم والتقاليد الثقافية العميقة . وإنما على العكس ينزعون إلى الارتداد حيث أسس القيم والتقاليد الموروثة . وإذ يرى الإسلامويون المجتمع الإسلامي المعاصر يتهاوى فإنهم يدفعون بأن سبب ذلك تحديداً هو الابتعاد عن أصول الإسلام ، وأن هذا هو جذر المشكلة .

وتعزز ديناميات السياسة هذا النزوع . لقد أصبح المسلمون المتشددون هم أصحاب المبادأة والنداء الواضح المحدد . إنهم ، بالتزامهم بالعمل المتطرف ، إنما يستثيرون روع ووعي العامة المسحوقين . وكم هو عسير أن نتخيل تأويلاً للإسلام أكثر اعتدالاً ، أعني تأويلاً ينسخ تأويلات الماضي الأشد صرامة وتشدداً إذ ربما قد يجيز الإسلام شرب الخمر ولكن دون إفراط ، ويكون قادراً على أن ينتزع المبادرة السياسية من الإسلامويين الذين تكمن قدرتهم في الدعوة إلى الأصالة الثقافية . حقاً إذا ما كان ميل المرء في اتجاه إسلام حظي بنصيب كبير من الإصلاح فإنه ربما لا يعطي صوته لموقف إسلاموي معتدل بل سوف يجذبه حزب سياسي أكثر ليبرالية لا يتخذ الإسلام منطلقاً أساسياً للعمل السياسي .

صفوة القول أننا نتحدث عن صراع أساسي داخل الإسلام ذاته . وإذا ما قيض له النجاح فسوف نشهد عملية إصلاح تحقق للمسلم أسباب إيثاره « الأصالة » في المجتمع : إذ سوف تتهيأ القاعدة الإسلامية والتبرير الإسلامي للاتساق مع الممارسة الدولية الحديثة دون الحاجة إلى الخروج على التقليد والاقتباس الكامل من مجموعة قوانين الغرب . ولكن الواقع أن السياسة الإسلاموية بكل تبايناتها وتياراتها في الظروف الراهنة لا ترحب بالاتجاهات الإصلاحية القوية داخل الإسلام حتى على افتراض أن هذه الاتجاهات وتلك الأسس الفكرية لها وجود واضح . ومن ثم لا نرى بارقة أمل قوية تبشر بمستقبل حركة

إصلاحية إسلامية ذات فعالية وتكرس جهدها لوضع أساس إسلامي نبني فوقه مجموعة تشريعات إسلامية حديثة تتسق مع غالبية المعايير الدولية والغربية .

والاحتمال الثاني أن الإسلام لن يشهد عملية التأويل اللازمة لكي تحقق له الاتساق الكامل مع القوانين الدولية القائمة . وهاهنا سوف يبقى التشريع الإسلامي بعيدا منزويا مقصورا على مجالات محدودة في الحياة والتي تتقلص باطراد بينما يجري إقرار تشريعات تكميلية من الأنساق الغربية . وهكذا سيكون لدينا في الواقع نسق تشريعي ذو مستويين أحدهما إسلامي والآخر غربي ، يشملان مختلف جوانب الحياة الإنسانية . ولكن سيظل المجال الأول في حالة تقلص مستمر . وهذا هو النمط القائم الآن في الغالبية العظمى من الأقطار الإسلامية .

الاحتمال الثالث أن ترفض الغالبية من المسلمين الرؤية الإسلاموية دون أن تكون هناك رؤية إسلامية حداثية تحل محلها . والنتيجة بإيجاز أن الإسلام سوف يفشل تماما في الانتقال إلى عملية التحديث والإصلاح وهي العملية التي تهيىء منه أساسا لنظام تشريعي حديث وليس أبنية تشريعية مستوردة . وسوف ينتهي الأمر عمليا في مثل هذه الظروف إلى أن يصبح الإسلام مقطوع الصلة بالحياة المدنية المعاشة في الشرق الأوسط وفي غيره . وهنا سيفقد أي دور تشريعي رسمي ، بل إنه بدلا من ذلك سوف يقتصر بالكامل علي مجال القيم الشخصية والاعتقاد الشخصي . سوف تبقى أيام العطلات الخاصة بالأعياد الإسلامية ، وسوف تبقى الشروط الإسلامية الملازمة للحياتين الثقافية والاجتماعية ، ولكن المجتمع والدولة سوف يصبحان رسميا علمانيين . وهذا هو النموذج القائم بالفعل في تركيا .

مشكلة فقه الإلٓهيات

الإسلام والمسيحية هما الديانتان العالميتان الأكثر نشاطا . وظلت المنافسة السياسية والإقليمية بينهما دون انقطاع مادام الدين كان هو الصياغة الأيديولوجية المحددة للصراع الدولي . ولكن هل ثمة أسس في فقه الإلٓهيات الإسلامي تجعل الإسلام مهيأ مسبقا للمواجهة مع العالم غير الإسلامي ؟ نعم ، فإن بالإمكان في ضوء الشروط الخالصة في فقه الإلٓهيات أن نجد في الإسلام أساسا نظريا يبرر قيام حالة توتر دائمة مع العالم غير المسلم إذا ما كان هذا هو الهدف .

إن مفهوم *الجهاد* يجتذب دائما وأبدا اهتمام أولئك الذين يفترضون أن ثمة عداء من

حيث أصول الدين بين الإسلام والغرب . ويؤكد النقاد أن العالم فى رأى الإسلام ينقسم إلى *دار الإسلام* و *دار الحرب* ، أى إلى عالم يشمل أقاليم الأمة الإسلامية وعالم فى حالة نضال مستمر بين الإسلام وغير الإسلام . وهذه النظرة بلغة الحرب الباردة تتسق مع ما كان يزعمه المعسكر الشيوعى فى توجهه التوسعى نظريا إذ كان يقول : « إن ما هو لى فهو لى ، وما هو لك هو أمر قابل للتفاوض » . و**الجهاد** فى الإسلام يعنى التزاما دينامياً ثابتا يوجب على المسلمين النضال دائما وأبدا من أجل العمل على توسيع نطاق العقيدة . ولا يزال هذا هو رأى بعض الإسلامويين المتطرفين حتى اليوم(٢) . وهكذا نجد تبريرا لتلك الآراء فى أسس فقه الإلهيات النظرية الخالصة .(٣) .

ولكن يتعين علينا أن نلزم جانب الحرص الشديد حتى لا نخلط بين عناصر مذهب دينى وبين حقائق الحياة . إن المتطرفين سيظلون موجودين دائما فى أى مجتمع من المجتمعات . وسيكون لزاما على هؤلاء المتطرفين ، لكى يبرروا معتقداتهم ، أن يعودوا إلى أسمى « شرائع » الحياة والمجتمع ، أعنى العودة إما إلى الله أو العرق أو إلى قوى تتصف بالتصلب العنيد فى التاريخ . إن الغالبية العظمى من الحركات الدينية تضم متشددين لا يقبلون حلا وسطا ويصرون على قبول جميع مفردات النص الدينى حرفيا وبالكامل ، ويشددون النكير على أولئك الذين تقاعسوا عن الالتزام بتلك القواعد . ومن ثم فإن المشكلة بالنسبة للغرب لا تتمثل تحديدا فى الإسلام ، بل فى الرؤى المتشددة لدى جميع المتطرفين داخل أى من هذه الحركات . وتتمثل المشكلة بالنسبة للإسلام فى أولئك الذين وضعوا خطة عمل نشيطة متطرفة مناهضة للغرب . وهناك كثيرون يناصبون الغرب العداء بوجه خاص لأنهم يرون الثقافة الغربية مهيمنة وتشكل خطرا ، وتقحم نفسها على الرؤى والثقافات والمصالح القومية . بيد أن هذا الاعتراض هو اعتراض *سياسى وثقافى* من حيث طبيعته وليس اعتراضا يتعلق بأصول الدين .

إذن فما هو *الجهاد* فى الإطار الحديث ؟ ربما نجد زعماء متطرفين حالمين يلتمسون نظريا استمرار توسع الإسلام فى كل أنحاء العالم . ولكن وعلى الرغم من ذلك ، فإن الهدف الأكثر إلحاحا الذى يسعى إليه تقريبا جميع رجال الدين الإسلامويين هو الحفاظ على الإسلام وتنقيته داخل العالم الإسلامى القائم . والحقيقة أن الإسلام لم يشهد سوى قدر محدود جدا من التوسع منذ بداية حقبة الاستعمار(٤) . وحسب هذا المعنى فإن الإسلام لم يعد « عقيدة على طريق التوسع والانتشار » يكتسب مجالات وأقاليم جديدة على نحو ما كان الحال فى عصور التوسع التاريخية . ومن ثم فإن بؤرة اهتمام الإسلامويين هى الداخل . وهذه هى واحدة من أهم القسمات المميزة لهم . وواقع الأمر أن الجهاد اليوم يكاد يكون مقصورا تماما على *داخل* الإسلام وليس عند الحدود على نحو ما كان الحال فى عصور الإسلام الكلاسيكية(٥) . وأضحت الرسالة الملحة هى

إعادة صياغة النسيج الأخلاقي للمجتمع الإسلامي ، واستعادة قيمه التي أكسبته منعة وقوة ، والحفاظ على مجتمع لا ينحل رباطه أمام الغرب . وإذا كان الإسلام في الماضي قد شهد الكثير من حركات الإصلاح والتنقية التماسا للعودة إلى الأصول ، فإن الحركة الإسلاموية المعاصرة تختلف عن تلك التي عرفها التاريخ الإسلامي من حيث أن بؤرة اهتمامها هي الداخل ، وأن عينها على السلطة السياسية . لم يعد *الجهاد* في الحقيقة متجها إلى الخارج وينصب اهتمامه على انتصار الإسلام داخل مناطق غير مسلمة(٦) .

كذلك فإن أي رؤية ثورية عن الإسلام في العالم تبدو بعيدة عن أذهان غالبية رجال الدين من أئمة المذهب السني على نحو ما يمثل الجامع الأزهر في القاهرة بسلطانه الديني ، حيث لا تجد دعوة إلى *الجهاد* ضد الغرب أو ضد المسيحية . بل وإذا نظرنا إلى الإسلام الشيعي بطابعه الأكثر ثورية فسوف نجد أن الغالبية من رجال الدين الشيعيين ممن عارضوا نظام الخوميني في إيران ، أو يعيشون خارج إيران ، قد اختلفوا مع الخوميني اختلافا حادا فيما يتعلق برؤيته الخاصة لفقه الإلهيات ، والدعوة إلى نظام حكم ديني أو إلى نوع من الصراع الديني المقدر مسبقا ضد الغرب . صفوة القول أنه عسير اليوم أن نجد في غالبية الأوساط الإسلامية ، المتطرفة أو التقليدية ، دعما نشيطا للأفكار الداعية إلى معركة دائمة ومستمرة بين الإسلام والغرب .

وإن التصور الشعبي للإسلام والغرب لا يقل أهمية عن أثر المتطرفين ورجال الدين . إن قليلين من المسلمين هم الذين يحتذون في حياتهم اليومية وفي تفاعلهم مع الغربيين على مفهوم العداء الذي لا يكل ولا يهدأ مع الغرب أو الحاجة إلى المواجهة معه . لقد بات الغرب حقيقة يومية في حياة جميع المسلمين تقريبا . إنه ثقافة تحظى قسماتها بإعجاب المسلمين : التعليم ، والتكنولوجيا ، ومفاهيم الحرية ، واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، وارتفاع مستوى المعيشة . ويعرف المسلمون أن عليهم التوافق مع هذه الحقيقة الغربية ، وهذا ما يفعلونه في الواقع دون تردد ، وهي حقيقة تكتنف حياتهم منذ الميلاد . وهاهم المسلمون يسافرون بانتظام مرات ومرات إلى الغرب ، ويتزوجون بغربيات ، ويتلقون التعليم في الغرب ، ويقيمون هناك لفترات طويلة .

بيد أن قبول الوجود الغربي في العالم لا ينفي المعارضة الشديدة للغرب عندما يتوافر تصور بأن المسلمين يعانون من سياسات وإجراءات غربية سافرة . إن قهر وإذلال المسلمين ، واستخدام العنف ضدهم أو أي إغفال لمصالح المسلمين الحيوية من القوى الغربية ، من شأنه دائما أن يطلق شرارة الاستجابات العدائية . ويلتمس المتطرفون تعزيز الاستجابات العدائية عن طريق صبها في أشد العبارات إثارة قدر المستطاع ، ألا وهي : العبارات الدينية .

والواقع أنه ليس الدين هو الذى يستنفر السلوك المتطرف ، وإنما شروط موضوعية محددة تستثير استجابات متشددة ومغلفة بعبارات دينية . ومع ارتفاع مستوى الخطاب الإسلامي باللغة الدينية يسهل تبني الشعور بالشكوى والبحث عن مصدر ينحو عليه المرء باللوم . وهاهنا تنشأ في سهولة ويسر دائرة خبيثة . حقا يبين لنا التاريخ كيف أن الاستجابات المتطرفة إزاء الظروف المحيطة يمكن أيضا أن تأتي مغلفة في عبارات أخرى متباينة تتناول « قوى أسمى » مثل القبلية أو القومية أو الصراع الطبقى . وخلاصة القول أن هذه الاستجابات المتطرفة إزاء مشكلات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية سوف تظهر تحت كل الظروف تقريبا ، وسوف تلتمس دائما وأبدا شكلا ما لصياغة عامة حماسية وتضفى عليها صبغة شرعية . ولقد ظلت الشيوعية لعقود طويلة هي صياغة الاحتجاج في كثير من أنحاء العالم . موجز الكلام أن الشكاوى موجودة دائما ولن تتبدد سواء أكان الإسلام هو أداة التعبير عنها تحديدا أم سواه .

وكما هو الحال في جميع الكتابات المقدسة في أى دين من الأديان ، يمثل القرآن والحديث منهلا للأفكار التى يمكن استخدامها لتبرير العديد من الآراء حتى وإن بدت متناقضة . فهاهم القساوسة العمال من الكاثوليك الرومان فى أمريكا اللاتينية أصحاب الخطط الاجتماعية اليسارية وقد واجهوا مشكلات اجتماعية لا حدود لها ، عبروا عن نضالهم بعبارات دينية ولاهوتية حتى وإن أنكرتها فى النهاية الكنيسة الكاثوليكية . ويصبح الإسلام « خطرا » بقدر ما يمكن أن يقدم إطارا وتبريرا لنزعة التطرف التى يمكن توجيهها ضد الغرب وضد النظم المحلية الحاكمة على السواء . ولقد برعت النزعة الإسلاموية الحديثة بوجه خاص فى ترجمة أسباب الشكوى الخطيرة القائمة إلى عبارات إسلامية ، وخلق حركة اجتماعية ومؤسسات محلية حيثما أمكن استثمار هذه الشكاوى عمليا . بيد أننا نجد الأفكار أيضا داخل الإسلام الداعى إلى الاعتدال والحكمة والتسامح والمصالحة . ويستخدم هذه الأفكار الكثيرون من المراجع الثقات المسلمين عند التصدى لنزعة التطرف الإسلامية . وهاهنا مرة أخرى لا يدور الصراع بين الإسلام وغير الإسلام ، بل بين أفكار وحركات قائمة داخل الثقافة الإسلامية فى شمولها .

وطبيعى أن بعض الحركات السياسية الإسلامية ، أو الزوائد الخارجة عن الحركات السياسية موجودة بالفعل ويمكن وصفها بجلاء أنها خطيرة . إنها خطيرة لأنها تتبنى العنف وتلتزم به فى غالب الأحيان . وكثيرا ما تتخذ ساحة لنشاطها المواقع ذات الظروف القلب غير المستقرة . وليست المشكلة هنا هى أن الأفكار ولغة الحركة إسلامية الطابع والمضمون ، بل إن تعبيرهم عنها تعبير إجرامى يشتمل على الاغتيالات والتفجيرات . وتستلزم هذه الأعمال الإجرامية استجابة حازمة ، قد تكون القوة عند الضرورة ، وكذلك الإجراءات القانونية . ولكن الخطأ القاتل المحتمل الذى يرتكبه الكثير جدا من الحكومات

الإسلامية الواقعة تحت حصار هذه الأفعال ، مثل الجزائر ومصر وتونس ، هو أنها تخلط بين الرسالة وبين الفعل . وغالبا ما تخفق هذه الحكومات في التمييز بين الجوانب المختلفة للإسلام السياسي . وإذ تعمد هذه الحكومات إلى جمع كل الفرق الإسلامية حسبما اتفق مع بعضها وتوجه إليها جميعها الإدانة ، دون اعتبار لآرائهم ووسائلهم في العمل ، إنما تخاطر بوضع نظم الحكم الرسمية في وضع لا تحسد عليه ، فتبدو في ظاهر الأمر وكأنها تشن حربا ضد الإسلام ذاته – وهو تصور يحمل في طياته كل عناصر الهلاك .

والبديل الآخر القاتل الذي غالبا ما تختاره نظم الحكم المشتبكة في معارك هو محاولتها إثبات « زيف إسلام » الإسلامويين في منافسة معهم لتثبت أنها هي الملتزمة بالإسلام . ويبدأ الزعماء دائما وأبدا بالاستشهاد بالقرآن في أحاديثهم ، ويحرصون على التقاط صور لهم وهم يؤدون شعائر الصلاة ، ويتبرون لتحريم بعض الأفلام والكتب والبرامج التليفزيونية الأجنبية وربما تحريم المشروبات الكحولية في بعض المواقع ، ويدافعون في أحاديثهم عن بعض القضايا التي تضمنتها خطط الإسلامويين . ولكن حين تفرط النظم الحاكمة في تبنيها لزخارف القول عن الإسلام وهي تتصدى للإسلامويين ، إنما تسمح في واقع الأمر لهم بأن يفرضوا هم إطار الحوار – أي أن يظل محصورا في عبارات إسلامية خالصة .

وليس من المرجح أن تنجح الحكومات القائمة في إثبات أنها « أكثر إسلامية » من المعارضة الإسلاموية . وسبب ذلك في الواقع أن الإسلام ليس هو القضية بالمرة . وإنما تقع الحكومات تحت حصار الإسلامويين لسبب أساسي وهو أن الغالبية العظمى من هذه الحكومات عرضة للاتهام بعدم الكفاءة أو الفساد أو التسلط أو التعسف في استخدام القوة من جانب جهات الأمن . وعندما تحاول الحكومات إثبات مصداقيتها الإسلامية دون أن تغير الوضع القائم فإن وثائق اعتمادها تغدو بلا معنى ولا قيمة ، فضلا عن أن محاولاتها للتمسك والاحتجاج بها إنما تعزز فقط وضع الإسلامويين . وتعمل الحكومات القائمة في ظل ظروف غير مواتية ، إذ تحاول التصدي لمشكلات اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والنجاح في حلها أمر شديد العسر . وليس مرجحا ، حتى في أحسن الظروف ، أن تفي بالمعايير النظرية والمجردة التي تطالب بها الحركات الإسلاموية التي لا تملك القوة ولا تتحمل المسئولية ومن ثم ليست مضطرة إلى التوفيق بين مبادئها وواقع إدارة البلاد .

والنتيجة أن الحكومة المصرية ، كمثال ، انتقلت بالحوار إلى لغة الإسلامويين . ويحاول النظام الحاكم أن يؤكد مصداقيته الإسلامية في جميع المجالات ، ومن ثم ينأى بنفسه عن أي إدعاء يدعم القيم الليبرالية أو العلمانية . وفي الوقت نفسه دفع هذا النوع من الحوار رجال الدين من أصحاب الاتجاه السائد إلى تصعيد مستوى خطابهم الديني ،

وهو ما نجده واضحا حتى لدى كبار الشخصيات في الإسلام الرسمي إذ ينافسون الآن الإسلامويين في مجال التعصب . وأتاح هذا الاستقطاب الفرصة لوجود كثيرين من رجال الدين غير الليبراليين وأصحاب النظرة الضيقة ممن يظن بهم أنهم من التيار السائد . والمثال الصارخ على ذلك الشيخ محمد الغزالي من كبار علماء الأزهر ومتحدث رسمي له أحاديث كثيرة عن الإسلام في التليفزيون المصري والذى قال في حديث معه « العلماني خطر على المجتمع والأمة ويجب استئصاله ... وواجب الحكومة قتله »(٧) .

ورغم أنه يحتمل تعدد التفسيرات والرؤى حول معنى القرآن والشريعة ، فإن الإسلامويين عمدوا إلى فرض ما يشبه الاحتكار على أساس تأويلات متشددة وضيقة الأفق في أغلب الحالات . وهذه التأويلات يضيق بها كثيرون من المسلمين إذ يرونها انتهاكا لحقوقهم ومصادرة على أى تأويل بديل لمناهج الالتزام بالإسلام . وسبق أن حمل المتظاهرون الجزائريون ضد الإسلامويين المتطرفين لافتات كتب عليها « إنه ليس إسلامكم بل إسلامنا نحن » . وهذه هي القضية تحديدا : إسلام من ؟ وللأسف لا نجد حوارا قوميا لبيان إسلام من حقا هذا ، على الرغم من أن الحكومة المصرية اضطلعت بحملات إعلامية لإقناع العامة بأخطاء أساليب عمل الإسلامويين وخطأ فهمهم للدين . وكان من بين هذه الحملات برامج ومسلسلات تليفزيونية وأفلام سينمائية عن الشاب المصرى البرىء الذى جندته جماعات الإسلام السياسي المتطرفة . لقد احتجزت الجماعات المتطرفة في واقع الأمر الإسلام واستأثرت به لنفسها . ولكن في بيئة اجتماعية متقلبة لن نجد عناصر أخرى من داخل الإسلام راغبة في الاختصام الجدى بشأن القضية والدفاع عنها بوسائل فعالة بين الجمهور الأوسع من العامة .

وهناك من حيث المبدأ مصدر محتمل للمنازعة بشأن إسلام من ؟ . وهذا المصدر هو رجال الدين التقليديون والمؤسسة الإسلامية التقليدية . ولكن الإسلام الرسمي واقع إلى حد كبير في أسر الدولة ، ويعمل على خدمة متطلبات الدولة ، ومن ثم فإنه يفتقر إلى الشرعية . إن الإسلام الرسمي الذى لا يضطلع هو ذاته بنقد مظان القصور لدى النظم الحاكمة القائمة إنما يفقد بذلك كل أسباب المصداقية في نظر الكافة ، ويبدو عنصرا في جيب النظام الحاكم ، بل ويصفه أحيانا الإسلامويون بعبارة فاترة تقول عنه « إنه ***الإسلام الأمريكي*** » . إذن لا مناص من مؤسسة دينية مستقلة بما فيه الكفاية تكون هي القادرة على أداء دورها كمعارضة ذات ولاء للدولة ؛ فمثل هذه المؤسسة هي القادرة على الاحتفاظ بمصداقية في نظر العامة ، وكافية لحرمان الإسلامويين من احتكار المعارضة .

إذن لاريب في أن الإسلام من حيث هو فقه آلهيات يمكن للجماعات الإسلاموية أن تستخدمه كسلاح سياسي قوى ضد عدو خارجي مختار – هو الآن الغرب وكان قبل

ذلك الاتحاد السوفيتي – وأيضا ضد عدو داخلي أي ضد النظام الحاكم . والإسلام ، شأنه شأن جميع الديانات العالمية الكبرى ، يلتمس الوصول إلى مثل عليا ، وإلى تحقيق الكمال للمجتمع في اتساق مع شريعة الله . ولكن الهوة بين واقع المجتمع البشرى والحكم من ناحية وبين المثل العليا التي رسمها الدين من ناحية أخرى ستظل قائمة دائما وأبدا . ويمكن استخدام هذه الهوة لتبرير الهجمات ضد الدولة أو ضد تلك القوى الخارجية التي يقال إنها تعيق بلوغ الغاية بإقامة مجتمع وفقا لما أمر به الله على الأرض . وسوف تكتسب الدعوة إلى الدين قوة أكبر ، ورنينا أشد ، كلما ازداد وعي الكافة بحالة التدهور في ظروف مجتمعهم .

وهذه ظاهرة لا ينفرد بها الإسلام . فالشيء اليقيني أن الجماعات المسيحية استخدمت عقيدتها على مدى القرون لانتقاد الظروف الاجتماعية ونظم الحكم الظالمة . واتخذت العقيدة الهندوسية اليوم مواقف متشددة عديدة رغبة منها في إخراج المجتمع الهندى من إطار العلمانية . وهناك أيضا حركات بوذية متشددة في سرى لانكا تصارع ضد العقيدة الهندوسية ، وتصارع عقيدة السيخ أيضا في الهند ضد الهندوسية(٨) . لقد تزايد استخدام الدين أداة سياسية ، وصيحة تعبئة وتحالف في المجتمعات القلقة ذات الظروف غير المستقرة . وعلى الرغم من أن الإسلام ليس نسيجا وحده في هذه الظاهرة ، فإن هناك ظواهر خاصة بالإسلام تصبغ بصبغتها هذا الاستخدام السياسي . فالديانات السامية بوجه عام ، والإسلام بوجه خاص ، تنزع إلى التدقيق الشديد في تفاصيل المجتمع والحكم التي تتعلق بالحياة المشروعة دينيا . ولهذا نجد قواعد تفصيلية وشاملة تتناول عناصر كثيرة من السلوك الشخصي والأسرى والاجتماعي ، وسرعان ما يسردها المرء إذا ما رأى أن الدولة أو المجتمع انتهك أيا منها . وهذه المجموعة التفصيلية من التشريعات أو الممارسات الدينية ، حتى وإن كانت هناك دول إسلامية عديدة ، توقفت عن الالتزام بها (مثال : تحريم الكحول) ، تنزع إلى تيسير استخدام الإسلام لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية .

جماع القول أن الإسلام من حيث هو عقيدة ليس هو المشكلة . وأن المعركة دائرة بشأن استخدامات الإسلام . والتحدى القائم هو تطوير أساليب يمكن بها تجنيب العناصر الدينية المتطرفة سياسيا بشكل قانوني ودون عنف أو قمع .

الهوامش

١ – Bernard Lewis, *The Political Language of Islam* (Chicago: Chicago University Press, 1988), p. 29. وللاطلاع على مناقشة هذه العملية في الفكر الإسلامي المعاصر انظر أيضا G.H. Jansen, *Militant Islam* (London: Pan Books, 1979),pp.24-25

٢ – في هذا الصدد تُبقي أديان كثيرة على مفهوم الالتزام النضالي بالعمل على نشر العقيدة وقيمها – تشهد على ذلك الترنيمة المسيحية المقدسة « إلى الأمام يا جنود المسيح ، تقدموا بخطوات من يسير إلى الحرب ، وصليب يسوع ، يتصدر المسيرة » .

وتوجد في إسرائيل حركات أصولية مهمة يقودها زعماء رحلوا ، وزعماء علي قيد الحياة من أمثال الحاخام أفراهام إسحق كوك ، والحاخام مائير كاهانا ، وجيرشون سالومون (أمين معبد مونت) . « ويعتقدون أن إقامة دولة يهودية حقة ليس مجرد عمل ديني رمزي فحسب ، بل إنه خطوة حاسمة في اتجاه خلاص الكون كله ... وهم مقتنعون بأن لديهم القدرة على تغيير مسار التاريخ » . ويروج كاهانا لمجموعة من الآراء النظرية تقضي بأن لحظة الخلاص المقدس سوف تحل مع « إعادة بناء دولة إسرائيل التوراتية ... ويتعين حكم إسرائيل بدقة وصرامة طبقا للشريعة اليهودية . ولا مكان لغير اليهود – بل ولا حتى اليهود العلمانيين – في هذا النظام المقدس » . انظر Juergensmeyer, *The New Cold War?*pp.65-69.

٣ – انظر على سبيل المثال المناقشة المنشورة في Lewis, *The Political Language of Islam.*

٤ – هناك استثناءات كبيرة وأساسية في إفريقيا شبه الصحراوية وبين الأمريكيين الأفارقة ، وربما أيضا ، ولكن بدرجة أقل ، في أوروبا الغربية وفي الهند (لاجئون هربا من النظام الطائفي) ، وهناك وجود كبير في الغرب مرده أساسا إلى الهجرة .

٥ – Ali El-Kenz, *Algerian Reflections on Arab Crises* (Austin: Center for Middle Eastern Studies, Texas University Press, 1991),p.95.

٦ – هناك استثناء واحد بسيط في إفريقيا شبه الصحراوية حيث يشعر بعض الإسلامويين بأن ثمة مجال لنشر العقيدة ، وخاصة بين أصحاب عقيدة الروحانية (أن لكل شيء روحا حتى المادة) . ولا يزال هذا العمل التبشيري هامشيا داخل الحدود الأعم للنشاط الإسلامي ، غير أنه يثير قلق الحكومات الإفريقية .

٧ – Youssef Ibrahim, "Egypt Fights Militant Islam with More of the Same," *New York Times*, August 18, 1993.

٨ – Juergensmeyer, *The New Cold War?pp.81-109.*

● الفصـل السابع ●

التضـامن والتعـايش

المهمة الملقاة على عاتق المجتمعات والدول الغربية والإسلامية هي أن يتعلموا كيف يتعايشون في زمن التغير السريع في عالم صاغت علاقاته الحرب الباردة ، وهي العلاقات التي أخذت في الانهيار وإفساح الطريق سريعا لعالم أكثر سيولة وعدم استقرار ، ويحمل تطلعات جديدة لشعوب العالم الثالث . ويدرس هذا الفصل طابع التطلعات الإسلامية في سبيل التضامن ، وما الذى يقصدونه للغرب ، وأنواع التحولات الداخلية التي يتعين أن تطرأ على النظم السياسية للعالم الإسلامى قبل أن تستطيع الدول الإسلامية أن تغير الأنماط التقليدية لحالة عدم الاستقرار والتى تزعزع العلاقات مع الغرب . المقصود إجمالا هو كيف يمكن للغرب وللعالم الإسلامى أن يتعايشا في هذه الفترة الحبلى باضطرابات خطيرة ؟

التضامن الإسلامي – إلى أى مدى نراه مرجحا ؟

أولا الغالبية العظمى من المسلمين يرون أن التضامن بين الدول الإسلامية أمر مستصوب ولو من حيث المبدأ على الأقل . وهذه رؤية طبيعية تماما . ولكن إذا تحدثنا حديثا واقعيا فإننا نسأل إلى أى مدى يمكن للإسلام أن يكون هو عامل التلاحم ، ويهيىء للأقطار الإسلامية في مجموعها إمكانية إنجاز درجة جديدة من التضامن فيما بينها هي نفسها ؟ وإلى أى مدى سيكون هذا التضامن موجها ضد الغرب بخاصة ؟ ونجيب في كلمات بسيطة قائلين إن الإسلام في حد ذاته لا يمكن أن يحقق التضامن بين الدول الإسلامية إذا كانت الشروط العملية المحققة للتضامن غائبة بدونه . ترى هل توجد طائفة واسعة وكافية من أسباب الشكوى ومن الأهداف المشتركة بين الدول الإسلامية أو عامة المسلمين مما يجعلها تمكن المسلمين من التلاحم والتآلف وتوحيد صوتهم عاليا تحت راية

الإسلام ؟ ثانيا ، هل الغرب هو بالضرورة المصدر الرئيسي لتلك الشكاوى أم أنه مجرد قوة تسهم في وجودها ؟

وهذه الأسئلة يجب أن تهم الغرب أيضا إذا ما كان له أن يتجنب الكلام المرسل عن « صراع حضارى » أوسع نطاقا أو حتميا . إن الغرب إذا ما وعى طبيعة شكاوى المسلمين فإنه يستطيع أن يختار (أو أ لا يختار) الحد من أسباب الشكاوى أو استئصالها كلما كان ذلك ممكنا . وحيثما تكون أسباب الشكاوى موضوع حوار متبادل ، فإن ذلك ييسر ، وعلى نحو واضح ، الوصول إلى حل وسط . وحيثما توجد الصدامات الأساسية بين المصالح فإنه يتعين تقييم الكلفة السياسية للسماح ببقاء هذه الصدامات . وكلما كان نطاق الشكاوى أوسع وأعمق زادت احتمالات تضامنها وصياغتها في رؤية مجملة وشاملة ضد الغرب في مجموعه بدلا من أن تبقى على حالها في صورة مشكلات متمايزة ومنفصلة عن بعضها . وما لم تمض أحداث الشرق الأوسط في طريق خاطيء ، وما لم تكن سياسات الغرب قصيرة النظر إلى أبعد حد ، فإننا لا نرى سببا يحول دون الاعتقاد بأن شكاوى المسلمين سوف تبرز وتصل إلى مستوى الصدام الحضارى . وإذا ما أخذت هذه الصورة الحاسمة فإن الاحتمالات المرتقبة ستكون شديدة الخطر حقا بالنسبة للطرفين .

ولنحاول معا دراسة العوامل التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التضامن الإسلامى ، والعوامل الفاعلة ضد هذا الاتجاه . إن التضامن يمكن تعزيزه بفعل منبهات سالبة أو موجبة . فالتضامن بين الدول الإسلامية كانت تعززه بوجه عام عوامل سلبية أو هموم مشتركة ، خاصة ما كان منها ضد أعداء مشتركين . بيد أن ثمة عوامل إيجابية مثل الرغبة الملحة في إنجاز قيم مشتركة يمكن أن يكون لها دورها أيضا . ويتحدث الإسلامويون عن قيم مشتركة ، وإن لم يضعوها بعد في صورة متطورة جامعة وواضحة المعالم تعبر عنها برامج إيجابية ونهج يمكن أن يتفق بشأنها القطاع الأكبر من بلدان العالم الإسلامى . علاوة على هذا فإن جدول أعمال الإسلامويين في هذه المرحلة من تطوره مثقل بقضايا يغلب عليها الطابع السلبى – التركيز المفرط على تحديد المحرمات والأشياء الخاطئة شرعا والتى يتعين حظرها بينما يصل الاهتمام إلى أدنى حد له عند الحديث عن الأهداف الإيجابية المحددة .

الشروط المسبقة الأساسية للتضامن الإسلامى :

ماهى الشروط المسبقة لقيام جبهة إسلامية متضافرة ضد الغرب ؟ الملاحظ ، كما أشرنا في الفصل الثالث ، أنه على الرغم من اتساع نطاق القضايا والهموم فإنه توجد ثلاث فئات فقط من العوامل الحافزة إلى التضامن : السخط المحلى العميق ، والأحداث

الدولية الكبرى التي يرى فيها المسلمون أنفسهم ضحايا للغرب ، ووصول الحركات الإسلاموية المتطرفة إلى السلطة .

إن السخط المحلي داخل العالم الإسلامي هو الشرط الوحيد والأهم على الإطلاق لتعاظم القوى الإسلاموية المتطرفة على الصعيد الدولي . إذ حينما يكون السخط الشعبي إزاء الأوضاع المحلية عند مستويات يمكن التحكم فيها ، فإن القضايا الدولية تصبح تلقائيا في الداخل غير فاعلة لحشد الحركات الإسلاموية الكبرى المتطرفة عبر الحدود الدولية . ولسوء الحظ نجد في داخل العديد من البلدان الإسلامية حالة سخط سائدة : تفاقم مطرد للمشكلات الاقتصادية ، وبطالة ، وافتقاد فرص العمل ، وزيادة كبيرة في معدلات النمو السكاني تعجز معه الحكومات عن توفير الخدمات الاجتماعية الملائمة أو تهيئة البنية الاجتماعية الأساسية ، ونجد قطاعات الدولة في حالة إدارة سيئة وغير فاعلة ، علاوة على الفساد ، وأن نظام الحكم دون مستوى الكفاءة ، وكذا انعدام نظام الحكم النيابي . وهذه جميعها قسمات مشتركة من بين أهم أسباب الشكوى ، وتعاني الغالبية العظمى من نظم الحكم في المنطقة من أزمة شرعية لأنها نظم غير منتخبة وتفتقر في وقت الأزمات إلى أساس قوي من الشرعية الأصيلة .

وغالبا ما يعبر السخط الداخلي عن نفسه في صورة تصاعد لنزعة متطرفة . وما دامت الأوضاع المحلية غير المواتية قد بقيت عند مستويات لا سبيل إلى تحملها فسوف تظل سياسات الغربية التي تستهدف التخفيف من نزعة التطرف في العالم الإسلامي سياسات غير فعالة إلى حد كبير . ولسوء الحظ نجد أن الحركات الإسلاموية ، وعلى مدى عقد على الأقل ، أضحت هي عمليا الأداة السياسية البديلة لمعارضة السياسات ونظم الحكم المتهالكة أو الفاسدة أو الفردية التي لا تعتمد نظاما نيابيا . وتوجد حاليا حركات معارضة أخرى نشيطة . ويرجع ذلك من ناحية إلى أن سياسات الحكم تستهدف ، عامدة ، إضعاف أو تحييد ، بل وربما استئصال جميع أشكال المعارضة . جملة القول أن الحركات الإسلاموية قد أصبحت اليوم الخليفة الوحيد الأكثر احتمالا لنظم الحكم المنهارة .

وليس الغرب بالطبع هو الملوم مباشرة عن ضعف كفاءة نظم الحكم في الدول الإسلامية . ومع ذلك فقد أسهمت سياسات الغرب جزئيا في فشل الحكم حين دعمت نظم الحكم الاستبدادية وفضلت بكل حماس الاستقرار على التغيير في الشرق الأوسط . ويبرز هذا القصور واضحا بحدة ، خاصة حين تكون نظم الحكم المنهارة حليفا وثيقا للغرب . ويمكن لهذا الغضب العام المتراكم أن يتحول بالفعل إلى غضب ضد الغرب إذا ما اقترن بتطورات حاسمة على الساحة الدولية .

والحافز المحتمل الثاني لتحقيق التضامن الإسلامي ينبع من أزمات السياسة الخارجية التي تتسبب في حدوث نكسات قاسية تصل إلى حد الإذلال أو المعاناة للمسلمين . ونعرف أن القضايا الإسلامية التقليدية اشتملت دائما وأبدا على مشكلات الفلسطينيين التي ظلت دون حسم ، واشتملت أيضا على هجمات عسكرية غربية ضد دول إسلامية وآخرها أزمة البوسنة . ويبدو مسلمو البوسنة في صورة الضحايا الأساسيين في أزمة يوغوسلافيا السابقة بمعناها الأوسع . ويرى العالم الإسلامي أن الغرب لم يفعل شيئاً يذكر لتحسين وضعهم ، ومن ثم يرى العالم الإسلامي في هذا التقاعس تعبيرا عن رغبة الغرب في استئصال واحد من آخر مراكز المسلمين والثقافة الإسلامية على التراب الغربي . وسوف تظل مسألة البوسنة وعلى مدى طويل من الزمن قرحة موجعة ، ورمزا للقهر الديني ضد المسلمين على أيدي الغرب . وتوشك هذه القضية أن تغدو « القضية الفلسطينية الجديدة » من حيث دلالتها العاطفية وأهميتها الرمزية في نظر المسلمين في كل أنحاء الأرض -- وبسبب ذلك تحديدا أنها تقع في أوروبا . وما لم يتم حل مسألة البوسنة حلا جذرياً وعادلا حسب وجهة النظر الإسلامية ، فسوف تؤدي إلى تعقد تدخل الغرب دبلوماسيا في أي مكان آخر داخل العالم الإسلامي على مدى المستقبل غير المحدد .

إن التدخل العسكري من جانب الغرب في العالم الإسلامي بعامة سوف يكون عملا باهظ التكلفة باطراد على مدى الأعوام المقبلة ، حيث إن العالم الإسلامي تراوده تطلعات جديدة فيما يختص بالمكانة الدولية والمساواة . وتعبر هذه المواقف عن نفسها في صورة مشاعر متزايدة بين الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث والشعوب غير الأوروبية في أقطار الأرض . وخير مثال على ذلك هو رد الفعل إزاء هجوم الولايات المتحدة بالصواريخ « كروز » ضد قيادة مركز الاستخبارات العراقية في يونيو ١٩٩٣ ردا على مؤامرة عراقية لاغتيال الرئيس الأمريكي السابق بوش . وأيا كانت القضية ضد صدام حسين فقد لقي هذا الإجراء استجابة فاترة من حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وثمة تعليق صحفي تحليلي لسياسة الشرق الأوسط يخلص إلى :

> تراوح رد الفعل بين الصمت المثير للحرج من جانب غالبية العرب من حلفاء واشنطن وبين الغضب المعبر عن الاشمئزاز إزاء ما قيل إنه هجوم مثير للسخرية ولا مبرر له ..... ولقد كان الشعور السائد في العالم العربي هو الغضب والمهانة تجاه حارس زائف يتولى أمانة النظام العالمي الجديد وما أبداه من استهانة واضحة بالقانون الدولي في سبيل الأخذ بالثأر ضد بعبعه العربي ، بينما نظر باستخفاف إلى المدنيين الأبرياء الذين لقوا مصرعهم أثناء تلك العملية(١) .

إن الهجمات التي يشنها الغرب ضد زعماء العرب -- حتى أولئك الزعماء غير المحبوبين من الغرب مثل القذافي -- إنما ينظر إليها الغرب باعتبارها محاولة من الغرب لكي ينتحل لنفسه دون مبرر حق تأديب وتهذيب العالم العربي . وإذا كان من غير المرجح

أن جندى حدث منفرد ومنعزل إلى إشعال نار الثورة فإن الإحساس المتراكم بالظلم يفضى إلى نشوء نوازع اغتراب خطيرة يمكن أن تتراكم رويدا رويدا فى نفوس أولئك الذين يتحركون وهم فى مواقع المسئولية والسلطة - حتى من هم فى داخل المؤسسات العسكرية فى الشرق الأوسط - ويخلق هذا فى نهاية المطاف احتياطيا غير متوقع لدعم وجهات النظر الإسلاموية التى يمكن أن تظهر إلى الوجود بغتة عند منعطف سياسى حاسم . ونجد أعدادا غفيرة من المسئولين والمتغربين المسلمين يبتهجون فى داخلهم عندما تواجه سياسة الغرب حالات فشل أو حين تتلقى طعنات من قبل حكام فرديين مرفوضين . وعلى الرغم من أن هؤلاء أنفسهم قد لا يفصحون أبدا عن دخائلهم فإن مشاعرهم تتوارى خلف السطح فى صورة لذة خافية إزاء قصاص عادل ضد الغرب ولكن جاء متأخرا . وهكذا فإن الأحداث الدولية التى تؤثر على مصير المسلمين فى أيدى الغرب سوف يكون لها دورها أكثر من غيرها ، فى بلورة مشاعر السخط المحلية وتصوغها تدريجيا فى صورة تضامن إسلامى ضد الغرب .

ثالثا فإن ظهور نظام حكم إسلاموى متطرف أو أكثر مستقبلا داخل العالم الإسلامى يمكن أن يفيد أيضا كحافز إقليمى نحو موقف إسلامى أكثر تضامنا مقابل الغرب . ونعرف بطبيعة الحال أن السياسات الإسلاموية لا تحظى بتأييد كل فرد من العامة ، ولكن العديد من الانتصارات الإسلاموية يمكن أن تخلق نوعا من نشوة الصمود والتصدى التى تدعم بقوة الحركات الإسلاموية الأخرى فى المنطقة . وما دامت المنطقة قد سادتها ظروف متقلبة سواء محليا أم دوليا ، ظلت القوى الراديكالية فى وضع يسمح لها باستثمارها . وهذا هو عين ما فعلته نظم حكم قومية عربية راديكالية فى الماضى . وبات مرجحا الآن أن تعمد نظم الحكم الإسلاموية إلى الزعم بأن المشكلات القائمة داخل المجتمعات الإسلامية إنما ترجع بجذورها إلى الاستعمار الغربى أو إلى السياسات الغربية الراهنة . ولن تكون الحركات الإسلاموية جديدة ولا فريدة فى استغلالها للهموم المتراكمة ضد الغرب ، ولكن ربما تكون فعالة تماما .

لذلك فإن هذه الشروط الأساسية المسبقة تعزز التضامن الإسلامى وتسهم فى تعزيز الحركات الإسلاموية فى وضع دولى . وهناك قضايا محددة إضافية يمكن أن تسهم فى زيادة مشاعر التضامن الإسلامى .

* مايراه المسلمون ، عدوانا ثقافيا ، مثل نشر كتاب سلمان رشدى ، ***آيات شيطانية*** ، .
  وما كان يمكن لهذه القضية أن تحوز مثل هذه الشهرة والصدى الواسع لولا الضجة التى أحدثتها إيران بشأنها عقب نشرها وانتقادها فى كل مكان حتى وصل الأمر إلى حد أن خصصت إيران جائزة لمن يقتل سلمان رشدى . وهذا هو سبب التصرف

الغربي المضاد لإيران باسم حرية التعبير . وهذا نموذج لحرب ثقافية كلاسيكية ليس فيها فائزون وقد وضعت طرفي القضية كقطبين متناقضين : الغرب في صورة من يشجع الكفر والمسلمون في صورة من يشجع الإرهاب الثقافي .

* قيود سياسات الهجرة الأوروبية والتي تبدو وكأنها تعمد إلى التمييز ضد المسلمين ، وضد قدرتهم على العمل في أوروبا وحريتهم في إرسال تحويلات مالية إلى أوطانهم .

* التمييز الاجتماعي ضد المسلمين في أوروبا . ولعل المثال الفاضح في هذا الصدد هو قتل العمال الضيوف الأتراك العاملين في ألمانيا على أيدي النازيين الألمان الجدد ذوي الرؤوس الصلعاء . ويتجلى هذا التمييز أيضا في وسائل أخرى أكثر دهاء مثل عدم الاعتراف بمشكلات المسلمين التعليمية أو في الحد من التحاق المسلمين للعمل في الأوساط المهنية .

* التمييز الاقتصادي الذي يجري بمقتضاه استبعاد العالم الإسلامي ، خاصة البلدان الممتدة على حدود أوروبا (تركيا والمغرب كمثال) من الانضمام إلى الاتحادات والروابط الاقتصادية الجديدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي .

* تصور أن النظام العالمي الجديد يستهدف عامدا السماح لحفنة من الدول الغربية بأن تنجز خطط عملها الدولية على حساب العالم الثالث بعامة والعالم الإسلامي بخاصة .

* رفض الغرب لتطلعات العالم الثالث نحو المساهمة بنصيب أكبر وأكثر فعالية على صعيد السياسات والتنظيمات الدولية . وسوف تكشف السنوات القادمة عن مزيد من الضغوط في اتجاه زيادة تمثيل العالم الثالث وبخاصة العالم الإسلامي داخل المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وتظهر مصر أو باكستان أو الجزائر أو تركيا أو أندونيسيا الأكثر احتمالا للترشيح في هذا المكان .

العوامل المناهضة للتضامن الإسلامي

الخلافات التقليدية العرقية والإقليمية والطائفية :

يضم العالم الإسلامي عددا هائلا متنوعا من الشعوب والثقافات ذات خبرات تاريخية بينها فوارق واسعة . ويمكن أن تكون الفوارق الأساسية في النظرة العامة بين الجماعات العرقية الرئيسية – العرب أو الترك أو الفرس على سبيل المثال – سببا في إثارة الشك وربما الصراع . وغالبا ما يكون لهذه الانقسامات العرقية ثقل أكبر يفوق ثقل عوامل

التوحيد في الثقافة الإسلامية أعتمادا على نوع المسألة موضوع البحث . واعتاد المسلمون دائما النظر إلى العرقية أو القبلية باعتبارها عاملا خطيرا على الإسلام يحول دون قيام مجتمع دينى أكثر شمولية .

والمنافسات قائمة حتى داخل الثقافة المشتركة للدول العربية ذاتها ، وغالبا ما ترتكز على تنافس جغرافي طبيعي له تاريخ طويل . مثال ذلك أن وادى النيل منافس قديم لمنطقة ما بين النهرين . وقد تنافست سوريا ومصر على السلطة منذ آلاف السنين للهيمنة على الساحل الشرقى للمتوسط . وحاربت شبه الجزيرة العربية ضد المناطق العربية فى الشمال ، وتحارَبَ الشمال والجنوب داخل شبه الجزيرة العربية ذاتها مما يؤكد الفوارق الثقافية والنفسية العميقة . ولا تزل الدول العربية الحديثة كل منها تحتال لتأكيد وضع لها ضد الأخرى . وهكذا نجد العالم العربي بعيدا عن التوحد سياسيا مما جعل من العسير تبنى نظرة واحدة مشتركة إزاء غالبية القضايا بغض النظر عن أهمية هذه القضايا المنطقة ككل . ولكن العالم العربى لا يكاد ينفرد في العالم بهذا الطابع الانقسامى وإنما على العكس ، فنحن في عالم تسوده نزعة الانقسام وتمزق أوصاله قوى الطرد المركزية على نحو ما نشهد في العديد من الدول . ويكاد يكون العالم العربى فى هذا المناخ واحدا من المناطق المحدودة التي تكشف على الأقل عن رغبة عامة قوية مستمرة في الوحدة . وإذا ما كانت النداءات الداعية إلى الانفصال هى أدوات جاهزة للغوغائية السياسية فى أغلب أنحاء العالم اليوم ، فإنها فى العالم العربى هى نداءات وحدوية تستحث الرأى العام . وإن المثل الأعلى المنشود يتجاوز حدود الخطابة الإنشائية : فإن الكثير من مخططات الوحدة التى حظيت بتأييد الشعوب تم إنجازها بين عديد من الدول العربية فى أوقات مختلفة ، ولكن كلها تقريبا باءت بالفشل وانهارت نتيجة خطأ فى الفهم أو فى التنفيذ .

كذلك فإن الفوارق العرقية المحلية الضخمة الموجودة داخل الدول المتعددة القوميات والطوائف خلّفت على مدى التاريخ تراثا انقساميا عميقا . فهناك الأكراد والبربر والأزير والطاجيك والبلوتش والباشتون والأوزبيك والهازارا والبنجابيون والسندهيون، وهؤلاء قليل من كثير من الجماعات العرقية الكبرى في الشرق الأوسط بمعناه الأوسع . وهذه الجماعات إذ تمثل أقليات فى دولة أو أخرى إنما تكون فى علاقات غير سلسة مع الدولة ذاتها . كذلك هناك انقسامات دينية : فوارق بين الشيعة والسنة ، وبين كل طوائف شيعية وسنية مثل العلويين والمارون والدروز والأحمدية والبهائيين - وكل من هؤلاء يمثل خطوط انقسام محتملة في بنية المجتمع . ولقد استغل الغرباء تاريخيا ، بمن فيهم الحكومات الغربية ، هذه الاختلافات ، بل وعمدوا إلى تضخيمها لتحقيق أغراضهم فى إخضاع السكان وخلق ميزة سياسية طبيعية يفيدون بها خلال حقبة الاستعمار ؛ وإن كان

من الصعب القول بأن هذه الفوارق هي من خلق السياسات الغربية ذاتها . والملاحظ أن عددا محدودا من الدول الإسلامية هو الذي طور مجتمعات أو سياسات ذات هياكل تشريعية ناجحة توفر حماية أصيلة لحقوق الأقليات أو تمنحها قدرا كافيا من الاستقلال الذاتي الثقافي أو تهيىء لها ترتيبات فيدرالية متمايزة تماما خاصة بالمجتمعات المحلية الثقافية . وإلى أن تستحدث المجتمعات الإسلامية هذه الآليات والهياكل التشريعية ستظل كل دولة تعاني من الضعف ، وستظل المنطقة فريسة لنزاعات تحول دون تحقيق هدف الوحدة الممكن .

وهناك باحثون عرب ومسلمون كثيرون اتهموا الغرب بأنه يتعمد خلق مجموعة كاملة من الأدبيات والدراسات — مثل دوائر المعارف أو الكتب المخصصة لدراسة مشكلات المنطقة وتقسيماتها — وأن الغرب يعمد من وراء استخدام هذه الدراسات إلى الإبقاء على المسلمين منقسمين[٢] . وكما لاحظنا آنفا ، فلا مراء في أن هذه الاختلافات استغلتها في الماضي قوى خارجية وليس الغرب وحده . ومع ذلك فإن هذه الاختلافات والفوارق لايبددها تجاهل وجودها . إذ يتعلق كثيرون من المسلمين بفكرة مؤداها أنه إذا ما توافرت حكومة صالحة فإنها سوف تقضي على جميع هذه الفوارق . والواقع أن الاعتراف بهذه الفوارق ، وبالتطلعات المتباينة ، وبالهموم التاريخية هو السبيل الوحيد لبناء هياكل سياسية قادرة على التصدي لهذه المشكلات ومن ثم التخفيف من حدتها في نهاية الأمر .

القواعد الاجتماعية الاقتصادية المختلفة :

التفرقة في العالم الإسلامي بين الأغنياء والفقراء تمثل خط منازعة مهما آخر يعمل على إعاقة التعاون . فالدول النفطية الغنية تصادف استياء من جانب الدول غير النفطية خاصة حين يبدو أن النفط والثروة يدفعان المواطنين إلى إبداء قدر من الغطرسة تجاه مراكز ثقافية أعرق وأكثر رسوخا ، وإن كانت أفقر حالا ، مثل القاهرة ودمشق . وبالمثل فإن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة تشكل مصدرا للسخط الذي يفضي أحيانا إلى إطلاق صيحات ثورية على نحو ما فعل جمال عبد الناصر أو صدام حسين . وأفادت ثروة النفط كذلك في الحفاظ على هياكل الحكم التقليدية مثل النظام الملكي . وأكثر من هذا أن الأسلوب السياسي والتوجه الدولي للدول النفطية يختلفان عنها في الدول غير النفطية : إذ يمكن استخدام ثروة الدولة للتخفيف من وطأة الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية التي تعالجها أحيانا الدول الأفقر حالا بنظم أمنية صارمة . والملاحظ أن الدول النفطية تلقى عادة على الساحة الدولية معاملة مختلفة عن معاملة الدول غير النفطية أو غير الغنية . هذا فضلا عن أن اقتصاداتها تتأثر بطريقة مختلفة بسبب التحولات على الساحة الاقتصادية العالمية .

اختلاف التصورات الأمنية :

هناك عاملان لهما تأثير كبير على التصورات الأمنية للدول الإسلامية : الاختلافات الأيديولوجية ، وحيازة الثروة النفطية . فالخوف من الجيران المتطرفين يجعل دولا نفطية كثيرة ترى من الأفضل لها إقامة روابط أمنية مع الغرب بدلا من الثقة فى أى نظام للأمن الجماعى بين الدول العربية . والمعروف أنه خلال الحرب الباردة كانت كل من تركيا وإيران وباكستان تشعر معا بالقلق إزاء نوايا الاتحاد السوفيتي وقدراته . ولم يكن أمامها من سبيل إلا أن تلتمس الدعم من الغرب لتحقيق متطلباتها الأمنية . وتواجه الدول الإسلامية فى شرق آسيا وفى إفريقيا مشكلات وأخطارا أمنية مختلفة تماما عما يواجهه العالم العربى . والواقع أن الدول الإسلامية لا يجمعها الآن شىء مشترك سوى القليل جدا من حيث القضايا الأمنية . إذ ليس لها جار واحد تخشاه غير إسرائيل : فالعدوان يمكن أن يأتى من أى مصدر اعتمادا على تطور السياسات . ومن ثم فإن السياسة القومية الأمنية لكل دولة سوف تبقى عاملا من عوامل الفرقة . ومادامت المنطقة قد بقيت رهينة حالات أيديولوجية ليست فى الحسبان فليس من المتوقع قيام أى تعاون طبيعى ودائم بين الدول الإسلامية ، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية .

جماع القول أن الاختلافات فى الطابع والنظرة العامة والاقتصاد والسياسة الطبيعية تعمل جميعها على التفرقة بين الدول الإسلامية . وطبيعى أن مثل هذا التباين فى الحالات وفى الهياكل والشعوب والثقافات والجغرافيا من شأنه أن يخلق رؤى عامة إلى العالم مختلفة عن بعضها ، ومن ثم تختلف سبل تناول العلاقات الأجنبية . والسؤال هو ما يلى : ما مدى ما تتمتع به الثقافة الإسلامية المشتركة من قوة وثقل بالقياس إلى المصالح القومية الأخرى ؟ واقع الأمور يشير إلى أن ما هو مشترك بين الدول الإسلامية وبين بعض دول الغرب بشأن عدد من القضايا لفترة ما ربما يكون أكثر مما هو مشترك بينها وبين بعضها . أو بعبارة أخرى : فإنه على الرغم من أن التضامن الإسلامى مثل أعلى جذاب فإن العالم أشد تعقيدا إزاء ذلك . فالعلاقات بين الدول سوف ترتكز على مجموعة واسعة متباينة من المصالح والاختيارات ، تتحول مع الزمن أكثر من ارتكازها على مبدأ أيديولوجى وحيد .

كيف يتعين على الغرب أن يفكر بشأن التضامن الإسلامى ؟ إن التضامن فى ذاته خاصية محايدة . والأحكام السياسية عن التضامن الإسلامى ، شأن أى تضامن داخل أية جماعة ، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأيديولوجيا الحافزة إليه ، أو الغاية المستهدفة . ففى ظل ظروف الخلاف الواضح بين الدول الإسلامية والغربية ، سيكون هدف التضامن الإسلامى بوضوح هو تمكين الدول الإسلامية من أن تتعامل من موقع قوة . ويقدر

ما تكون واشنطن في نزاع بالمعنى العام للكلمة مع العالم الإسلامي ، لن ينظر الغرب إلى التضامن الإسلامي باعتباره صفة إيجابية . إن تضامن النزعة المتطرفة – القائمة إما على سلطة سياسية صريحة وأيديولوجيا سياسية متطرفة ، أو على مشاعر يأس اجتماعي وليدة مجتمعات وحكومات متخاذلة – هو ما يهيىء للغرب أسبابا للشعور بقلق خطير . وبقدر ما يكون التضامن مرتكزا على معايير دولية للسلوك ، وعلى تطوير مجتمعات ديمقراطية حرة ، بقدر ما تكون قدرة مجموعة الدول الإسلامية على الحفاظ على هذه المعايير عملا إيجابيا للغاية من وجهة النظر الغربية .

إن زيادة الثقة المتبادلة التي لا تتولد إلا عن أسلوب حكم تغلب عليه الشفافية والاعتدال والديمقراطية والتنبؤ بمستقبل حركته هي السبيل الوحيدة المفضية إلى مزيد من التعاون القائم على الثقة بين الدول الإسلامية . وإذا ما كان العالم الإسلامي يلتمس مزيدا من الوحدة والمشاركة في الهدف ، فإنه سيكون بحاجة إلى التصدي لهذه المشكلات الداخلية الملحة . وإذا ظلت الديكتاتورية واللامسئولية والقيادة المطلقة والشكوك المتبادلة هي المعيار السائد في الغالبية العظمى من بلدان العالم الإسلامي ، إذن فمن المتوقع أن تغدو الوحدة الإسلامية الحقيقية محدودة إلى أقصى حد ، وربما لا تكون موجودة إلا على مستوى « الشارع » في أوقات الأزمات الدولية .

وواضح أن الغرب ذاته له دور رئيسي في تجنب السياسة المفضية إلى تبلور معارضة واسعة ضده . ومن ثم فإن السياسات المعتدلة والبناءة والمنصفة من جانب الغرب تجاه العالم الإسلامي ستكون عاملا قويا يفيد للحد من احتمالات قيام تحالف عدائي يوحد العالم الإسلامي ضد الغرب .

التحدي الإسلامي الراهن : مصدره الأول عناصر مستقلة عن الدول ؟ :

هاهنا يبدو أن العمل الموحد المحتمل من جانب الدول الإسلامية ضد مصالح الغرب هو إمكانية نظرية ، وليس مرجحا أن يكون على أساس منهجي منتظم . كذلك ليس من المحتمل أن تسمح دول الغرب بتدهور علاقاتها مع العالم الإسلامي بمعناه الواسع إلى هذا الحد . علاوة على هذا فإن مصالح الدول الإسلامية الخاصة متباينة بما يكفي للحيلولة دون قيام جبهة مشتركة إلا في ظل ما يرونه أنه أشد التحديات خطرا . بيد أن الدول ذاتها قد لا تمثل التحدي الأعظم لمصالح الغرب . وإنما قد تتولد المشكلة من الأعمال التي تقدم عليها الحركات الإسلامية المتطرفة . ثم هناك ملاحظة أخيرة هي أن عدد الدول المتورطة في تصدير السياسات الإسلامية المتطرفة قليل جدا في العالم ؛ إذ أنه مقصور حتى الآن على إيران ، وبدرجة أقل كثيرا على السودان . فهل الحركات أشد خطرا من الدول ؟

إن الحركات الراديكالية العاملة فى استقلال عن الحكومات من المحتمل أن تكون هى الأخطر لأسباب أربعة . ذلك أنها أولا ، يمكن أن تتورط فى أعمال عنف إرهابية وجنائية ضد أفراد وأهداف غربية سواء داخل العالم الإسلامى أو على أراضى الغرب ، وترتكب أعمالها هذه بسهولة أكثر من الدول . فالدول يمكن محاسبتها ولكن لا سبيل إلى ذلك مع الحركات . ثانيا ، الحركات قادرة على إضعاف أو تحطيم الحكومات المعتدلة والزعماء المعتدلين بطرق من شأنها أن تزعزع الاستقرار فى الشرق الأوسط وفى غيره من المناطق . ثالثا ، يمكن لهذه الحركات أن تهيىء دعما معنويا وماديا وأيديولوجيا لحركات متطرفة أخرى على الساحة العالمية . رابعا ، إنها ، باعتبارها حركات ، لا تتحمل أى مسئولية إزاء المهمة المعقدة الخاصة بإدارة شئون الحكم ، فإنها بدلا من ذلك تغدو حرة فى أن تنتقد ، على أساس انتهازى ، الحكومات القائمة دون اعتبار لحقيقة الوضع السياسى والاقتصادى .

والدول الغربية فى وضع سيىء وظروف غير مواتية لا تسمح لها بأن تخوض بنفسها نضالا مباشرا ضد التنظيمات الإسلامية المتطرفة . وإذا ما تورطت التنظيمات المتطرفة فى أحداث عنف سياسى ، خاصة إذا ما كانت ذات طبيعة عبر قومية ، فإن دول الغرب بطبيعة الحال ستعامل هذه القضايا أولا وأساسا باعتبارها مسائل خاصة بالسياسة والأمن ، والاحتفاظ بقوائم تثبت فيها أسماء التنظيمات والأفراد المعروف عنهم تورطهم فى أعمال عنف دولية واضحة ومؤكدة ، وتمنع دخولهم إلى دول ومؤسسات الغرب ، ثم تتعاون مع دول المنطقة الصديقة فى المهام الاستخبارية المتعلقة بهذه الأنشطة . ويمكن للغرب أيضا أن يمارس ضغطا دوليا على تلك الدول التى يرى أنها تأوى عامدة ، وتدعم عن قصد هذه الحركات التى تعمل على الصعيد الدولى . وتستخدم واشنطن حتى الآن ، قائمة الإرهاب ، الذى ترعاه الدولة كأسلوب دبلوماسى معروف . وإذا ما شاركت حكومات إسلامية الغرب قلقه إزاء العمليات التى تشنها تنظيمات إسلاموية متطرفة ، فإن هذا يدفع إلى تعاون ثنائى مع حكومات الغرب لمكافحة هذه التنظيمات .

إن المسئولية الأولى والأساسية فى التعامل مع التنظيمات الإسلامية المتطرفة إنما تقع على عاتق الدول الإسلامية ذاتها كل على حدة . وهاهنا لا تكون المشكلة دائما وأبدا بسيطة يسيرة نظرا للمساحات الرمادية الواسعة الفاصلة بين السياسة و « الإرهاب » . إذ عند استحضار مصطلح « الإرهاب » فإنه يجعل المشكلة الغربية بسيطة بصورة هائلة ، ذلك لأن ما يوصف بالإرهاب قد لا يكون بحاجة إلى التعامل معه باعتباره مشكلة سياسية معقدة . وواقع الأمر أن الغالبية العظمى من التنظيمات الإسلاموية ليست متورطة على نحو منتظم فى عنف دولى أو محلى . وغالبا ما توصف الجماعات الإسلاموية بالإرهاب أو بالتطرف من قبل السلطات الحاكمة لا لشىء إلا ليكون هذا ذريعة للقضاء

على الحركة السياسية لأنها جماعة معارضة . ويشهد واقع الحياة السياسية فى العالم الإسلامي المعاصر بأن التنظيمات الإسلاموية هي المصدر الأرجح للسياسة المعارضة للنظم الحاكمة القائمة . وتحظى هذه التنظيمات بوجه عام بقدر كبير من المشروعية فى أعين الجمهور ، ولها قواعد شعبية واسعة أعمق من قواعد الأحزاب الأخرى . وما لم تنفتح النظم السياسية لتكون ساحة لقوى متنافسة متنوعة فإن الأرجح أن يكون الإسلامويون هم ورثة السلطة حال انهيار النظم الحاكمة المتسلطة .

ويحدث فى حالات أخرى أن تسيء الدولة تدبير العلاقات السياسية ، وتسيء استخدام قوتها الطاغية - وهو ما يأخذ فى الغالب صورة عنف سياسي من جانب الدولة - ضد التنظيمات الإسلاموية . وأدى هذا إلى دفع هذه التنظيمات نحو العنف . ومع ذلك يحدث في حالات أخرى أن ترصد الجماعات المتطرفة كل طاقتها وجهدها للعنف وسيلة لتحقيق أهدافها وتعزف عن الوصول إلى حل وسط مع الحكومات القائمة . ولكن الجماعات الإسلامية المتطرفة تتباين أيضا فيما بينها تباينا واسعا من حيث اتساع قواعدها الشعبية : البعض منها لا يمثل سوى أنشطة لجماعات هامشية . ولكنها في أغلب الأحيان تمثل حركات واسعة أو تكون مرتبطة بتحالف يضم قوى تسعى إلى التغيير السياسي خاصة عندما تعامل الحكومات أساسا الحركات الإسلاموية باعتبارها مشكلة أمنية وليست مشكلة سياسية . ويتعين على الولايات المتحدة أن تتجنب بحذر شديد أى دعم شامل وغير مشروط للنظم الحاكمة المستبدة التي قد تسيء التعامل مع حركات المعارضة ، وتلتمس إجازة من واشنطن ترخص لها بمواصلة انتهاك حقوق الإنسان وتعطيل العملية الديمقراطية بحجة « الصراع ضد الأصولية » .

وعلاوة على هذا ، فإن استخدام منظمة ما للعنف ليس هو المحك التلقائي لتحديد أن الجماعة متورطة في التطرف حتى النخاع . يقينا إن النظام الدولي ينظر عن حق إلى استخدام العنف باعتباره وسيلة مرذولة وغير مقبولة في مجال العمل السياسي داخل أى نظام سياسي . ولكن حين تتجه الدولة ذاتها إلى العنف والقهر الغشوم فإنها بذلك تدفع الجماعات الإسلاموية فى الغالب إلى أسلوب الرد العنيف حيث يقال آنذاك إن كلا الطرفين « يستخدمان الإرهاب » . والمفترض أن الدول ، بحكم تعريفها ، تملك احتكار الحق المشروع والوسيلة لاستخدام القوة والعنف ، ولكن حين يتعلق الأمر بنظم سياسية غير مستقرة ، وبدول لا تحظى إلا بشرعية محدودة جدا ، فإن هذه المبادىء تغدو أقل وضوحا .

التعامل مع التحدى الإسلاموى

واقع الحال اليوم أن الحركات الإسلاموية تهدد نظم الحكم الإسلامية بصورة أكبر كثيرا مما تهدد المصالح الغربية . وفى تغير كامل ومفاجىء فى الموقف أخذت نظم الحكم الإسلامية - مصر والجزائر وأوزبكستان وتونس وغيرها - المبادرة وتصدرت عملية تحذير واشنطن من « أخطار الأصولية » . ولعل واشنطن ونظم الحكم العربية بذلك يواجهون مشكلة مشتركة بشأن كيفية التعامل مع نزعة التطرف الإسلاموية فى المنطقة . ولكن هل يشتركون معا فى حل بشأنها ؟ ما هى فى واقع الأمر الاستجابات الملائمة والصحيحة إزاء التنظيمات الإسلامية المتطرفة التى تتحدى سلطة الدولة ؟

إن أحد المصادر الرئيسية للمشكلة ، كما أوضحنا آنفا ، هو نظم الحكم الضعيفة التى تفضل القضاء على الحركات المعارضة داخل الدولة. ذلك أن اختلاف المصالح والتطلعات داخل البنية السياسية يستثير نظام الحكم ويفضى إلى إنشاء نظم أمنية داخلية أكثر تغلغلا ، وإلى تعزيز النظام السياسى المتسلط . وهاهنا نجد نظم الحكم ذاتها القائمة على القمع تولد سياسات أيديولوجية تهدد بالخطر الأقليات والجيران ، الأمر الذى من شأنه إفساد أى فرصة سانحة لوحدة هدف جادة . والحقيقة أن كلا من مصر والجزائر رفضتا خلال السنوات القليلة الماضية عقد حوار جاد مع التنظيمات الإسلاموية التى تشكل التيار الأساسى .

ولقد استطاعت الحركات الإسلاموية ، بمساعدة غير مقصودة من آليات القهر فى الدولة ، أن تحتكر غالبية حركات المعارضة فى العالم العربى . فحيثما واجهت هذه الحركات قمعا واضطهادا على نحو ما يجرى فى مصر والجزائر وتونس ، استطاعت أن تكون لها رؤيتها المؤثرة وأن تحقق جاذبية للمحظور ، واكتسبت وضعا له « سحره » يعكس الحضور الدائم والبسيط لشعارها « *الإسلام هو الحل* » . وحيث إن الإسلامويين محرومون من فرصة المشاركة الواسعة فى الحكم فإن لهم ترف الإعلان عن « الحل » دون أن يكونوا عمليا ملزمين بإثبات حقيقة هذا الحل بالنسبة للكم الهائل من المشكلات العويصة المستعصية على الحل .

سياسة الاحتواء :

ليست هناك إجابة سهلة توضح كيف يكون التعامل مع النوازع ذات الطابع السلبى والتعصبى والمناهض للغرب من جانب الإسلام المتطرف . ولكن ثمة مهمتان يتعين التصدى لهما ووضع حل بشأنهما : الأولى تغيير السياسات والاتجاهات المتشددة للحركات الإسلامية كلما أمكن ذلك . إن الحركات الإسلاموية تتطور وتمثل ضروريا من

الأفكار وأساليب العمل والزعامات والأهداف المتباينة للغاية . ومن الأهمية بمكان بالنسبة للحكومات الغربية والإسلامية أن تمايز بينها وأن تتعامل معها . والمهمة الثانية تهميش أكثر العناصر تطرفا بطرق لا تزيد من استخدام العنف على الجانبين . إذ أن هذا من شأنه في الغالب الأعم أن يؤدى فقط إلى تقوية المتطرفين وليس إضعافهم .

وهذا ليس بالتحدى السهل اليسير . ولكن فى نهاية الأمر لا سبيل إلى تناول هاتين المشكلتين بنجاح إلا عن طريق سياسة احتواء الإسلام داخل النظام السياسى وليس استبعاده . ذلك أن سياسات الاستبعاد أخفقت تماما . وأدى القمع إلى زيادة شعبية الحركات الإسلاموية ، وإلى دفعها فى اتجاه المزيد من العنف كلما زاد أسلوب القمع ضدها . وتؤكد كل من مصر والجزائر هذا النزوع .

وترتكز سياسة الاحتواء على عقيدة مؤداها أنه ما إن تدخل الحركات الإسلاموية إطار العملية السياسية حتى تظهر إلى الوجود أمور عديدة مختلفة :

* يكون لزاما على الحركة أن تتجاوز الشعارات المرسلة ، وتعلن عن موقفها بالنسبة للعديد من القضايا الصعبة المتباينة . ويكون لزاما عليها أن تتخذ لنفسها منطلقا عمليا يخضع للفحص الدقيق من الجمهور .
* إن ما كان مجرد حركة بالمعنى الحرفى للكلمة لابد له أن يتحمل مسئولية سياسية أساسها المشاركة ؛ إذ سيتعذر عليها أن تقنع بمجرد نزعة انتهازية .
* يكون لزاما على الإسلامويين السياسيين أن يتعاملوا مع آخرين ممن لا يقبلون مبادئهم بالضرورة الأمر الذى يجبرهم على توفيق مبادئهم المجردة والسير فى اتجاه الواقع[٣] .
* يضطر السياسيون الإسلامويون إلى اتخاذ مواقف معلنة بشأن القضايا المهمة ومن ثم سيكون موقفهم أساسا للحكم عليهم فى الانتخابات التالية . وسيبدأون بمواجهة مشكلة الاستجواب ، ومن ثم يثبتون أنهم لا يملكون إجابات « سحرية » .
* يكون لزاما على الأحزاب الإسلاموية أن ترتضى عاجلا العمل فى حدود « الإطار العادى » داخل النظام السياسى . معنى هذا أنهم سيكفون عن الزعم بأنهم يمثلون شيئا له خاصية مميزة ، بل سيبدأون العمل على شاكلة الأحزاب السياسية الأخرى بما لها من مظاهر قوة وضعف وأخطاء ومآخذ ، بل وفساد . وهذا هو ما جرى تحديدا فى تركيا وباكستان ، حيث الأحزاب الإسلاموية طرف عادى ، بل وطرف غير مثير فى الغالب الأعم داخل الإطار السياسى[٤] .

وإذا كانت هذه الاستراتيجية تستهدف تغيير الإسلامويين والوصول بهم إلى حل وسط وتعليمهم ، فإنها لا تنكر إمكانية أن يكون لدى البعض من السياسيين الإسلامويين الأكفاء شيء يقدمونه في ساحة العمل السياسي . ولا ريب في أن حضورهم سيوسع كثيرا من إطار الحوار القومي . وطبعي أن السياسيين والسياسات الذين لهم إسهامهم سوف يكتب لهم البقاء ؛ أما من يثبت نزقه وعدم جدواه عمليا فلن يبقى . ويعتبر الأردن ، في هذا الصدد ، واحدا من بين دول عربية قليلة عالجت بحكمة الحركة الإسلاموية في داخلها خلال السنوات الأخيرة . لقد شارك الإسلامويون في العملية الديمقراطية ، وحققوا نتائج أثارت الانتباه في الانتخابات الأولى ، ولكنهم أثبتوا بمرور الزمن ، أن ليس لديهم الكثير مما يقدمونه . ومن ثم ضعفت حركتهم بالتالي (وساعدت في ذلك سياسة الملك البارعة) . وعلى الرغم من أن الإسلامويين سيجدون لهم مؤيدين دائما فإنهم فقدوا سحرهم .

وكثيرا ما تظهر اعتراضات تقول إن الإسلامويين سوف يدعمون الديمقراطية ، شأن الجميع حين يكونون في موقع المعارضة ، ولكن سيلجأون القضاء عليها حال وصولهم إلى السلطة - والصيغة المعروفة « صوت واحد لكل إنسان ، مرة واحدة » . وهذه المشكلة المحتملة لها استجابات عدة . أولا ، أنها ليست مشكلة فريدة تخص الإسلامويين وحدهم . ذلك أن أحزابا سياسية كثيرة في العالم العربي ، وفي مناطق أخرى ، تولت السلطة عن طريق نوع من الانتخابات أو عن طريق انقلاب زاعمة أنها سوف تجري انتخابات ثم تتحلل من وعدها ، وترفض إجراء الانتخابات كما ترفض أن تترك الحكم بسلام . ومن ثم فإن المشكلة ليست في الإسلامويين بل في الثقافة السياسية ذاتها . معنى هذا أن عدم ألفة العملية الديمقراطية والخبرة الديمقراطية تظل هي المشكلة الكبرى حيثما تبدو السياسة في صورة مباراة حصيلتها صفر . فالديمقراطية سلعة غير رائجة في سوق العالم العربي حيث يستطيع أكثر المتنافسين وأدها بين الحين والآخر .

ثانيا ، يجب السماح للأحزاب المتطرفة مثل أحزاب الإسلامويين بالدخول في العملية ولكن تدريجيا . ذلك لأنهم إذا ما قفزوا بين عشية وضحاها من وضع سري محظور ومن الصوت الاحتجاجي المتشدد إلى انتصار انتخابي شامل فإنهم سوف يستأثرون بالسلطة كلها تقريبا ، ولن يستجيبوا لأي من تجارب « الترويض » التي تتوافر لهم من خلال المشاركة في الحكم دون الهيمنة . ولقد كانت هذه هي التجربة الجزائرية في انتخابات ١٩٩١ . ولكن يجب بدلا من ذلك أن تأتي مشاركة الأحزاب المتطرفة على نحو تدريجي ؛ وربما يكون ذلك عن طريق تحقيق السيطرة على عدد من البلديات أو الحصول على نسبة متواضعة في مجال السلطة التشريعية(٥) . ويتعين كذلك فرض ضوابط على تصرفاتهم : رئيس وجيش ونظام قضائي وغير ذلك من آليات تمنع

الإسلامويين من الاستئثار بالسلطة كاملة منذ البدء ، وإجبارهم على العمل من داخل النظام القائم .

أخيرا ، فإن الدول التى تتجه إلى إجراء انتخابات حرة لابد لها من أن تضع مقدما ، ميثاقا وطنيا متفقا عليه - يحدد قواعد اللعبة التي تتضمن الالتزام بإجراء انتخابات جديدة حسب جدول زمني محدد ، وحماية حقوق الأقليات والحفاظ على الحريات الأساسية للتعبير ، وإقرار سيادة القانون والشفافية فيما يتعلق بصناعة قرارات الأحزاب في الداخل . وعلى الرغم من عدم وجود ضمان باحترام الاتفاق على مثل هذه القواعد الأساسية فيما بعد ، فإن التقيد بالقواعد سوف يشكل دليلا كافيا لإثبات المشروعية ، والذى يمكن ، بناء عليه ، الطعن جديا في مشروعية النظام الحاكم إذا ما أخل باحترام الاتفاق . وهنا سيكون انتهاك مبادىء الميثاق القومي سببا لقيام معارضة من جانب المجتمع الدولي ، كما يعني المخاطرة بمواجهة عقوبات دبلوماسية واقتصادية على نحو ما حدث في هاييتي وجواتيمالا في عام ١٩٩٣ . وعلى سبيل المثال ، تحاول جماعات من المواطنين في مصر إنشاء تنظيمات على هدى مثل هذا الميثاق القومي بهدف تشجيع الانتقال سياسيا إلى الديمقراطية .

وهكذا تكون الظروف والوسائل التى تهيىء للإسلامويين تولى السلطة محدّدات حاسمة لطبيعة نظام الحكم الإسلاموى الجديد : من وأين ومتى وكيف ؟ إن السلطة التى تتحقق عن طريق ثورة اجتماعية على نحو ما يحدث في إيران إنما تمثل أسوأ ظرف يمكن أن يصل في ظله الإسلامويون إلى السلطة . ذلك أن الفوضى الثورية تدعم سلطة أشد العناصر تطرفا في بيئة انتفت فيها أى قيود أو ضوابط أخرى . كذلك من غير المرغوب فيه بنفس القدر ، انتصار الإسلامويين عن طريق انقلاب عسكرى على نحو ما حدث في السودان وذلك لافتقاد أى قيود أو ضوابط عادية على ممارسة السلطة حتى مع عدم وجود مظاهر لفوضى الثورة الاجتماعية . والواضح أن السلطة عن طريق صناديق الاقتراع تهيىء أفضل فرصة لكبح جماح تطرف الإسلامويين أو أى جماعة متطرفة أخرى ، كما تهيىء الفرصة للتأثير على ثورتهم .

وسياسة الاحتواء ليست خلوا من عنصر المخاطرة . فمع افتراض أن الانتصار الإسلاموى جاء عن طريق صناديق الاقتراع ، إلا أن المجتمع الدولي والغالبية العظمى من المسلمين لا يريدون أن يروا إيران أخرى ، وحتى لو كان ذلك لفترة من خمس إلى عشر سنوات . إن المواطنين الذين أرغمتهم الدولة على العيش لعقد أو نحو ذلك في ظل قمع وتسلط النظام الحاكم الإسلاموى لن يروا من الحكمة في شيء المخاطرة بالانتخابات(٦) . غير أن المخاطر متأصلة كذلك في النظم السياسية الراهنة . وثمة

احتمال بحدوث انفجار أو ثورة اجتماعية على غرار ثورة إيران إذا ساءت الأمور بشدة في ظل نظم الحكم الاستبدادية الراهنة التي تستبعد الإسلامويين . وهاهي خطايا سياسات الحكومة الجزائرية الماضية تفرض نفسها على الحاضر : فهاهو الجناح العسكري المتطرف في جبهة الإنقاذ الإسلامية برز قويا بعد أن ألغى النظام الحاكم عقب الانتخابات التجربة الديمقراطية ، ثم أتبع ذلك سياسة قمع للحزب الفائز .

صفوة القول أن عملية الاحتواء يمكن أن توفر ضوابط للتحكم في الحركات الإسلاموية أقوى مما توفره سياسة الاستبعاد والمواجهة العنيفة . ولكن النظم الحاكمة والزعماء الموجودين في السلطة اليوم لا يعنيهم ما إذا كان الاحتواء سوف يُضعف على المدى البعيد جاذبية الإسلام المتطرف أم لا . إنهم ببساطة لا يريدون إجراء انتخابات يعرفون على نحو شبه يقيني أنهم سوف يخسرون فيها السلطة – لتتسلمها أي جماعة أخرى حتى وإن لم ينتصر الإسلامويون . وغالبا ما يعترف صناع السياسة في الغرب بأن سياسة الاحتواء يمكن أن تنجح على المدى البعيد . غير أن هذه الحكومات ذاتها لا يعنيها سوى تدبير الأمر على المدى القصير . لا أحد يريد التجربة على حساب مكاسبه . وبناء على مثل هذا التفكير غالبا ما يبدو أن الأكثر استهواء وأمانا هو ممارسة القهر المحلي للقوى الإسلاموية على المدى القصير على أمل أن تضعف الحركة أو يتم القضاء عليها . ولكن حالات قليلة هي التي تدعم مثل هذا الأمل .(٧)

وثمة حالة تستحق الدراسة تتمثل في أن انتصار الإسلامويين حتى ولو جاء عن طريق صناديق الاقتراع على نحو ما يمكن أن يحدث في الجزائر أو في مصر ، سوف يخلف أقلية متغربة واسعة النطاق تضم الغالبية العظمى من الصفوة الذين سيعيشون في حالة استلاب كامل في ظل التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية ، حتى وإن جاء التطبيق بطريقة غير استبدادية نسبيا . وربما تتمرد الفئة المتغربة ذاتها ، أو تتآمر للإطاحة بالنظام بغية التخلص من فلسفات حكم يرونها غير مقبولة وغريبة ، والتخلص كذلك من ممارسات اجتماعية يرونها انتكاسية . وهذه معضلة حقيقية ؛ بيد أنها قائمة وأصيلة في أي عملية تغير في العالم الإسلامي حيث يحجم أبناء الصفوة الراسخة أقدامهم المطوقون عن التخلي عن السلطة للجماهير في انتخابات عامة ويخشون نتائج ممارسة السلطة باسم طبقة اجتماعية أخرى . حقا إن المعضلة لا سبيل إلى تجنبها ، وسوف تظل يقينا جزءا من أي عملية تستهدف تطبيق الليبرالية السياسية في المنطقة سواء فاز الإسلامويون أم خسروا . وربما يكون الخيار بين اضطرابات حكم إسلامي وبين اضطرابات القهر الذي يمكن أن يفضي في النهاية إلى المزيد من زعزعة الاستقرار . ومن الأهمية بمكان أن نتذكر هنا أن الإسلامويين أنفسهم يمثلون جزئيا ، وليسوا جميعا على سبيل الحصر ،

أداة للاحتجاج والتعبير على أساس طبقي . صفوة القول أن هذه الظاهرة تتضمن عناصر أخرى إلى جانب السياسة الدينية .

الإسلاموية باعتبارها حركة غير أيديولوجية :

كل الدراسات تقريبا التي تتناول بالتحليل الحركات الإسلاموية تركز على أيديولوجية الحركة ورؤيتها للعالم ، ومع ذلك يجب أن تركز إحدى الدراسات على المكونات غير الأيديولوجية للحركة الإسلاموية . إن الحركات السياسية تجتذب ضروبا مختلفة من الأشياع الذين يعملون انطلاقا من حوافز متباينة . ويرى البعض أن الأيديولوجيا والفلسفة المعلنتين لحزب ما ، هما محور الجذب ، بينما يرى آخرون أنهما قد يعبران عن حافز انتهازى ابتغاء السلطة ، والتماسا لوضع ينشده الحزب . ومع هذا يرى فريق ثالث أنهما قد يكونان وسيلة تعبر عن سلطة إقليمية أو عرقية أو دينية أو طبقية ، وأن الأيديولوجيا الفعلية هنا هي ذات الأيديولوجيا التقليدية لتلك الجماعة والموروثة والمقبولة دون إعمال فكر كثير . وهذه الانتسابات القائمة على أساس إقليمي أو قبلي أو عشائرى ، على سبيل المثال ، تؤثر تأثيرا كبيرا على الولاء السياسى للأعضاء داخل الجماعات الإسلاموية المختلفة في الجزائر أو في مصر .

وهذه العوامل متمركزة محليا للغاية ، ومن ثم يصعب على الوافد من الخارج أن يسبر غورها كاملا . بيد أنها مهمة للبحث نظرا لأن الدينامية السياسية لهذه التنظيمات سوف تبدى ما هو أكثر من مجرد المسائل الأيديولوجية الخالصة أو رفاهة البلد بعامة : ذلك أن ضمانات الترابط ومصالح الحزب ستظل دائما عاملا منفصلا له استقلاله في تفكير الجماعة بغض النظر عن ظروف البلد . ومن ثم فإن مجرد التحسن وحده في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لن يلغى مصالح العشيرة أو الجماعات الطبقية ولا يلغى رغبتهم في المزيد من السلطة داخل النظام . وتمثل الأحزاب الإسلاموية جزئيا بعض هذه المصالح الفئوية من بين أمور أخرى . وحتى لو فعلوا ذلك فإن الجماعات الفئوية أو العشائرية لن يروا بالضرورة في الإسلامويين أكثر الوسائل ملاءمة أو فعالية لتحقيق طموحاتهم السياسية والاقتصادية .

الإسلام باعتباره حافزا للدول الفقيرة

من المتوقع أن يكون أحد التحديات الرئيسية التي ستواجه النظام الدولي على مدى العقود التالية هو العدد الكبير من دول العالم الثالث والدول الشيوعية سابقا التي تصارع

من أجل اللحاق بالإصلاح الذى تأخر عن موعده فى المجال السياسى والاقتصادى ، ومن أجل تحقيق مكان لها فى الاقتصاد الدولى . إنها ترى نفسها هدفا لهجوم شديد الوطأة من ثلاث أفكار سائدة فى النظام السياسى الغربى : رأسمالية السوق الحرة ، والديمقراطية العلمانية ، وحقوق الإنسان ، ثم الدولة – الأمة باعتبارها الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية . إن الغرب ، خاصة فى أعقاب الحرب الباردة ، يدعو بقوة إلى هذه المفاهيم صراحة وضمنا . ومع ذلك ، وعلى الرغم من ثبوت صواب هذه الأفكار على مدى طويل كأساس لنظام عالمى جديد ، فإنه من المرجح أن يثبت عدم فعاليتها لفترة قادمة ، فى الوفاء بمتطلبات الغالبية العظمى من دول العالم الثالث والدول الشيوعية سابقا . أو لنقل بعبارة أخرى بسيطة ، إنها لن تكون طوق النجاة على المدى القصير والمتوسط للدول التى تنوء تحت ضغط سكانى شديد فتقدم لها تحسنا سريعا ملموسا فى مجال حياتها الاقتصادية والاجتماعية .

والحقيقة أن هناك خطرا كبيرا مصدره احتمال أن تتحول دول كثيرة من العالم الثالث – بعضها فقط بلدان مسلمة – إلى دول هامشية أكثر فأكثر ، وينتهى بها الوضع إلى استبعادها من الأنماط الأكثر أساسية للتجارة الدولية . أو لنقل ذلك بلغة بسيطة ، إن بعض الدول قد تصبح غير ذات موضوع بالنسبة للاقتصاد العالمى : إنها تفتقر إلى المال الشراء ، ولا تملك شيئا ذا بال للبيع . ونقولها فى صياغة قاسية ، إنه لو قدر لهذه الدول أن تختفى فلن يلحظ الاقتصاد العالمى ذلك(٨) . وقد تعجز الدول عن النجاح ببساطة بسبب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية التى تقع مسئوليتها عليها أساسا أو بسبب قوى السوق الكبرى أو نتيجة التخلف التنموى العام ونقص الموارد . وطبيعى أن الضغوط على الدول المختلفة سوف تتزايد مع تحول الاقتصاد العالمى إلى اقتصاد أكثر تكاملا واندماجا وأكثر اعتمادا على تدفق المعلومات والخبرة التقنية والعلمية . ونقول ما قاله فى هذا الصدد مفكر مصرى بارز :

> العالم المعاصر ينقسم إلى معسكرين : معسكر يضم الدول التى نجحت فى عبور العتبة الحرجة ، والواثقة من قدرتها على التحكم ليس فقط فى مصيرها هى ، بل وأيضا فى مصير كوكب الأرض كله . ويضم المعسكر الآخر تلك الدول التى لا تزال دون العتبة الحرجة ، والتى فقدت كل أمل فى استعادة السيطرة على مصيرها ... والدول الواقعة دون العتبة سوف تمثل على الأرجح نسبة مئوية متزايدة باطراد من سكان العالم مع تحولها أكثر فأكثر إلى دول هامشية مستلبة ومسحوقة .(٩)

وهذا النوع من المستقبل الاقتصادى – الذى قد تعتبره دول كثيرة فى العالم الثالث رؤية داروينية – يمكن أن يخلق فئة متزايدة من الدول التى يمكن وصفها بمعنى أو بآخر بالدول الخاسرة على الساحة الدولية . وسوف يؤدى وجودها إلى خلق تجمع من الدول المحرومة والمهيأة للتضامن معا ضد الغرب فى صراع مكثف الصورة بين الشمال والجنوب . وعبر عن هذا معلق متشدد حين قال :

وقت ابتكار مفهوم التقدم في القرن الثامن عشر كانت فجوة الثراء بين « الشمال » و « الجنوب » بنسبة ٣ إلى ١ تقريبا . وأصبحت عقب الحرب العالمية الثانية حوالى ٤٠ إلى ١ . وهى اليوم حوالى ٧٠ إلى ١ .... إننا بصدد اقتصاد يتزايد اندماجا وعولمة يفضى إلى ظهور هياكل اجتماعية باتساع العالم كله تذكرنا بحالة العزل العنصرى .

إن الاقتصاد الكوكبى الجديد والجرىء ربما يستطيع أن يوفر أمنا نسبيا للجميع فيما عدا حوالى ١٥ - ٢٠ بالمائة من مواطنى البلدان الصناعية ، وفيما عدا ذلك لن يستطيع دمج أكثر من الثلث تقريبا من سكان البلدان التى نسميها تجملا البلدان « النامية » .

وفى ضوء هذه الملابسات ليس لنا أن ندهش إذ يتدافع الناس بأعداد غفيرة التماسا لملاذ في مطالبات بدائية أو عنيفة بحثا عن هوية ترتكز على برامج أصولية متباينة . إذ أى سبيل آخر نتوقعها لهم ليدافعوا عن أنفسهم في حالة غياب دولة قوية موحدة ومفيدة نسبيا وقد فقدوا انتماءهم إلى الصفوة العابرة ؟(١٠)

وتنطوى أزمات العديد من الدول الإسلامية على كثير من هذه العناصر - أزمات فى الاقتصاد وفى السياسة وفى الوحدة القومية - حتى وإن لم تندرج ضمن فئة الحالات شبيه المبئوس منها الموصوفة آنفا . وسبق لنا أن ناقشنا فشل النظم الحاكمة فى الاضطلاع بإصلاح سياسى ، وتناولنا الضغوط الخارجية عليها من أجل تطبيق الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان . ومع ذلك فإن من الأهمية بمكان أن نلحظ مشاعر التناقض الثنائى شديد الوطأة بين عامة المسلمين .

إن الضغط من أجل تطبيق الديمقراطية سوف تعارضه جميع الحكومات الراهنة تقريبا التى تفتقر إلى شرعية ديمقراطية صريحة . ذلك لأنها تشعر بخطر السياسات التى ترغمها على تقاسم السلطة ، وترى أنها سياسات تضعفها وتحد من سلطاتها على الجهاز الأمنى . وتشعر أيضا بخطر الإصلاحات التى تدعم المعارضة أو الانتخابات التى قد لا تحقق لها الفوز . والملاحظ أن الفرق الاجتماعية المهيمنة ، حتى المعادين منهم للحكام الحاليين ، قد يخشون التغيير السياسى الذى يفضى إلى تغييرات حادة فى الوضع القائم الذى يفيدون منه .

ومن ناحية أخرى فإن الضغط من أجل تطبيق الديمقراطية سوف يصادف ترحيبا من جانب أولئك الذين يلتمسون تغييرا فى النظم الحاكمة والحكام الحاليين ، ومن يلتمسون حماية لحقوقهم الإنسانية من انتهاك الحكومات لها ، بما فى ذلك الإسلامويين . وسوف يرحب بتطبيق الديمقراطية أيضا أولئك الذين يشعرون بأنهم مستبعدون من النظام الراهن ، ومن الراغبين فى أن تحظى الجماعات العرقية أو الطائفية أو الإقليمية أو الطبقية المستبعدة بقوة جديدة فى المجتمع . ومن ثم فإن التحديات التى تفرضها المعايير الغربية بالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان هى تحديات شديدة التعقيد ، وتمثل

سلاحا ذا حدين . وهذه واحدة من أكثر القضايا حساسية ومن أهمها بالنسبة للشرق الأوسط ولغيره على المدى الطويل .

ويمثل المفهوم الغربى عن الدولة – الأمة مشكلة حادة أخرى بالنسبة للغالبية العظمى من الدول : ذلك أن الأكثرية ليست من نوع الدولة – الأمة على الإطلاق ، وإنما هى دول تضم خليطا من السكان ذوى الأعراق أو الديانات المختلفة . ونتيجة لذلك تشعر بخطر الحركات النشيطة أو التى تحمل إمكانيات لنزعات انفصالية ، وتواجه دائما حالات سخط بسبب انتهاك حقوق الأقليات وحقوق الإنسان . وتبدو البيئة الدولية فى أعقاب الحرب الباردة أقل تسامحا بكثير إزاء هذه الأوضاع . وأخذ الغرب مكان الصدارة فى فرض العقوبات على الدول التى تنتهك المبادىء الراسخة لحقوق الإنسان .

وفى ظل هذه التوترات المحلية ، مقترنة بالتوترات الجديدة التى تفرضها البيئة الدولية ، بدأ يتولد رد فعل معاد للنظام الخاضع لهيمنة الغرب ، وإن كان غير واضح الآن المدى والعمق الذى سوف تصل إليهما ردة الفعل هذه . وتمثل الحركات الإسلاموية واحدة من أبرز صور التعبير عن ردة الفعل المعادية تلك . هذا على الرغم من أن النزعة الإسلاموية تشتمل أيضا على مفاهيم إضافية مثل القضية المتعلقة بدور الدول الغربية فى تاريخ العالم الإسلامى . ولهذا السبب جزئيا شاع القول بأن الإسلام يمثل حقا « النزعة » التالية التى سوف يواجهها الغرب من الآن عقب سقوط الشيوعية .

وبات متوقعا فى ظل هذه الظروف أن تلتمس دول العالم الثالث المضارة سبيلا لمزيد من التنسيق بين سياساتها الخاصة بها ابتغاء مقاومة ما يرونه نظاما عالميا يعمل أساسا ضد مصالحهم . وحيث إن هذه الدول المحاصرة تلتمس سبيلا لكى تتولى مسئولية قضيتها بنفسها فسوف يظهر بالقطع ، وحسبما قال جمال عبد الناصر ذات يوم ، « دور يبحث عن ممثل » . فأى دولة تلك التى يمكنها أن تؤدى هذا الدور ؟ الملاحظ تاريخيا أن ضروبا متنوعة من الحركات اليسارية دعمت قضية الدول « المقهورة » . وسبق أن ناور الاتحاد السوفيتى بهذه القوى ، ودعمها أحيانا . وارتبطت بها أيضا حركة عدم الانحياز على نحو وثيق .

يمكن أن تمثل الأيديولوجيا الإسلاموية الحركة الدولية الأكثر تقدما فى صياغة مجموعة واسعة ومتلاحمة من الشكاوى ضد الغرب والنظام الدولى « الخاضع لهيمنة الغرب » . وتليها تلك الحجج الأقل تطورا بكثير من الناحية المنهجية التى يدلى بها العديد من أمم شرق آسيا ، وأبرزها ما يقول به لى كوان يو رئيس سنغافورة ووزير خارجيته بيلاهارى كوسيكان . ويدفع الثانى بقول قاس يقضى بأن النهج الغربى إزاء حقوق الإنسان هو نهج :

أيديولوجي وليس تجريبيا . إن الغرب بحاجة إلى أن تظل خرافاته على قيد الحياة ، إذ من الأمور المتأصلة بعمق في ثقافة الغرب السياسية (وخاصة الأمريكية) أن تطيح الحمامة التبشيرية بالوثنية باسم التزام الاستقامة وإعادة صياغة العالم وفق صورته هو .... وإذا لم يكن هذا نابعا بالدقة والتحديد من غرب « يتهاوى » (فإنه نابع) على الأقل من غرب استبدت به حمية الانتصار على خصمه في الحرب الباردة وإن ظل عاجزا عن المنافسة اقتصاديا ، وعازفا عن تفهم الكثير من مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والسيطرة عليها . وكل ما يفعله هو أن يلوم الآخرين لعثراته هو وقد أصابه الإنهاك من كل شيء فيما عدا التظاهر بفضيلة خاصة به(١١) .

وشاركه في هذه المشاعر ماهاتير رئيس وزراء ماليزيا ؛ وأيده كذلك رفض الصين لقيم الغرب لأنها غير عالمية .

والأمر المثير أن المعارضة المتصاعدة ضد المثل العليا السياسية الغربية إنما تظهر اليوم في حضارتين متقابلتين من أقدم الحضارات وأكثرها ترابطا . ومن المثير أيضا أن سنغافورة وماليزيا والصين تصيب نجاحا حقيقيا في النظام الاقتصادي الدولي حتى وإن صادفوا خطرا إلى حد ما يتهددهم في المجال الثقافي والسياسي . ومع ذلك فإنهم يتبنون مواقف مشتركة في جوانب كثيرة مع التفكير الإسلامي . إنهم ***نظريا*** في وضع يجعلهم أصحاب قضية مشتركة مع دول أخرى ، خاصة الدول الإسلامية ، لمعارضة الضغوط الغربية القوية ومفاهيم الغرب الأيديولوجية .

وإذا كان ثمة اتجاه ما للتحالف بين الدول المستاءة من الأسس الرئيسية للعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فأي الدول ياترى التي يمكن لها أن تلتمس الزعامة ؟ إن إيران أول دولة إسلاموية حديثة هي الدولة الوحيدة التي أنشأت إطارا متطورا من الأفكار الإسلامية عن مسألة « تحرير المستضعفين » . ويستخدم القاموس السياسي الشيعي في إيران بشكل متواتر مفهوم ***المستضعفين*** المستهدفين من ***المستكبرين*** باعتبار هذا المفهوم جزءا من فقه الإلهيات الإسلامي بمعناه الأعم الداعي إلى التحرر . والحقيقة أنه في أواخر السبعينات وقبل الثورة الإيرانية ، وخلال السنوات الأولى من هذه الثورة ، ظهرت توترات أيديولوجية عديدة متنافسة بين القوى الإسلاموية في إيران . فكانت هناك حركة مجاهدي خلق الإيرانية أخطر منافسي الخوميني من أجل السلطة (والتي سحقها الخوميني بقسوة فيما بعد من أجل أن يكون الحكم لصالح رجال الدين) . وقد اعتنقت هذه الحركة صورة من صور الماركسية الإسلامية حيث الله خالق لكون يسوده العدل ، وحيث للإسلام رسالة ثورية تاريخية هدفها الإطاحة بكل مظاهر القهر وإقامة دولة عادلة متحررة من الاستغلال(١٢) .

ففي السنوات الأولى من الثورة الإيرانية عمدت طهران بادىء ذي بدء إلى توسيع نطاق مفهوم المستضعفين ليصل إلى جميع « الدول المستضعفة في العالم » وهي دول العالم الثالث . بيد أنها واجهت صعوبات في سبيل تصدير أفكارها إلى خارج العالم

الإسلامي ، بل وواجهت مشكلات في سبيل تجاوز العالم الشيعي إلى داخل العالم الإسلامي السني ذاته . وفي سبتمبر ١٩٩٣ ، وردا على مذكرة التفاهم المبدئية الفلسطينية الإسرائيلية ، أشارت إيران إلى أن :

> الغرب بصدد فرض نظام شرق أوسطي جديد ، وأن الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وينبغي ألا تقف إيران مكتوفة الأيدي . وإن إحدى سبل التصدي للنفوذ الأمريكي هي تشكيل حلف مع البلدان الآسيوية مثل الصين والهند ... إذ يمكن بذلك مقاومة الضغط ... وأيضا عن طريق تشكيل حلف يضم الحركات الإسلامية واليسارية والقومية .(١٣) .

بيد أن إيران عاقتها طبيعتها الشيعية والفارسية ، وهي طبيعة غالبا ما تجافي الغالبية السنية والنشيطين العرب ، على الأقل من حيث رفضهم منح إيران الدور القيادي . والمعروف أن جميع الإسلامويين يتطلعون إلى إيران باهتمام كبير نظرا لما حققته بوجه خاص من إنجاز يتمثل في إطاحتها بأكبر حليف للغرب في الشرق الأوسط ، وفي دعمها لحركات المجاهدين الإسلاميين المشاركين في حرب العصابات والفرق الشيعية اللبنانية التي أسهمت بنصيب في انسحاب القوات الغربية والإسرائيلية من لبنان في منتصف الثمانينات .

ترى ما هو احتمال أن تلتمس الدول الإسلاموية الأخرى مثل هذا الدور لنفسها ؟ إن السودان ، وهو أول دولة إسلاموية سنية ، لم يكن له تحت قيادته الإسلاموية العسكرية الراهنة سوى تأثير فكري متواضع حتى الآن ، ويفتقر إلى المكانة الدولية والثروة على الرغم من استعداده ليكون مأوى للزعماء الإسلامويين المطاردين في المنطقة . ويعتبر حسن الترابي زعيم الحركة الإسلاموية في السودان واحدا من أبرز المتحدثين باسم النزعة الإسلاموية في العالم المعاصر . وقد نظم الترابي سلسلة من المؤتمرات في الخرطوم دعا إليها الأحزاب الإسلاموية وغيرها من الأحزاب العلمانية المتشددة المناهضة للوضع القائم . ويدعو الترابي إلى برنامج شديد الطموح للغاية ، ويرى في نفسه المتحدث البارز باسم الحركات الإسلاموية السنية في العالم الإسلامي . وتولى حزبه السلطة في الخرطوم عام ١٩٨٩ عن طريق انقلاب عسكري قام به ضباط أعضاء في حركته .

والحالة السودانية مهمة تحديدا لأنها أول انتصار إسلاموي يتحقق عن طريق انقلاب عسكري . ولم يأت الانقلاب كحدث عرضي للإسلامويين ، أي لم يحدث صدفة . ذلك أن الترابي ظل يبني حركته والقاعدة الداعمة له على مدى عقود وسط عناصر ممن لهم ثقل استراتيجي من أفراد الشعب . واستطاع أن يبني ويستخدم شبكة واسعة من البنوك الإسلامية بدعم قوي من المملكة العربية السعودية . وتمكن بفضل هذه الشبكة من إقامة

قاعدة دعم اقتصادية ، ومن أن يوجه الأموال في اتجاه ترسيخ الدعم لحركته بين فئة جديدة من التجار ورجال الأعمال . وأنشأ روابط داخل الجيش عندما طلب جعفر نميري – رئيس السودان وقتذاك – من حركته أن تتولى مهمة تعليم ضباط الجيش أصول وقواعد الدين . وحقق لنفسه نفوذا على المؤسسات التعليمية القومية بحيث باتت مصدر دعم لأتباعه الأيديولوجيين بحيث أن الطلاب الموالين له الذين تم اكتشافهم خلال السنوات الدراسية يتم قبولهم إما في الجامعة أو في الأكاديمية العسكرية(١٤) . وهكذا فإن الحركة التي كانت حركة أقلية ولم يكن بإمكانها أبدا أن تستولى على السلطة عن طريق صناديق الاقتراع أصبحت في موقع قوة يهيئها للوصول إلى السلطة عن طريق التأثير على مراكز السلطة الرئيسية في الأمة . ولفت هذا النهج انتباه الحركات الإسلاموية الأخرى في شمال إفريقيا .

ولا غرابة في أن إيران والسودان أقامتا علاقات وثيقة بينهما كدولتين إسلامويتين ، متماثلتين ، وأثارتا معا حالة من القلق الشديد وسط الأقطار المجاورة وفي الغرب على السواء إزاء النتيجة ، المضاعفة ، التي يمكن أن تترتب على تضافر هاتين الدولتين . وعلى الرغم من تعزيز الروابط الأيديولوجية ، وزيادة الاتصالات بين الحركات الإسلاموية الإقليمية التي يسر السودان لها ذلك جزئيا ، فإنه من غير المرجح ، كما يبدو ، أن يكون لأي منهما تأثير حقيقي كبير على قوة الحركات الإسلاموية في مصر والجزائر وتونس والأردن والضفة الغربية وغزة ، أو تلك التي ضربت بجذورها قوية في الداخل ومستقلة عن أي دعم خارجي .

ولكن لا سبيل إلى إسقاط التأثير العملي العام . إذ لو استطاعت الأحزاب الإسلاموية أن تستولى على السلطة في الجزائر أو في مصر فإن الأثر السياسي على المنطقة – كنوع من لعبة الدومينو أو تداعي التأثير – يمكن أن يكون كبيرا على الجماهير التي تصورت أن النظام القديم مآله إلى الانهيار في كل مكان .

بل إن الأيديولوجيات الإسلاموية الأكثر اتساقا وانتقاداتها للنظام الغربي مطوقة بالإسلام نفسه : فالحركات الإسلاموية لا يمكن أن يكون لها تأثير إلا وسط المسلمين فقط . حقا إن مثل هذه الحركات لا تصادف قبولا لدى الغالبية العظمى من العناصر غير المسلمة ممن قد يشاركونها انتقاداتها للغرب ، ولكنهم لا يودون أن يروا الإسلام ، وربما أي دين آخر ، القوة السياسية الأعظم . ومع هذا فإن بالإمكان أن نتصور دولا أخرى بارزة ، غير راضية بالوضع القائم ، توحد قواها فيما يشبه حلفا غير رسمي تحقق به نفوذا للتأثير على تطور النظام العالمي الجديد ومحاولة إضعاف ما يرونه احتكار الغرب للهيمنة عليه .

وهناك احتمال بأن يظهر قادة آخرون لدول فقيرة مثل الصين والهند بل وروسيا نتيجة تغير نظام الحكم فيها . ولكن لم يتحرك أحد حتى الآن جديا فى هذا الاتجاه . والحقيقة أن الجميع حتى الآن لا يزالون يعتزمون التنافس على هدى قواعد العالم المتقدم . ولكن نظرا لأن الفشل مصير جهود الإصلاح فى الدول الشيوعية السابقة ، على المدى القصير وحتى المتوسط على أقل تقدير ، وفى كثير من دول العالم الثالث ، لذلك يتعين علينا أن نتوقع مسبقا أن تلتمس دولة ما أو مجموعة من الدول سبيلا لإنقاذ زعامة هذه البلدان من المحنة وقد أضناها العذاب فى النظام العالمى الجديد . وقد تكون الدول الإسلاموية المتطرفة مصدرا رئيسيا وقوة محورية دافعة لهذه الحركة الأعم والأشمل ، على الأقل داخل العالم الإسلامى ، خاصة إذا ما انضمت إلى المسيرة دولة أو أكثر من الدول العربية الكبرى . إن القضية قائمة ، وتنتظر فقط نوعا من القيادة .

السياسات الإسلاموية المحتملة تجاه الغرب

سؤال رئيسى يسأله الغرب : ما هو نوع السياسات التى يمكن أن تنتهجها الحكومات الإسلاموية تجاه الغرب بخاصة إذا ما حدث يوما وتولت السلطة ؟ كما لاحظنا سابقا فإن طابع الحكومة الإسلاموية وهى فى السلطة إنما يعتمد أساسا على طريقة وصولها إلى السلطة : عن طريق الاقتراع أم الاغتيال ، أم الجيش ؟ وهل هى سلطة مطلقة أم سلطة دستورية مؤسسية مقيدة ؟ وأى إسلامويين ؟ ومن هم القادة الفعالون تحديدا ؟ وشخصياتهم ؟ هل هم أصحاب أيديولوجيات متشددة أم رجال سياسة عمليين ؟ وهل الحكومة الجديدة آمنة أم عرضة لهجمات ضارية ومستمرة فى الداخل والخارج ؟ وإلى أى حد كانت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ميئوسا منها قبل أن يستولى الإسلامويون على السلطة ؟ وما هى الدولة التى نتحدث عنها ، وما هو تراثها التاريخى والثقافى والسياسى الطبيعى ؟

سوف تؤثر إجابات هذه الأسئلة بعمق فى طابع النظام الإسلاموى الحاكم . وذلك لأنه حتى فيما يتعلق بالمستوى الأيديولوجى يوجد جدال بشأن مسائل منها – على سبيل المثال – وسيلة الوصول إلى السلطة ، ومدى استصواب الديمقراطية سواء قبل الوصول إلى السلطة أو بعدها ، ودرجة العوائق والتوازنات داخل الحكومة ، ودرجة حرية التعبير (إذ ماذا يكون الموقف من سلمان رشدى ؟) وحق الشعب وممثليه فى سن قوانين تتناقض فى ظاهرها مع تحريمات إسلامية (مثل تحريم المشروبات الكحولية) وحقوق الأقليات غير المسلمة داخل الدولة ، وما إذا كانت الشريعة سوف تطبق حرفيا بصورة

كاملة أم جزئية أم سوف تستكمل بمجموعات قوانين غربية ، وأسلوب تطبيق نظام البنوك الإسلامية ومدى تأثيرها على الاقتصاد ، والقواعد الشرعية لنظام الضرائب ، ووضع المرأة في المجتمع ، ودرجة سيادة القانون ... إلى غير ذلك .

والملاحظ أن الغالبية العظمى من هذه القضايا لا تؤثر مباشرة على العلاقات مع الغرب على الرغم من أن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة سوف يكون لها أثرها العميق على نفسية وروح النظام الإسلامي الحاكم عند تعامله مع الدول الأجنبية ، وخاصة الغربية منها . وسوف تشتمل مسائل السياسة الخارجية حتما على القضايا التالية على أقل تقدير :

١ - *السياسة تجاه إسرائيل* . هل سيواصل الإسلامويون السياسة التي كانت تتبعها الدولة تجاه إسرائيل قبل توليهم السلطة أم أنهم سوف يعكسونها ؟ هل ستعلن الدولة الحرب ضد إسرائيل وترفض الاعتراف بها وتتجاهلها أم تقف عند الحد الأدنى من الاعتراف (سلام بارد) ؛ أم تتصالح معها باعتبارها حقيقة واقعة ؟ وهذه التساؤلات وثيقة الصلة بحركة حماس الإسلاموية الفلسطينية التي بدأت في ابريل ١٩٩٤ الاعتراف بحقيقة التسوية الفلسطينية الإسرائيلية الوشيكة واختارت ألا تقف خارج ساحة الحوار من خلال الانتخابات المقبلة . وإيران أيضا ، على الرغم من معارضتها الشديدة لعملية السلام ، نراها مستعدة للتعامل مع حقيقة أن حليفتها الوثيقة سوريا يمكن أن تعقد تسوية مع تل أبيب . والمعروف أن عددا قليلا من الدول الإسلاموية هو القادر على خوض حرب مع إسرائيل في ظل أي ظروف ، وهي سياسة ستفضي على الأرجح إلى عزلة . ويقدم الإسلامويون العمليون مؤشرات تدل على أن مسألة وجود إسرائيل ستظل دائما ذات أهمية أيديولوجية ، ولكن النهج العملي في التعامل مع المشكلة يتعين إرجاؤه إلى أجل غير مسمى . وليس مرجحا إلى حد كبير قيام علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وأي دولة إسلاموية .

٢ - *سياسة النفط* . ليس مرجحا أن يقدم أي نظام حاكم إسلاموي على إحداث تغيير جذري في الممارسات الراهنة بالنسبة للإنتاج والتسعير . وجميع الدول المنتجة للنفط واقعة تحت ضغوط كبيرة من أجل رفع عوائدها إلى الحد الأقصى . وليس مرجحا أن تسمح زيادة الإنتاج المفرطة ، ترتيبا على هذا الوضع ، بزيادة السعر زيادة كبيرة[١٥] . ولن تتغير سياسة الدولة الأساسية إزاء النفط تغيرا ملحوظا في ظل القيادة الإسلاموية (مثال ذلك أنه لم يحدث تغير كبير في سياسة إيران النفطية) . وإذا ما حدث ، افتراضا ، أن فكرت دولة إسلامية في استخدام سلاح النفط ضد المنتجين الغربيين فإن الدولة المرشحة لذلك على أرجح تقدير ، خاصة في سياق الأزمات الإقليمية ، ستكون دولة إسلاموية .

٣ - *التعاون الدولي بشأن قضايا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة* . ستنزع الدولة الإسلاموية من حيث المبدأ إلى معارضة سياسات التدخل النشيطة من جانب دول الغرب تحت رعاية الأمم المتحدة . ولكن من ناحية أخرى فإن المواقف سوف تكون ، إلى حد كبير ، رهن القضية ذاتها . فقد دعمت إيران ضمنيا الإجراء الذى اتخذته الأمم المتحدة ضد جارتها العراق فى حرب الخليج عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ (السودان لم يؤيد) وتؤيد ضمنا عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق . وطبيعى أن إجراءات الأمم المتحدة ، تأييدا لمسلمى البوسنة ، سوف تلقى يقينا تأييدا من جانب نظم الحكم الإسلامية المتطرفة والمعتدلة على السواء . وأخيرا فإن المصالح القومية سوف تتغلب على الاعتبارات الأيديولوجية .

٤ - *انتشار أسلحة الدمار الشامل* . ستكون الدول الإسلاموية متشددة فى نزعتها القومية وذلك حسب تعريفها ، ومن ثم ستكون أميل إلى انتهاج سياسات تدعم الدولة بما فى ذلك الحصول على أسلحة تقليدية متقدمة وأسلحة دمار شامل . ولكن إذ تواجه بواقع انتشار الأسلحة فى الدول المجاورة وفى المنطقة فإنها قد تلجأ إلى اتباع سياسة المصلحة الذاتية على أساس عملى ، والتى يمكن أن تتضمن دعما للاتفاقات الدولية التى تحد من انتشار أسلحة الدمار .

٥ - *القضايا الأمنية فى المنطقة* . من المرجح أن تعارض الدول الإسلاموية تورط الدول الغربية ، أو الدول من خارج المنطقة فى الترتيبات الأمنية الإقليمية ، إذ ستراها نوعا من الاستعمار الجديد . ولكن إيران ترددت بين رؤيتين متناقضتين بشأن مشاركة الولايات المتحدة فى ترسيم الخط ضد صدام حسين فى الخليج . ومن ثم فإن الاعتراف على أساس عملى بالمصالح القومية ربما ، وللمرة الثانية ، يخفف من غلواء التوجهات الأيديولوجية المسبقة .

٦ - *الأسواق الحرة والتجارة الدولية* . لا يشتمل الإسلام من حيث المبدأ على نزوع مسبق لسيطرة الدولة على الاقتصاد ، أو العداء للتجارة الخاصة أو للملكية العقارية ولوسائل الإنتاج . والملاحظ أن الغالبية العظمى من الحركات الإسلاموية اليوم تشارك الغرب آراءه بشأن هذه القضايا .

ومع ذلك ثمة أشكال من التفكير الإسلاموى أكثر تشددا فى هذا الصدد . مثال ذلك حزب مجاهدى خلق الإيرانى الذى اقترح قيودا خطيرة نابعة من فكر ماركسى تضمنتها رؤية إسلاموية تصحيحية لابد أن تعتمد بقوة على سيطرة الدولة فى جوانب كثيرة[١٦] . ومع ذلك فإن الدولتين الإسلامويتين القائمتين اليوم ، وهما إيران والسودان ، تحترمان معا الملكية الخاصة ويوجد فى كل منهما قطاع خاص مهيمن ونشيط .

وليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأن هذه النظرة الرأسمالية في جوهرها بشأن الاقتصاد سوف تختلف اختلافا ملحوظا في ظل الغالبية العظمى من النظم الإسلاموية مستقبلا . ومع ذلك هناك محاذير عديدة في الحسبان . فالدوافع السياسية يمكن أن تقود بسهولة إلى الاستيلاء على الملكية الأجنبية في حالات المواجهة السياسية . ومثل هذه الأعمال ستنبع من الثقافة السياسية وليس من الإسلام ، إذ يمكن أن تظهر بفعل مواجهة حادة بين الدول الغربية والنظام الإسلاموي لأسباب أخرى . صفوة القول أنه لا مبرر للاعتقاد بأن النظم الإسلاموية يجب ألا تكون ، من حيث المبدأ ، شركاء مقبولين في مجال التجارة ، بل وفي مجال الاستثمار . بيد أن النظم الإسلاموية ستكون أكثر حساسية إزاء ما تتصوره هيمنة الغرب على النظام الاقتصادي الدولي ، ومن ثم أكثر استعدادا لمقاومة بعض ضغوط الغرب . ومن المرجح كذلك أن تنجذب في اتجاه التضامن مع العالم الثالث بشأن المسائل الاقتصادية ؛ وإن كان من المحتمل أن يقتصر ذلك على مجرد الكلام . إذ الأرجح أن تكون واقعية في نظرتها إلى النظام الاقتصادي العالمي ، وتعترف بأن ليس هناك سوى القليل من البدائل . ولكنها ، شأن النظم القومية المتشددة ، ستكون حساسة وسريعة التأثر إزاء الاستخفاف بها وإزاء قضايا السيادة .

٧ – *حقوق الإنسان* . ستواجه الدول الإسلاموية مشكلات خطيرة عند محاولتها الملاءمة بين التشريع الإسلامي والممارسة الدولية بشأن حقوق الإنسان والأقليات . إذ على الرغم من أن هذه المسائل محلية في الأساس من حيث طبيعتها ، فإنها أضحت الآن موضع اهتمام ورصد دوليين ، ولم تعد من خصوصيات السيادة القومية وحدها . ويمثل هذا المجال الذي يحظى بالاهتمام احتمالا لصدام أساسي مع التشريع الإسلامي الذي يركز أولا وأساسا على واجبات الفرد تجاه المجتمع والدولة في مجتمع عادل . وبينما يحدد التشريع الإسلامي الإجراءات القانونية لضمان النزاهة عند تطبيق القانون فإنه يفتقر إلى إطار متطور من التفكير والإجراءات فيما يتعلق بحقوق الفرد في تعارضه مع الدولة . ويمكن استحداث هذا الإطار تأسيسا على التشريع القائم . بيد أن الجدل الدائر بين الإسلامويين يتعلق بأمور من بينها إصرار الفقهاء المحافظين على أسبقية الشريعة على القانون الدستوري الذي هو من صنع البشر .

لا يوافق جميع فقهاء المسلمين على أن ثمة تناقضا بين الاثنين من حيث المبدأ . ولكن الملاحظ أنه لا إيران ولا السودان ، وكلتاهما دولتان إسلامويتان على الساحة اليوم ، تصدت لهذه المشكلة بصورة ملائمة[١٧] . (ولم تفعل هذا أيضا الغالبية العظمى من الحكومات العلمانية في العالم الثالث – مما يفيد للمرة الثانية أننا نتعامل جزئيا مع ثقافة سياسية بقدر ما نتعامل مع تشريع ديني) . وفيما يتعلق بحقوق الأقليات نجد أن مخططات حقوق الإنسان الإسلامية التي جرت صياغتها حتى الآن خلال هذا القرن ، « لا توفر حماية حقيقية لحقوق الأقليات الدينية بالمقارنة مع ما توفره التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان »[١٨] . ونتيجة لذلك من المرجح أن تدخل الحكومات الإسلاموية مستقبلا في مواجهات مع

التطبيق الدولي ، وأن تتعرض لضغط دولي كبير . وكلما بدت هذه النظم في صورة نظم معادية للغرب في جوانب أخرى ، ازداد عزلها لتكون هدفا للضغط عليها - شأن السودان - بالقياس إلى بلدان أخرى تنتهك حقوق الإنسان ولكنها على علاقة أكثر ودية مع الغرب .

٨ - *سياسات إعادة توزيع الدخل محليا* . تستلزم أي حركة متطرفة تبني رؤية ما بشأن فلسفة إعادة التوزيع ، تطرحها على الأقل في البداية وتكون جزئيا وسيلة لتضامن السلطة عن طريق إغداق منافع اقتصادية ومظلات سلطة على مؤيديها . ولم ينزع الإسلامويون أساسا ، سواء في إيران أم في السودان ، إلى اتباع سياسات خاصة بإعادة التوزيع حسب مبادئهم الاقتصادية . كما أن الإسلام لا يتضمن ما من شأنه أن يدعم سياسات عامة لإعادة التوزيع بعيدا عن الشعور بالتراحم الاجتماعي .

ومع هذا كله فإن من المحتمل مستقبلا أن تتجه حركة إسلامية إلى التوسع في سياسات إعادة التوزيع حال توليها السلطة . ويواجه أكثر هذه الدول تحديات اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة ، ومعالجتها ليست بالأمر الهين ، بينما الناس يتوقعون تخفيف وطأة مشكلاتهم التي ساءت إلى أقصى حد . وسوف يكون عسيرا على أي جماعة إسلاموية تتولى السلطة ألا تتبنى سياسات شعبية تفي بالحاجات والمتطلبات الضرورية والتي تنطوي على عناصر خاصة بإعادة التوزيع - على الأقل في البداية - وتكون سياستها هذه هي الإجابة على تلك المطالب . كذلك ليس ثمة حائل فلسفي أمام الدول الإسلاموية المطالبة بسياسات لإعادة التوزيع على المستوى الدولي ، ولكي تتحدى ما تتصوره نتائج اقتصادية ظالمة مترتبة على النظام العالمي ؛ الذي فرضه الغرب ؛ . وهذا الضرب من اللغة نراه في الحقيقة موجودا بالفعل الآن في كثير من التعليقات الخاصة بالغرب . وكان يمكن لهذا الخطاب أن يكون ذا أثر محدود ما لم يقترن بشكاوى أخرى مماثلة من عديد من الدول الأخرى . والأرجح أن يحول اختلاف المصالح الاقتصادية دون تحالف الغالبية العظمى من الدول الإسلامية بشأن قضية سياسات إعادة التوزيع الدولية .

جماع القول ، ليست جميع نظم الحكم الإسلاموية مصيرها إلى أن تكون متطرفة حقا في سياستها حال توليها السلطة حتى وإن كان نزوعها المسبق ينحو نحو رؤى أكثر سلبية (وغالبا ما تكون رؤى ناجمة عن جهل) إزاء الغرب . إذ ما إن تشارك الحركات أو الأحزاب الإسلاموية في العملية السياسية حتى تعترف بأنه يتعين عليها أن تستحدث آراء أكثر واقعية وتباينا عند التعامل مع العديد من القضايا المترابطة بما في ذلك كيف تحقق رغبتها في توجيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية كأمر حتمي مع الغرب . وهم الآن بصدد عملية تعلم ونضج . والأرجح أن غالبية الأحزاب أو النظم الإسلاموية ستطور مع الوقت نهجا عمليا بصورة أكبر في التعامل مع الحقائق الدولية . ومع ذلك ، فقد يظل فحوى العلاقات الغربية معها أمرا سريع التأثر لفترة من الزمن ، شأن العلاقات المرهفة الدقيقة مع الحركات القومية الجديدة التي تتصف بشدة الحساسية .

الهوامش

١ – *Mideast Mirror*, June 28, 1993,p.18.

٢ – انظر على سبيل المثال Said, *Orientalism*

٣ – احتمال إجراء انتخابات مستقبلا في الضفة الغربية على سبيل المثال قد يرغم حركة حماس المتطرفة على التخلي عن موقفها الرافض المتصلب للسلام مع إسرائيل ، كما يرغمها على التحرك في اتجاه مزيد من الواقعية لقبول الحقيقة الواقعة المتمثلة في التسوية المقبلة . إن حماس لم تقبل إسرائيل ولكنها تريد أن تكون طرفا في سياسة ما بعد التسوية حيث العلاقات مع إسرائيل هي الواقع السياسي . انظر Amman's daily *Al-Ra'i* and *Jordan Times* analysis as quoted in *Mideast Mirror* April 21,1994,p.12.

٤ – في انتخابات البلديات التركية التي أجريت في مارس ١٩٩٤ فاز حزب الرفاه ، وهو الحزب الإسلامي الرئيسي في تركيا ، بمنصبي محافظي مدينتي اسطنبول وأنقرة بأغلبية ضئيلة . وأعرب العلمانيون التقليديون من أنصار أتاتورك عن استيائهم الشديد لهذه النتيجة التي تؤكد أن حزب الرفاه له تنظيم شعبي أفضل ، وأنه أفاد من خيبة أمل الرأي العام في الأحزاب الأخرى . ومن ثم بات التحدي أمام حزب الرفاه الآن كبيرا . إذ يتعين عليه أن يتعامل بكفاءة مع مشكلات اقتصادية واجتماعية ضخمة في كلتا المدينتين ، كما أنه لا يستطيع تحدي الهيكل الديمقراطي للدولة دون تدخل من الجيش ، ولا يستطيع كذلك أن يجافي أولئك الذين أعطوا أصواتهم للأحزاب الأخرى من خلال سياسات تقييدية جديدة ومتطرفة دون أن يفضي هذا كله إلى رد فعل مضاد . والخلاصة أن التحدي أمام حزب الرفاه كبير ، وكذلك مصداقيته أمام الدولة وفي نظر الجمهور الذي تساوره الشكوك .

٥ – واجهت الجزائر بعض السيطرة الإسلامية على المحليات حيث لم تكن التجربة تمثل كارثة ، ولكن التدهور السياسي المستمر أفضى إلى نتيجة واحدة هي مزيد من الدعم على المستوى القومي . ويزعم بعض الجزائريين أن الإسلامويين استثمروا هذه التجربة لتقوية عناصرهم القيادية عن طريق استخدام الأموال المحلية وتوزيعها على مؤيديهم . (هذا الأسلوب في العمل يبدو مألوفا ومعروفا لدى الغرب باسم « سياسة الإغداق على المحاسيب » – ولكنه لا يتلاءم مع الإسلام) . وتواجه تركيا ، كما أشرنا في الهامش السابق ، التجربة نفسها . ويمكن مقارنة هذه التجربة أيضا بتجربة الشيوعيين الذين أتوا إلى السلطة أثناء الحرب الباردة في المدن الإيطالية أو في كالكوتا أو في إقليم غرب البنغال وولاية كيرالا في الهند . لقد اقترفت الأحزاب الشيوعية المحلية العديد من الأخطاء أثناء الحكم (تكاد تكون غير معروفة في السياسات المحلية) . ومع ذلك لم يتحول الوضع إلى كارثة . ومن ناحية أخرى فإن السيطرة الشيوعية الكاملة على أي من القطرين كان من شأنها بالضرورة أن تثير قلقا دوليا شديدا .

٦ – بعد أن ألغى الجيش الجزائري في يناير ١٩٩٢ الانتخابات التي فاز فيها الإسلامويون (جبهة الإنقاذ الإسلامية) بدلا من أن يسمح لهم بالوصول إلى السلطة ، أبدى الملك الحسن ملك المغرب المجاورة ملاحظة قال فيها لقد كان مهما أن نرى ماذا سيفعل الإسلامويون بالفعل وهم في السلطة . ورد كثير من الجزائريين على كل من تقدم بمثل هذا التعليق بقولهم : « شكرا ، ولكننا لا نريد أن نكون المعمل الاجتماعي لكم » .

٧ – يعتقد زعماء تونس أنهم تصرفوا بحكمة إذ قمعوا الحزب الإسلاموى القائد فى بلدهم والمعروف باسم حزب النهضة ؛ وقد فر زعيمه شبه المعتدل راشد الغنوشى إلى لندن . وتؤكد السلطات التونسية أن مثل هذه الخطوة كانت ضرورية بينما كانت تونس تعيش فترة انتقال من محنة اقتصادية . وتفيد هذه المؤشرات بأن الاقتصاد بصدد أن يحقق تقدما وشيكا وبعده سيفقد الإسلامويون جاذبيتهم ، وتستأنف البلاد نظام الليبرالية السياسية . وقد يكون هذا صحيحا ، ولكن القضية لا تزال معلقة ولم يصدر بشأنها حكم بعد . إذ الملاحظ أن الغالبية العظمى من النظم الحاكمة التى تعد بتطبيق الليبرالية ، بعد أن تتحسن الأوضاع ، إنما يخدعون أنفسهم ويخدعون الآخرين – فلو أن إرجاء تونس للأخذ بالليبرالية إلى حين تحسن الأوضاع يمثل سياسة ناجحة لكان من الأفضل عدم الأخذ بها فى مصر والجزائر اللتين تعانيان من مشكلات أعمق وأشد عسرا .

٨ – انظر مناقشة هذا الموضوع بقلم Robert Heilbronner, "Growth and the Lumpen Planet," *New Perspectives Quarterly*, Spring 1993,pp.48-53.

٩ – Mohamed Sid-Ahmed, "Cybernetic Colonialism and the Moral Search," *New Perspectives Quarterly*, Spring 1994,pp.16-17.

١٠ – Susan George,"One- Third In, Two-Thirds Out." *New Perspectives Quarterly*, Spring 1993,pp.53-54.

١١ – Bilahri Kausikan, "East and Southeast Asia and the Post-Cold War International Politics of Human Rights," *Studies in Conflict and Terrorism*, Vol. 16, 1993, P.250.

١٢ – Ervand Abrahamian, *The Iranian Mojahedin* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989),pp.92-98.

١٣ – *Mideast Mirror*, September 21,1993,p.22.

١٤ – للاطلاع على مناقشة رائعة لهذه العملية ، انظر :

Abbashar Jamal, "Funding Fundamentalism: The Political Economy of an Islamist State," and Ali Abdalla Abbas, "The National Islamic Front and the Politics of Education," in *Middle East Report*, September 1991.

وانظر أيضا Carol Fluehr- Lobban, "Islamization in Sudan: A Critical Assessment," in John O. voll, ed., *Sudan: State and Society in Crisis* (Indiana University Press, 1991).

١٥ – تأسيسا على آراء إلياهو كانوفسكى Eliyahu Kanovsky ، المحلل الإسرائيلى المختص بشئون النفط ، والذى أثبتت السنوات أن تحليلاته تتسم بنفاذ البصيرة .

١٦ – انظر Abrahamian, The Iranian Mojahedin, pp. 145-149.

١٧ – للاطلاع على مناقشة متميزة لهذه المشكلة انظر Ann Elizabeth Mayer, *Islam and Human Rights: Tradition and Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1991),especially pp. 43-72.

١٨ – المرجع السابق ص ١٦٠ .

• الفصل الثامن •

البعد السياسي الطبيعي (الجيوبوليتيكي)

مناطق المواجهة

تمتد الحدود الثقافية - أو خطوط المنازعة الثقافية - للإسلام لتشمل مساحة واسعة من العالم . إذ يمتد قوس العالم الإسلامي من مضيق جبل طارق متجها شرقا على طول ساحل البحر المتوسط ، ويرتفع إلى بلاد البلقان والبحر الأسود عبورا ببلاد القوقاز وحتى جنوب روسيا ، ثم يهبط عبر صحراء الصين مرورا بالهند (حيث أقلية من السكان) ، ويمتد بعد ذلك على طول حدود بورما مع بنجلاديش عبورا بجنوب تايلاند وماليزيا ليهبط بعدها إلى أندونيسيا وأجزاء من الفلبين . والإسلام له أيضا حدوده الجنوبية في إفريقيا حيث تتسع إفريقيا الإسلامية هابطة من منطقة الساحل في غرب إفريقيا وتمتد في الأعماق جنوبا على طول الساحل الشرقي لإفريقيا . وغالبية الحضارات المتاخمة للإسلام هي حضارات مسيحية ، ولكن ليس جميعها - خاصة في شرق آسيا ، حيث الإسلام يتاخم الهندوسية والبوذية والكونفوشية ، كما يحاذي في إفريقيا المعتقدات الروحانية - يراها المسلمون مناطق بكرا للدعوة فيها إلى الإسلام .

ونلاحظ أن أولئك الذين يعربون عن قلق ثقافي غريزي إزاء الإسلام ، من أمثال صمويل هانتنجتون ، إنما يتحدثون عن « الحدود الدموية » للإسلام[1] . والحقيقة أن الصراع الاستراتيجي والثقافي قد جرى على هذه الحدود على مدى قرون طويلة ، ومع ذلك فإننا لا نقول إنها تنفرد بهذا الطابع كمناطق مواجهة ، ذلك أن تاريخ العالم زاخر بالحدود الدموية عبر شرق آسيا وغرب أوروبا والشرق الأدنى فيما قبل الإسلام وأمريكا اللاتينية وإفريقيا . وإذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية التكوينات العرقية فسنجد أن الأوروبيين البيض هم أكثر الأعراق إثما من حيث الدم المسفوح في الصراعات ، وهو ما يبين على نحو يقيني في القرن العشرين . وإذا طرحنا جانبا القيمة الانفعالية للحديث

عن « الحدود الدموية » ، فإن مثل هذا الوصف لا يفيدنا كثيرا عن طبيعة هذه الصراعات خلال القرن القادم ، فالصراع يمكن أن يظهر عمليا عند أى حدود ثقافية .

ولكن نقط الاشتعال على طول الحدود الإسلامية تستلزم دراسة تحليلية . ما مدى تماثل الطبيعة من إقليم إلى آخر ؟ وهل المشاعر الوجدانية الإسلامية هى الخاصية المشتركة فى تأجج شرارة الصراع ؟ هناك فى الواقع عوامل اختلاف كثيرة تتجمع بطرق متباينة وفى مناطق مختلفة لتثير الاحتكاك . وليس الصراع مقصورا على الحدود حيث خط التقاء الإسلام مع الحضارات الأخرى ، بل يمتد إلى مناطق داخل العالم الإسلامى نفسه كما يمتد أيضا وبطبيعة الحال داخل مناطق غير إسلامية .

فما هى أنماط التفاعل العامة القائمة بين الإسلام وغير الإسلام فى كل أرجاء العالم ؟ يمكن تصنيف هذه الأنماط على نحو تقريبى إجمالى كما يلى :

* النزعة الانفصالية – النزوع إلى فصل المناطق المسلمة عن المناطق غير المسلمة .
* النزعة التحريرية الوحدوية – الرغبة فى توسيع نطاق سيطرة الدولة على المناطق المسلمة الواقعة تحت سيطرة دولة أخرى مختلفة دينيا أو عرقيا .
* غضب المسلمين من السيطرة التى مارسها عليهم الاستعمار فى السابق : الرومان الكاثوليك ، والمسيحيون الأورثوذكس ، والبوذيون والكونفوشيون والهندوس .
* غضب واستياء الجماعات الدينية والعرقية الأخرى من السيطرة الاستعمارية الإسلامية السابقة عليهم .
* المنازعات الحدودية بين الدول المسلمة وغير المسلمة .
* صراع الأقليات المسلمة لتأكيد سلطاتها داخل الدول ذات الأغلبية غير المسلمة .
* الهيمنة الاقتصادية الحقيقية أو المتوهمة ، والتمييز السياسى من جانب غير المسلمين ضد المسلمين .
* الدعوة إلى اعتناق الإسلام ونشر العقيدة الإسلامية فى المناطق غير المسلمة .
* خوف غير المسلمين ذوى الهياكل الاجتماعية الضعيفة من سلطة المؤسسات الاجتماعية الإسلامية .

ولنلق نظرة على كل منطقة فى عجالة سريعة لتحديد هذه العوامل الديناميكية للصراع ودور الإسلام فيها .

البحر المتوسط

على مدار القرن الماضى كله تقريبا كان البحر المتوسط هو الحدود الفاصلة بين قوى الاستعمار والمستعمرات ، أو لنقل بين المسئولين عن الإدارة ورعايا الإمبريالية الأوروبية . لقد كان الاستعمار الواقع التاريخى الأساسى المعبر عن طبيعة المواجهة التاريخية . فما الذى يمايز النزعة الاستعمارية عبر البحر المتوسط من ناحية عن النزعة الاستعمارية الفرنسية فى إفريقيا أو عن النزعة الاستعمارية البريطانية فى جنوب آسيا من ناحية أخرى ؟ إن ما يمايزهما هو أن البحر المتوسط يمثل حدا بحريا مباشرا و « متاخما » لأوروبا . فها هنا لا فكاك من الرابطة الجغرافية الوثيقة لهذه العلاقات الاستعمارية غير المتكافئة ومن ذكرياتها – وهى ذكريات أقوى من أى صدام ثقافى محدد الطبيعة . لقد عانت شعوب الشرق الأوسط ، خاصة الموجودة على امتداد البحر المتوسط ، من أوروبا أكثر من أى شعوب أخرى فى العالم . وأضافت الحقبة الحديثة فى الواقع قضايا جديدة إلى مظاهر الاحتكاك عبر المياه . نذكر من هذه القضايا مثلا الهجرة وانتشار الأسلحة ، وقيود التجارة والعنف السياسى . وباستثناء ذلك لانكاد نجد اليوم صراعا إقليميا أو دعوة إلى تحرير مجتمعات لتتوحد مع مجتمعات أخرى على أساس عرقى أو دينى ، أو محاولات تخريبية بين أوروبا وشمال إفريقيا ، أو أى « مناوشات عسكرية على الحدود » . فالحرب ليست احتمالا واردا أو مرجحا . وعلاوة على هذا فإن الإسلام يلامس عبر المتوسط ، الكاثوليكية الرومانية فيما عدا المنطقة الشرقية منه . وحدود الإسلام مع الكاثوليكية الرومانية حدود مستقرة أساسا على عكس الحال مع أديان أخرى .

وأسباب قلق الغرب فى شمال إفريقيا ليس لها علاقة واضحة بالإسلام من حيث هو دين إلا فيما يختص بمتلازمة أعراض مشكلات الشمال والجنوب ومدى تأثيرها سلبا على غرب أوروبا .

حدود تركيا مع الدول « المسيحية » فى البلقان

تركيا هى النقطة المحورية فى اتصال الإسلام بشرق أوروبا . ولكن العلاقات فى هذه المنطقة تعقدت بسبب وجود خط تقسيم ثقافى آخر مهم : بين المسيحية الشرقية والمسيحية الغربية . وكما لاحظنا مسبقا فإن المسيحية الشرقية تطورت تاريخيا فى ارتباط وثيق بالعرقية وأفرخت نثارا من الكنائس الأورثوذكسية الثقافية العرقية ،

واستخدمت كل منها لغة متمايزة للطقوس خاصة بها . وهكذا أصبحت الكنيسة الأورثوذكسية بصورها المتباينة الكثيرة أداة أساسية لتجسيد النزعة القومية في المنطقة والتي كثيرا ما كانت في البداية أكثر عداء من الإسلام ذاته لروما ولبابا روما . وبعد أن بدأ الصراع مع روما ينحسر أمام التحدى العثمانى واحتلال بلدان البلقان فى القرن الرابع عشر كانت الكنائس الأورثوذكسية مطالبة بالعمل فى ارتباط وثيق مع رجال الحكم العثمانيين . وكانت الكنائس الأورثوذكسية هي التي ساعدت في نهاية الأمر على تحديد الهويات القومية والحفاظ عليها وعلى تأجيج نار الصراع من أجل استقلال الدول المسيحية المختلفة في بلدان البلقان خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وهكذا نجد للكنائس الأورثوذكسية تاريخا مهما للتعامل — والمواجهة — على نحو وثيق مع الإسلام داخل مجتمعاتها . وتختلف هذه التجربة اختلافا حادا عن خط المنازعة الغربي المتوسطى الذى يمثل الكاثوليكية الرومانية ، حيث كان الاستعماريون هم المسيحيين . هذا بينما كان الاستعماريون في بلدان البلقان هم المسلمين .

والمناطق الخاضعة لنفوذ الكنائس الأورثوذكسية اليوم هى تلك التى كان لديها شعور حاد للغاية بوجود « العالم المسيحى » كظاهرة حية ، وهى التى لا تزال تمثل قوة التوازن المقابلة للإسلام . ولعل الحدود الشرقية المسيحية — الإسلامية تمثل أكثر نقاط « الصدام الحضارى » توترا وإثارة للعواطف بين المسيحية والإسلام على الساحة العالمية . وهنا أيضا نجد نوعا من « التراث الاستعمارى » ولكن فى اتجاه عكسى من حيث أن هذه الثقافات لم تتصادم ببعضها فحسب بل لقد ظلت الشعوب المسيحية خاضعة للإمبراطورية العثمانية الإسلامية قرونا طويلة . ومن ثم نجد أن علاقات عدم المساواة وعلاقات الحاكم بالمحكوم قد صبغت المنطقة بخصائصها . إذ كان هناك أولا مسلم مسيطر على المسيحى ، ثم أصبح الوضع معكوسا إلى درجة ما اليوم متمثلا أحيانا فى ارتفاع المستوى التعليمى والتقنى لبعض دول البلقان وتفوقها على الدول الإسلامية .

وهكذا نجد العلاقات بين تركيا وبلغاريا ، أو بين تركيا واليونان ، أو تركيا والصرب الأورثوذكسية بل ورومانيا سوف تنطوى على الكثير من موروثات الماضى التاريخية . وتفيدنا هذه الحقيقة فى تفسير الكثير من بعث ما خمد من آلام خلال صراع البوسنة . وقد أدى تصدع الإمبراطورية السوفيتية فى شرق أوروبا إلى احتدام الصراع فى بلدان البلقان التى لا يقتصر إرثها على الكثير من الأمور التى لم تحسم بين مسيحيى المنطقة (الصرب الأورثوذكس مقابل الكروات الكاثوليك) بل جذب إليه أيضا العنصر الإسلامى : مسلمو البوسنة وحالة المسلمين فى كوسوفو ، وهو وضع مهيأ للانفجار ، بينما الصرب مستنفرون ضد ألبانيا . كذلك نجد قضايا التحرر عن طريق الانفصال من أجل التوحد على أساس عرقى أو دينى مثارة أيضا بين اليونان وكل من تركيا وبلغاريا ،

أو بين تركيا وأرمينيا . وتنطوى هذه القضايا على بعض المزاعم الإقليمية التى يطالب بها المسيحيون تركيا . ولا يتأجج الصراع فقط بين المسيحيين والمسلمين ، بل نراه متأججا كذلك بين الكاثوليك والأورثوذكس مما يفيد بأن الإسلام ليس هو العامل المحدد في صراعات منطقة البلقان .

وعلى الرغم من الانفعالات الأليمة التى انطلقت من عقالها فى بلاد البلقان فإن الشيء المذهل أن نلاحظ أن الرأى العام فى الولايات المتحدة وفى بعض مجتمعات أوروبا لم يستثره الجانب الدينى من مشكلات البلقان . وعلى عكس توقعات الغالبية العظمى من المسلمين (وهى توقعات غير مبنية على معلومات) فقد أثبت الغرب فعلا تعاطفا واسعا مع مسلمى البوسنة ، وكان تعاطفه معهم باعتبارهم الضحية أكثر من تعاطفه مع الكروات الكاثوليك أو الصرب المسيحيين الأورثوذكس الذين لهم الهيمنة . وبات واضحا أن الغرب العلمانى الحديث يحكم أولا على هذه القضية تأسيسا على قواعد أكثر موضوعية من حيث جوانبها القانونية والإنسانية دون علاقتها الدينية . ولا ريب فى أن عدم وجود شعور قوى بالرابطة الطائفية فى هذا الصراع من جانب الأمريكيين وكثيرين من الأوروبيين الغربيين يمثل ملاحظة ذات أهمية كبيرة فى إطار « الإسلام مقابل الغرب »(٢) . والجدير بالذكر ، علاوة على هذا ، أن يهود الغرب وإن كانوا يتتبعون باهتمام صراع الإسلام مع إسرائيل ، فإنهم من بين أعلى المؤيدين صوتا لدعوة الغرب إلى اتخاذ إجراء للحيلولة دون وقوع مذبحة عرقية لشعب البوسنة المسلم .

وعلاوة على العوامل النفسية التاريخية فإن أسباب القلق الأساسية اليوم فى منطقة البلقان والقوقاز فى جنوب شرق أوروبا هى أسباب إقليمية ، على عكس الحال بالنسبة لحدود الشمال الإفريقى مع أوروبا . ويقترن هذا القلق باحتمال كبير فى أن تتوسع الحرب أو الحروب الراهنة . وأفضى الصراع إلى خلق مشكلات خاصة باللاجئين ، والتى تمثل هى الأخرى عامل توتر وضغط . فها هم مسلمو القرم التتار فى منطقة القرم ، والذين سبق أن أبعدهم ستالين كشعب كامل أيام الحرب العالمية الثانية ، يلتمسون اليوم سبيلا للعودة إلى أراضيهم الواقعة الآن فى أيدى الروس والأوكرانيين . ولكن الصراع داخل منطقة القرم بين المسيحيين أنفسهم — الروس والأوكرانيين فى القرم — أشد حدة وتوترا من الصراع الناشب بين التتار المسلمين والمسيحيين . وكذلك الأرمن الأورثوذكس فى القوقاز متورطون فى حرب مع الأذيربجانيين المسلمين . ولكن الصراع ينصب أولا وأساسا على قضية معاصرة تتعلق بمقاطعة ناجورنو كاراباخ لتحريرها وإعادة توحيدها على أساس عرقى ودينى . والمعروف أن ناجورنو كاراباخ مقاطعة أرمينية محصورة داخل حدود أذيربجان ، وجاء وضعها كذلك بسبب الحدود التى رسمها ستالين بصورة تعسفية وعلى أساس من الفهم الخاطىء . لذلك فإن الصراع بين الأرمن وشعب

أذربيجان هو أولا وأساسا صراع إقليمي أكثر منه ديني ، شأنه شأن صراعات إقليمية أخرى في القوقاز ، خاصة الصراعات في جورجيا والدائرة أساسا بين المسيحيين (الأبخاز والأوسيتيان) ، وليس بين مسلمين ومسيحيين .

آسيا الوسطى

أشد الصراعات دموية الآن في آسيا الوسطى هي الحرب الأهلية الدائرة في طاجيكستان – وهي حرب ذات طابع أيديولوجي وعرقي وإقليمي – وتدور رحاها فقط تقريبا بين المسلمين ، أي بين الأوزبيك والطاجيك وكذلك بين الطاجيك أنفسهم . والمعروف أن روسيا الأصلية تربطها بالإسلام حدود خارجية واحدة وإن كانت ممتدة وهي حدودها مع كازاخستان المسلمة . والاحتمالات الكامنة بشأن الصراع بين الروس الأورثوذكس والكازاخ المسلمين احتمالات كبيرة ، وإن كانت الأسباب تكاد تكون أسبابا قومية خالصة تتعلق بالأرض والسلطة وليس الدين . والواقع أن الحس الإسلامي لدى الكازاخ ليس قويا ، وإنما تحركهم أساسا رغبتهم في استعادة سيطرة الكازاخ العرقية على آلية إدارة دولتهم وأرضهم التي يمثلون فيها اليوم الأقلية الأكبر حجما (٤١ بالمائة) . ونشأ هذا الوضع نتيجة سياسات لروسيا في الماضي التي عمدت إلى توطين أعراق روسية في أراضي الكازاخ . ومن ثم يبدو أن الإسلام لا يكاد يكون عاملا من عوامل الصراع .

وهنا أيضا نجد أنفسنا بصدد أنماط مألوفة وكلاسيكية للعلاقات الاستعمارية والتي تلقى استياء عميقا من جانب الضحايا السابقين . ومع ذلك فليس المسلمون هم وحدهم ضحايا الإمبريالية الروسية . فهذا القلق ذاته تشاركهم فيه قوميات أخرى مستضعفة داخل الاتحاد السوفيتي السابق : أوكرانيون وبيلوروسيون وشعوب البلطيق والجيورجيون والأرمن ، وجميعهم مسيحيون . كذلك فإن قضايا الهيمنة الاقتصادية الروسية وعدم المساواة التاريخية للكازاخ مقابل الروس تعتبر من العوامل المؤثرة على صراع الكازاخ . هذا على الرغم من أن الكازاخ هم الآن ولأول مرة في وضع يسمح لهم بممارسة التمييز ضد حقوق الروس ووضعهم داخل كازاخستان . ومن المحتمل أن يظهر مع الزمن صراع خطير على السلطة في كازاخستان بين الكازاخ والسكان الروس الممثلين للعرق الأكبر حجما (٣٩ بالمائة) . ولا تزال هذه المواجهة في أدنى مراحلها الآن ، وإن كان بالإمكان أن تأخذ طابعا عرقيا دينيا حقيقيا إذا ما تدهورت العلاقات بشكل كبير . والجدير

بالملاحظة هنا أن العنصر الإسلامي في الخلافات الثقافية بين الروس والكازاخ يلقى تأكيدا في أحيان كثيرة ولكن ليس دائما . بيد أن الإسلام (وكذا الأورثوذكسية الروسية) يمكن أن يكون ضمن الصورة إذا ما احتدم الصدام ووصل إلى نقطة يغوص فيها كل من الفريقين إلى أعماق ثقافته ليستحضر رموز الشرعية والأصالة الثقافية ليؤكد بها مطالبه - وثمة حالات نموذجية في التاريخ استخدم فيها الدين عن وعي لدعم غايات سياسية ، حتى وإن لم يكن للدين شأن يذكر بالنسبة للصراع في بدايته . وهكذا فإذا ما وقع صراع خطير مع الإسلام عند حدود روسيا ، وعندما يقع هذا الصراع فإنه سيدور لأسباب لا تكاد يكون لها أدنى علاقة بالإسلام ، وإنما يمكن تأجيج ناره أكثر وأكثر باسم الإسلام إذا ما كان سيمثل دور المدفعية الثقيلة في الصراع .

وعلاوة على الجوانب الاقتصادية والإقليمية المحددة للصراع الروسي الإسلامي في آسيا الوسطى ، يوجد كذلك تراث نفسي ثقافي . فمنذ القرن الثالث عشر وحتى القرن الخامس عشر كان الروس أنفسهم خاضعين لهيمنة التتار - المغول الذين أصبحوا فيما بعد يمثلون حضارة تتارية - مغولية - تركية إسلامية جنوب الوطن الروسي مباشرة . وخاضت روسيا صراعا طويلا على مدى قرون ضد هذه القوى التتارية التركية كما عمدت إلى التوسع في أراضيها . وهكذا نجد الذكريات الشعبية الروسية تغوص عميقة في سديم « الهلاك الأصفر الآسيوي » الذي لا يقتصر على الصين وحدها بل ويشتمل أيضا على قوة الشعوب الإسلامية في الجنوب .

والواضح أن روسيا تشعر حاليا بالقلق إزاء الأصولية الإسلامية . وليس السبب مرده فقط إلى احتمال أنها قد تؤلب الجمهورية الإسلامية السابقة على روسيا ، بل إلى أنه سيكون بإمكانها كذلك أن تشجع الاتجاهات الانفصالية بين الشعوب المسلمة داخل الاتحاد الروسي ذاته ، وأولا وأساسا في تتارستان وباشكورتستان وأيضا في شمال القوقاز . وتواجه روسيا معضلة : إنها تخشى قوة الإسلام كعامل محتمل مناهض لروسيا في المنطقة ، وتلتمس في الوقت نفسه سبيلا لأداء دور رئيسي داخل العالم الإسلامي بما في ذلك الشرق الأوسط . وهكذا تمثل الحدود الثقافية الإسلامية - الروسية مشكلات معقدة ومستعصية على الحل علاوة على ما تحمله من تراث ذي اتجاهين عن الإمبريالية والتوسع من جانب الطرفين . ولا ريب في أنها مشكلات تستلزم الحذر واليقظة نظرا لأن كلا من روسيا وجيرانها المسلمين الجدد يتحركون جميعا في مجالات غير مطروقة للعلاقات الثنائية في مرحلة ما بعد سقوط الإمبريالية .

وإذا ما كانت اعتبارات الجيوبوليتيكا في الماضي تحمل مؤشرا ما ، فإنه ذلك الذي يفيد أن التنافس الثقافي بين الكتلتين الثقافيتين الكبيرتين من الروس السلاف الأورثوذكس والأراضي التركية المسلمة ، بما في ذلك تركيا ، يمكن أن يعود إلى الظهور ثانية بسهولة

مادام كل مركز منهما يلتمس سبيلا للهيمنة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا في القوقاز وآسيا الوسطى . والملاحظ أن آسيا الوسطى باتت تمثل حاليا كيانا ثقافيا إسلاميا له وزنه الكبير ، ويشتمل حسب تعريفه على أقاليم أوسع كثيرا مما كان في ظل الإمبراطورية السوفيتية . لقد عاد إقليم آسيا الوسطى ثانية ليشتمل على كل من إيران وأفغانستان وباكستان باعتبارها جميعا أحد طرفي المعادلة قبالة روسيا .

الصــــين

تمثل حدود الصين مع آسيا الوسطى كذلك نقطة اشتعال محتملة مع الإسلام ، حتى على الرغم من أن الصين ليست مسيحية . فالصين بها سكان مسلمون من عرق تركي - الأتراك الأويغور LLighur ويبلغ تعدادهم حوالي ٨ ملايين نسمة ويقطنون غرب الصين وهي تركستان الصينية تاريخيا . ويرتبطون ارتباطا وثيقا من الناحية الثقافية بالأوزبيك على امتداد حدود الاتحاد السوفيتي السابق . ولقد عانوا سنوات طويلة من « التطهير العرقي » والضغوط السكانية إثر الاستيطان القسري للصينيين الهان في المنطقة بهدف إضعاف الوحدة العرقية للأويغور ولإذابتهم . ويطمح الأويغوريون في الحصول على قدر أكبر من الاستقلال الذاتي إن لم يكن الاستقلال التام عن الصين . ونظرا لأن نظام الحكم الشيوعي الصيني في بكين آخذ في الضعف فقد تزايدت النزعات الانفصالية في التركستان الصينية في موازاة مع تطلعات مماثلة لدى التبت المجاورة . ومن ثم بات محتملا نشوب صراع خطير إذا ما عمد الأويغوريون إلى الدخول في صراع من أجل الاستقلال التام . والقضية الأساسية في تركستان الصينية ليست هي الإسلام أبدا ، بل هي حركة تحرر قومي موازية لحركات أهل التبت البوذيين والمغول . وحيث إن الإسلام بات موجودا بالفعل كأحد العوامل فإن دوره سوف يزداد حتما لتعزيز الهوية القومية للأويغور باعتباره قسمة ثقافية أخرى تمايزهم عن الصينيين الهان .

وليس الأويغور هم الجماعة المسلمة الأكبر عددا في الصين . إذ هناك مسلمون من أصل عرقي اسمه هوى Hui ويزيد تعدادهم على ١٠ ملايين نسمة ، ويتحدثون الصينية كلغة أصلية ، وغالبا ما يتعذر تمييزهم عن الصينيين الهان من حيث المظهر والملابس والكثير من العادات . ولكنهم مع هذا يعتبرون أنفسهم جماعة عرقية متمايزة وقومية داخل الصين على أساس الدين(٣) . وتتناثر مجتمعاتهم المحلية في جميع ربوع الصين . بيد أننا نجد أكثر هذه المجتمعات عددا في مقاطعة ننجكسيا Ningxia في وسط شمال دولة الصين . ومن المرجح أن يتزايد إصرار جماعات الهوى Hui على حقوقهم كأقلية

حتى على الرغم من أن الانفصال ليس هدفا واقعيا . ونظرا لأن مسائل القومية في الصين تزداد وضوحا وصراحة ونشاطا فإن جماعات الهوى Hui سوف يزداد إحساسهم ووعيهم بذاتهم كجماعة لها مصلحة في توسيع اتصالاتها بالمجتمعات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم . ولكن ليس لها ، تاريخيا وحتى الآن ، اتصالات وثيقة مع الأويغور الذين ينظرون إليهم باعتبارهم جماعة مختلفة عنهم عرقيا اختلافا مميزا . ولا ريب في أن سقوط النظام الشيوعي في بكين سوف يثير قضايا بشأن أسلوب جماعات الهوى للبحث عن مكان لأنفسهم داخل بيئة سياسية جديدة . ويتزايد احتمال قيام تضامن إسلامي قوى مع تزايد فرصهم لإقامة اتصالات مع الخارج . ومن هنا يغدو الإسلام في هذه المنطقة نزعة انفصالية من حيث الطابع ، وسوف يكون طرفا في صراع إقليمي خاصة في الأراضي التي تحتوى على مخزون نفطي كبير . كذلك فإن مشاعر الاستياء من سيطرة الهان الإمبريالية في الماضي ستمثل عاملا قويا في هذا الاتجاه .

شبه القارة الهندية

لم يعد الإسلام في شبه القارة الهندية محاذيا للغرب أو للعالم المسيحي . إنه هناك في تفاعل مع العالم الهندوسي . ومع ذلك فإن هذا العالم يمثل بالنسبة للإسلام حدودا ثقافية عالية التوتر ، ولها تأثير مباشر على النظرة الأعم للإسلام إلى العالم . ونجد بعض الأحزاب السياسية الهندوسية داخل الهند تتحدث ضمنا وصراحة عن التعاون مع الغرب ضد « الخطر الإسلامي » .

ويكشف تاريخ شبه القارة الهندية كذلك عن قسمات دور معكوس في علاقات القوى بين المسلمين والهندوس . فقد كانت الهند خاضعة لحكم مزدهر لأسرة مسلمة هي أسرة المغُل Mughals ابتداء من مطلع القرن السابع عشر وحتى تاريخ السيطرة البريطانية على الهند في مطلع القرن التاسع عشر . والمغُل هم من أصل تركي ، وفدوا مباشرة من وسط آسيا عبر أفغانستان لغزو الهند وحكمها من دلهي . وأقاموا أسرة حاكمة تعتبر من أبرز مظاهر التطور الثقافي الهندي . وها هنا حكمت أقلية مسلمة الأغلبية الهندوسية لعدة قرون إلى أن انعكست الأدوار مع السيطرة البريطانية . إذ شرعت بريطانيا تدريجيا في منح المؤسسات الهندية سلطة أكبر حتى بلغ الوضع ذروته بهيمنة الهندوس عقب الاستقلال عام ١٩٤٧ . وظلت بعض الولايات الغنية المسلمة المتمتعة بالاستقلال الذاتي مثل حيدر أباد على حالها دون أن تمس داخل الهند حتى عهد الاستقلال .

لهذا فإن المسلمين لديهم إحساس عميق بالخسارة في المكانة والسلطة معا . وبعد أن كان ثقلهم السكاني النسبي كبيرا انخفض بصورة هائلة إثر قيام دولة إسلامية منفصلة عن الهند هي باكستان الغربية وباكستان الشرقية (واسمها الآن بنجلاديش) . وهاجرت جحافل من المسلمين الهنود إلى باكستان وبنجلاديش . ولا يمثل المسلمون الآن في الهند أكثر من ١٢ بالمائة من السكان الهنود – وهذا هبوط كبير في نسبتهم المئوية إلى السكان قبل تقسيم الهند . وما فتئت التوترات الطائفية شديدة . وسعى حزب المؤتمر الهندي إلى منح المسلمين تنازلات ثقافية محددة نظير ولائهم العريق للحزب . وأغضبت هذه التنازلات الأحزاب القومية الهندوسية ومن ثم سعت من جانبها إلى إضفاء الطابع الهندوسي على كل البلاد . وطبيعي أن أكثر من أربعين عاما من العداوة بين باكستان المسلمة والهند ذات الأغلبية الهندوسية أدت إلى مزيد من العلاقات المتوترة . ووصل الأمر إلى حد الارتياب أحيانا في ولاء المسلمين الهنود أثناء الصراع بين الهند وباكستان . والاختلافات هنا هي أساسا اختلافات دينية . وباستثناء ذلك فإن الهنود المسلمين يتفقون اتفاقا قويا مع الهندوس فيما بينهم من ثقافة مشتركة من حيث المأكل والموسيقى ، بل واللغة أيضا ، وتصل هذه المشاركة بينهم حدا بعيدا . ولا نجد فيما خلا الفارق الديني أي فوارق عرقية واضحة .

ونجد علاقات القوى بين الطائفتين تحتل هي الأخرى محور الصراع . إذ هناك ما يربو على ١٠٠ مليون مسلم هندي (ثاني أكبر طائفة مسلمة في العالم) قضى مصيرهم بأن يعيشوا كأقلية دائمة في الهند نظرا لأنه لا تلوح لديهم فرصة ، ولو من بعيد ، سواء للانفصال أو لإعلان منطقة مستقلة ذاتيا داخل البلاد . وسبب ذلك أنهم متناثرون كمجموعات صغيرة في طول البلاد وعرضها . وحيث إن الإسلام يشدد على الأهمية الدينية للحفاظ على أمة مسلمة متلاحمة في ظل حكم إسلامي يتولاه مسلمون فإن مثل هذا النوع من مكانة الأقلية للمسلمين الهنود وسط دولة غالبيتها الكاسحة من الهندوس يعد أمرا مثيرا للألم بصفة خاصة . ولا ريب في أن تعاظم الأحزاب القومية الهندوسية القوية بل والأحزاب الشوفينية في الهند من شأنه أن يعزز احتمال نشوب نزاع حاد وحدوث سفك دماء في الداخل . ولا يلوح في المستقبل المنظور أي حل ، حتى وإن بدا حلا متطرفا ، أكثر من الركون إلى الحصافة في معالجة الأمور والتعايش بين الطرفين . وتعتبر الهند واحدة بين عدد قليل من الدول في العالم تضم مثل هذا العدد الضخم من السكان المسلمين الذين لا خيار أمامهم سوى الهجرة .

إن الولاية الهندية جامو – كشمير ذات الأغلبية المسلمة الطاغية هي المنطقة المهمة الوحيدة التي تبدو فيها احتمالات الانفصال واقعية وكبيرة . وتتعاظم الانتفاضة الإسلامية في كشمير تأسيسا على مظالم وشكاوى عميقة الجذور لدى شعب كشمير وتؤجج نارها

باكستان بما تقدمه من دعم ، وأيضا التدابير الأمنية القاسية والغشوم من جانب الدولة الهندية ضد السكان إجمالا . وترفض الهند بإصرار السماح بإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة في المنطقة . وأصبح هذا الرفض لب الخلاف بين الهند وباكستان على مدى بضعة عقود . ويكاد يكون من المقطوع به اليوم أن مسلمي كشمير سوف يصوتون حال عقد أي استفتاء لصالح الاستقلال الكامل والمباشر عن الهند دون أن يكون الهدف بالضرورة الاتحاد فيما بعد مع باكستان . والقضية لها صداها الواسع ، وكانت أحد الأسباب الرئيسية للحروب التي دارت رحاها في الماضي بين الهند وباكستان . ويرى غالبية الهنود ضرورة الإبقاء على كشمير حتى ولو بالقوة باعتبار ذلك موضوعا غير قابل للتفاوض من حيث المبدأ ، وحيويا للحفاظ على الدولة الهندية المتعددة الأعراق في وحدتها الكاملة . وها هنا تجد أيضا النزعة الانفصالية الإسلامية أحد العوامل الفاعلة في الهند وإن لم يظهر هذا العامل سوى في كشمير .

وأقامت الهند علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٢ وأسفرت عن تعاونها مع إسرائيل ضد الأصولية الإسلامية . وتبدو الهند قلقة بالمثل بشأن ظهور خمسة بلدان إسلامية مستقلة جديدة في آسيا الوسطى القريبة منها . وترى الهند أن هذا من شأنه أن يعزز « العمق الاستراتيجي الإسلامي » لباكستان . إذ أضحت هذه البلدان الناشئة هي البديل لمنطقة وسط آسيا في الماضي والتي كانت لا دينية وخاضعة للهيمنة السوفيتية ومناصرة رسميا للهند . وعلى الرغم من أن دول آسيا الوسطى تسعى لإقامة علاقات طيبة مع الهند ، فإن دلهي قلقة إزاء احتمالات تعاظم الأصولية هناك ، وإزاء الدور المتنامي لبلدان إسلامية أخرى في سياسات واقتصادات آسيا الوسطى .

جملة القول أن شبه القارة الهندية تحتوي على نقاط اشتعال مهمة من أجل الإسلام في المستقبل والتي لا يمكن فصلها تماما عن مشكلات الإسلام في الغرب . والفارق الأساسي هو أن الهندوسية ، وليست المسيحية ، هي الطرف الأساسي الذي يتحدى الإسلام ، وهي في نظر المسلمين القوة القاهرة . والمشكلات هي مشكلات إقليمية (كشمير) ودينية (الحفاظ على الأمة الإسلامية وامتيازاتها الدينية في الهند) ونفسية - سياسية (تراث الهيمنة الإسلامية في السابق ثم ما تلي ذلك من هيمنة هندوسية على المسلمين) ؛ وعسكرية (الهند مقابل باكستان) .

جنوب شرق آسيا

وفد الإسلام إلى جنوب شرق آسيا فى فترة متأخرة إلى حد ما . وتمثل أندونيسيا قوته الأساسية ، إذ بها أكبر عدد من السكان المسلمين فى العالم ، وتأتى بعدها ماليزيا التى يمثل المسلمون نصف سكانها . وتوجد جماعات سكانية مسلمة أقل عددا فى جنوب تايلاند وفى الفلبين . وتملك أندونيسيا منذ الاستقلال تراثا رئيسيا من الحكم العلمانى . وعمدت قيادة البلاد إلى ترسيخ الأيديولوجية الأخلاقية القومية ذات الطابع العلمانى والتى تحمل اسم بانكسيلا Pancsila كوسيلة لصهر سكان البلاد فى بوتقة قومية واحدة . وعلى الرغم من أن هذه الأيديولوجية أقل تشددا بكثير فى طابعها العلمانى ، بالقياس إلى حركة أتاتورك فى تركيا ، فإن هناك توترا كامنا قديما بينها باعتبارها ؛ أيديولوجية رسمية ؛ وبين النوازع الإسلامية المغرقة فى حرفيتها بما فى ذلك الحركات الإسلاموية . ويشعر الإسلامويون ، وكذلك كثيرون من السكان على وجه اليقين ، بالاستياء لأن الغالبية المسلمة (٨٥ بالمائة) من سكان البلاد مطلوب منهم عدم القول بأن الإسلام هو الدين القومى إذعانا لأقليات غير مسلمة . ومن هنا ظهرت بعض الاضطرابات التى تدعو إلى التخلى عن البانكسيلا لصالح الإسلام . ويمثل هذا نوعا من المحك الحاسم لمستقبل العلمانية فى أندونيسيا . وحدث هنا ما حدث فى بقية بلدان العالم الإسلامى من حيث أن قيود التحديث والتسلل الثقافى الغربى القوى قد أديا إلى خلق نوع من مظاهر التشوش النفسى والثقافى وإثارة القلق وهى أمور من شأنها أن تشجع نمو الحركات الإسلاموية . وتعرضت البلاد لتأثيرات خارجية من ليبيا والمملكة العربية السعودية وإيران ، ولكنها كانت تأثيرات متواضعة . وأخيرا شعر الأندونيسيون بالزهو إزاء القوة المتنامية للدول الإسلامية النفطية ، ويلتمسون أن يكون للدول الإسلامية صوت أعلى فى الشئون الدولية . وهكذا تهيأت أسباب صلبة لاطراد نمو التضامن الإسلامى على الرغم من أن الأندونيسيين لا يتطابقون فى الرأى مع القسط الأكبر من سياسة العالم العربى القائمة على المواجهة والمليئة بالاضطراب ؛ وإنما يشعر الأندونيسيون بأنهم متمايزون سياسيا تماما تأسيسا على مصالحهم هم السياسية الطبيعية(٤) .

وتستشعر ماليزيا ، ونصف سكانها فقط مسلمون وملاويون ، حساسية شديدة إزاء خطوط المنازعة الدينية والعرقية داخل مجتمعها المتعدد الأعراق والأديان . وسوف يساعد نجاح ماليزيا الاقتصادى فى الحد من احتمالات هذه المواجهات الثقافية والتى تنطوى على تفاوت كبير فى الوضع الاقتصادى خاصة فيما بين طبقة التجار الصينيين والسكان الملاويين . والجدير بالملاحظة أن ماليزيا تتحول لتكون نقطة التقاء تضم الكونفوشيين والإسلاميين منتقدى الثقافة الغربية ومظاهر ضعفها الأخلاقية

والاجتماعية . ولقد كان رئيس وزرائها ماهاتير واحدا ممن انتقدوا صراحة الهيمنة الثقافية الغربية . وكان في انتقاده أقل اتساقا مع النهج الإسلاموى منه مع نهج مواز تمثله انتقادات حادة وجهها للغرب جاره لى كوان يو رئيس سنغافورة ، وكذلك وزير خارجيتها .

وهكذا فإن مصادر النزاع العامة في جنوب شرق آسيا بين الإسلام وما هو غير الإسلام تتضمن المنافسة الداخلية بين السكان المسلمين وغير المسلمين . وتعبر هذه المنافسة عن نفسها في الغالب الأعم في صورة عرقية وليس دينية ؛ وتصدر عن حاجة متوهمة إلى تشكيل جبهة ثقافية قوية ضد القوة الاقتصادية والثقافية للطوائف الصينية والهندية . وتوجد لدى المسلمين في تايلاند والفلبيين تطلعات انفصالية ، كما أن الإسلام مهيأ تماما ليكون أداة ثقافية فاعلة في هذه المنافسة . والملاحظ أن التوترات مع الغرب في جنوب شرق آسيا أقل إلحاحا منها في العالم الإسلامي الغربي ؛ بيد أنها ماثلة بوضوح في مشاعر الاستياء من الهيمنة الغربية للمؤسسات الدولية السياسية والثقافية والاقتصادية .

ومع أن الإسلام المتطرف في جنوب شرق آسيا أقل تطورا بكثير من الإسلام المتطرف في العالم الإسلامي الغربي فإنه يشاركه كثيرا من ذات الجذور التي نبع منها على الرغم من الفوارق الثقافية . وبات مرجحا للغاية أن يكتسب مزيدا من القوة المؤثرة خلال السنوات القادمة حتى وإن عجز عن الوصول إلى السلطة عن طريق الاقتراع . وسيكون نموه هنا ، شأن نموه في البلدان الأخرى ، رهن قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسكان في عصر يتسم بالتغير السريع والمثير للاضطراب .

إفريقيـــا

تعتبر إفريقيا اليوم واحدة من أكثر الحدود تقلبا بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي . فأولا ، بينما يولي الإسلامُ المسيحية واليهودية احتراما دينيا كاملا ، نراه لا يحمل أي احترام للديانات التي تؤمن بالروحانية ، وينظر إلى هذه المجتمعات باعتبارها أراضي بكرا للدعوة فيها إلى الإسلام . وهكذا ظل الإسلام يتحرك باطراد في اتجاه الجنوب إلى إفريقيا شبه الصحراوية . ويكفي النظر إلى دولة مثل السودان لنجدها هي ذاتها منقسمة بين شمال مسلم وجنوب إحيائي العقيدة مع جزء مسيحي . وتدور هناك منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ حرب أهلية بشعة بين المنطقتين هي حرب سجال ليس فيها

منتصر أو منهزم . ويسعى نظام الحكم الإسلاموى الراهن إلى « أسلمة » و « تعريب » الجنوب كاملا . وهذان الاتجاهان نحو الأسلمة والتعريب هما اتجاهان قديمان جدا وكانا هما الوسيلة التي وفد بها الإسلام إلى السودان لأول مرة منذ عدة مئات من السنين . ولم يثبت الإسلام دعائمه في إفريقيا عن طريق الغزو بل عن طريق الدعوة إلى الدين على أيدى التجار ونظام الأخوّة الدينية . حقا إن نشاط الأخوّة يمتد عريقا في التراث الإفريقي للإسلام ، ابتداء من شمال إفريقيا ثم جنوبا انطلاقا من الشمال . وشاركت الجماعات الصوفية الليبية منذ زمن طويل في نشر الإسلام جنوبا ، وهو أيضا ما فعلته جماعات أخرى في المغرب .

وواضح أن انتشار الإسلام في اتجاه الجنوب تضمن امتداد النفوذ السياسي الذى لم يصادف ترحيبا لدى الغالبية العظمى من الدول الإفريقية . ونجد الإسلام دائما وأبدا متداخلا مع التنافس المحلى من أجل السلطة . فها هى نيجيريا المقسمة إلى منطقتين إسلامية ومسيحية متورطة فى صراع من هذا النوع . ويسعى كثيرون من الإسلامويين فى نيجيريا إلى تحويل بلدهم إلى دولة إسلاموية ، وتلقوا فى هذا الصدد تشجيعا من إيران والمملكة العربية السعودية(٥) . ويبدو مرجحا أن يتعاظم الصراع بين الأهالى بشأن هذه القضايا . وتأثرت أوغندا أيضا بطرق مماثلة . واستطاعت أثيوبيا أن تحسن إدارة علاقاتها المسيحية الإسلامية على نحو أفضل ، وإن كانت القضية غير محسومة وسوف تبقى دون ريب هدفا للعناصر المتشددة من الإسلامويين . ومن المحتمل أن تكون الصدامات على طول خطوط الانقسام هذه من أكثر الحالات توترا وشدة خلال العقود القادمة خاصة حين تبدأ إفريقيا عملية فرز الفروق بين مسائل الحدود والنزعة العرقية وهى قضية ظل تجنبها عمدا على مدى عقود منذ تاريخ الاستقلال . وسوف يكون الإسلام على الأرجح عاملا مهما من بين عوامل قضية أعم وهى النزعة الانفصالية فى مختلف أنحاء القارة . والملاحظ فى الغالبية العظمى من الحالات أن الإسلام فى ذاته ليس هو أساس النزعة الانفصالية بقدر ما نجد الأساس فى الفوارق العرقية التى تدعمها هوية دينية .

وهكذا نجد فى إفريقيا أن قضايا الصراع من أجل السلطة فى الداخل ، والنزعة الانفصالية ، والدعوة إلى الدين تمثل جميعها خصائص خط المنازعة الإسلامية . ولا تزال الدعوة إلى الدين الإسلامى هى العامل الأهم فى إفريقيا أكثر من أى مكان آخر فى العالم . ومن المرجح أن تهيىء القوة الاجتماعية والثقافية للإسلام للمجتمعات المحلية الإسلامية وزنا كبيرا فى الصراعات العرقية – الثقافية التى ستدور فى المستقبل على أرض القارة خاصة ما يتعلق منها بالمجتمعات غير المسلمة التى هى ، فى أكثر الحالات ، مجتمعات محلية وأضعف من حيث البنية الاجتماعية .

أمـريكا الشمـاليـة

أظهر الإسلام تناميا مثيرا فى أمريكا الشمالية على مدى العقود الأخيرة حتى أصبح الديانة الثانية من حيث الحجم بعد المسيحية . ونجم تعاظمه هذا عن هجرة أعداد كبيرة من المسلمين ، وأيضا عن تحول تنظيمات للأمريكيين الأفارقة إلى تنظيمات إسلامية للسود . ونجد بين الأمريكيين الأفارقة حركة أمة الإسلام . وعلى الرغم من أنها ، بشكل صريح إلى حد ما ، حركة عنصرية معادية للسامية فإنها هيأت مصدرا مذهلا للانضباط الاجتماعى داخل المجتمعات المحلية الفقيرة حيث تهاوت فيها بنية الأسرة .

وإذا نظرنا إلى إسلام المهاجرين المسلمين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة نجد أنه سوف يتجه على الأرجح إلى التوافق مع التيار السائد للثقافة الأمريكية ، وأن يصطبغ بقدر من العلمانية بفضل التجربة الحياتية (انظر المناقشة السابقة للمعضلات التى يفرضها الغرب على العالم الإسلامى) . ولكن من المحتمل أن يكون دور الإسلام بين الأمريكيين الأفارقة أكثر دينامية . ذلك لأنه فى وضع المنافسة مع المؤسسات الاجتماعية القوية للكنائس المسيحية ، فضلا عن صلته بميل بديل أكثر عمومية يتجه نحو النزعة الانفصالية التى بدأت تظهر بين الأمريكيين الأفارقة فى السنوات الأخيرة . ولقد أصبح هذا الجانب الخلافى للإسلام فى أمريكا الشمالية مرتبطا من خلال الحركة الإسلامية التى وفدت مؤخرا جدا ، بالتوترات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأعم داخل المجتمع الأمريكى – والتى يتعذر حتى الآن التنبؤ بمساراتها مستقبلا .

ومن ثم فإن خطوط المنازعة العالمية للإسلام كثيرة ومتنوعة ، ومحاذية لتوترين أساسيين يمثلان المسيحية علاوة على الثقافات البوذية والهندوسية والكونفوشية . والإسلام ، من حيث هو دين ، ليس مصدر الصراع . ولكن حيث إننا نعيش فى عالم تتزايد فيه باطراد الاحتكاكات العرقية والدينية المتباينة ، فإن الإسلام سوف يكون له حضور كعامل مؤثر – ويقترن فى أغلب الأحيان مع النزعة العرقية . وطبعى أن العرى الثقافية الدولية القوية للإسلام ستكون مصدر قوة تدعم التضامن الدولى بما يتجاوز تضامن الديانات العالمية الأخرى . وهذه القوة الترابطية يمكن أن تكون ، وسوف تكون بالفعل ، مثيرة لروع الجماعات التى لاتزال دون المستوى اللازم من حيث العدد والشعور بالتضامن .

الهوامش

١ - Huntington, "The Clash of Civilizations?", p. 35.

٢ - حين يواجه المسلمون هذه الحقيقة يعارضونها في الغالب بقولهم إن شعوب الغرب ربما تكون متعاطفة مع مسلمي البوسنة ، ولكنهم هم وحكوماتهم لم يتأثروا بعد بما فيه الكفاية لاتخاذ إجراء عملي بشأنهم .

٣ - انظر Dru C. Gladney, *Muslim Chinese : Ethnic Nationalism in the People's Republic* (Cambridge, MA : Harvard University Press, 1991), p. viii.

٤ - Anthony H. Johns, "Indonesia : Islam and Cultural Pluralism," in John L. Esposito, ed., *Islam in Asia : Religion, Politics and Society*, pp. 223-228 (New York : Oxford University Press, 1987). Also see Fred R. von der Mehden, "Indonesia and Malaysia," in Shireen T. Hunter, ed., *The Politics of Islamic Revivalism* (Bloomington : Indiana University Press, 1987).

٥ - John Hunwick, "An African Case Study of Political Islam," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1992.

• الفصل التاسع •

البعد الاستراتيجي

سيؤثر الطابع المستقبلي للعلاقات بين الإسلام والغرب على حالة النزوع إلى الصراع في النظام الدولي ، وسوف يفرض تحديات جديدة على السياسة والاستراتيجية في الغرب . وتشتمل المسائل الأساسية في هذا الإطار على التفاعل بين الثقافات والاتجاهات الاستراتيجية المختلفة تجاه الحرب والسلم ، وعلى الدور الخاص للدول الواقعة في مناطق الحدود بين الإسلام والغرب ، وكذلك آثار الاستقرار والردع في بيئة يكون فيها العامل الإسلامي أكثر بروزا فيما يختص بأمور الأمن ، وأيضا الضغوط من أجل تدخل عسكري غربي ، ونتائج هذا التدخل في العالم الثالث والعالم الإسلامي بخاصة .

هل هو صدام ثقافات استراتيجية ؟

نظرا لأن رجال الاستراتيجية وصناع السياسة يدرسون آثار نهاية الحرب الباردة على النهج المستقرة بشأن استخدام القوة ومفاهيم الأمن ، فسوف يكون من الأهمية بمكان الاعتراف بخطر نزعة تركز على الجانب العرقي في عمليات التقييم الاستراتيجية . إن المعجم الاستراتيجي السائد والذي يتضمن مفاهيم من القطبية إلى الردع يشكل جزءاً من التقليد الفكري الغربي . ولا ريب في أن زعامات العالم الإسلامي قد استوعبت قدرا كبيرا من النهج الغربي في التفكير بشأن الصراع الدولي ؛ تماما مثلما شرع رجال الاستراتيجية السوفيت مع الزمن في تبني نهج في التفكير عن الاستقرار الاستراتيجي هو نهج أمريكي خاص بالولايات المتحدة في جوهره . فالملاحظ أنه على مدى قرون من التفاعل والتقوقع تطورت النظرة الاستراتيجية الإسلامية مما كان يمكن وصفه بأنه « نظرية الهيمنة على العالم » إلى نظرية أخرى أكثر تحديدا صيغت في إطار القيود التي فرضها نظام يهيمن عليه الغرب[١] .

ويخضع التفكير الغربي الحديث في شئون الحرب والاستراتيجية لمفهوم كلاوزفيتس عن الرابطة الوثيقة بين الحرب والسياسة . ولكن وكما يذكرنا مؤرخ عسكرى شهير فإن الثقافة أيضا تعتبر عاملا محددا لطبيعة الحرب ، بل وربما تكون في بعض الحالات هي العامل المهيمن(٢) . وعلى الرغم من التصور العام للإسلام كدين قائم على الغزو والحرب المقدسة ، فإن دراسة ممارسة الحرب داخل التراث الإسلامي تكشف عن إيثار قوى لضبط النفس في الحرب ، والاعتماد على الرمزية والنهج غير المباشر(٣) . وواقع الأمر أن حقبة التوسع الإسلامي السريع عن طريق الغزو كانت حقبة قصيرة أعقبتها فترة أطول كثيرا أصبحت فيها الحرب والتنظيم العسكرى هو المجال الخاص بالمحاربين الذين يتم حشدهم وتجنيدهم من مناطق الحدود الإسلامية . والملاحظ أن فرض **الجهاد** ، وكذلك القيود على الصراع داخل الأمة الإسلامية ، فقدا الكثير من قوتهما الأصيلة . والحقيقة أن موقف الإسلام من تحصين حدوده على طول بلدان الأطراف الأوروبية والتخندق عندها ابتداء من نهاية القرن الرابع عشر وما بعدها إنما جاء إلى حد كبير نتيجة مواجهة تراث استراتيجي آخر بكامل قوته ونعنى به التراث الغربي « الذى لم يعترف بأى من القيود التى فرضها التراث الشرقى على نفسه »(٤) . ولكن التراث الإسلامي ذاته كان له في الوقت نفسه أثره الواضح على الثقافة الاستراتيجية الغربية ابتداء من خبرة الحروب الصليبية .

كان هناك .... تبادل ثقافى على جانب عظيم من الأهمية ترتب على الصراع الإسلامي المسيحى في الشرق الأوسط . لقد حسم الصراع المعضلة المسيحية الأصيلة بشأن حقيقة فن شن الحروب . وذلك بأن نقل إلى الغرب أخلاقيات الحرب المقدسة التى اتجهت فيما بعد إلى استثمار الثقافات العسكرية الغربية مقترنة ببعد أيديولوجي وثقافي كانت تفتقر إليه حتى ذلك الحين(٥) .

لكن ومع قبولنا لحقيقة أن الثقافة الإسلامية آثرت اتباع نهج مقيد نسبيا وغير مباشر في غالب الأحيان فيما يختص بشن الحروب على المستوى العملى ، فإن الإسلام كان ولا يزال : الدين الأكثر تشبعا بالروح العسكرية بين ديانات العالم الكبرى . فهذا هو التراث العملى في التقليدين الإسلامي والعثمانى اللذين كان للحرب فيهما دور متكامل « ذلك لأنها تحديدا تخدم أهدافا دينية وسياسية وشرعية »(٦) . ولا يزال المجاز الدينى يؤدى دورا أكثر محورية في الفكر والممارسة الإسلاميين في عصور الصراع عنه في المجتمع الغربي . مثال ذلك أن استخدام المجاز الدينى لوصف أهداف الحرب نجده ماثلا وحاضرا خاصة عند الجانب الإيرانى في الحرب الإيرانية العراقية . ولكن لا غرابة في أن يظهر الإسلام باعتباره القوة المكينة حين يدور الصراع داخل إطار نزاع بين المسلمين وغير المسلمين . ففي حرب عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، وفي الصراع بين تركيا واليونان بشأن قبرص عام ١٩٧٤ اقترنت الحرب بلغة وخطاب يغلب عليهما الطابع الدينى بشكل مثير(٧) . والحالة الأخيرة جديرة بالاهتمام بوجه خاص نظرا لأن

الجيش التركى هو العنصر الذى يقر بأنه الأكثر علمانية فى مجتمع إسلامى علمانى صريح . ويعتبر الإسلام فى كل أرجاء العالم الإسلامى المرجع الأقوى والحاكم فى عصور التوتر والصراع . وعلى النقيض من ذلك فإن مفاهيم *الجهاد* أو الحرب المقدسة لم يعد لها أى ارتباط فى التقاليد الاستراتيجية العلمانية للغرب .

والملاحظ أن الغالبية العظمى من الدراسات المعنية بالثقافة الاستراتيجية الإسلامية تركز على مفاهيم *الحرب العادلة* . بيد أننا لا نجد حتى هنا توافقا قويا فى الآراء . « إن المرء لا يمكنه أن يحدد نظرية كلاسيكية وحيدة عن علاقة الإسلام بالحرب » . ونجد بعض المقولات المتفق عليها بشأن الحرب المبررة فى التراث الإسلامى بما فى ذلك التزامات تقضى « باستئصال شأفة القهر وكفالة حرية أداء شعائر الدين والدفاع عن الأراضى الإسلامية ضد العدوان الأجنبى ، ودعم سلطة الدولة الإسلامية ضد التمرد المسلح »(٨) . أما عن إدارة دفة الحرب *ذاتها* بما فى ذلك من مسائل تتعلق بالتناسب ، والهجمات ضد المدنيين وتخريب البنية الأساسية الاقتصادية فإن ما تقوله النظرية الإسلامية إجمالا أقل مما تقوله التقاليد الاستراتيجية والتشريعية والدينية المناظرة فى الغرب(٩) .

والسؤال المناسب ليس ما إذا كان الإسلام فى ذاته دين حرب أكثر من سواه من عقائد أو تقاليد ، وإنما ما إذا كانت نزعة التطرف الدينى ، أيا كان نوعها ، تزيد من النزوع إلى استخدام القوة كوسيلة لتغيير البيئة الدولية(١٠) . وهنا بطبيعة الحال تبرز مخاطرة تتعلق باحتمال أن تعمد الزعامات الإسلامية إلى تأويل الإسلام انتقائيا بهدف تعبئة شعوبها للحرب (اتخذ صدام حسين هذا النهج فى أزمة حرب الخليج ولكنه صادف نجاحا محدودا)(١١) . وثمة نهج آخر يبدو صحيحا فى السياق الأعم للاحتكاكات بين الشمال والجنوب وهو التمييز بين الوضع الراهن وبين النظم الثورية – الأثرياء والمحرومين – والذى أشرنا إليه فيما سبق . ولكن أشد ما يثير القلق إزاء الإسلام المتطرف من منظور استراتيجى ربما يكون التفاعل الذى ينطوى على عوامل الانفجار بين حماسة دينية مبهمة وغير واقعية وبين أهداف دولية « ثورية » . وإذا صح هذا فإنه يفيد ضمنا وجود صراع بنيوى بين إسلام « أصولى » وبين الغرب مع احتمال ضعيف فى توفيق متبادل . وتكتسب هذه النقطة أهمية إضافية فى ضوء نزوع ضباط الجيش فى الدول الإسلامية إلى التحدث بلغة تؤكد التزامهم بإحداث تغيير جذرى فى السياسات الداخلية والدولية(١٢) . وهذه الظاهرة التى نجد لها أمثلة واضحة كثيرة فى الشرق الأوسط (مثلا ناصر وصدام حسين والقذافى وأيضا أتاتورك ولكن بمعنى آخر مغاير جدا) تتباين تباينا شديدا مع التقليد الغربى حيث ضباط الجيش أكثر ارتباطا والتزاما بالمواقف المحافظة عنهم بالمواقف الثورية .

لقد كانت تجربة أفغانستان وحرب الخليج حدثا محوريا بالنسبة للنظرة العامة الاستراتيجية عند الإسلامويين المعاصرين وكذلك عند المؤسسات العسكرية في العالم الإسلامي . إذ أثبتت تجربة أفغانستان قدرة القوات الإسلامية على هزيمة قوة عظمى (كافرة) في ساحتها الخلفية نفسها . وإذا ما قبلنا الحجة القائلة بأن الهزيمة السوفيتية في أفغانستان عجلت بتفكك الاتحاد السوفيتي ذاته ، فإن انتصار الإسلامويين يبدو أشد عمقا . ففي هذا السياق ليس لنا أن ندهش لما حققه المحاربون الأفغان من مكانة ونفوذ داخل الجزائر ومصر . واستخلص إسلامويون كثيرون من تجربة حرب الخليج نتيجة مؤداها أن الغرب أصبح الآن أكثر رغبة في التدخل في العالم الإسلامي عما كان عليه أيام الحرب الباردة . واستخلصوا أيضا أن هذه التدخلات سوف تتسم بخاصية الدفاع عن النظم الغنية ضد النظم الفقيرة(١٣) . وعلاوة على هذا فإن استعداد النظم البارزة في العالم الإسلامي للانضمام إلى التحالف الغربي ضد صدام حسين قد أسهم في انتقاد الإسلامويين لنظم الحكم القائمة واتهامها بعدم الشرعية واعتمادها على التأييد الغربي لبقائها السياسي .

والجدير بالذكر أن مواقف المسلمين من استخدام القوة هي من نواح كثيرة نتاج كل من التراث الديني وأيضا الملابسات المحيطة بالدول الإسلامية المعاصرة . فهذه الدول في الغالب الأعم مجتمعات غير آمنة تواجه تحديات خطيرة داخليا وخارجيا . وإن جاذبية المبادىء المفارقة للواقع سواء أكان مصدرها الدين أم أيديولوجيا سياسية ، هي رهن بما تكتسبه من قوة كبيرة في مثل هذه الظروف . والتصور السائد هنا ، وفي بلدان العالم الثالث كله ، أن القوة لم تفقد جدواها في إعادة تشكيل البيئة الداخلية والخارجية على السواء . وعلى الرغم من أن الحساسية تجاه ما يحدث من إصابات في العسكريين والمدنيين ليست مفتقدة فإنها ليست قوية بارزة على نحو ما هو عليه الحال داخل الولايات المتحدة أو أوروبا(١٤) . وغالبا ما نجد تصورات المسلمين عن مشكلات الأمن الخارجي مرتبطة بمواضع الخطر الداخلية والخوف من استغلالها : وها هنا نلحظ حالة القلق المفرطة لدى مصر والجزائر وتونس وتركيا إزاء المحاولات المزعومة من جانب إيران والسودان لزعزعة الاستقرار . وقد يتراءى لهم الغرب كعدو ملائم (على نحو ما تراءت الولايات المتحدة لكل من ليبيا وإيران باعتبارها الخصم الأول) . غير أن أسباب القلق الأمني الحقيقية تكون عادة ألصق بالبلاد – في صورة تنافسات إقليمية أو أخطار داخلية تهدد شرعية وسلطة نظم الحكم القائمة . والواضح أن محتوى سياسة الأمن في الدول الإسلامية هو بشكل كامل تقريبا محتوى محلي أو إقليمي مع محتوى ثالث بعيد ، بعد السماء عن الأرض » .

الردع والردع بعيد المدى

يمكن لفوارق الثقافة الاستراتيجية بين الإسلام والغرب أن تضيف شكوكا هائلة إلى معادلة عوامل الردع والتي بدأ يتأملها الآن فقط رجال الاستراتيجية وصناع السياسة ممن اعتادوا على فروض الحرب الباردة . إذ أن دول الأطراف الإسلامية مادامت عاجزة عن دفع قوتها العسكرية للعمل مباشرة فوق أراضي الغرب ، فإن مسائل الردع القائمة خارج السياق التقليدي للشرق والغرب لا تحظى سوى باهتمام ضئيل ، وذلك لأسباب يمكن تبريرها . (فيما عدا التفكير في الرد على تدخل الغرب في الخليج أو في غيره) . وإن انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ووسائل إطلاقها على مسافات متزايدة يفيد بأن هذه الفترة التي تستلزم الحماية من أعمال الانتقام والابتزاز الاستراتيجي في طريقها إلى أن تنتهي . ومن المتوقع أن يكون الردع داخل أوروبا ، والردع بعيد المدى (بالنسبة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي) مسألة عامة وشاملة لعدة أقاليم ، ذلك أن انتشار القذائف الباليستية التي يزيد مداها على ١٠٠٠ كم على طول الشواطيء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط سوف يعرض للخطر جميع حلفاء منظمة شمال الأطلسي الجنوبيين . ومع تعاظم دقة القذائف ستكون قوات الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة معرضة هي الأخرى للهجوم . وما لم تقترن هذه القذائف بالأسلحة النووية فإن الأهمية العسكرية للتهديدات من هذا المصدر ستكون على الأرجح محدودة . غير أن الأهمية السياسية لعلاقات الولايات المتحدة الثنائية ولعلاقات منظمة حلف شمال الأطلسي ستكون حيوية . والملاحظ أن اتجاهات انتشار الأسلحة تضع البيئة الأمنية لكل من الشرق الأوسط المسلم وأوروبا في وضع شديد التقارب على نحو لم يشر إليه في حرب الخليج إلا تلميحا .

ولا ريب في أن تعرض أوروبا لترسانة الأسلحة بعيدة المدى الموجودة في الجنوب الإسلامي يمكن أن يغير معادلة التعاون الأمني في أزمات المستقبل . ذلك أن بلدانا مثل أسبانيا وإيطاليا واليونان سوف تواجه دون شك جدلا داخليا أكثر جدية وخطرا بشأن مخاطر التعاون وإمكانات الانتقام . والشيء الأكثر ترجيحا أن يستمر اتفاق صناع السياسة في جنوب أوروبا على توفير سبل وصول الولايات المتحدة إلى القواعد العسكرية ومنحها حقوق الطيران ، بل وقد يستمرون في السماح لقواتهم هم بالمشاركة في عمليات في شمال إفريقيا أو الخليج . ولكن الشيء اليقيني أنه سوف تزداد احتمالات التحالف بشأن الدفاع الجوي والدفاع ضد القذائف الباليستية . وليس بالإمكان أن نتنبأ بصورة عامة بالمدى الذي يمكن أن يصل إليه التدخل الغربي في مكان ما في الشرق الأوسط وإلى أي حد يمكن أن يتصاعد التدخل ليصبح مواجهة عسكرية أكثر شمولا بين

الإسلام والغرب . ذلك أن المحاذير والعمل الموحد المحتمل رهن الطابع المميز للحالات وللعوامل المحلية التي ناقشناها فيما سبق . بيد أن تجربة الخليج تؤكد بعض المخاطر . ذلك أنه على الرغم من المشاركة الكبيرة من جانب بعض الدول العربية الكبرى في قوات التحالف التي اصطفت ضد العراق ، فإن الرأي العام في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، ناهيك عن شمال إفريقيا ، كان رأيا ناقدا بشدة لسياسة الغرب . حقا لقد كان الدعم الجماهيري لصدام حسين ، ولا يزال ، واسع النطاق في الشمال الإفريقي كله مع التأكيد الواضح على دوره المميز والذي أضفاه على نفسه مؤخرا كمدافع عن مصالح المسلمين ضد الغرب المعتدي . ولكن الاحتمالات محدودة إزاء تطور مثل هذا النوع من التضامن السياسي الإسلامي وتحوله إلى موقف عسكري موحد أكثر مما كان عليه ؛ لكن الضغوط من أجل مثل هذا الاتحاد في أوقات الأزمات يمكن أن يتسع نطاقها إذا ما حققت دول الأطراف الإسلامية المحيطة بأوروبا مزيدا من القدرة ذات المصداقية على الرد ، وإذا اكتسبت السياسة الإسلامية المزيد من الأهمية في كل أرجاء الشرق الأوسط .

وواضح أن الآراء بشأن الردع والردع بعيد المدى في إطار البيئة الاستراتيجية الطارئة سيكون لها من حيث الأمر الواقع حضور غربي - إسلامي قوي كنتيجة لحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع ، وللاحتكاكات على طول الحدود مع الإسلام ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المناطق ذاتها(١٥) . ومن المتوقع كذلك أن يكون للقوات العسكرية الغربية دور في إعادة التأمين الاستراتيجي للبلدان داخل العالم الإسلامي ضد الأخطار التي تهدد أراضيها وتهدد استقرارها . وإذا ما طرحنا جانبا قلق تركيا بشأن صمود وقوة ضمانات حلف شمال الأطلسي عند وقوع أحداث طارئة في الشرق الأوسط ، فإنه لا يوجد شك كبير في أن روابط أنقرة الأمنية مع الغرب سوف تظل معلما متمايزا لردع إيران والعراق وسوريا . ويمكن القول بأسلوب أبعد قليلا عن الشكليات أن احتمال تدخل أوروبا والولايات المتحدة سيظل جزءا مهما في المعادلة الاستراتيجية بين المملكة المغربية والجزائر وتونس ومصر مقابل ليبيا والسودان . ومن المحتمل أولا وقبل كل شيء وعلى مدى المستقبل المنظور أن تظل الولايات المتحدة الضامن الرئيسي لأمن ممالك منطقة الخليج الفارسي المنتجة للنفط . وإذا ما وضعنا كل هذه العلاقات في الحسبان يبدو واضحا أن التفكير الجديد بشأن الردع في فترة ما بعد الحرب الباردة سوف يستلزم المزيد من الفهم الأعمق للفكر الاستراتيجي وللممارسة في العالم الإسلامي . وسيكون هذا الفهم أكثر ضرورة مما كان عليه وقت صياغته في إطار احتمالات الخطر السوفيتي . وقدمت تجربة حرب الخليج مثالا مذهلا في « الصعوبات التي واجهها الغرب في سبيل التعامل من موقع السيطرة مع نظام سياسي وثقافي غريب شأن نظام العراق البعثي» . ولقد باشر القادة العسكريون الغربيون دورهم حتى على

مستوى العمليات ضد القوات العراقية وكأنهم « سوفيت يتحدثون العربية » . وجاء هذا كنتيجة طبيعية للتخطيط طوال عقود الحرب الباردة ، ونتيجة عدم الألفة مع خصم يملك أسلحة من اليسير معرفتها ، ولكن نظرته الاستراتيجية هي النظرة الغربية(١٦) .

عود إلى مناطق الحدود

أشار صمويل هانتنجتون في مقاله المنشور في مجلة « فورين أفيرز » والذى أثار جدلا واسعا ، إلى ما أسماه « حدود الإسلام الدموية » على نحو ما أسلفنا ذكره . ويمكن القول إن ملاحظته من حيث المعنى الحرفي لها ، ملاحظة صحيحة على نحو ما تؤكد الصراعات التي نشبت على أسس دينية ابتداء من البلقان وحتى جنوب ووسط آسيا وما وراءهما . ولكن الشيء الخطأ والمضلل هو الانطباع بأن الإسلام عاجز عن التعايش سلميا في مناطق التقاء الحضارات . والحقيقة أن العالم الإسلامي ، شأن غالبية بلدان العالم الثالث ، نزّاع إلى العنف والصراع السياسيين . بيد أن هذه الأنماط السلوكية موجهة في الغالب الأعم بين مسلم ومسلم ، أكثر مما هي بين مسلم وغربي . وأكثر من هذا أنه حين يكون الصراع دائرا بين الإسلام وحضارات أخرى فإن المسلمين ينظرون إلى أنفسهم على الأرجح باعتبارهم الثقافة الواقعة تحت الحصار . ومن ثم فإن الصياغة التى تقدم بها هانتنجتون هي أولا وأساسا تفكير في أن الاضطرابات داخل العالم الإسلامي تنزع إلى خارج الحدود وتؤثر على أمن المجتمعات المجاورة غير المسلمة . والملاحظ في إطار البيئة الاستراتيجية الجديدة في بلدان الأطراف الأوروبية أن الدول القائمة على الحدود بين الحضارتين الإسلامية والغربية قد حظيت بأهمية متجددة نتيجة تعرضها للصراع ولإمكانات قيامها بدور المحاور . وبات الموقف هنا مناقضا بشكل صريح لما كان عليه الوضع في ظل الحرب الباردة حيث كانت الدول المطلة على الحدود الأوروبية والآسيوية متراجعة قابعة على الأطراف السياسية والاستراتيجية وكذا الجغرافية . وتكتسب مناطق الحدود بين الإسلام والغرب أهمية إضافية في البيئة الجديدة التى تضم أماكن لها ذكريات تاريخية راسخة وباقية عن العلاقات بين الحضارتين .

وبلدان جنوب أوروبا الواقعة ضمن إطار الغرب هي الأكثر عرضة لتحديات انتشار الأسلحة والهجرة وحالة عدم الاستقرار في الجنوب الإسلامي(١٧) . وتعتبر أسبانيا واليونان البلدين العضوين في الاتحاد الأوروبي اللذين تربطهما علاقات بالعالم الإسلامي تنطوى على نزاعات قابلة للاشتعال بشأن الأراضي والسكان . وسوف يكون عسيرا على أوروبا والولايات المتحدة أن يقفا بمنأى عن أى صدام بين مدريد والرباط يتعلق بالنزاع

على منطقة سبتة ومليلة المقابلة لجبل طارق والخاضعة للسيطرة الأسبانية . وذلك لأن هذا الصدام ، بغض النظر عن أية نتائج أخرى ، يهدد الملاحة عبر مجرى مائى هو الأكثر نشاطا فى العالم . وبالمثل فإن تجدد العداوات بين أنقرة وأثينا بشأن قبرص ، وكذا استخدام قضايا بحر إيجه أو قضايا البلقان الأوسع نطاقا سوف يشكل أخطر الأزمات لواشنطن وحلف الأطلسى . وتعتبر فرنسا أيضا فى هذا السياق من دول ***الحدود الفاصلة*** نظرا لأن حدودها الجنوبية معرضة بشكل واضح لأخطار تطور الأحداث الأمنية فى منطقة البحر المتوسط . ومن المرجح أن تكون فرنسا ، ومعها أسبانيا وإيطاليا مشاركين أساسيين مع الولايات المتحدة فيما يختص بإدارة العلاقات مع العالم الإسلامى(١٨) .

وطبيعى أن إعادة توجيه استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة فى اتجاه الأحداث الإقليمية الطارئة – التى يحتمل أن يندلع أكثرها نتيجة حالة عدم الاستقرار فى العالم الإسلامى – يمكن أن تفيد فائدة موضوعية من تجربة ووضع الدول المتاخمة لمناطق الحدود فى جنوب أوروبا . وسبق أن أشار إلى هذا أحد المعلقين حين قال : « أفضل مخرج لنا من ورطة (إعادة التوجيه الاستراتيجى) هيأه التعاون الوثيق مع دول المجموعة الأوروبية والاعتراف بدول أوروبا الواقعة على الحدود الجنوبية كعناصر رائدة فى المواجهة مع الإسلام »(١٩) . وقد تكون كلمة « المواجهة » خطأ فى وصف علاقة لا يمكن تصورها صراعا بين كتلة وكتلة ؛ ولكن الذى لايزال صحيحا هو المجال الرحب الذى يتسع لشركاء جدد فى العلاقات مع العالم الإسلامى . وثمة اعتقاد بأن فرنسا بوجه خاص لديها الكثير مما يمكن أن تقدمه فى مجال النشاط الاستراتيجى إذا ما اتجهت بنشاطها جنوبا(٢٠) .

علاوة على هذا فإن قيمة الدول الواقعة فى مناطق الحدود ليست مقصورة على جوانب المواجهة فى العلاقات مع الدول الإسلامية . ذلك أن احتمالات قيام المزيد من التعاون السياسى والاقتصادى والعسكرى على امتداد الخطوط الحضارية سوف تعتمد كذلك ، وإلى حد كبير ، على السياسات المعتمدة فى باريس ومدريد وروما . ولقد ظهرت بلدان غرب المتوسط الأوروبية بفضل مبادراتها الدبلوماسية فى صورة القوى التى تتصدر الدفاع عن دبلوماسية الشمال والجنوب فى المنطقة(٢١) . وهم أيضا ، وبمعنى أكثر تحديدا ، مهندسو السياسة المتوسطية النشيطة للاتحاد الأوروبى ، كما أنهم قنوات التوصيل للاستثمار والمساعدات الإنمائية ، علاوة على أنهم شركاء فى صفقات السلاح والتكنولوجيا وأيضا فى المشروعات الجديدة للطاقة .

وسيكون كذلك لدول ***الحدود الإسلامية الفاصلة*** دور مهم مناظر فى هذا الصدد . وتعتبر المملكة المغربية وتركيا خير مثال على هذا ، ولكن كل بطريقة مختلفة . إذ على الرغم من بعض أسباب القلق المتبقية بشأن حقوق الإنسان ، والحركة البطيئة على طريق

الإصلاح السياسي فقد اتجه الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المغربية باعتبارها بؤرة سياسته تجاه الشمال الإفريقي في مجموعه . ولقد كان الملك الحسن من جانبه نشيطا جدا في عرض صورة لبلاده كمحاور مهم بين الشمال والجنوب وبين الإسلام والغرب(٢٢) . ويعتبر دوره في المفاوضات الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثالا جيدا على ذلك . أما على الطرف المقابل من البحر المتوسط فنجد تركيا ترى أن دورها هو أن تكون جسرا بين الحضارات في كل من المجالات الاستراتيجية والسياسية والثقافية . ولم تحقق أنقرة النجاح الذي كانت تصبو إليه في تطوير دورها كجسر -- فكما أشرنا مسبقا فإن الاهتمام الضروري بتركيا كمحاور غالبا ما يكون مفتقدا في كل من أوروبا والعالم الإسلامي ، فضلا عن أن دورها الأمني يبدو أشبه بدور الحاجز -- ولكن يبقى لها الأمل وإمكانية تحقيق ذلك . ويمكن لتركيا أن تؤدي في الحقيقة دورا مهما في مجالي التنمية والأمن ؛ وسوف يكون دورا متنوعا في بلدان البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى . والجدير بالذكر أن وضع تركيا أولا وقبل كل شيء كدولة *فاصلة* بامتياز من شأنه أن يجعل تطور سياساتها الخارجية والأمنية أمرا مهما وتتزايد أهميته باطراد بالنسبة للعالم الإسلامي وللغرب .

وكما لاحظنا سابقا فإن تركيا نفسها ممزقة بين مشاعرها الإسلامية والغربية . فالتراث العلماني الأتاتوركي ذو التوجه الغربي يتعرض لضغوط من جانب جهات عديدة ، فضلا عن أن تطورات الأحداث في البوسنة والقوقاز أضافت أسبابا جديدة للتوتر في علاقات أنقرة الخارجية . وقد يكون لهذه التوترات أثرها المباشر على سياسة الولايات المتحدة ، مثلما نجد في الربط المباشر بين التعاون التركي بشأن العراق وبين الإجراءات التي يتخذها الغرب بشأن البوسنة . وبقدر ما تكون الانقسامات بين الإسلام والغرب أكثر وضوحا وبروزا في مسائل الأمن بقدر ما تزداد الورطة التركية عمقا على نحو قد تصبح معه أنقرة شريكا للغرب يصعب التعامل معه أو التنبؤ باحتمالات سلوكه . وطبيعي أن تركيا سوف تحجم عن التعاون في سياسات قد تبدو مناهضة للإسلام . وفي الوقت نفسه سوف تحجم أوروبا أكثر فأكثر عن قبول النهوض تلقائيا بمسئولية أمن بلد يرى مصالحه ، من منظور أوروبا ، ماثلة في مكان آخر -- أي في العالم الإسلامي . وإن تطور العلاقات الأمنية حسب هذه الأسس سيكون تطورا مأساويا ويمثل كارثة بالنسبة لتركيا ، وربما يحد بشدة من احتمالات التعاون التركي الأمريكي ، وبالتالي من حرية الولايات المتحدة في العمل داخل منطقة القوقاز والشرق الاوسط .

أما عن مصلحة الغرب في تطور السياسة الروسية فإنها سوف تنطوي على الأرجح على عنصر « جنوبي » يمتد جنوبا إلى آسيا الوسطى . وإن اهتمامنا في الحقيقة بسلوك موسكو ووجودها على طول حدودها الجنوبية المتاخمة للإسلام ربما يكون مكافئا ، بل

ومتفوقا على اهتماماتنا بتطور علاقات روسيا مع وسط وشرق أوروبا . ذلك أن هذه المنطقة هي يقينا منطقة تسودها سياسة مائعة نسبيا ، وهي بالمقارنة بعلاقات روسيا مع الحدود الأوروبية تنطوي على محاذير استراتيجية وتصورات مبنية على معلومات غير واضحة ولا مؤكدة .

وفي مقابل اتجاه التفكير الاستراتيجي الأشمل الذي كان سائدا في زمن الحرب الباردة ، نجد الكثير من « عناصر القوة » الاستراتيجية في البيئة الجديدة قائمة عند الأطراف حيث تلتقي الثقافات والأديان ، وحيث يبلغ خطر الصراع أقصاه . وبقدر ما تهدف السياسات الخارجية للولايات المتحدة وأوروبا إلى تعزيز الاستقرار في المناطق ذات الأهمية الحيوية ، يصبح لزاما الاهتمام أكثر مما كان يحدث في الماضي القريب بالتطورات والعلاقات الخاصة بمناطق الحدود بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى . معنى هذا ضمنا – على أقل تقدير ، وباستثناء المشكلات الأمنية المباشرة ، المزيد من القلق إزاء التطورات السياسية والاقتصادية بعيدة المدى للدول الرئيسية مثل تركيا ومصر ؛ وكذا القلق إزاء مستقبل النظم الشيوعية السابقة في شرق أوروبا . وإن المخاطر الشاملة والإقليمية المقترنة بفشل مجتمعات العالم الإسلامي ، حتى وإن اختلف نسيجها ، ستكون خطيرة بنفس القدر على أمن الغرب كذلك .

الإسلام وصراع العالم الثالث وتدخل الغرب

على الرغم من المناقشة المكثفة للانقسامات ونقاط الاشتعال بين الإسلام والغرب فإن خط الصراع المباشر في البيئة الاستراتيجية الجديدة يتركز أساسا داخل العالم الإسلامي نفسه على امتداد – الجنوب – الجنوب وليس بين الشمال – الجنوب وأخطر نقاط الاشتعال داخل الحضارات وليس بينها . ويحمل هذا في طياته نتائج مهمة بالنسبة للسياسة الغربية أيضا . ذلك أن انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يؤثر على أمن أوروبا وعلى حرية الولايات المتحدة في العمل على الرغم من حقيقة أن الحافز الأول للحصول على هذه الأسلحة هو حافز إقليمي وليس عالميا ، يضاف إلى هذا أن الطبيعة غير الآمنة للمجتمعات الإسلامية وتفشي التنافسات الإقليمية داخل العالم الإسلامي (وهذه في الواقع من خصائص العالم الثالث بعامة) سوف تؤثر جميعها أيضا على تواتر تدخل الغرب وطبيعة هذا التدخل في عالم ما بعد الحرب الباردة(٢٣) .

وحري بنا أن نشير هنا إلى أنه من بين ١٣ عملية من عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة الآن توجد ٩ عمليات منها إما في بلدان إسلامية أو بلدان لها ارتباط مباشر

بالمصالح الإسلامية : هناك عمليات لحفظ السلم فى سيناء (منذ عام ١٩٦٧ وإن جاءت استمرارا لعمليات سابقة منذ عام ١٩٤٨) ؛ والهند وباكستان (كشمير منذ ١٩٤٩) ؛ قبرص (منذ ١٩٦٤) ؛ مرتفعات الجولان (منذ ١٩٧٤) ؛ لبنان (منذ ١٩٧٨) ؛ العراق والكويت (منذ ١٩٩١) ؛ الصحراء الغربية (منذ ١٩٩١) ؛ يوغوسلافيا السابقة (منذ ١٩٩٢) ؛ الصومال (منذ ١٩٩٢) . وتمثل هذه العمليات تقريبا ثلثى مجموع القوات العسكرية وقوات الشرطة الموزعة تحت إشراف الأمم المتحدة .

وإذا ما كان حفظ السلم سيمثل نقطة انطلاق مهمة لاستراتيجية الولايات المتحدة وأوروبا ، ولتخطيط قواتهما فى المستقبل ، فسوف يكون عسيرا تحاشى نتيجة مؤداها أن هذا الوضع سوف يضع بالضرورة صناع سياسة الولايات المتحدة وقوات الولايات المتحدة فى حالة اتصال وثيق بالمصالح والشعوب الإسلامية . ومن المحتمل أن يصدق هذا بغض النظر عما إذا كانت قوات الولايات المتحدة مشاركة ، على الطبيعة ، أم لا . وتؤدى واشنطن باعتبارها عنصرا فاعلا بارزا فى الأمم المتحدة دورا كبيرا فى القرارات المتعلقة بحفظ السلم وتعزيز السلم ، وسوف تكون قراراتها موضع اهتمام شديد فى كل أنحاء العالم الإسلامى . ولقد ظهرت الأمم المتحدة بالفعل فى إطار عمليات حفظ السلم ، وصنع السلم ، كمحفل أساسى يضفى شرعية على الإجراء العسكرى . وأصبح بإمكانها الآن بعد أن تحررت من انحيازات الحرب الباردة أن تظهر كمحفل مهم للتعبير عن مصالح العالم الإسلامى بل والعالم الثالث الأوسع نطاقا(٢٤) . وقد تكون النتيجة احتدام الاختلاف بين كتلة إسلامية صريحة داخل الأمم المتحدة والقوى الرئيسية غير الإسلامية الموجودة داخل مجلس الأمن . (ومنظمات الأمن الغربى مثل منظمة حلف شمال الأطلسى والاتحاد الأوروبى الغربى وهى المنظمات التى سيناط بها على الأرجح تنفيذ عمليات حفظ السلم وصناعة السلم أيا كان حجمها) . وبعد أن أوضحنا هذا ، يبدو مرجحا أن الطلب على قوات حفظ سلم إسلامية سيكون أمرا حيويا تقوم به بلدان مثل تركيا وباكستان ومصر باعتبار أن لها مواقع مميزة تسمح لها بأداء دور رائد فى تلك الحالات التى تغلب عليها العوامل الثقافية والسياسية(٢٥) . ولنا فى الحقيقة أن ندهش إذا لم تفض هذه الحقيقة الواقعة إلى التفكير الجاد فى إيجاد شكل ما يكفل حضورا دائما ، وربما على أساس من التناوب للدول الإسلامية داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

جماع القول أن التقاء حالة عدم الاستقرار داخل العالم الإسلامى مع تزايد التأكيد على حفظ السلم يؤكد ضرورة اتباع دبلوماسية شديدة الحذر داخل المنظمات الدولية فضلا عن ضرورة تناول موضوع الترتيبات العسكرية فى عمليات حفظ السلم تناولا بالغ الدقة . ونظرا لأن الغرب (والولايات المتحدة أولا) هو صاحب القدرة الحقيقية على جمع المعلومات الاستخبارية وتوفير القدرات اللازمة للإمدادات العسكرية والتجهيزات

الإدارية والتعبئة وذلك للقيام بعمليات حفظ سلم ذات كفاءة وفعالية فى العالم الإسلامى لذلك لن يكون بالإمكان أن يترك هذا بسهولة للدول الإسلامية . وقد يكون ملائما فى بعض الحالات وضع تصور لدور حيوى لقوات مسلمة ، على الطبيعة ، فى تعاون مع قوات غربية باعتبارها قوة دعم ضمن خطة موضوعة .

الهوامش

١ – انظر Ken Booth, *Strategy and Ethnocentrism* (London : Croom Helm, 1979), p. 76; and Majid Khadduri, *War and Peace in the Law of Islam* (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1955).

٢ – John Keegan, *A History of Warfare* (New York : Alfred A. Knopf, 1993).

٣ – انظر V. J. Parry and M. E. Yapp (eds.), *War, Technology and Society in the Middle East* (London : Oxford University Press, 1975).

٤ – Keegan, *A History of Warfare*, p. 389.

٥ – المرجع السابق ص ٣٩٠ .

٦ – Dankwart A. Rustow, "Political Ends and Military Means in the late- Ottoman and Post- Ottoman Middle East," in Parry and Yapp, *War, Technology and Society in the Middle East*, p. 387.

٧ – Lewis, *Islam and the West*, p. 152.

٨ – David R. Smock, *Religious Perspectives on War : Christian, Muslim and Jewish Attitudes toward Force after the Gulf War* (Washington, D.C. : U.S. Institute of Peace, 1992), pp. 26-27.

٩ – انظر المرجع السابق وأيضا James T. Johnson and John Kelsay, eds., *Cross, Crescent and Sword : The Justification and Limitation of War in Western and Islamic Traditions* (New York : Greenwood Press, 1990).

١٠ – جرى تقييم هذه المسألة من حيث علاقتها بالتحركات الإرهابية عند Bruce Hoffman, "Holy Terror : The Implications of Terrorism Motivated by a Religious Imperative," paper presented at conference, "Worldwide Department of Defense Combatting Terrorism," Virginia Beach, VA, June 8-11, 1993; reprinted as P-7834 (Santa Monica, CA : RAND, 1994).

١١ – David, "Why the Third World Still Matters," p. 137.

١٢ – انظر Morris Janowitz, "Some Observations on the Comparative Analysis of Middle Eastern Military Institutions," in Parry and Yapp, *War, Technology and Society in the Middle East*.

١٣ – Salame, "Islam and the West," p. 28.

١٤ – الأساليب الهجومية باهظة التكلفة التى استخدمها الطرفان ضد مواقع دفاعية حصينة فى الحرب الإيرانية العراقية كان من شأنها أن تروع الأوروبيين الذين لم تفارق مخيلتهم صور أحداث مدينة فردون الفرنسية فى الحرب العالمية الأولى ، وشهر سوم الفرنسى فى الحرب ذاتها .

١٥ – انظر تعليقات العقيد القذافى على الردع فى *FBIS-NES*, October 1, 1992, p. 9.

١٦ – Eliot A. Cohen, "Tales of the Desert : Searching for Context for the Persian Gulf war (Review Essay)," *Foreign Affairs*, May/June 1994, p. 145.

١٧ – جرت دراسة هذه القضايا من منظور جنوب أوروبا ومنظور شمال إفريقيا ، ونجد هذه الدراسة فى Vasconcelos, *Européens et Maghrébins.*

١٨ – علاوة على الإسهام الفرنسى فى حرب الخليج ، وعلى الدور المحورى للأمم المتحدة فى حفظ السلم فى البوسنة ، فإن فرنسا هى الحليف الأكثر ترجيحا عند حدوث أى تدخل أو إنشاء عمليات لحفظ السلم فى الشمال الإفريقى . والملاحظ أنه وقت حادثة قفصة فى يناير ١٩٨٠ أرسلت فرنسا قوات بحرية إلى الساحل التونسى لكى تحبط أى عدوان ليبى جديد .
انظر : Richard B. Parker, *North Africa : Regional Tensions and Strategic Concerns* (New York : Council on Foreign Relations, 1987).
وفيما يتعلق بالإسهامات الأسبانية وغيرها من إسهامات أوروبية أثناء حرب الخليج انظر : Nicole Gnesotto and John Roper, eds., *Western Europe and the Gulf* (Paris : Western European Union Institute for Security Studies, 1992).

١٩ – Bozeman, *Strategic Intelligence and Statecraft*, p. 354.

٢٠ – مناقشة التصورات الاستراتيجية الفرنسية فى Marc Bonnefous, "Politique et Strategie au Sud," *Defense Nationale*, May 1993.

٢١ – انظر : Vasconcelos, *Européens et Maghrébins*
وانظر : Alejandro Lorca and Jesús Nuñez, "The Economy of the Maghreb : Reality and Hope," paper prepared for international conference, "The Mediterranean : Risks and Challenges," IAI, Rome, November 27-28, 1992.

٢٢ – انظر : "King Hassan on Relations with Arab East, EC," *FBIS-NES*, January 14, 1992, pp. 13-14.

٢٣ – عن الحرب كظاهرة فى العالم الثالث انظر : Guy Arnold, *Wars in the Third World since 1945* (London : Cassell, 1991).

٢٤ – انظر : Bruce Russett, *A Post-Thucydides, Post-Cold War World* (Athens : Institute of International Relations, Panteion University, 1992), pp. 6-7.

٢٥ – على نحو ما حدث فى الصومال حيث كانت قوات الأمم المتحدة ، بما فى ذلك قوات الولايات المتحدة ، تحت قيادة قائد تركى ، وضمت أعدادا ضخمة من الجنود الباكستانيين .

• الفصل العاشر •

الخاتمـــة

نحن لا نعتقد أن العلاقات بين الإسلام والغرب في ذاتيهما تمثل ساحة « الصراع الأيديولوجي العالمي القادم » . وعلى الرغم من المنافسة التاريخية بين العقيدتين ، الإسلام والمسيحية ، باعتبارهما العقيدتين الوحيدتين اللتين تعلنان أنهما « عقيدتان عالميتان » ، فإن الإسلام اليوم من حيث هو دين ليس في مسار صدامي مع المسيحية أو الغرب . علاوة على هذا فإننا لا نتنبأ بحتمية حدوث مواجهة شاملة بين كتلتين من الدول إحداهما إسلامية والأخرى غربية ، فالبلدان والحالات والمصالح الداخلة في هذا الصراع شديدة التباين والتنوع بحيث لا تصلح لدعم حالة استقطاب كبرى وبعيدة المدى بين كتل ثقافية – دينية .

بروز العامل الإسلامي

مع هذا فإن سوء الإدارة الجسيم للعلاقات السياسية على الجانبين يمكن أن يزيد من توتر العنصر الأيديولوجي في تعارضه مع العنصر العملي في حالات الاحتكاك الإسلامي – الغربي أو المواجهة بينهما ، بل ويمكن أن يفضي إلى تضامن أيديولوجي عابر بين عديد من الدول الإسلامية . ويبدو مرجحا أن دور العامل الإسلامي سيزداد باطراد ليغدو جانبا بارزا لبؤرة الاهتمام الاستراتيجي والسياسي الطبيعي بين العالم الإسلامي والغرب على مدى العقد القادم . وبسبب ذلك أنه يتزايد باطراد استخدام الإسلام كنوع من الاختزال السياسي — وهو اعتقاد خاطيء من جانبنا — لوصف الاختلافات المجتمعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاستراتيجية بين الشمال والجنوب . وثمة عناصر عديدة ستفضي إلى بروز العامل الإسلامي في العلاقات بين الإسلام والغرب . أولا إن الأمن والأزمات "مرتبطة بالأمن والتي يفرضها العالم الإسلامي على الغرب ، وأيضا تلك التي يفرضها الغرب على العالم الإسلامي ستكون مصدرا أساسيا للاحتكاك .

ثانيا ، تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى كثير من الدول الإسلامية سوف يهيىء للحركات الإسلاموية سيادة وسلطة كبيرين . ثالثا ، نظرا لأن الشرق الأوسط وغيره من المناطق يتعرض لتغيير سياسى واقتصادى متسارع خلال العقد القادم ، فإن التوترات الناجمة عن التغير ستؤدى ، ولو على المدى القصير ، إلى زيادة جاذبية الجماعات الإسلامية فى دول كثيرة .

ونظرا لأن المعايير المستوحاة من الغرب عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ورأسمالية السوق الحرة وأولية الدولة — الأمة تواجه مقاومة فى المدى القصير والمتوسط على أقل تقدير داخل مناطق الاضطرابات فى العالم ، فقد تزيد المطالبات بالتضامن المرتكز على رفض القيم الغربية والنظام الدولى القائم تأسيسا عليها . وها هنا على الأرجح سيكون الإسلام المتطرف طرفا بارزا مشاركا فى هذا النوع من الحركة الأشمل ومستفيدا منها أيضا .

وهناك احتمال كبير بأن تتدهور العلاقات بين الغرب وعديد من بلدان العالم الإسلامى إلى الأسوأ ، وأن يتجلى هذا التدهور فى جوانب معينة وبدرجات متفاوتة فى دول مختلفة وذلك قبل أن تنمو إلى الأفضل . وتأسيسا على التجربة التاريخية فإنه من المرجح أن تسن النظم الإسلامية ، دون غالبية دول العالم الثالث ، سياسات يمكن أن تفضى فى النهاية إلى أن يتخذ الغرب إجراء ضدها ، كأن يفرض عقوبات اقتصادية عليها أو يقطع علاقاته الدبلوماسية بها ، أو ربما يصل الأمر إلى حد اتخاذ إجراء عسكرى ضدها . ولقد كانت المجتمعات الإسلامية تاريخيا على درجة عالية من الحساسية إزاء الحاجة إلى الحفاظ على الكرامة والشرف ووحدة ثقافتهم . وكانت أيضا شديدة الحساسية إزاء مظاهر التجاهل والاستخفاف والضغوط الخارجية مثلما كانت أميل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول المعتدية . (لقد كان الصراع العربى الإسرائيلى مصدرا أساسيا لهذه الأحداث ولابد أن تقل دلالتها باطراد كبير) .

وربما تكون الثقافة الإسلامية أميل دون غالبية الثقافات إلى الاعتقاد بأنها قادرة على « الصمود » وأنها سوف « تصمد » لفترات طويلة من الزمن أمام المصاعب الدولية القاسية دون أن تسعى إلى حل وسط بشأن وحدة موقفها وثقافتها . ويمثل هذا فى نظر الغرب تعبيرا عن نزعة التعصب والجمود والعزوف عن مواجهة « حقيقة » علاقات القوى غير المتساوية . وتفهم الثقافة السياسية والاستراتيجية الإسلامية هذا باعتباره رفضا للمساومة بشأن الكرامة والسيادة فى مواجهة القوة العظمى . وعلاوة على هذا ، فإن الاستشهاد مندمج بانتظام فى القاموس السياسى للإسلام أكثر مما هو الحال فى معظم الثقافات السياسية الأخرى . وتنزع هذه الخاصية إلى جعل المجتمعات الإسلامية بعامة ، والنظم الحاكمة الإسلاموية بخاصة ، أقل مرونة فى تعاملاتها مع الغرب ومع القوى المنافسة

لها في الإقليم خاصة ، إذا ما رئى أن الحل الوسط هو الناتج اللازم عن علاقات قوى غير متكافئة .

صعود الإسلام السياسى

سوف يزداد دور الإسلام على الأرجح فى السياسة الداخلية للبلدان الإسلامية . وسوف تفيد السياسات الإسلامية في إضفاء طابع ثورى على النظم القديمة وهياكل الصفوة التى تأسست على سلطة الأقلية وعلى وسائل تسلطية أو استبدادية فى إدارة البلاد . وسيكون لانتشار الديمقراطية في المنطقة أثر مماثل إلى حد كبير من حيث زعزعة الاستقرار وهو أمر مستقل عن الإسلام . والحقيقة أنه بسبب تهديد الإسلام السياسى لنظم الحكم القائمة وللوضع القائم فإن الكثير من نظم الحكم الإسلامية تكشف عن مزيد من العداء لهذه الحركات ، وتؤكد عزمها على قمعها . ومن ثم فقد تكون مشكلة الغرب ، والحال كذلك ، مع حركات أكثر مما هى مع نظم الحكم - إلى أن يصل الإسلامويون إلى السلطة . ولكن سيكون من الخطر على صناع السياسة الغربية أن يصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الحل هو سحق الدولة لهذه الحركات ، فالأمر كذلك فى غالب الأحيان . وتعكس هذه الحركات مشكلات سياسية واقتصادية ومجتمعية عميقة الجذور . وحيث إن الحركات الإسلامية تعمل تحت الأرض وهى فى حالة قمع فإن غالبية الجماهير المسلمة تنزع إلى النظر إليها باعتبارها القوة الوحيدة التى تقدم حلا لأزماتها المجتمعية . والملاحظ فى هذه الظروف ، وفي أوضاع وملابسات أخرى كثيرة ، أن الحركات الإسلاموية تحقق احتكارها للعمل إزاء غياب الآخرين ، وذلك باعتبارها المعارضة الجادة الوحيدة لنظم حكم منهارة .

وفى رأينا أن الصراع الأساسى ليس بين الإسلام وغير الإسلام ، بل بين أفكار وحركات ، وكذلك بين أفكار مضادة وحركات مضادة داخل الثقافة الإسلامية ذاتها . والإسلام فى تعامله مع الغرب يمكن فهمه غالبا من الناحية السياسية باعتباره المكافىء الوظيفى للنزعة القومية التى هى ليست بالضرورة قوة سلبية فى ذاتها ، بل تنطوى على احتمالات التعرض لنفس أنواع التطرف والحساسية الشديدة للضغوط ومظاهر التجاهل الخارجية . ويولى الإسلام فى خطته السياسية اهتماما كبيرا للأساس الأخلاقى للعلاقات المجتمعية . ومن ثم فإن مساهماته لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتمثل أساسا فى دعم البيئة الأخلاقية للمجتمع - وهو هدف قيم فى حد ذاته . ولكن

السياسات الإسلامية لا تمثل كيانا واحدا متلاحما من السياسات التى تنتظر التنفيذ ، بل هى رؤى عن طابع التاريخ والعالم ، وسلسلة من الاتجاهات عن كيفية إدارة دفة السياسة . وفيما عدا ذلك فإن الإسلام السياسى ، شأنه شأن النزعة القومية ، يفتقر بصفة عامة إلى خطة سياسية أصيلة ومحددة ومميزة تقدم حلولا محددة لمشكلات محددة بعيدا عن الإشارات المبهمة إلى تعميم تطبيق الشريعة الإسلامية .

وتبدو فى الأفق قلة من الحركات الإسلامية قادرة على تحديث المبادىء الإسلامية تحديثا كافيا لجعل الشريعة الإسلامية أكثر اتساقا مع المعايير التشريعية الدولية وحقوق الإنسان والأقليات ومجموع القوانين العلمانية فى المجتمعات المختلفة . وبدون هذه القدرة على التوفيق ليس من المرجح أبدا أن تستطيع النظم الإسلامية الحاكمة أن تفى بتحدى التغيير والتحديث على نحو يمكنها من أن تؤدى دورها بنجاح فى العالم الحديث . وسوف يكون فشلها فقط سببا فى تفاقم مشاعر الإحباط والاستياء من الغرب ومن النظام الدولى .

بيد أن الإسلام السياسى ليس سكونيا جامدا ، ولا هو المندفع دون تفكير لإعادة الساعة السياسية إلى الوراء . وإنما على العكس تماما إذ أنه يتطور ويكتسب المزيد من الخبرة والنضج ويحقق المزيد من الوعى بالحقائق السياسية والمزيد من الفهم لطبيعة مؤسسات الغرب ونظرياته السياسية وإجراءاته ، بل والكثير من المفاهيم الأساسية عن الممارسة الديمقراطية . وثمة مجموعة واسعة ومتزايدة باطراد من الآراء والأساليب السياسية تموج بها الحركات الإسلاموية ، وهى حركات تتراوح ما بين دعاة ديمقراطيين للتحديث ، ومناضلين متطرفين يدعون إلى العنف ، وحتى رجعيين غاطلين من رؤية متماسكة عن المستقبل . ولا ريب فى أن استبعاد الإسلام السياسى من العملية السياسية برمتها هو الذى يفاقم من خصائصه الاستقطابية والمتشددة . ولكن على النقيض من ذلك فإن إدماجه فى النظام السياسى من شأنه أن يشجع على سرعة تطوره وأعتداله وارتباطه باحتياجات العصر .

ومن حقائق السياسة فى العالم الإسلامى المعاصر أن التنظيمات السياسية هى المصدر الأرجح والأكفأ فى معارضة نظم الحكم القائمة ، ومن ثم فإنها بوجه عام تحظى بقدر أكبر من المشروعية فى نظر العامة ، وتتفوق على الأحزاب الأخرى بما تناله من تأييد عميق الجذور من الجماهير . وما لم تنفتح النظم السياسية بحيث تتسع لضروب متنوعة من القوى المتنافسة فسوف يكون الإسلامويون على الأرجح هم ورثة السلطة عند انهيار النظم الاستبدادية .

ونظرا لسوء إدارة ظاهرة الإسلام السياسى من قبل عدد من الدول المهمة مثل مصر والجزائر فقد أضحت فرص وصول الإسلامويين إلى السلطة فى إحدى هاتين الدولتين ،

أو فى كلتيهما كبيرة خلال السنوات العديدة القادمة . ومن المتوقع على المدى البعيد أن تواجه دول مثل أوزبكستان أو سوريا أو تونس أو ليبيا أو المملكة المغربية تحديا إسلامويا خطيرا . كذلك فإن الضفة الغربية وقطاع غزة يواجهان خطرا واضحا غير أن الوصول إلى اتفاق أصيل وناجح بين إسرائيل والفلسطينيين سوف يؤدى على الأرجح إلى الحد كثيرا من خطر المتطرفين . وليس من الضرورى أن تأتى النظم الإسلاموية الجديدة على شاكلة إيران من حيث سياساتها الداخلية والخارجية ، هذا على الرغم من أن الحالة الوحيدة التى يمثلها نظام إسلاموى سنى حتى الآن هى حالة السودان . والملاحظ أن السودان ليس صورة جد مشجعة لنموذج الحكم الجيد والنظام الإقليمى النابع من حركة إسلامية .

الإسلام والغرب فى النظام الدولى

فى البيئة الاستراتيجية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة تتزايد الساحات التى بات مقدرا أن يتفاعل فيها الإسلام مع الغرب سواء نحو الأسوأ أم إلى الأفضل . وعلاوة على هذا فإنه مع حالة الاسترخاء التى طرأت على النظام العالمى وحرية العمل الدولية الجديدة عقب الحرب الباردة بدأت عناصر فى كل من الغرب والعالم الإسلامى تنزع أكثر فأكثر إلى إحياء صور قديمة ولكنها مستمرة ومستمدة من خبرة عمرها ألف عام من المواجهة والمعايشة بين الإسلام والغرب -- « الحرب الباردة » الأولى . وهذه الصور يستفيد منها المتطرفون من الجانبين لتبرير سياسات كراهية الأجانب . حقا إن المسلمين اليوم يشعرون بأنهم تحت الحصار : فهم ضحايا النشاط العسكرى الغربى (العراق وليبيا وإيران ولبنان) ، ويواجهون الإجراءات العسكرية الإسرائيلية (الأراضى المحتلة ولبنان ومصر وسوريا والأردن وتونس والعراق) ؛ ويخسرون الحروب الطائفية الدائرة مع الشعوب المسيحية (البوسنة وأذربيجان وروسيا) ، ويخسرون صراعاتهم مع الطائفية الهندوسية (الهند وكشمير) . علاوة على ذلك يشعر المسلمون اليوم أنهم ضحايا جهود دولية متضافرة تستهدف تشويه مصداقية الإسلام وتسىء إلى اسم المسلمين فى كل مكان . وأكثر من هذا أن المسلمين الذين يعيشون فى الغرب يشعرون بأنهم موضع مراقبة وملاحقة وتحرش من الجمهور العام كلما وقع حادث إرهابى منسوب إلى المسلمين فى أى مكان فى الغرب . وهكذا تتزايد مشاعر الاضطهاد عند المسلمين .

وبالمثل تتزايد الصور السلبية فى الغرب حيث المواطنون الغربيون والمجتمعات الغربية أهداف لهجوم المسلمين هنا وهناك بما فى ذلك ما يفعله الإرهابيون الإسلامويون

من تفجيرات واغتيالات وخطف طائرات وخطف رهائن . وإذا كان الإرهاب الدولي من شأنه أن يجعل الغرب يشعر بأنه تحت حصار إسلامي متمثل في قلة من الأحداث المثيرة ، فإن المجتمع الإسلامي في المقابل يشعر في أعماقه أنه في خصام مع الساحة الدولية . وهذا الشعور المتبادل بالحصار شعور خطير ، كما يمثل شرطا مسبقا نموذجيا لمسيرة عمياء في اتجاه الصراع .

وربما يكفي عدد محدود جدا من القضايا المثيرة مثل تفجير مركز التجارة العالمي لتكون حاسمة في سبيل تلمس رؤوس الموضوعات والأفكار التي تشغل أذهان الجمهور وصناع السياسة وفي تحديد الموقف الواجب اتخاذه تجاه الظاهرة الإسلاموية الشاملة والمعقدة في آن واحد ، وإن كانت ظاهرة يمكن التصرف معها في النهاية . والسياسة المعلنة للولايات المتحدة لا تسعى عن حق إلى إعلان الحرب ضد الإسلام أو حتى ضد الإسلاموية بقدر ما تسعى إلى مواجهة أفعال لا تقبلها الجماعات المسلمة أو الدول الإسلامية والتي تنتهك المعايير الدولية .

والنتيجة المحورية لهذا الكتاب هي أن الاختلافات بين الإسلام والغرب سوف تتفاعل على الأرجح مع انقسامات أشمل خاصة بقضايا الجنوب والشمال ، وبين الأثرياء والفقراء . ونظرا لأن حركة عدم الانحياز بدأت تفقد مبرر وجودها فقد ظهر الإسلام السياسي كقوة أيديولوجية كبرى في العالم الثالث . ونتوقع مستقبلا أن تتلاقى خطط السياسة الأمنية للعالم الإسلامي والجنوب ، وسيكون هذا التلاقي على أقل تقدير حسب منظور غربي . ويمكن للإسلام في الحقيقة أن يكون نداء التجمع وصيحة لم الشمل للفقراء في اقتصاديات العالم الإسلامي ضد ما يرونه هيمنة غربية على النظام الاقتصادي والسياسي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة . وإن احتمال قيام رابطة بين الإسلام المتطرف والأيديولوجيات الأخرى التي تتحدى النظام الدولي السائد إنما هو إمكانية بارزة على الرغم من أن الإسلام يفتقر إلى تراث متشدد فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروات .

البعد الاستراتيجي :

يتجلى الخلاف بين الإسلام والغرب وفقا لأسس وظيفية وليست جغرافية في الأساس . ففي ظل الظروف المعاكسة يمكن أن تتراكم مشكلات ثنائية عديدة ومتباينة لتتوحد بعد ذلك وتصل إلى الحد الذي يغلب عليها فيه الطابع الأعم « لصراع ثقافي أو ديني » في نظر المتطرفين . وعند هذه النقطة تصبح القضايا المحددة أشد صعوبة في التعامل معها ومعالجتها ، ذلك لأنها تدثرت بعباءات أيديولوجية وأخفت كل الحلول التي يمكن التفاوض أو التصرف بشأنها .

والشيء اليقيني أن الإسلام السياسي سوف يلتمس سبيلا لتعزيز القوة الحقيقية للدول الإسلامية بهدف التقليل من حالة ضعفها المتأصلة إلى أقل حد ممكن ، والتي تسودها عند التعامل مع الغرب أو مع الدول المجاورة . وقد يعني هذا الهدف ضمنا السعي لامتلاك قوة عسكرية ضخمة ، حتى وإن تضمن ذلك الحصول على أسلحة نووية ووسائل إطلاقها وذلك لوضع العلاقات مع الغرب على قدم المساواة قدر المستطاع . وهذه ليست أهدافا ينفرد بها الساسة الإسلامويون وحدهم . إذ يشاركهم فيها على نطاق واسع الزعماء القوميون في العالم الثالث كله ممن يرغبون في تجنب التعامل مع الغرب من موقع الضعف الاستراتيجي ، وعلاوة على هذا ؛ فإن الجماعات والشخصيات السياسية الإسلاموية يتباينون فيما بينهم تباينا كبيرا . وليس ثمة ما يبرر افتراض أن أي حكومة إسلاموية سوف تسعى بطريقة عمياء لكي يكون في قمة أولوياتها امتلاك قوة عسكرية . ذلك أن هدف تحقيق قوة قومية سوف تنافسه أهداف محلية ضاغطة أخرى كثيرة . وفي النهاية ، ودون إغفال الدمار الذي قد يجره التعصب على النظام الدولي ، سوف يضطر الزعماء الإسلاميون إلى التعامل من فوق أرض الواقع فيما يختص بالأسلوب الذي يعمل به العالم بما في ذلك نزوع المواقف القاطعة إلى استنفار استراتيجيات احتواء قاطعة أيضا .

إن الإسلام قضية محورية في كثير من الصراعات القومية والعرقية الأشد تفجرا في كل أنحاء العالم ، والتي تعتبر فيها المجتمعات الإسلامية والدول الإسلامية عناصر مهمة : ومن أبرزها البوسنة والضفة الغربية وغزة وقبرص وكشمير وأذربيجان - أرمينيا وجنوب السودان . وتشترك التطلعات الإسلاموية المتطرفة والقومية التي تحاول أن تؤكد ذاتها من جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة معا في كثير من الجذور المشتركة ، وطبعي أن مسألة تدخل الغرب في هذه المجالات ستكون مسألة محورية بالنسبة لتطور السياسة الخارجية الإسلامية ، وكذا تطور العلاقات بين الإسلام والغرب .

وتمتد خطوط المنازعات الدينية والثقافية بين الإسلام والغرب من شرق آسيا عبر آسيا الوسطى والقوقاز وبلاد البلقان وحتى البحر المتوسط . وتعتبر هذه من حيث احتمالاتها بعض أهم المجالات التي تنذر بوقوع احتكاك سياسي / ثقافي فوري . وقد تكون خطوط المنازعات الثقافية أشد توترا بين الإسلام والمسيحية الشرقية الأورثوذكسية وليس بين الإسلام والمجتمعات المسيحية الغربية (الكاثوليك الرومان والبروتستانت) وذلك في ضوء الروابط الوثيقة بين الكنائس الأورثوذكسية والنزعات القومية المحلية .

كذلك فإن حالة عدم الاستقرار في العالم الإسلامي ذاته ، والطابع غير الآمن للمجتمعات الإسلامية ستشكل تحديا يفرض نفسه على النظام الدولي . والمعروف أن المجتمعات الإسلامية تواجه تحديات أمنية رهيبة في الداخل والخارج . وتعتمد هذه

المجتمعات تقليديا في مواجهة ذلك على القوة في العلاقات الداخلية والعلاقات بين الدول (وهذه مرة أخرى ليست خاصية ينفرد بها العالم الإسلامي بل هي شائعة لدى غالبية دول العالم الثالث حيث تفتقر هذه الدول لآليات حسم النزاع ولا تتمتع بالقوة الكافية) . وأكثر هذه التحديات الداخلية والخارجية في العالم الإسلامي إنما هي وليدة الحاجة الملحة إلى التغيير السياسي والاجتماعي . إن غالبية الأخطار الأمنية الشديدة التي تناولها هذا الكتاب هي نتيجة أوضاع محلية أو إقليمية موجهة على أساس أنها أحداث بين الجنوب والجنوب أو دولة مسلمة ضد أخرى مسلمة وهي بعيدة تماما عن أن تشكل تهديدات فريدة للغرب . وعلى الرغم من هذا فإن أوروبا والولايات المتحدة سوف يتعرضان للآثار الشاملة والمتناثرة لما يدور داخل العالم الإسلامي من مناقشة وصراع وتغير ابتداء من تدفقات اللاجئين وحتى الضغوط من أجل تدخل دولي في حالات الأزمات .

وفي هذا الإطار يعتبر عن حق نمو ترسانات الأسلحة موضوعا أوليا يتصدر أسباب قلق الغرب . ذلك أن انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية في طول العالم الإسلامي وعرضه ، والذي تحفز إليه أساسا حالات التنافس بين دول الإقليم ، إنما يشكل خطرا متناميا على الدول الإسلامية ذاتها ، وكذلك على أوروبا وأيضا وبالتبعية على الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد ظهر اتجاه الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها على مدى بعيد كرمز وأداة يعبران بصدق عن الحاجة إلى تأكيد الثقل الجغرافي الاستراتيجي بين قوى الإقليم خلال فترة ما بعد الحرب الباردة . وحدث في الوقت نفسه أن تنامت بالمثل ترسانات الأسلحة التقليدية في الجنوب دون أن تخضع لقيود الحد من الأسلحة المطبق في داخل القارة الأوروبية . والدول الإسلامية ذاتها ستكون هي على أرجح تقدير أول الأهداف عند استخدام هذه الأسلحة كلها . ولكن تزايد تعرض أوروبا لخطر الأسلحة (وكذلك المنشآت العسكرية والقوات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية سواء داخل أوروبا أو حولها) المملوكة للأقطار الإسلامية القريبة منها من شأنه أن يعزز الدرس المستفاد أثناء حرب الخليج وهو أن أمن البحر المتوسط وأمن أوروبا لا يمكن عزلهما عن نتائج تطورات الأحداث في العالم الإسلامي بالمعنى الواسع .

وفي مجال الأمن الاقتصادي لا يسع الغرب واقعيا أن يغفل احتمال استخدام « سلاح النفط » وكذلك السيطرة على خطوط أنابيب النفط والطرق البحرية كأدوات أساسية في أيدي السياسة الخارجية الإسلاموية مستقبلا . وعلى الرغم من أن أحدا من قادة الشرق الأوسط المعادين للغرب (القذافي وصدام حسين والخوميني) لم يدع إلى استخدام سلاح النفط في الماضي ، إلا أن لجوء السعودية إلى حظر النفط عام ١٩٧٣ جعل من هذا الاحتمال سببا دائما للقلق في الفكر الاستراتيجي الغربي منذ منتصف الستينات ومرورا بمنتصف الثمانينات . وهكذا يشير رجال الاستراتيجية الغربيون إلى أن التقاء هذين

الاتجاهين ، أعنى ظهور السياسات الإسلامية واحتمال التضييق على سوق النفط العالمية فى أواخر التسعينات ، يمكن أن يتيح فرصا جديدة لاستخدام النفط سياسيا من جانب نظام حكم غير صديق فى ظل ظروف معاكسة . وإذا كانت القوة الوحيدة التى تملكها الدول الإسلامية إزاء الغرب هى قوة اقتصادية فإن لنا أن نستغرب إذا لم يحدث ما يغريها باستخدامها على نحو ما كعامل توازن ضد القوة السياسية والعسكرية الطاغية للغرب .

وأكثر من هذا فى الحقيقة أن دول النفط الصديقة ربما لا تتردد يوما فى أن ترى أن تعديلات « سياسية » شديدة التواضع فى أسعار النفط وإمداداته هى أداة إقناع طبيعية من حق الدول الإسلامية استحداثها شأن الغرب إذ يستخدم أسلوب التهديد بفرض عقوبات اقتصادية أو يكون قد فرضها فعلا . وبالمثل لو أن نظاما إسلامويا وصل إلى السلطة فى القاهرة ، أو نظاما لا يريد استثارة الحساسية السياسية عند الإسلامويين فسوف تتدنى ثقة الغرب فى الوصول إلى قناة السويس لأغراض تتعلق بدعم أى تدخل فى منطقة الخليج مستقبلا . ولا ريب فى أن احتمال أن تلجأ نظم إسلاموية أو أن تطبق بالفعل هذه الأساليب هو احتمال وارد . وسوف يكون لاستخدامها أثر سياسي كبير خاصة أن الغرب بدأ يدرك أنه قد تزايدت فى بيئة العالم الجديد الصعوبات التى تحد من قدرته على أن يفرض إرادته الاستراتيجية على نحو مطرد ويسير .

وسوف تعمد الجماعات المتطرفة حتما إلى استنفار الإسلام عند ممارسة العنف أو « الإرهاب » السياسي الدولى . وواقع الأمر أن الجماعات الإسلامية الراديكالية كانت من بين أشد الجماعات فتكا فى الإرهاب الدولى ، وكانت بعض الدول الإسلامية محور ظاهرة رعاية الدولة للإرهاب . ومن دواعى الأسف أن التصورات الغربية عن الإسلام صيغت ، ربما دون مبرر ، فى ضوء اقتران الدين بالعنف السياسى . ومع ذلك فإن البعد الإرهابى سوف يبقى فاعلا فى صياغة الطابع المستقبلى للعلاقات بين الإسلام والغرب . وإذا لم تنجح التسوية العربية الإسرائيلية فسوف تكون من نتائجها المؤسفة احتمال أن تنقل الجماعات المتطرفة معاركها إلى المجتمعات الغربية فى محاولة منها لإعاقة حدوث أى تسوية ، وها هو الصراع الدائر فى يوغوسلافيا السابقة خلف أعدادا كبيرة من النازحين والمضطهدين من مسلمى البوسنة ، ويبدو فى ظاهر الأمر وكأن الغرب قد تخلى عنهم . وإن إحدى النتائج المحتملة لهذا الصراع هى أن يفرخ حركة أخرى على غرار النموذج الفلسطينى بما له من آثار خطيرة على العنف السياسى الدولى .

الديمقراطية وحقوق الإنسان :

سوف يخلق صعود الإسلام السياسى أزمة مستمرة أمام صناع السياسة المعنيين بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان . ولقد أثارت تجربة الجزائر فى أذهان الكثيرين سؤالا عن

مدى انسجام الحكم الإسلامي مع ممارسة الديمقراطية على نحو ما يفهمها الغرب . وعلى الرغم من أن لا شيء أصيلا يشير إلى عدم التوافق بين المجتمع الإسلامي وبين الديمقراطية فإن بعض البيانات المناوئة للديمقراطية والتي يدلي بها الزعماء الإسلامويون المتطرفون لم تكن لتثير طمأنينة لدى صناع السياسة الغربيين . حقا إن الكثير من النظم العلمانية (وغالبا ما تكون نظما متسلطة) في كل أنحاء الشرق الأوسط كانت هي نفسها نشيطة للغاية للفت الأنظار إلى « الخطر الإسلامي » في المجال السياسي الطبيعي مؤكدة دور إيران والسودان في زعزعة الاستقرار . ومع ذلك ، وعلى الرغم من قلق الغرب إزاء « الأصولية » فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المراقبين الأمريكيين والأوروبيين غالبا ما يميلون إلى تفسير الصدام مع الإسلام السياسي في مصر وفي الجزائر ، وفي غيرهما ، باعتباره مشكلة حقوق إنسان بقدر ما هو مشكلة أمنية .

الإسلام في الغرب :

لم تعد القضية مجرد الإسلام والغرب بل الإسلام في الغرب . إن أكثر القضايا إلحاحا بشأن العلاقات بين الإسلام والغرب ترتبط بقضايا اجتماعية داخل الغرب ذاته ، وليست مرتبطة بقضايا العلاقات بين الدول . والملاحظ أن تزايد حالة عدم التوازن الديموجرافي بين شمال مزدهر وجنوب فقير خلق ضغوطا كبيرة خاصة بالهجرة مثلما أدى إلى ظهور مشكلات ضخمة مساوية لها تتعلق بالدمج والتلاحم الاجتماعيين . ويعتبر العنف ضد الطوائف الإسلامية الكبيرة والراسخة العامل الأول ضمن عوامل عدم الاستقرار في أوروبا الجديدة ، وأدى إلى نتائج سلبية أثرت على العلاقات الأوسع بين الإسلام والغرب . إن مصير مسلمي البوسنة – داخل أوروبا – وحالة لا مبالاة الغرب أو تقاعسه – المتصورة – أثرت تأثيرا واضحا على المواقف تجاه الولايات المتحدة وأوروبا ، امتد حتى أكثر الأوساط العلمانية اعتدالا في العالم الإسلامي . وثمة توهم واسع النطاق بأن أوروبا عقب الحرب الباردة تعتزم إقامة ستار حديدي جديد على طول الحدود بين الشمال والجنوب أو على امتداد الخطوط الحضارية . ولقد ذاع هذا التطور حتى بدأ يؤثر في الجدل السياسي والاستراتيجي ابتداء من الرباط وحتى جاكارتا .

تداعيات السياسة

التداعيات السياسية والاقتصادية :

يكاد العالم الإسلامي يكون على يقين من أنه سوف يشهد وصول حركة أو أكثر من الحركات الإسلاموية الجديدة إلى السلطة خلال العقد القادم ، والأرجح أن يتم ذلك في

العالم العربى . ويبدو أن أكثر البلدان احتمالا لظهور سلطة إسلاموية فيها هى البلدان التى :

* ترتفع فيها نسبة النمو السكانى وتزداد فيها مظاهر العجز عن الوفاء بمتطلبات المجتمعات الناشئة فى المدن على نطاق واسع .
* والتى تتفاقم فيها مستويات المعيشة المنخفضة بسبب تفشى الفساد .
* والتى قضت الحكومات فيها على معظم المعارضة السياسية الهادفة ومن ثم أصبح الإسلامويون دون منافس .
* والتى استخدمت الحكومات فيها العنف الضارى لسحق قوة الإسلامويين ، وهو ما لم يؤد إلا إلى الاستقطاب وتفاقم المشكلة .
* والتى زعم الإسلامويون فيها أنهم وحدهم أصحاب القوة المعارضة الشرعية الوحيدة داخل الرأى العام .

ويطابق هذا النموذج حالة إيران ، كما يشبه الأوضاع الناشئة فى مصر والجزائر . وتمثل أوزبكستان احتمالا آخر على مدى أبعد . كذلك فإن أفغانستان باعتبارها جزءا من تراث الصراع ضد السوفيت يمكن أن تسقط فى أيدى الإسلامويين المتشددين بقوة السلاح . ولكن الحالات التى يصل فيها الإسلامويون إلى السلطة بانقلاب عسكرى ، شأن السودان ، هى حالات ليس من السهل التنبؤ بها ، وهى بلدان بيئتها الاجتماعية متدهورة ولا تظهر بها سوى علامات تحذير محدودة عن تزايد سلطة الإسلامويين فيها .

والجدير بالذكر أن الخيارات السياسية للولايات المتحدة محدودة تماما من حيث التوقع مبكرا باحتمال استيلاء الحركات الإسلاموية على السلطة . وواضح أن القوة السلبية لحالة اليأس الاجتماعى تشير إلى أن الهدف الرئيسى هو تحسين الأوضاع الداخلية . ولكن هل يمكن للقوى الخارجية أن تغير بالفعل قسمات نظام اقتصادى واجتماعى ظالم وغير فعال ؟ إن أقصى ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة هو أن تستكشف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية وأن تحذر النظم الحاكمة المعنية بأسباب قلق الولايات المتحدة ، وربما تعجز الولايات المتحدة أيضا عن تقديم مساعدة ذات قيمة عملية ما لم يتم الاضطلاع بالإصلاحات . وفى جميع الاحتمالات لن يكون لهذه النهج فى السياسة سوى أدنى تأثير فى ضوء حالة القلق السائدة ، داخل نظم الحكم المتهالكة . ولكن يجب توجيه الإنذارات ولو بشكل شخصى سرى . ومن الأمور الجديرة بالاهتمام فى نفس الوقت أيضا إجراء حوار مفتوح مع المعارضة المشروعة ، وأيضا مع القوى الحاكمة . وهذا ضرورى لاستحداث أسلوب تعايش مع الجماعات التى لم تتحدد بعد وبشكل كامل

صيغة سياساتها الخارجية . والحاجة إلى الحوار أمر ملح تماما نظرا لأن سياسات الغرب التي تستهدف تهميش الحركات الإسلامية المتطرفة عن طريق التنمية الاقتصادية لن تغير على الأرجح أنماط المعارضة خلال إطار زمني ملائم سياسيا نسبيا . وحيث إن الإصلاح السياسي يمكن أن يفضي إلى نتائج سريعة لذا يجب تشجيع النظم الحاكمة الواقعة تحت ضغط شديد على إدخال الجماعات الإسلاموية غير العنيفة ضمن العملية السياسية .

وحيث يكون الإسلامويون في السلطة يتعين على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على بيان الحد الأدنى للظروف الضرورية لقيام علاقات ثنائية مفيدة ، وسوف ترتبط الغالبية العظمى من هذه الظروف بالمعايير الدولية للسلوك ولحقوق الإنسان . والمعروف أن القيود الاجتماعية والأخلاقية الصارمة محليا حتى وإن طبقت بصورة منصفة وقانونية قد لا تكون موضع قبول حسب المعايير الغربية . ولكنها قد لا تكون هي ذاتها أساسا وسببا للمواجهة إلا حيث تكشف صراحة عن انتهاك لحقوق الإنسان . ويجب أن يكون احترام المعايير الدولية والقانون الدولي هو المعيار الرئيسي للحكم على مدى مقبولية نظام حكم ما .

وليس ثمة إمكانية لوضع سياسة واضحة ومحددة المعالم للولايات المتحدة ولشركائها الدوليين بحيث يمكنهم بها أن يدركوا مسبقا ، وعلى نحو واضح ، أن ثمة مواجهة أيديولوجية بين « الإسلام والغرب » . ومع ذلك هناك بعض المقترحات التي يمكن أن تقلل خطر حدوث احتكاك أوسع نطاقا في هذا الصدد . إن التحدي الرئيسي أمام الغرب هو ضمان عدم السماح لمجموعة كاملة من المشكلات الخاصة الثنائية والمتعددة الأطراف بأن تتراكم وتتحول إلى مواجهة ثقافية أشمل مع الإسلام . ومعنى هذا عمليا أن أسباب الشكوى ضد البلدان الإسلامية يجب ألا تصاغ تأسيسا على الإسلام ما لم يشكل الإسلام ، كأيديولوجية ، عنصرا مميزا للمشكلة . ومن المستصوب تجنب نقد الإسلام المتطرف وكأنه نقد موجه إلى الدين في ذاته ، أو الإشارة بلغة مبهمة إلى « أخطار الأصولية الإسلامية » . ذلك أن مثل هذه الجهود لن تفيد إلا في إبراز البعد الأيديولوجي . ويجب تناول الشكاوى الواقعية بلغة دقيقة ومحددة وعملية : العنف المجتمعي وانتهاك حقوق الإنسان ، والتعصب الأعمى ، والإجراءات المناهضة للديمقراطية ، ومناصرة سياسات ضارة بمصالح الولايات المتحدة أو ضارة بمصالح النظام الدولي ، وأعمال الإرهاب والعنف ، ودعم المؤامرات العنيفة داخل المجتمعات الغربية . وهذه الاعتراضات هي اعتراضات عامة ، ودولية الطابع ، وتشير إلى أعمال محل اعتراض من جانب أي فريق دون اعتبار لدين أو أيديولوجيا .

إن الإسلام المتطرف في الحقيقة لا يجد دعما إلا حين يشير إليه كبار المسئولين مرارا وعلانية باعتباره خطرا رئيسيا . وتؤكد الاتهامات الموجهة إلى « الأصولية » لمن

سيصبحون أنصارا لها أن الحركات الإسلامية لابد وأنها قوية جدا وفعالة في الواقع بحيث إنها وضعت الغرب في وضع حرج اضطر معه إلى الدفاع عن نفسه ؛ وأنها بذلك ، لابد أنها على صواب مادامت قد أثارت قلق الغرب إلى هذا الحد ، .

الآثار الاستراتيجية :

بقدر ما تستطيع مجتمعات الغرب أن تقلل من اعتمادها على واردات النفط من الشرق الأوسط بمعناه الأوسع ، بقدر ما يقل دور النفط كنقطة اشتعال في العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب . وإن اندماج الدول الإسلامية المنتجة للنفط التي استقلت حديثا في القوقاز ووسط آسيا داخل السوق العالمية للطاقة من شأنه أن يجعل من هذه المسألة سببا من أسباب القلق السياسي شديد الوطأة . وجرى العمل على تشجيع تنوع طرق شحن النفط والغاز من الخليج ومن الاتحاد السوفيتي السابق ومن شمال إفريقيا ، وأن يتم هذا من خلال دعم ملائم لمشروعات خطوط الأنابيب الجديدة في شرق وغرب البحر المتوسط . ولا ريب في أن هذا النوع من الشبكات الجديدة يمكن أن تكون له فائدة إضافية تتمثل في توثيق الرابطة بين المصالح الاقتصادية للبلدان الإسلامية والغربية في المناطق غير المستقرة .

كذلك فإن انتشار الأسلحة وتزايد القدرة العسكرية للجنوب الإسلامي قد يبدو وكأن له حضورا إسلاميا - غربيا قويا . بيد أن سياساتنا المناهضة لانتشار الأسلحة لا يمكن ولا ينبغي تحديد إطارها تأسيسا على وجود خطر إسلامي . ومع ذلك يتعين على صناع السياسة ورجال الاستراتيجية أن يشرعوا في دراسة النتائج المترتبة على وجود بيئة تكون فيها الدول الغربية أكثر عرضة لأعمال انتقامية ، ردا على تصرفاتنا داخل العالم الإسلامي أو في العالم الثالث بعامة . ويجب مرة أخرى الاعتراف بأن الدول الإسلامية ذاتها أكثر تعرضا لآثار انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية . وهذه حقيقة واقعة يمكنها أن تؤكد في النهاية أن ثمة مصلحة متبادلة للحد من الأسلحة على الصعيد الإقليمي وفي اتخاذ ترتيبات لبناء الثقة على طول خطوط المنازعات الإسلامية الغربية الأساسية .

إن صعود الإسلام كعامل في العلاقات الدولية ، خاصة على أطراف المحيط الأوروبي ، من شأنه أن يزيد من أهمية دول المناطق الحدودية في سياسة واستراتيجية الغرب . وسوف تصبح الدول الواقعة على الحدود بين العالم الإسلامي وبين الغرب ، ومن بينها دول جنوب أوروبا ، بحكم تاريخها وموقعها أكثر محورية في سياسة الولايات المتحدة وفي سياسة أوروبا . وهذه الدول ، والدول المناظرة لها في العالم الإسلامي ، مثل المملكة المغربية وتونس وتركيا بدأت عمليا تأخذ وضع المُحاور النشيط في شئون الاستراتيجية . ويشير كل هذا إلى أن دعم التنمية السياسية والاقتصادية للدول الرئيسية

فى العالم الإسلامى يمكن على أقل تقدير أن يكون مهما لاستقرار النظام الدولى مستقبلا مثلما هو مهم لإصلاح ودمج الدول الشيوعية السابقة .

وأخيرا فإن شروط التدخل الدولى وحفظ السلم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة سوف تضع الغرب بالضرورة فى اتصالات دبلوماسية وعسكرية أوثق مع العالم الإسلامى . وسوف يكون التعاون مع الدول الإسلامية فى الغالب شرطا مسبقا لنجاح العمليات المتعددة القوميات . زد على ذلك أنه إذا ما كان لنا أن نسترشد فى شىء بأنماط الصراع فى الماضى والحاضر ، فإن هذه العمليات سوف تجرى فى الغالب على أراضى داخل العالم الإسلامى ، أو حيث تكون المصالح الإسلامية عرضة للخطر . ومن ثم سوف تزداد أهمية التعاون مع نظم الحكم الإسلاموية المعتدلة فى إطار تعاظم دور الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم وصنع السلم .

إن التصورات السائدة فى العالم الإسلامى وفى الغرب ربما تنم عن شعور متبادل بالحصار ، وكذلك عن شعور بأن العلاقات بلغت لحظة تستلزم تحديدها بوضوح . وإن مهمة صناع السياسة والمراقبين المتعقلين على جميع الجوانب أن يستكشفوا القواعد الأساسية لأسلوب *تعايش* عملى داخل نظام دولى يفرض التفاعل المتبادل ، وداخل المجتمعات الغربية المتباينة باطراد .

بيبلوغرافيا مختارة

مقالات

Addi, Lahouari. "Islamist Utopia and Democracy." *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1992.

Anderson, Lisa. "Obligation and Accountability: Islamic Politics in North Africa." *Daedalus*, Summer 1991.

Ayubi, Nazih N. "State Islam and Communal Plurality." *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1992.

Deeb, Mary-Jane. "Militant Islam and the Politics of Redemption." *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1992.

Gaffney, Patrick D. "Popular Islam." *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1992.

Ghannouchi, Rachid. "Islam and the West: Realities and Prospects." *Inquiry*, March-April 1993.

Gomel, Giorgio. "Migration toward Western Europe: Trends, Outlook, Policies." (Rome) *International Spectator* April-June 1992.

Hadar, Leon T. "What Green Peril?" *Foreign Affairs*, Spring 1993.

Hartley, Anthony. "Europe's Muslims." *The National Interest*, Winter 1990/91.

Huntington, Samuel. "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, Summer 1993.

Karawan, Ibrahim A. "Monarchs, Mullas and Marshalls: Islamic Regimes?" *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1992.

Kodmani-Darwish, Bassma. "International Security and the Forces of Nationalism and Fundamentalism." In *New Dimensions in International Security*. Adelphi Paper No. 266 (London: IISS, Winter 1991/92).

Kramer, Martin. "Islam vs. Democracy." *Commentary*, January 1993.

Leveau, Remy. "Maghrebi Immigration to Europe: Double Insertion of Double Exclusion?" *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1992.

Lewis, Bernard. "The Roots of Muslim Rage." *Atlantic Monthly*, September 1990.

Loescher, Gil. "Refugee Movements and International Security." *Adelphi Paper* No. 268 (London: IISS, Summer 1992).

Miller, Judith. "The Challenge of Radical Islam." *Foreign Affairs*, Spring 1993.

Naumkin, Vitaly. "International Security and the Forces of Nationalism and Fundamentalism." *New Dimensions in International Security*. Adelphi Paper No. 266 (London: IISS, Winter 1991/92).

Pfaff, William. "Reflections: Islam and the West." *New Yorker*, January 28, 1991.

Prodromou, Elizabeth H. "Toward an Understanding of Eastern Orthodoxy and Democracy Building in the Post–Cold War Balkins." *Mediterranean Quarterly*, Spring 1994.

Roberts, Adam. "Humanitarian War: Military Intervention and Humar Rights." *International Affairs* (London), July 1993.

Rubenstein, Alvin Z., and Soliman, Pauline. "America in Egypt's Press." *Mediterranean Quarterly*, Spring 1994.

Salame, Ghassan. "Islam and the West." *Foreign Policy*, Spring 1993.

كتب

Abu Lughod, Janet L. *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250–1350*. New York: Oxford University Press, 1989.

Ahmed, Akbar S. *Discovering Islam: Making Sense of Muslim History and Society*. London: Routledge, 1988.

Aliboni, Roberto, ed. *Southern European Security in the 1990s*, London: Pinter, 1992.

Ayoob, Mohammed, ed. *The Politics of Islamic Reassertion*. London: Croom Helm, 1981.

Booth, Ken. *Strategy and Ethnocentrism*. London: Croom Helm, 1979.

Bozeman, Adda B. *Strategic Intelligence and Statecraft: Selected Essays*. Washington, D.C.: Brasseys, 1992.

Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II.* New York: Perennial Library, Harper & Row, 1972.

Burgat, François. *The Islamic Movement in North Africa.* Austin: Center for Middle Eastern Studies, University of Texas, 1993.

Denoeux, Guilain. *Urban Unrest in the Middle East: A Comparative Study of Informal Networks in Egypt, Iran, and Lebanon.* Albany: State University of New York Press, 1993.

Esman, Milton J., and Rabinovich, Itamar, eds. *Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East,* Ithaca, NY:Cornell University Press, 1988.

Esposito, John L. *The Islamic Threat: Myth or Reality?* New York: Oxford University Press, 1992.

Fuller, Graham E., and Lesser, Ian O., with Henze, Paul B., and Brown, J.F. *Turkey's New Geopolitics: From the Balkans to Western China,* Boulder, CO: Westview Press, 1993.

Gladney, Dru C. *Muslim Chinese: Ethnic Nationalism in the People's Republic.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

Gordon, David C. *Images of the West: Third World Perspectives.* Rowman & Littlefield, Savage, 1989

Hourani, Albert. *Islam in European Thought.* Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Juergensmeyer, Mark. *The New Cold War?: Religious Nationalism Confronts the Secular State.* Berkeley: University of California Press, 1993.

El-Kenz, Ali. *Algerian Reflections on Arab Crises.* Austin: Center for Middle Eastern Studies, University of Texas Press, 1991.

Kepel, Giles. *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh.* Berkeley: University of California Press, 1985.

Lapidus, Ira M. *A History of Islamic States.* Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Lesser, Ian O. *Security in North Africa: Internal and External Challenges.* Santa Monica, CA: RAND, 1993.

Lewis, Bernard. *The Political Language of Islam.* Chicago: University of Chicago Press, 1988.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey.* London: Oxford University Press, 1961.

Lewis, Bernard. *Islam and the West.* New York: Oxford University Press, 1993.

Lewis, Bernard. *The Muslim Discovery of Europe.* New York: W. W. Norton, 1982.

Mayer, Ann Elizabeth, *Islam and Human Rights: Tradition and Politics.* Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Mazrui, Ali. *Cultural Forces in World Politics.* Portsmouth, New Hampshire, UK: Heinemann, 1990.

Mernissi, Fatima. *Beyond the Veil.* Bloomington: Indiana University Press, 1975.

Mernissi, Fatima. *Islam and Democracy: Fear of the Modern World.* Menlo Park, CA: Addison-Wesley, 1992.

Mortimer, Edward. *Faith and Power: The Politics of Islam.* New York: Random House, 1982.

Parry, V. J., and Yapp, M. E., eds., *War, Technology and Society in the Middle East.* London: Oxford University Press, 1975.

Pirenne, Henri. *Mohammed and Charlemagne.* London: Unwin University Books, 1974; first published 1939.

Ramazani, R. K. *Revolutionary Iran.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988.

Said, Edward. *Orientalism.* New York: Random House, 1978.

Said, Edward. *Culture and Imperialism.* New York: Knopf, 1993.

Sisk, Timothy D. *Islam and Democracy: Religion, Politics and Power in the Middle East.* Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 1992.

Sivan, Emmanuel. *Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics.* New Haven: Yale University Press, 1985.

Smith, William Cantwell. *Islam in Modern History.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957.

Smock, David R. *Religious Perspectives on War: Christian, Muslim and Jewish Attitudes toward Force after the Gulf War.* Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 1992.

Spencer, Claire. *The Maghreb in the 1990s.* Adelphi Paper No. 274. London: IISS, 1993.

Tibi, Bassam. *Islam and the Cultural Accommodation of Social Change.* Boulder CO: Westview Press, 1991.

Vasconcelos, Alvaro, ed. *Européens et Maghrébins: Une Solidarité Obligée.* Paris: Karthala, 1993.

Zakarya, Rafiq. *The Struggle Within Islam.* New York: Penguin, 1989.

Zartman, I. William, and Habeeb, William Mark. *Polity and Society in Contemporary North Africa.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.

الفهـــرس

(ب)

(ت)

(خ)

(د)

(ر)

(س)

(ف)

(ق)

رقم الايداع

١٤٣٤٥ / ١٩٩٦

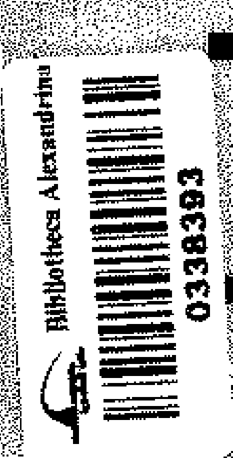
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

الإسلام والغرب

يعرض هذا الكتاب مظاهر الخلاف والتناقض بين الدول الإسلامية والغرب تاريخيا ويحدد تصورات كل منهما عن الآخر وأسباب الشكوى المشروعة لدى الطرفين ، ويؤكد أن الصدام بينهما ليس دينيا وإنما له دواعيه الاقتصادية والسياسية والحضارية . ويبرز الكتاب أن الصراع الايديولوجي العالمي في الفترة المقبلة ليس بين الإسلام والغرب ، ويناقش دور جماعات الإسلام السياسي في تشكيل سياسة البلدان الإسلامية في الداخل والخارج ، ومدى خطرها على نظم الحكم في بلادها وعلى مصالح الغرب .

والمؤلفان هما جراهام إي . فوللر - من كبار خبراء مؤسسة راند ، عمل طويلا في المجال الدبلوماسي وفي المخابرات ، وله عدة كتب عن الإسلام - وإيان أو . ليسر ، وهو من خبراء السياسة الدولية في نفس المؤسسة ، ومتخصص في شئون البحر المتوسط وله فيها عدة مؤلفات .

الناشر



مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام

التوزيع في الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع

ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر